# تاريخ أفريقيا

## الحديث والمعاصر

أ. د شوقي عطاالله الجمل

أ. د عبد الله عبد الرازق ابراهيم

دار الزهراء - الرياض

# تاريخ أفريقيا

## الحديث والمعاصر

(طبعة جديدة منقحة ومزيدة)


دكتور/ شوقي الجمل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

بجامعة القاهرة

دكتور/ عبدالله عبدالرازق إبراهيم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

ووكيل معهد الدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

الطبعة الثانية

١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م

ح دار الزهراء للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر

ابراهيم ، عبد الله عبد الرزاق - الجمل ، شوقي

تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر . ط٢ - الرياض .

٤٦١ ص : ٢٤ سم

١ - أفريقيا - تاريخ - العصر الحديث أ - العنوان

ردمك : ٥ - ٣٢ ٦٦٤ ٩٩٦٠

ديوي ٣ ، ٩٦٠ رقم الإيداع : ٢٢/٢٧٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

أفريقيا من قارات العالم القديم التي يعتقد البعض أنها قد تكون الوطن الأول للإنسان، لكن مع ذلك فقد ظلت معرفة العالم الخارجي بها أو على الأقل بما في داخلها ضعيفاً حتى القرن التاسع العشر حين نشطت حركة الكشوف الجغرافية.

فأخذ النقاب يُكشف عن خبايا هذه القارة، ولذا فقد أطلق البعض على القارة الأفريقية تعبير (القارة المظلمة) أو السوداء، أي القارة التي لا يعرف العالم عما بداخلها الشيء الكثير، وقيل إن التسمية ترتبط بسواد بشرة سكانها.

ولذا فتاريخ أفريقيا الحديث في جملته يتصل بعلاقة الأوربيين بالذات بهذه القارة ـ تلك العلاقة التي بدأت بمحاولات الكشف عن خبايا القارة ثم انتهت إلى إستعمار الأوربيين للقارة، ذلك الاستعمار الذي اشتدت حدته حتى كادت الدول الأوربية ذاتها أن تصطدم بعضها البعض الآخر في سبيل الإستحواذ على أكبر نصيب من هذه الغنيمة التي ظهر أنها تستطيع أن تُقدم للأوربيين خدمات عظيمة خاصة بعد الثورة الصناعية الكبرى في أوربا وإزدياد الحاجة للمواد الخام اللازمة للصناعة وللأسواق لتصريف الفائض من الإنتاج، وكذلك بعد كشف العالم الجديد وظهور الحاجة للأيدي العاملة القوية الرخيصة لتعميره لتحقيق الرفاهية للأوربيين.

وكان طبيعياً أن يُدافع الأفريقي عن حقوقه الطبيعية ـ حقه في التمتع بحريته الكاملة دون تدخل أجنبي، وحقه في أن يتمتع بحياته الخاصة كما أرادها هو، وحقه في أنْ يستغل خيرات بلاده، لذلك قاوم الأفارقة الأوربيين حين أخذوا يبسطون سُلطانهم على السواحل والموانى الأفريقية وحين أخذوا يتوغلون للداخل وحين أمتدت أبصارهم وأيديهم للأفارقة أنفسهم ولخيرات بلادهم فحفل تاريخ أفريقيا الحديث، ثم المعاصر بحركات المقاومة للتدخل الأجنبي.

وظهرت بطولات أفريقية عديدة، وكُشف النقاب عن الدور الذى لعبه البعض فى مقاومة المستعمر، وضاعت معالم الكثير من هذه الحركات فلا تكاد تذكر إلا فى بعض الأحيان فى السجلات العسكرية للدول الأوروبية.

وقد اختلفت السياسات التى إتبعتها الدول الاستعمارية فى إدارة مستعمراتها وفى موقفها من الوطنيين، فبعضها حكم مستعمراته حكماً مطلقاً وحاول القضاء تماماً على الشخصية الخاصة للمستعمرة وللوطنيين مدعياً أنه يحكم شعوباً لا حضارة لها ولا قدرة لها على المساهمة فى أى نشاط، بينما إتبع البعض الآخر سياسة أكثر مرونة فاستعان بالعناصر الوطنية لتنفيذ مخططاته ووجد أنه يستطيع بذلك تحقيق أهدافه كاملة بيسر وبتكاليف أقل.

هذا وقد جر الأوروبيون الأفارقة معهم فى معارك الحربين العظميين الأولى والثانية التى خاضها الأوربيون فى صراعهم بعضهم ضد البعض الآخر، فكان الأفارقة يحاربون فى صف هذه أو تلك من الدول الأوروبية سواء عن قناعة منهم أو ترقباً للظفر باستقلالهم جزاء ما قدموه للسادة الأوروبيين أثناء محنتهم، أو أنهم كانوا يسافرون للمشاركة فى هذه الحرب دون إرادتهم.

ومهما يكن الدافع وراء إشتراك الأفارقة فى هذين الحربين وتحملهم التضحيات الجسام فى هذه الميادين - فإن النتيجة الحتمية كانت يقظة الوعى القومى الأفريقى واشتداد حركات المقاومة للاستعمار الأوربى، والتصدى لاتجاه الدول الأوروبية للحنث بوعودها التى قدمتها بسخاء أثناء الحرب فى محاولة لإكتساب الأفارقة لتقديم المزيد من التضحيات فى ميادين القتال وخلفها، لكن الأوروبيين حاولوا بعد أن خرجوا من هذه الضيقة الكبرى أن يتحللوا من وعودهم.

على أن التيار التحررى كان أقوى، وانتهى الأمر كما ذكرنا باجبار المستعمر على أن يحمل عصاه ويرحل.

وقد حفلت المنظمتين الدوليتين اللتين تمخضت عنهما الحرب العالمية الأولى والحرب العظمى الثانية وهما (عصبة الأمم)، ثم (هيئة الأمم المتحدة) واللجان التابعة لهما بنقاش طويل ومرير حول حقوق هذه الدول الافريقية أو تلك فى التحرر، وكان موقف بعض الدول الاوروبية فى هذه المناقشات غريباً وعجيباً

فقد ادعت بعضها مثلاً أن قضية المستعمرات لا تنطبق عليها أحكام القوانين في الدولة القاضية بحق الشعوب في التمتع بحريتها وحقوقها الطبيعية في بلادها فهي مجرد امتداد للدولة الأوروبية الأم وليست مستعمرة أستحوزت عليها بالقوة والعنف.

على أننا نشير إلى أن الوعي الأفريقي أسفر عن محاولة للتقارب مع حركة النضال في القارة الآسيوية، فقد كانت شعوب القارتين تعاني من نفس المشكلة فأسندت حركة (التضامن الآسيوي الأفريقي) والاجتماعات المتعددة لقادة وزعماء الدول في القارتين، وكذلك جهود الأفارقة سواء المقيمين خارج القارة أو المناضلين بها إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣، ساعد على ذلك ما حظي به عدد غير قليل من الأفارقة من ثقافة وعلم وما ساهمت به التجارب المتعددة والمشتركة التي مرت بها شعوب القارة الأفريقية من صقل للشخصية الأفريقية في مختلف أنحاء القارة.

وكانت مشاكل ما بعد الاستقلال وما زالت أشد إلحاحاً وأكثر وضوحاً من المشاكل السابقة التي كانت تواجه الأفارقة ـ فقد كانت المشاكل في الفترة السابقة محصورة في الكفاح ضد المستعمر المستغل، لكن عصر الاستعمار الطويل أسفر عن مشكلات عدة ـ اقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وصحية بالاضافة إلى المشكلات التي تتعلق بالحدود السياسية التي رسمها الاستعمار بين الدول الأفريقية دون مراعاة لمصالحها أو لوحدتها القومية، هذا بالإضافة أيضاً إلى العديد من المشكلات الأخرى التي وجدت مع الاستعمار مثل مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية وهي مشكلة خلقها الاستعمار وكان على الأفارقة أن يناضلوا حتى قضوا بعد كفاح مرير على هذه المشكلة المريرة.

***

من هذا العرض السريع يتضح لنا أن تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر يتمثل في:

١ ـ حركات الكشف الأوروبي لأفريقيا.

٢ ـ الاستعمار الأوروبي للقارة.

وسنحاول في هذا المجال إعطاء تعريف للاستعمار الحديث ينطبق على ما تم في أفريقيا ثم نحاول أن نتعرف على دوافع الاستعمار الأوروبي لأفريقيا وبعد ذلك سندرس الدور الذي لعبته كل دولة أوروبية في القارة وموقف الوطنيين منها والطريقة التي أدارت بها الدول الأوروبية مستعمراتها ووضع الأفارقة في ظل هذه الإدارة الاستعمارية.

٣ ـ كفاح الأفارقة في سبيل الاستقلال والظروف التي ساعدت على قيام منظمة الوحدة الأفريقية.

٤ ـ المشكلات التي خلفها الاستعمار الأوروبي في القارة.

٥ ـ الصراعات الداخلية في الدول الأفريقية وانعكاساتها على حركة التقدم والتنمية في هذه الدول والحقيقة الهامة التي يجب إبرازها ونحن نتعرض لدراسة تاريخ أفريقيا الحديث هي أن الكثير من صفحات التاريخ الأفريقي الحديث لم يكشف عنها النقاب بعد، فقد تناول الكُتاب والمؤرخون الأجانب نواحي معينة من هذا التاريخ من وجهة نظرهم هم. ولهذا يحتاج الأمر لجهد ضخم من الكتاب والمؤرخين الأفارقة لكتابة تاريخهم بأنفسهم معتمدين على المصادر الأصلية والوثائق التي يذخر بها أرشيف وزارات المستعمرات السابقة في الدول الأوروبية، ودور المحفوظات في هذه الدول مبرزين الدور البطولي للمقاومة الوطنية للاستعمار وهو ما حاول الكتاب الأجانب إخفاؤه أو تشويهه.

وقد حاولنا قدر المستطاع ـ في هذا الكتاب إبراز دور المقاومة الوطنية فشرحنا دور كل من عبد الكريم الخطابي وعمر المختار الجزائري وثورة الماجي ماجي في تنجانيقا ومعركة عدوة بين الإيطاليين والأثيوبيين ودور نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا وغيرها من الحركات الوطنية على أساس أنها الصورة المشرقة لموقف الأفارقة من المستعمرين الأوربيين ـ لكي لا شك في أن هذه الحركات الوطنية تحتاج لدراسة منفصلة وعميقة وهذا ما تناولناه في كتابنا بعنوان (بطولات افريقية).

والله ولي التوفيق

**المؤلفان**

# الفصل الأول
## كشف أفريقيا فى العصر الحديث

*محتويات الفصل:*

١. تأخر كشف أفريقيا وأسبابه.

٢. السواحل الأفريقية ودورها فى كشف القارة.

٣. النشاط الكشفى للمصريين القدماء والعرب.

٤. الحركة الكشفية الكبرى للأنهار الأفريقية فى العصر الحديث:

أ. مشكلة النيل وكشف منابعه.

ب. كشف نهر زمبيزي.

جـ. كشف نهر النيجر.

د. كشف نهر الكونغو.

حتى أوائل القرن التاسع عشر لم يكن المعروف من القارة الأفريقية للعالم الخارجي إلا سواحلها.

**السبب في ذلك يرجع لعدة عوامل نجملها فيما يلي:**

١ ـ قصر سواحل القارة بالنسبة لمساحتها:

وبالطبع كلما ازداد طول الساحل كلما أعطى فرصة أوسع للتغلغل للداخل.

٢ ـ قلة الرؤوس والخلجان وقلة تعاريج السواحل.

فإذا قارنا سواحل أفريقيا بسواحل أية قارة أخرى ندرك هذه الحقيقة، وقد ترتب عليها قلة الموانئ الطبيعية، وهذه الموانئ في العادة هي المنافذ التي تطل منها القارة على العالم الخارجي وتعد العالم الخارجي بصره منها للقارة.

٣ ـ قلة الجزر القريبة من الساحل:

فالجزر يمكن أن تُتخذ كمناطق تستقر فيها القوى المستكشفة ثم تنفذ منها بعد ذلك للداخل.

وإذا قارنا بين آسيا وأفريقيا من جهة أخرى نُدرك كيف أن الجزر الأفريقية قليلة وصغيرة الحجم باستثناء جزيرة مدغشقر وهي رغم اتساعها فإن تيار موزمبيق جعلها متعزلة عن اليابس الأفريقي.

وحتى جزر زنجبار، وبمبا، ومافيا التي تواجه الساحل الشرقي ـ تبعد عن الساحل بمسافات، فقيمتها كمحطات كبيرة للاتصال بالداخل محدودة.

٤ ـ السواحل الأفريقية في جملتها فقيرها[1] فقير إذ تؤدي لمناطق صحراوية أو شبه صحراوية أو غابات كثيفة يصعب اختراقها.

٥ ـ قلة أهمية الأنهار الأفريقية كشرايين تؤدي للداخل.

وذلك لأن الأنهار تنتهي إلى البحر بدالات كثيرة الفروع والمستنقعات والسدود بالإضافة إلى المساقط المائية، وينطبق هذا على معظم الأنهار الأفريقية

(1) يقصد بها المناطق المواجهة لمنافذ.

(الكونغو، والزمبيزي، والنيجر)، وحتى النيل الذي اشتهر منذ القدم ـ ولكن شهرته كانت في مجال الري والزراعة أكثر منه كمجرى ملاحي، وهناك عقبات معروفة كالجنادل تعترض مجراه كما أن لغز النيل (سر النيل) وأسباب فيضانه ومنابعه لم تكتشف إلا حديثاً.

٦ ـ عوامل مناخية:

فقارة أفريقيا تقع في المناطق المدارية والاستوائية وهي مناطق غير مشوقة للإنسان الأوربي ليطرقها أو ليعيش فيها.

٧ ـ الأمراض الافريقية:

وهي الأمراض التي كانت منتشرة بالقارة مثل الملاريا، ومرض النوم ولم تكن قد كُشفت وسائل حاسمة لعلاجها.

٨ ـ اهتمام الدول الأوروبية ـ حتى حين وضعت أقدامها على المناطق الساحلية أو القريبة من سواحل القارة لم يكن موجهاً لقارة وما بداخلها ـ لكن كانت الأنظار متجهة للشرق ومنتجاته فظلت مناطق الاستقرار الأوروبي بالقارة مجرد محطات للسفن أو مراكز تجميع للسلع الأفريقية وأدى ذلك لتأخر كشف داخل القارة.

٩ ـ الأفريقيون أنفسهم وقفوا في وجه الأوروبيين وقاوموهم لأنهم لم يعرفوهم إلا كمستعمرين أو تجار رقيق.

**وإذا القينا نظرة على سواحل أفريقية نجد:**

١ ـ الساحل الشمالي:

هو الساحل المواجه لأوروبا وقد قامت به حضارات من أقدم الحضارات التي عرفها الإنسان مثل الحضارة الفينيقية والحضارة الفرعونية وحضارة قرطاجة ـ لكن اتجاه هذا الساحل كان للبحر المتوسط والدول الأوروبية والآسيوية المطلة على هذا البحر.

والصحراء الكبرى الواقعة جنوب الساحل الشمالي كانت حاجزاً طبيعياً حال

في كثير من الأحيان دون وصول مؤثرات البحر المتوسط إلى داخل القارة ـ ولذا فكثيرون من الكتاب الأجانب يعتبرون أن أفريقيا تبدأ جنوب الصحراء الكبرى.

٢ ـ الساحل الغربي:

أقرب لأوروبا من غيره وقد وصل إليه الأوربيون فعلاً في أواخر القرن الخامس عشر ـ لكن اقتصر الأمر على نقط ساحلية فحسب وذلك لأسباب منها:

أ ـ نظر الأوروبيون كما قلنا لأفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق حلمهم في الوصول إلى الشرق وتجارته فحسب، وقد حققت لهم الحصون التي أسسوها على الساحل هذا الهدف.

ب ـ الجزر القريبة من هذا الساحل مثل (جزر كناريا) قليلة الأهمية لاكتشاف داخل القارة لأنها تقابل الصحراء، وكذلك توجد جزر أخرى قرب الساحل الغربي للقارة مواجهة للأقاليم الاستوائية من القارة.

جـ ـ الموانئ الطبيعية في هذا الساحل قليلة.

د ـ الأنهار في هذا الساحل لا تسهل مهمة الوصول للداخل.

وأهم هذه الأنهار نهر النيجر ـ لكنه لا يؤدي للداخل القارة فهو يتجه شمالاً ثم يأخذ اتجاهاً شمالياً غرباً ثم جنوباً غرباً.

والأورنج سريع الجريان ـ في فصل الأمطار كما تتعرض مياهه في مجراه الأدنى للجفاف أو للتسرب في الكثبان الرملية.

والسنغال يوجد حواجز رملية أمام مصبه تعترض الملاحة فيه.

هـ ـ الساحل الغربي من الناحية المناخية استوائي صحراوي وقد أطلق الأوروبيون على ساحل غانا (مقبرة الرجل الأبيض) لانتشار الأمراض فيه.

٣ ـ الساحل الجنوبى :

بعيد إلى حد ما عن أوروبا كما أن الهضبة فى جنوب أفريقيا مرتفعة وقريبة من الساحل.

٤ ـ الساحل الشرقى:

هذا الساحل يطل على البحر الأحمر والمحيط الهندى، وكان البحر الأحمر همزة وصل بين آسيا وأفريقيا ـ لكن رغم أن الساحل الشرقى لأفريقيا به بعض الموانى الصالحة، وبعض الجزر القريبة من الساحل مثل زنجبار، وبمبا، بالإضافة إلى أنه من الناحية المناخية أكثر ملاءمة من الساحل الغربى ـ فهو بعيد إلى حد ما عن أوروبا وكان الطريق إليه مجهولاً للأوروبيين، كما أن (المماليك) فى مصر والحجاز كانوا يتحكمون فى الطريق الملاحى بين الشرق وأوروبا ويحرمون دخول السفن الأوروبية مياه البحر الأحمر.

## النشاط الكشفي للمصريين القدماء والعرب

رغم أن معرفةالأوروبيين لما هي داخل القارة الأفريقية كانت متأخرة وترجع للعصر الحديث ـ ألا أننا نشير إلي أن المصريين القدماء وكذلك العرب كانت لهم معرفة بأجزاء من القارة قبل الأوروبيين.

فيما يتصل بالمصريين القدماء:

تدل بعض النقوش والآثار على أنه كانت بين مصر وبلاد النوبة الواقعة جنوباً علاقات منذ فجرالتاريخ، ومنذ عصر الدولة القديمة في مصر (٣٠٠٠ق م) بدأنا نجد اسم (بلاد النوبة) بكثرة على الآثار المصرية.

ونستدل من هذه الآثار على تعدد رحلات المصريين القدماء نحو الجنوب في عهد الدولة القديمة، وأن المصريين القدماء أسهموا في هذا الوقت المبكر في تنظيم طرق الاتصال ببلاد النوبة سواء عن طريق البر في الدروب الصحراوية مارين بالواحات، أو عن طريق النيل فقد حفروا القنوات للتغلب على العقبات الطبيعية في منطقة الجنادل الواقعة جنوبي أسوان.

ومن أهم مظاهر هذه الصلات بين مصر وبلاد النوبة انتشار المعابد والمعتقدات المصرية في هذه البلاد.

وحين أدى الانقسام والخلافات على العرش في أواخرالأسرة العشرين لتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر ـ هاجر عدد كبير من المصريين للجنوب واستقر كثيرون منهم قرب الشلال الرابع وساهموا في قيام مملكة (نباتا النوبية)، وقد نجح أحد ملوكها (بعنخي) في غزو مصر، وخلفتها بعد ذلك في بلاد النوبه مملكة أخرى هي (مملكة مروى)

٢ ـ كذلك ثبت من النقوش أنه في عصر الدولة القديمة في مصر كانت هناك علاقات تجارية بين المصريين وبين سكان الأقاليم المطلة على البحر الأحمر، وقد ازدادت هذه العلاقات في عصر الدولة الحديثة.

ويذكر في هذا المجال بعثة (الملكة حتشبسوت) من ملوك الأسرة الثامنة عشر

لبلاد بُنت (إريتريا، والصومال) والتي سُجلت صورها على معبد الدير البحري بالأقصر بمصر.

٣ ـ وقد ذكر المؤرخ هيرودوت الذي زار مصر عام ٤٥٧ ق.م ـ أن أحد الفراعنة المصريين (نيخاو الثاني) أرسل في القرن السادس قبل الميلاد جماعة من الفينيقيين اتجهوا في البحر الأحمر جنوباً وبعد أن غابوا حوالي ثلاث سنوات عادوا لمصر عن طريق البحر المتوسط ـ فإذا صحت روايته فإن هذا يعني أن هذه الرحلة البحرية دارت حول القارة الأفريقية الأمر الذي لم يتحقق للأوروبيين إلا في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي بعد اكتشاف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح.

٤ ـ اهتم الجغرافيون بأمر النيل وتتبع مجراه، فبطليموس الجغرافي وهو رجل مصري يوناني رسم خريطة للعالم ووصف النيل ومجراه حتى مدينة مروي (بين الدامر وشندي) كما وصف نهر العطبرة، والنيلين الأزرق والأبيض وغير ذلك من المعلومات التي ذكر أنه استقاها من مؤلف آخر ضاعت كتاباته.

٥ ـ ويعتقد بعض الباحثين أن هناك تشابهاً واضحاً بين بعض المعتقدات وبعض الآلات والأدوات التي ما زالت موجودة لدى قبائل غرب أفريقيا اليوم وبين المعتقدات والآلات التي كانت لدى المصري القديم.

**وقد أثار هؤلاء العلماء تساؤلاً هاماً وهو:**

هل يدل ذلك على أن الحضارة الفرعونية وصلت تأثيراتها بطريقة ما إلى غرب أفريقيا وأن ما نلاحظه اليوم هو من بقايا هذه التأثيرات (بحث هام للأستاذ الدكتور عبد المنعم أبو بكر).

٦ ـ كذلك هناك اتجاه قبيل نرجيح أن بعض الآثار التي عُثر عليها في زيمبابوي (روديسيا الجنوبية سابقاً) ترجع إلى تأثيرات فرعونية.

هذا وأشير إلى أن المصريين سيلعبون في العصر الحديث خاصة في عصر محمد علي وإسماعيل دوراً آخر في الكشف عن منابع النيل والأقاليم الواقعة

على ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندى التى أعتد إليها نشاطهم فى عهد إسماعيل فوصفوها وعمروها.

أما عن معرفة العرب بأفريقيا ونشاطهم فيها:

فقد كان للعرب دور فعال ونشاط كبير فى شمال القارة بالذات، وفى سواحلها الشرقية والمناطق الواقعة خلف هذه السواحل هذا بالإضافة إلى مساهمتهم فى الكشوف الاوروبية الحديثة كرواد وأدلاء للمستكشفين الأوروبيين، كما أن بعض الرحالة العرب كانت لهم رحلات وجولات زاروا فيها مناطق مختلفة من القارة.

١ ـ فيما يتعلق بالساحل الأفريقى الشرقى فقد جاء العرب فى وقت مبكر من شبه الجزيرة العربية من إمارة (عمان) خاصة إلى الساحل الافريقى الشرقى المواجه لبلادهم، فهم كما عبر عن ذلك كوبلاند (Coupland) ـ الجيران لسكان شرق أفريقيا (next door neighbours).

فكان لابد أن يمدوا نشاطهم وتجارتهم وحضارتهم إلى سواحل إفريقية الشرقية المواجهة لهم[1].

وبالإضافة إلى الجوار هناك عامل جغرافى يتمثل فى هبوب الرياح التجارية الشمالية الشرقية فى ديسمبر، ويستمر هبوبها بانتظام حتى نهاية فبراير، ثم ينعكس الأمر فمن إبريل تهب رياح شديدة من الجنوب الغربى، وهكذا أصبح التجار العرب ينظمون رحلاتهم للساحل الأفريقى المقابل لهم حسب مواسم الرياح المنتظمة المعروفة لهم.

واستقر بعض العرب فى الساحل الأفريقى المقابل لشبه الجزيرة العربية ليكونوا حلقة اتصال بين إخوانهم فى شبه الجزيرة وبين الافارقة، وانتشر النفوذ

(١) Coupland, R. :East Africa and Its Invaders (London 1938) p. 155.

العربي بعد ذلك في شرق القارة، ثم توغلوا للداخل ، وترتب على هذا في النهاية تكوين (إمارات عربية) على الساحل الشرقي وهذه الإمارات أصبحت تمارس فيها بعض الأنظمة والعادات الأفريقية الأصيلة بالإضافة إلى عادات وأنظمة وتقاليد عربية، وتمثل هذا الامتزاج بين الأشياء الأفريقية والعربية في (اللغة السواحيلية) وهي لغة تحتوي على العديد من الألفاظ والتأثيرات العربية.

وقد زار **ابن بطوطة** بعض هذه الإمارات العربية في عام ١٣٣٣م ودهش لما كانت عليه مدن كلوه، ومبسة، ومالندي، وبمباء، وزنجبار، ومقديشيو من تنظيم ورخاء وحضارة.

كما أشاد الرحالة الأوروبيون الذين وفدوا لهذه الجهات بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح بما لمسوه من حضارة في هذه الجهات، فشهد فاسكوداجاما بما وجده في موزمبيق وغيرها من مدن أفريقيا الشرقية من تقدم وتحضر، ووصف ملابس الناس الحريرية ومنازلهم المؤثثة بالأثاث الفاخر

كما شهد دوارت بربوسا (Duarte Barbosa) نفس الشهادة عند زيارته لكلوه، ومبسة، ومالندي.

ويعلق كوبلاند (Coupland) على ذلك على الرغم من أنه كاتب استعماري بريطاني - بقوله: «إن الأمر لا يدعو للدهشة فإن العرب كانوا في ذلك الوقت حملة لواء الحضارة، ولا شك في أن مدارس بغداد والقاهرة وتونس كانت حتى القرن الثالث عشر تفوق تلك التي في أكسفورد أو في أية مدينة مسيحية أخرى».

٢ - وبعد فتح مصر مدَّ العرب نشاطهم غرباً إلى شمال أفريقيا بل ومنها إلى شبه جزيرة أيبريا (الأندلس)، وهكذا أصبح الشمال الأفريقي يمثل الجناح الغربي للعالم العربي.

٣ - وكان لعرب الأندلس والمغرب نشاط كبير في غرب أفريقيا، وترتب على ذلك أنهم توغلوا في داخل القارة ونشروا الإسلام في أقاليم السودان بمعناه الجغرافي الواسع، وأدى ذلك لظهور إمبراطوريات إسلامية عظيمة لها

شكل رقم (١) العرب ونشاطهم فى شرق أفريقيا

حضارتها وتاريخها وتنظيمها في الحكم والإدارة، وقد استمرت هذه الأمبراطوريات حتى بداية عهد أفريقيا بالاستعمار الأوروبي مثل أمبراطورية مالي، وسنغاي، وغانا.

٤ ـ وقد كانت قوافل التجارة، وقوافل الحج تخترق القارة من شمالها إلى داخل القارة ومن غربها إلى الشرق في الطريق صوب الحجاز.

٥ ـ ومن الرحالة العرب الذين قاموا بجولات في أفريقيا ـ الرحالة المغربي الحسن بن الوزان الذي اشتهر باسم (ليو الأفريقي)، وقد زار عدة مناطق في غرب أفريقيا، فزار مملكة مالي، وسنغاي، وبورنو، وبلاد الهوسا بشمال نيجيريا.

ونشرت رحلاته ومشاهداته في كتاب باسم (تاريخ وصف أفريقيا)، وقد ترجم هذا الكتاب لعدة لغات[١].

ويقول بوفيل: (Bovill) الذي ألف كتاباً هاماً عن تاريخ غرب افريقيا.

«قبل قدوم العرب إلى شمال وغرب أفريقيا لم يكن يُعرف الكثير عن أفريقيا جنوبي بلاد المغرب، فنحن ندين بمعلوماتنا عن التاريخ المبكر لهذه الجهات إلى فئة قليلة من المؤلفين والرحالة العرب من أمثال المسعودي، وابن حوقل، والبكري، والإدريسي، وياقوت، والعمري، وابن بطوطة، وابن خلدون»[٢].

٦ ـ أما جهود العرب حين بدأت الكشوف الأوروبية الحديثة فتتمثل في الدور الذي لعبوه كروّاد ومرشدين للحملات الكشفية.

ورغم أن كثيرين من المستكشفين والكتاب الأوروبيين تجاهلوا عن عمد أو عن غير قصد ـ ذكر دور هؤلاء العرب في الكشف عن خبايا القارة ـ فلا شك

---

(١) قام د. عبد الرحمن حميدة بترجمته من الفرنسية للعربية ونشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٩ هـ ـ كما صدرت ترجمة عربية أخرى في تونس ـ وذلك لأنه لم يعثر على نسخة عربية أصلية لهذا المؤلف الهام.

(٢) BOVILL, E. W.: The Golden Trade of the Moors (N. Y. 1958) P. 60.

في أنه تولاهم لما وصل هؤلاء الأوربيون في الكشف إلى المناطق التي وصلوا إليها، ولما حققوه من النتائج.

وسنشير إلى بعض هؤلاء العرب من أمثال محمد بن حميد المرجبي (تيبوتيب) الذي ساهم مساهمة كبيرة مع الرحالة ستانلي في كشف نهر الكونغو.

وذلك فيما بعد عند الحديث عن هذه الكشوف الجغرافية.

***

## الحركة الكشفية الكبرى في أفريقيا في العصر الحديث

### (كشف سواحل القارة، وكشف مسارات الأنهار)

ذكرنا أن تاريخ أفريقيا الحديث بدأ بمحاولات الأوربيين والبرتغال بالذات منذ أوائل القرن الخامس عشر الكشف عن خبايا هذه القارة وامتدت جهود الكشف طوال أكثر من خمسة قرون، وترتب عليها أن تكالبت الدول الأوروبية على القارة تحاول كل منها ان تبسط سلطانها على أكبر مساحة ممكنة من ارض القارة وسكانها ـ وكاد الأمر يؤدى لإصطدام بين هذه الدول الأوروبية لولا تدخل بعض ساسة هذه الدول وفي مقدمتهم الزعيم الالمانى (بسمارك) لوضع قواعد ونظم تلتزم بها هذه الدول فى نشاطها الاستعمارى فى القارة.

وإذا كانت الحركة الكشفية الكبرى في أفريقيا في العصر الحديث قد بدأت ـ بالمرحلة الجزرية والساحلية التي برز فيها نشاط البرتغال بالذات والتي نجحت نجاحاً رائعاً في الدوران حول القارة والوصول لجنوبها ثم لسواحلها الشرقية لكن سنقصر الحديث هنا على الجهود التى بُذلت للكشف عن أحواض الأنهار وهو في الحقيقة كشفٌ للقارة ذاتها.

أما جهود البرتغال الكشفية والتى تعتبر من أهم الجهود الكشفية للنتائج التى أسفرت عنها فسنتناولها فيما بعد عند الحديث عن دور البرتغال الكشفى والاستعمارى في القارة.

والأنهار الافريقية الأربعة التى سنشير للجهود المبذولة لكشف اسرارها وتتبع مجاريها هي: نهر النيل، ونهرالزمبيزي، ونهر النيجر، ونهر الكونغو.

### ١. مشكلة النيل وكشف منابعه

من أهم من ساهم فى العصر الحديث فى حل مشكلة النيل والكشف عن منابعه:

#### ١. جيمس بروس (James Bruce)

هو إسكتلندى وصل إلى القاهرة فى عام ١٧٦٨م ومنها سافر إلى قنا ثم

القصير على البحر الأحمر، ومنها عبر البحر الأحمر إلى جدة ثم أبحر في البحر الأحمر إلى مصوع ومنها اتجه إلى (إكسيوم) عاصمة أثيوبيا القديمة، وترك أكسيوم إلى جندار، وقد خدمته معرفته بالطب إذ قربت من حاكم الحبشة الذي كان يعاني من المرض فأعطاه حرية التجول في كل أنحاء البلاد.

وفي صيف عام ١٧٧٠م زار النيل الأزرق وتتبع مجراه من مخرجه من بحيرة تانا إلى ملتقى النيلين، ثم سافر إلى بلاد النوبة ومنها على بلاده.

وقد نشر رحلاته هذه في سبع مجلدات وصف فيها جميع البلاد التي ساح فيها ومبيناً بخرائط توضيحية مجرى النيل الأزرق، وقد شاع بروس أن المنابع الحبشية هي المنابع الوحيدة للنيل[1]. وظل هذا الوهم قائماً حتى كشفت منابع النيل الاستوائية فعرف أن للنهر مصدرين للمياه ـ المصدر الحبشي، والمصدر الاستوائي.

**٢. البكباشي سليم قبطان:**

كانت جميع الجهود التي بُذلت لكشف سر النيل تقف عند منطقة المستنقعات والسدود التي تحول دون الاتجاه إلى المناطق الواقعة جنوبها. وظل ما أشاعه بروس عن أن منابع النهر قاصرة على المنابع الحبشية التي اكتشفها حتى أوائل القرن التاسع عشر.

حين مد محمد علي نفوذه إلى السودان في عام ١٨٢١ ـ أرسل البكباشي سليم من رجال البحرية المصرية للكشف عن منابع النيل، فقام بثلاث حملات في الفترة بين ١٨٣٩، ١٨٤٢ ووصل إلى قرب عندوكرو عند خط عرض ٤٢ ٤° شمال خط الاستواء ـ حدث ذلك بعد رحلة محمد علي للسودان وتكليفه حكمدار السودان بإرسال بعثة بحرية للكشف عن مصدر المياه الآتية من الجنوب.

وقد سجل البكباشي سليم قبطان في التقارير التي كتبها عن هذه الرحلات،

(١) Bruce, J. : Travels to Discover the Source of the Nile (5 Vols - 1805)

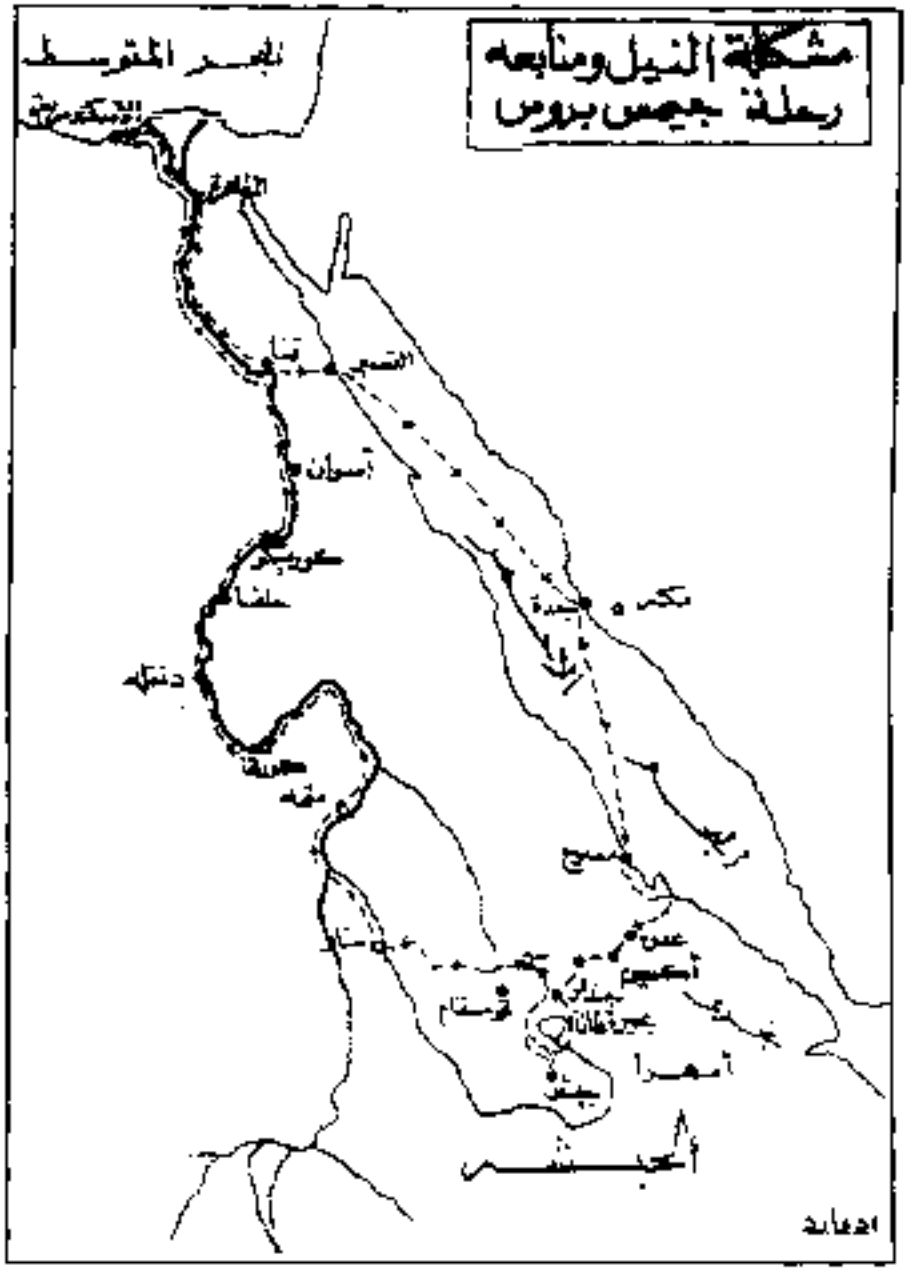


شكل رقم (٢) مشكلة النيل ومنابعه- رحلة جيمس بروس

بالإضافة إلى كتابات من رافقوه من الرحالة الأوروبيين وفى مقدمتهم الرحالة الالمانى فيرن (Verne) ملاحظات هامة وبيانات عن (النيل الأبيض) والقبائل القاطنة على ضفتيه، وحاصلات هذه البلاد.

على أن أهمية هذه الرحلات لا تقتصر على هذه المعلومات التى نُشرت[1] عن المناطق التى زارتها البعثة المصرية أو عما سمعوه من الأهالى عن المناطق الأخرى - لكن هذه الرحلات أثارت اهتمام العالم كله بهذه الجهات، كما أنها أثبتت بالدليل القاطع أن النيل الأزرق ليس هو المجرى الأساسى الوحيد وأن هناك مجرى طويل آت من الجنوب، وهكذا فتح الباب من جديد للكشوف التى انتهت بالكشف عن منابع النيل الاستوائية.

وقد كانت لمصر جهود أخرى فى هذا المجال فى عهد الخديوى إسماعيل إنتهت بالكشف عما أُطلق عليه اسم (مديرية خط الاستواء).

هذا بالإضافة إلى أن الإدارة المصرية فى السودان بما كفلته من أمن واستقرار شجعت المكتشفين والرحالة على المجيء إليه والتجول بين ربوعه ومحاولة كشف المناطق المجهولة فى هذه البلاد حتى كشفت أسرار هذه المناطق.

### ٢.برتون وسبيك (Burton and Speke):

هما ضابطان فى الجيش البريطانى بالهند - التقيا فى لندن واتفقا على القيام برحلة لشرق أفريقيا ومحاولة التوغل فيها للداخل. سافر الرحالتان فى نهاية عام ١٨٥٦م إلى جزيرة زنجبار[2] ومنها أبحرا للساحل الشرقى لأفريقيا ووصلا إلى مدينة تابورة (Tabora) حيث قابلا بعض التجار العرب ومنهم علموا الكثير عن المناطق الداخلية التى كانت معروفة للعرب قبل أن يعرفها الأوربيون.

وصل الرحالتان إلى بحيرةتنجانيقا وعاياتها وتخلف (برتون) فلم يستطع

(١) نسيم مقار (دكتور). البكباشى المصرى سليم قبطان والكشف عن منابع النيل (القاهرة ١٩٦٠).

(٢) تعتبر زنجبار نقطة هامة انطلقت منها العديد من رحلات المكتشفين من شرق القارة للتوغل للداخل.

متابعة السفر بينما واصل سبيك سيره للشمال فوصل في أغسطس ١٨٥٨م إلى الشاطيء الجنوبي للبحيرة التي أطلق عليها اسم فكتوريا والتي لم يخامره شك في أنها أم هذا النهر ومنبعه ـ كما ذكر.

وعاد سبيك لزميله ورجعا للساحل ثم إلى بمباي، ومنها أبحرا إلى عدن فانجلترا ـ وقد أثار سبيك الاهتمام بما ذكره عن بحيرة فكتوريا وعن يقينه بأنها منبع النيل، بينما أكد برتون بإصرار أن بحيرة تنجانيقا التي وصلا إليها سوياً هي الأصل.

### ٤.سبيك وجرانت (Speke and Grant):

أرسلتهما الجمعية الجغرافية البريطانية في عام ١٨٦٠م في رحلة أخرى لتتبع نهر النيل عند خروجه من بحيرة فكتوريا، وسارا بإزاء ساحلها الغربي ومكثا في بلاد ملك أوغندة وطافا حول ساحل البحيرة الشمالي وشاهدا (شلالات ريبون)، وسمعا عن بحيرة أخرى إلى الغرب فاكتشفها بيكر وأطلق عليها اسم (بحيرة البرت) وعاد سبيك وجرانت إلى الخرطوم فالقاهرة فانجلترا.

على أن برتون ظل يشكك في النتيجة التي وصل إليها سبيك فأعدت الجمعية الجغرافية الملكية اجتماعاً حُدد له يوم ١٦ سبتمبر ليدلي كل من برتون وسبيك بأدلته وحججه على صحة رأيه فيما يتعلق بمنابع النيل ـ لكن انتهت حياة سبيك قبل هذا اللقاء الذي أُطلق عليه (مبارزة النيل) فقدمات برصاصة انطلقت خطأ من بندقيته.

### ٥.سير صموئيل بيكر (S. Baker):

بيكر من أسرة إنجليزية ثرية تكنه شُغف بالرحلات، جاء إلى مصر في عهد سعيد باشا وسافر إلى السودان، وبمساعدة موظفي الحكومة المصرية استطاع تتبع روافد النيل الحبشية وطاف في البلاد الواقعة على نهر العطبرة والنيلين الأزرق والأبيض ونشر مشاهداته فيما بعد.

وأرسلته الجمعية الجغرافية الملكية في عام ١٨٦٣م للبحث عن سبيك وجرانت وتقابل معهما قرب غندكرو، وعرف منهما عما سمعاه عن البحيرة

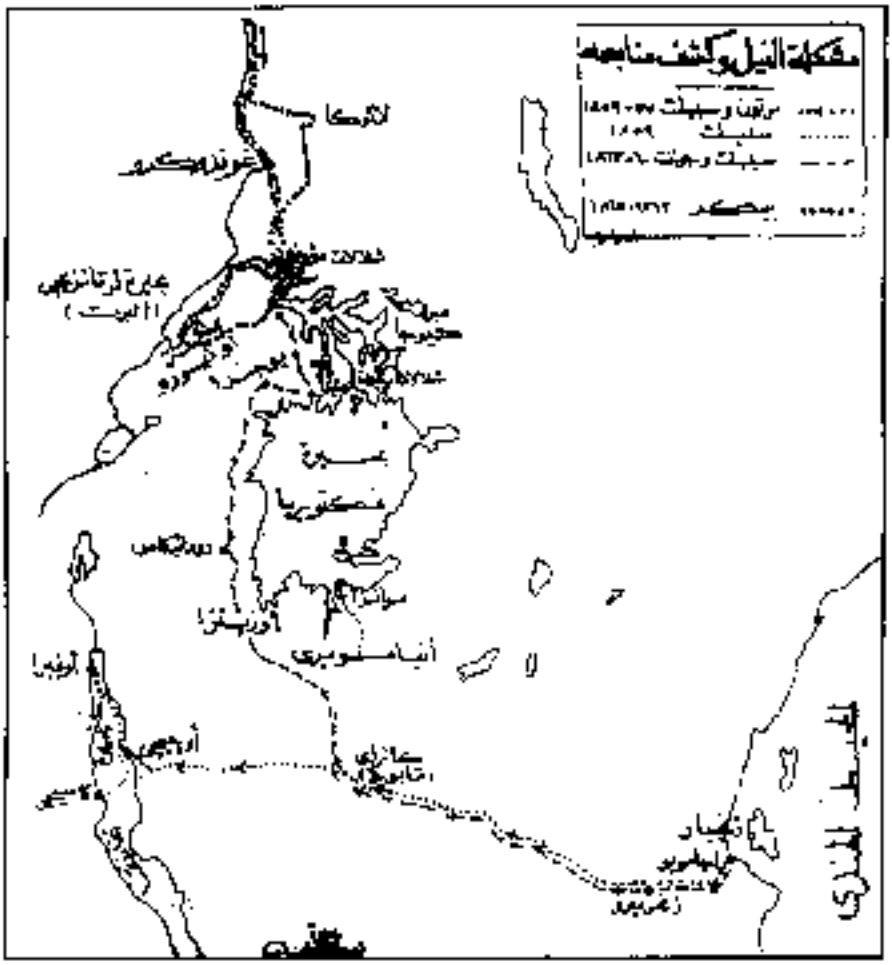


شكل رقم (٣) مشكلة النيل وكشف منابعه

الواقعة إلى الغرب فوصل إليها وطاف بها وأطلق عليها اسم (بحيرة البرت)، وشاهد المساقط المائية التى سماها (شلالات مرشيزون).

وقد نشر بيكر أخبار رحلته فى كتابه (البرت نيانزا)[1].

على أن المسألة التى بقيت معلقة هى هل توجد منابع أخرى للنيل أم لا؟

وقد استلزم الأمر القيام بجولات أخرى أسهم فيها رحالة آخرون، سنُشير لجهودهم فيما بعد.

على أن بيكر كانت له جولة أخرى قرب منابع النيل الاستوائية حين أوفدته الحكومة المصرية عام ١٨٦٩م لإخضاع الأقاليم الواقعة جنوب غندوكرو للإدارة المصرية وتشكيل مديرية جديدة ضُمت للإدارة السودانية هى (مديرية خط الاستواء).

وقد أسهم غير هؤلاء كثيرون من أمثال غوردون، وأدورد شنتزر (أمين باشا) الذى أصبح حاكماً لمديرية خط الاستواء المصرية ـ فى كشف النقاب عن الحقائق المتعلقة بمنابع النيل.

## ٢. كشف نهر الزمبيزى

يرتبط كشف هذا النهر باسم الرحالة لفنجستون (David Livingstone) وهو اسكتلندى الأصل، انضم إلى هيئة تبشيرية وشجعه اتصاله بالدكتور موفات (R. Moffat) الذى قضى فترة كبيرة من حياته فى التبشير فى جنوب أفريقيا على العمل فى هذه المنطقة.

وقد قام لفنجستون بعدة رحلات فى جنوب أفريقيا ونهر الزمبيزى.

**ففى الفترة من ١٨٤١ إلى ١٨٥٦ :**

قام برحلة من مدينة (الرأس) بجنوب أفريقيا، فتوغل فى الداخل ووصل إلى نهر لمبوبو، واخترق صحراء كلهارى، وكان يدرس المناطق التى يمر بها،

(١) Baker, S.: The Albert N'yanza' great Basin of the Nile. 2 Vols (London 1866 - 1842).

واستطاع اكتساب محبة الأهالي بالتقرب منهم وتعليمهم بعض أصول الزراعة وبعض الصناعات البسيطة.

وفي عام ١٨٤٩ اكتشف بحيرة نجامي (Ngami) الواقعة جنوب غرب نهر الزمبيزي وتتبع لفنجستون نهر الزمبيزي حتى مصبه مكتشفاً المساقط المائية التي أطلق عليها اسم (شلالات فكتوريا) وقد وصف هذه الشلالات وصفاً رائعاً، وقرب الشلالات توجد المدينة التي أطلق عليها اسم (لفنجستون).

وبعد هذه المرحلة الشاقة عاد لفنجستون إلى الساحل ثم إلى انجلترا وقد منحته جامعة إكسفورد الدكتوراة الفخرية.

ونشر تفصيلات رحلته هذه[1].

**وفي الفترة من ١٨٥٨ إلى ١٨٦٤ :**

عين انجلترا قنصلاً عاماً لها على الساحل الشرقي لأفريقيا فجاء إلى مدينة زنجبار مرة أخرى وقام برحلة في المنطقة الواقعة بين بحيرتي نياسا وتنجانيقا وعاد للساحل الأفريقي ثم أبحر للهند ومنها إلى انجلترا.

**وفي الفترة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٦ :**

قام لفنجستون برحلته الأخيرة في انقاره وذلك بتكليف من الجمعية الجغرافية الملكية في لندن التي كلفته بفض شبكة الأنهار والبحيرات في وسط أفريقيا، فقد جعلت الآراء المتعددة التي ذكرها الرحالة السابقون الأمر في حاجة إلى من يبت بصفة قاطعة في مسألة المنابع المائية كلها في أفريقيا الوسطى، كما كُلف ببذل جهد ضد تجارة الرقيق وكان قد كتب عنها بعد رحلاته السابقة بطريقة أثارت الرأي العام العالمي ضد هذه التجارة البشعة.

وقد بدأ رحلته هذه من زنجبار ووصل إلى بحيرة نياسا ثم اتجه إلى بحيرة

---

(1) Livingstone, David Missionary Travels and researches in South Africa (London 1894)

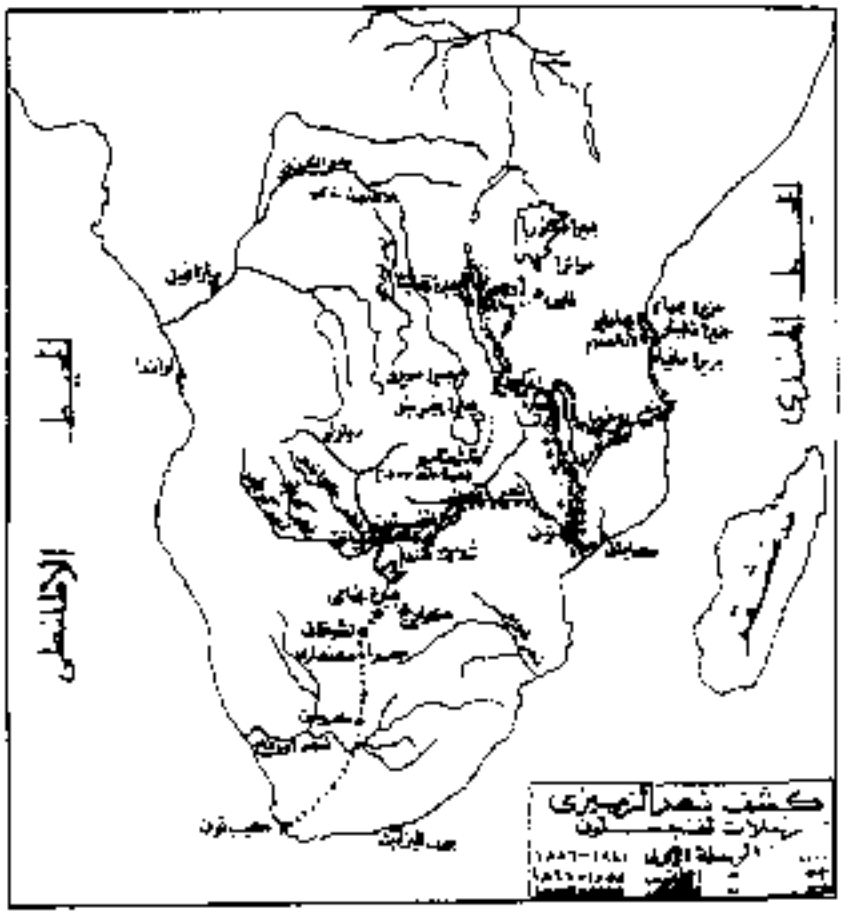


شكل رقم (٤) كشف نهر الزمبيزي (رحلات لفنجستون)

تنجانيقا وانقطعت أخباره فترة طويلة أثناء هذه الرحلة عن العالم فأرسل ستانلي لتقصي أخباره والتقى به وقاما معاً برحلة كشفا فيها الطرف الشمالي لبحيرة تنجانيقا وأكد ستانلي أنها ليست من منابع النيل الاستوائية كما كان يعتقد برتون.

وعاد ستانلي ومعه مذكرات لفنجستون الذي رفض العودة للوطن إلا بعد إتمام استكشافاته.

وفي تعليق ستانلي على هذه المقابلة ذكر أنه لم يسهز مشاعره أي حدث في حياته كما هزته العبارات التي سمعها من لفنجستون معبراً فيها عن آلامه وآماله، فقد شعر في هذه اللحظات بمدى إيمان لفنجستون بالقوة العلوية التي ترعى الإنسان وتتحكم في مصيره.

وبعد أن وصلته الإمدادات التي وعده بها ستانلي استأنف لفنجستون رحلته صوب بحيرة تنجانيقا لكنه توفي في أول مايو ١٨٧٣ في قرية تشيامبو وحمل خدمه الأفارقة مخلفاته وحملوا جثته إلى زنجبار حيث نُقلت إلى انجلترا ودفنت هناك في مقابر العظماء في وست منستر أبي (West Minister Abbay)

وحين نشرت باقي مذكراته بعد وفاته كان لها أثر بالغ في الرأي العام العالمي أكثر ضد تجارة الرقيق حتى أن بعض المعلقين ذكروا إن لفنجستون وهو ميت لم يكن أقل ضرره وهو حي في مقاومة تجارة الرقيق ـ وقد اشتهر لفنجستون لا كمستكشف فحسب، وإنما كواحد من أهم الدعاة لمقاومة الرق الذي كان يمارسه الأوربيون في أفريقيا.

## ٣. مشكلة النيجر

النيجر ثالث أنهار أفريقيا بعد النيل والكنغو وهو يمتد في غرب القارة على شكل قوس يتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، ثم من جديد تجاه الجنوب الشرقي حتى ينتهي عند المصب بدلتا كثيرة الفروع ويتصل به على مسافة غير قصيرة من المصب نهر (بنوي).

ومشكلة نهر النيجر ترجع للتضارب الكبير بين الرحالة والكتاب فيما يتعلق

بمنابعه واتجاهه خاصة أنه كثيراً ما حدث خلط بينه وبين نهر السنغال الذي يتجه للغرب ويصب في المحيط الأطلنطي.

فقد ذكر ابن بطوطة الذي قام في القرن الرابع عشر برحلة من مراكش إلى تمبكتو إنه شاهد النيجر يتجه إلى الشرق، بينما ذكر الحسن بن الوزان (ليو الأفريقي) ـ الذي قام في القرن السادس عشر برحلة من فاس عبر الصحراء ووصل إلى نهر النيجر وأبحر فيه ـ في كتابه (تاريخ وصف أفريقيا) ـ إن النيجر يسير نحو الغرب إلى المحيط. ونحن لا نجد تفسيراً مقبولاً لهذا الخطأ الذي وقع فيه الرحالة الحسن بن الوزان الذي استطاع أن يُبحر في النيجر لأكثر من خمسمائة ميل.

وظلت مشكلة النيجر قائمة حتى القرن الثامن عشر الميلادي.

وقامت رحلات للكشف عن نهر النيجر بعضها من غرب القارة والبعض من شمالها والبعض من خليج غانا.

وأهم هذه الرحلات التي أكدت اتجاه النهر من الغرب إلى الشرق.

**١. رحلات منجوبارك (Mungo Park).**

بارك جراح أسكتلندي كان يهوى الرحلات.

بدأ رحلته الأولى لكشف مجرى النيجر في يناير ١٧٩٦ من غرب القارة متبعاً نهر غمبيا ووصل إلى مدينة سيجو على نهر النيجر، واستطاع أن يتحرك على شواطيء النهر لمسافة طويلة وإن كان لم يستطع أن يصل إلى مصبه ـ لكنه تحقق من أن النهر يسير إلى الشرق وقد وصف مدينة (سيجو) وأشار إلى انتشار المساجد بها وإلى أن منازلها مبنية من الفخار البديع.

وقد استطاع منجو بارك أيضاً أن يصل إلى منابع نهري السنغال وغمبيا وأن يتحقق من أن هذين النهرين يجريان غرباً إلى المحيط بينما يتجه النيجر جهة الشرق وهكذا أثبت أن هذه الأنهار الثلاثة ليست متصلة، وعاد بارك بعد ذلك إلى انجلترا[1].

---

(١) Park, Mungo: Travels in the Interior Districts of Africa (1799).

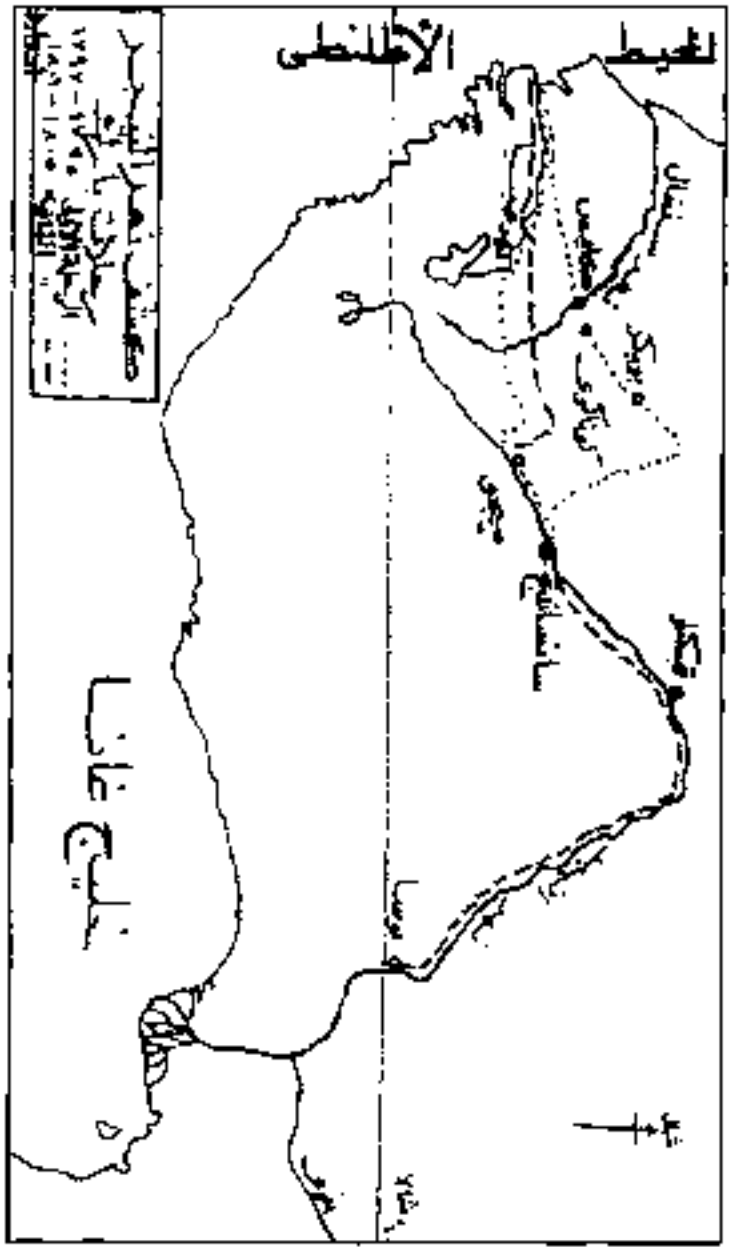


شكل رقم (٥) كشف نهر النيجر (رحلات بارك)

وفي عام ١٨٠٥ قام بارك برحلة ثانية وكان برفقته شقيق زوجته الكسندر أندرسون (A. Anderson)، واتبعت الرحلة نفس طريق الرحلة السابقة، لكن مات أندرسون وعدد كبير من أفراد الرحلة بعد إصابتهم بالدوسنتاريا وذلك قبل وصولهم إلى مدينة (ساتساندينج) على مسافة ليست كبيرة من سيجو، وتابع بارك رحلته ـ لكن انقطعت أخباره بعد ذلك عن العالم ولا ندري الظروف التي فقد فيها حياته، وقد أدى ذلك إلى فقدان أكثر مذكراته عن الرحلة الثانية.

**٢.رحلات كلابرتون (Clapperton):**

هو إسكتلندي كان أيضاً يهوى المغامرات بدأ رحلته هذه في عام ١٨٢٢.

من طرابلس بشمال أفريقيا وكان برفقته دكتور أودني (Oudney)، واتجها صوب نهر النيجر عبر مناطق قبائل الهوسا وكان معهما كمرشد تاجر عربي من فزان، ووصلا إلى (كوكا) غرباً ثم إلى (كانو) ـ وقد توفي أودني في الطريق.

وقد وصف لنا كلابرتون سوق كانو الشهير في ذلك الوقت.

وواصل كلابرتون سيره إلى سوكوتو لكن لم يسمح حاكمها له بالاستمرار في السير حتى النيجر فعاد إلى طرابلس ومنها إلى انجلترا

وقام كلابرتون في عام ١٨٢٥ برحلة ثانية بتكليف من وزارة المستعمرات البريطانية ورافقه في هذه الرحلة لاندر (Lander) لعقد معاهدة مع سلطان سوكوتو، وقد بدأت رحلتهما هذه المرة من خليج غانا قرب لاجوس الحالية وتابعا رحلتهما شمالاً، ووصلا فعلاً إلى سوكوتو، وقد مرض كلابرتون، كما عكف هو على كتابة بعض ملاحظاته ومشاهداته طبعت مع مذكرات كلابرتون[1].

**٣.رحلة لاندر الثانية:**

قام لاندر برحلة أخرى في عامي ١٨٣٠، ١٨٣١ من نفس الطريق السابق

(1) Clapperton's Narrative of a Second expedition into the interior of Africa (London 1829).

وفى طريق العودة تتبع مجرى النيجر حتى مصبه فى خليج غانا وأبحر إلى جزيرة فرناندوبو فى خليج غانا ومنها غرباً إلى البرازيل ثم لانجلترا.

وهكذا أثبتت هذه الرحلات أن النيجر يتجه للشرق كما أنها فتحت الباب للشركات التجارية والمستعمرين والمغامرين الأوربيين للولوج من الساحل الغربى للقارة إلى داخلها.

وقد قامت انجلترا بعد أن وضعت أيديها على نيجيريا بعمل مسح علمى كامل لذلك النيجر وكشف النقاب عن كل ما يتعلق بهذا النهر والأنهار المتصلة به.

## ٤. كشف نهر الكنغو

كان نهر الكونغو آخر الأنهار الأفريقية التى كُشفت منابعها ومجاريها، ويرتبط اكتشاف وتتبع مجراه باسم ستانلى (Stanley)، وكانت لكشف هذا النهر وما كتبه ستانلى عن الثروة التى يعج بها حوض هذا النهر أثر بالغة وخطيرة فى تاريخ أفريقيا الحديث فقد أدت كما سنرى للصراع الاستعمارى على القارة كلها وعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥.

وكان البرتغالى ديجوكام (Diogn Cam) قد وصل فى عام ١٤٨٥ إلى مصب نهر الكنغو لكنه لم يستطع التوغل فيه لمسافة كبيرة.

وستانلى من أصل إيرلندى وكان جندياً وملاحاً، وأصبح صحفياً يعمل لحساب صحيفة النيويورك هيرالد الأمريكية، وقد ذاع صيته بعد الرحلة التى قام بها فى عام ١٨٦٩م للبحث عن لفنجستون - وقد وصفه برتون بأنه مغامر مرتزق.

وفى عام ١٨٧٤م كلفته الجمعية الجغرافية الملكية بلندن بالقيام برحلة لتحقيق ثلاثة أغراض هى:

١ - الطواف ببحيرة فكتوريا للتأكد من أنها المنبع الرئيسى للنيل فى الجنوب، وأن المجرى المنبثق منها عند شلالات ريبون هو المخرج الوحيد لها.

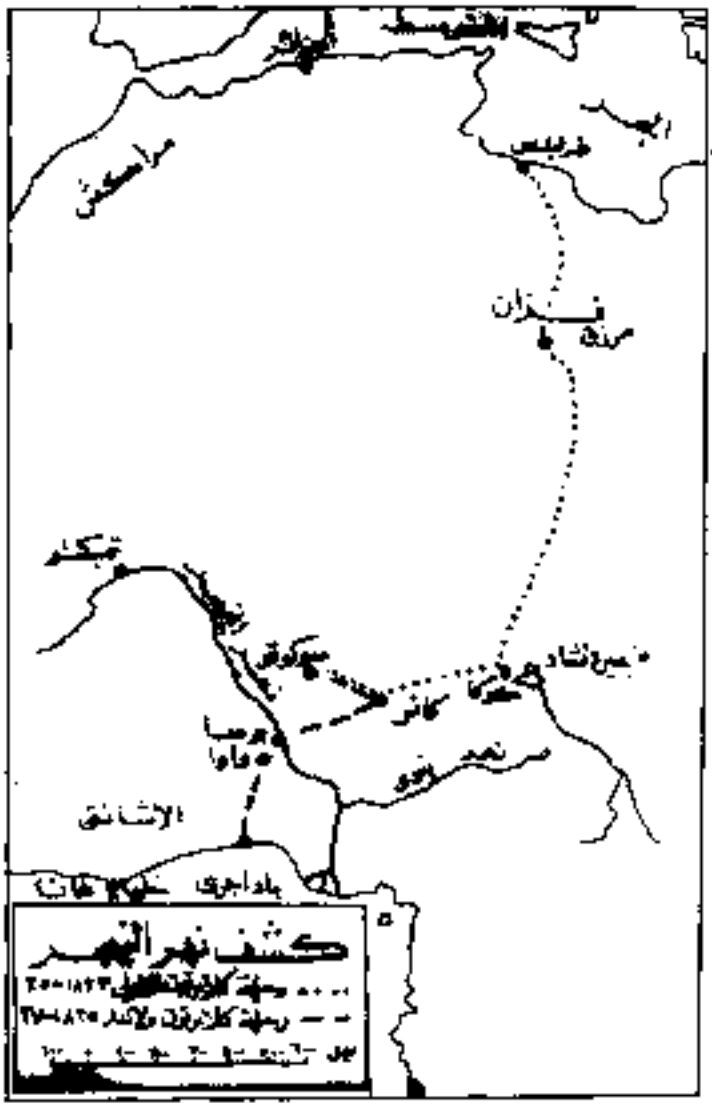


شكل رقم (٦) كشف نهر النيجر (رحلات كلابرتون ولاندر)

٢ ـ الطواف ببحيرة تنجانيقا للتأكد من أنها غير متصلة بمنابع النيل الاستوائية.

٣ ـ الوصول إلى نهر اللوالابا Lualaba وتتبعه لمعرفة إذا كان متصلاً بالنيل أم بالكنغو والوصول لمصب الكونغو.

وبهذا تُعرف حقيقة المجاري المائية في وسط القارة.

وبعد أن جمع ستانلي المعدات اللازمة واطلع على ما كتبه الرحالة والمستكشفون السابقون عن أفريقيا بدأ رحلته.

فغادر بجلترا في ١٨٧٤ إلى زنجبار وبدأ رحلته للداخل فوصل إلى الشاطيء الجنوبي لبحيرة فكتوريا وجمع أجزاء قاربه وأبحر بمحاذاة الساحل الشرقي للبحيرة ووصل قرب شلالات ريبون وشاهد المياه تندفع للشمال فيما أطلق عليه اسم (نيل فكتوريا)، ودخل مملكة أوغندة وزار ملكها، وطاف ببحيرة فكتوريا واكتشف نهر كاجيرا الذي يصب في البحيرة من الغرب وأثبت أن (بحيرة فكتوريا) بحيرة واحدة ولا يخرج منها سوى مجرى واحد كبير وهو نهر كاجيرا، وهكذا حقق الهدف الأول من رحلته.

وفي مارس ١٨٧٦ إتجه ستانلي صوب بحيرة تنجانيقا، وتتبع في قارب شاطئها الشرقي حتى طرفها الجنوبي، ثم اندفع للشمال متبعاً الشاطيء الغربي وتحقق من أنه لا يخرج من هذه البحيرة أي مجرى يُحتمل أن تكون له صلة بمنابع النيل.

بعد ذلك اتجه ستانلي إلى الغرب لاكتشاف نهر اللوالابا والتقى بالزعيم العربي (حميد بن محمد المرجبي) الذي اشتهر في كتب الرحالة باسم تيبوتيب (Tippo Tip)، وكان قد سبق أن قام بجولات في المنطقة وكانت له عصبيه ونفوذ في منطقة واسعة بأعالي الكنغو، فاتفق معه على أن يرافقه في رحلته هو وبعض أتباعه لاكتشاف نهر الكنغو نظير مبلغ كبير من المال.

وقسم ستانلي القوة التي معه إلى قسمين قسم يسير بجوار شاطيء النهر، والآخر يسير في النهر مستخدماً القوارب. ولاقت الحملة الكثير من المتاعب

بسبب انتشار الأمراض بين رجالها، وبسبب شدة ضخامة المياه مما اضطرهم إلى حمل القوارب على رؤوسهم والسير بها برًا لمسافات طويلة حتى تنتهي منطقة المرتفعات المائية فيعاد تجميعها وتعاد للمياه.

ووصلت الحملة إلى منطقة الشلالات التي عرفت باسم (شلالات ستانلي) واجتازتها، كما وصلوا إلى المدينة التي أطلق عليها فيما بعد اسم ستانلي بول - ووصل الذين بقوا على قيد الحياة من أفراد الحملة إلى الادغال الواقعة غرب مصب الكونغو عند مدينة (بوما)، ثم عادوا عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى زنجبار ومنها عاد ستانلي إلى انجلترا.

وهكذا أثبت رحلة ستانلي أن نهر لوالابا متصل (بالكنغو) وأنه يجري عبر افريقيا إلى المحيط الأطلنطي.

وكان ستانلي حتى قبل وصوله لانجلترا قد أرسل بعض مذكراته للصحيفة التي يعمل بها، كما نشر فيها بعد تفصيلات رحلاته، وقد نشر مشاهداته عن ذلك في مجلدين[1].

على أن ماكتبه عن الثروات الضخمة بالمنطقة من تخيل الزيت والاخشاب والمطاط وغيرها أسالت لعاب الأوربيين وأدت لتطاحن الدول الاستعمارية على المنطقة وكانت بلجيكا وفرنسا ثم انجلترا في مقدمة هذه الدول، وانتهى الأمر بعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ للوصول لقواعد عامة تلتزم بها الدول الأوربية في نشاطها الاستعماري في أفريقيا حتى لا تصطدم بعضها بالبعض الآخر - وكانت هذه هي الشرارة التي أشعلت حدة الاستعمار الأوربي في أفريقيا - وسنشرح هذا بالتفصيل عند الحديث عن الاستعمار البلجيكي في أفريقيا - في الفصل السادس.

***

ويقسم بعض الكتاب المراحل التي مرت بها عمليات الكشف في أفريقيا إلى أربع مراحل :

---

(1) Stanley. H. M.: Through the Dark Continent (2 Vols) (London 1872).

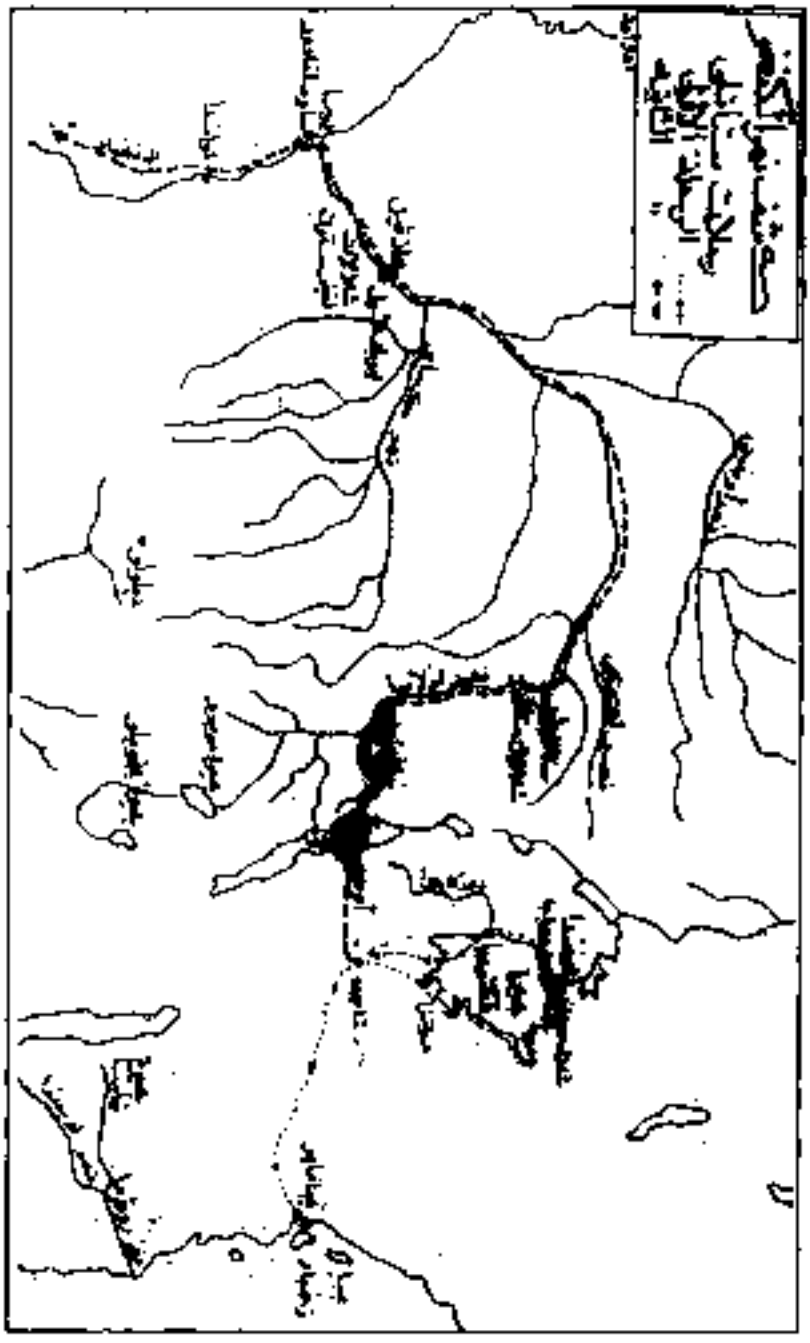

شكل رقم (٧) كشف نهر الكنغو (رحلات ستانلي)

**١. المرحلة الجزرية والساحلية:**

وهى المرحلة التى قام فيها رحالة غرب أوروبا بزعامة البرتغال بالكشف عن سواحل القارة والاستقرار بها أو بالجزر القريبة من الساحل، وأهم ما تم فى هذه الرحلة كشف طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى شرق القارة.

**٢. مرحلة الكشف الجغرافي:**

وكان هدفها الوصول للحقائق المتعلقة بالقارة وأنهارها وأسهمت فيها الجمعيات الجغرافية وغيرها.

وتبدأ هذه المرحلة برحلة بروس فى عام ١٨٦٩ وتنتهى بوفاة لفنجستون فى عام ١٨٧٣م.

**٣. مرحلة الكشف السياسي:**

وكانت من نتائجها تطاحن الدول الاستعمارية لبسط نفوذها على أكبر مساحة ممكنة من القارة.

وتبدأ هذه المرحلة برحلة ستانلى إلى الكونغو فى عام ١٨٧٤ وتنتهى بتقسيم القارة إلى مناطق نفوذ للدول الأوربية الكبرى.

**٤. مرحلة الكشف العلمي:**

وتتمثل فى جهود العلماء والمختصين فى الدول الأوربية لدراسة المناطق التى امتد إليها نفوذ دولهم الاستعمارى ـ دراسة علمية دقيقة.

★★★★

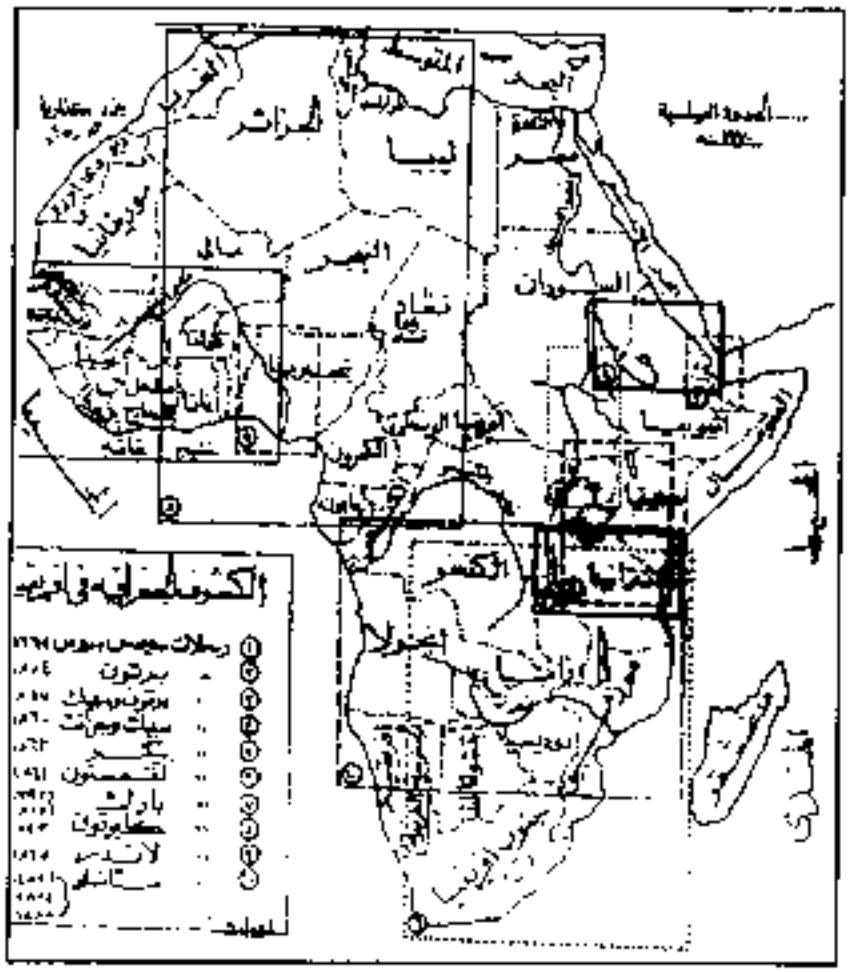


شكل رقم (٨) الكشوف الجغرافية في أفريقيا (خريطة عامة)

# المراجـــع

نورد هنا بعض المراجع لمن يرغب فى الإستزادة من المعرفة فى الموضوعات التى تناولها الكتاب فى الفصل السابق (عن كشف أفريقيا فى العصر الحديث).

## أولاً: المراجع العربية أو المصرية:

١ ـ صفى الدين محمد: أفريقيا بين الدول الأوروبية (القاهرة ١٩٥٩).

٢ ـ عوض محمد عوض محمد: نهر النيل (١٩٦٢)

٣ ـ قبطان، سليم: الرحلة الأولى للبحث عن منابع البحر الأبيض (النيل الأبيض) تعريب محمد مسعود (القاهرة ١٩٢٢).

٤ ـ مقار، نسيم البكاشى المصرى سليم قبطان والكشف عن منابع النيل (القاهرة ١٩٦٠).

٥ ـ مورهيد، الآن النيل الأزرق (ترجمة إبراهيم عباس أبو الريش بيروت ١٩٦٩).

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Baker, Sir Samuel W. The Albert N'yanza' Great Basin of the Nile and Explorations of the Nile Sources 2 Vols (London 1866 - 1872).

2 - Baker, Sir, S.W: Ismailia (2 Vols - London 1874).

3 - Baker, J. N. L. . A History of Geographical Discovery and exploration (1937).

4 - Bovill, E. W.: Caravans of the Old Sahara' an introduction to the History of Western Sudan (London 1933).

5 - Bovill, E. W. The Golden Trade of the Morrs (New York 1958).

6 Bruce, J. : Travels to discover the Source of the Nile in the years 1768 - 1773 .. 5 Vols. (Edinburg, 1805).

7 - Burton, Richard: First Footsteps in East Africa of an Exploration of Harrer (2 Vols. 1856).

8 - Burton, R.: The Lake Regions of Central Africa (2 Vols. 1900).

9 - Coupland, R. : East Africa & its Invaders (London 1938).

10 - Johnston, H.H: TheOpening up of Africa (London 1928).

11 - Keltie, J.. Scott: The partition of Africa (London 1895).

12 - Livingstone, David: Narrative of an expedition, Zambesi and its tributaries (1866).

13 - Speke, J. H.: What led to the Discovery of the Source of the Nile (1964).

14 - Stanley, Henry, M. . The Congo & the Founding of its Free State (2 Vols. 1885).

15 - Stanley, H. M. :Through the Dark Continent (2 Vols. 1872).

****

# الفصل الثاني

## الاستعمار الأوربي في أفريقيا
## دوافع الاستعمار الأوربي لأفريقيا

المحتويات :

أ. المقصود بالاستعمار (تعريف).

ب. أهم الدوافع التي دفعت الأوربيين لاستعمار أفريقيا:

١. الدافع الديني.

٢. الرق.

٣. دوافع استراتيجية.

٤. عوامل متصلة بالدول الأوروبية ذاتها.

٥. العوامل النفسية وراء الاستعمار.

٦. الثورة الصناعية في أوربا وأثرها في دفع عجلة الاستعمار.

٧. تكوين المستعمرات السكنية كدافع للاستعمار.

٨. دوافع ظاهرية تذرعت بها الدول الأوروبية.

إذا كان كشف القارة الأفريقية وإلقاء الضوء عما بداخلها يمثل صفحة بيضاء في العلاقات الأفريقية الأوربية ـ فإن اتجاه الأوربيين للاستعمار والاستحواذ على مساحات واسعة من القارة وتسخير الأفارقة وخيرات بلادهم لتحقيق الرفاهية للأوربيين يمثل صفحة سوداء في تاريخ العلاقات الأوربية الأفريقية. والإستعمار ظاهرة قديمة، حتى أننا يمكن أن نقول أن جذورها تضرب في أعماق التاريخ إلى مدى بعيد، وقد شهد العالم القديم قيام أمبراطوريات استعمارية ضخمة كالأمبراطورية الرومانية، وكأمبراطورية الإسكندر المقدوني.

لكن الاستعمار الأوربى فى أفريقيا الذى برز بنوع خاص فى القرن التاسع عشر تطور فى أساليبه ووسائله وأهدافه والنتائج التى ترتبت عليه حتى خيل للبعض إنه ظاهرة جديدة مرتبطة بالقرن التاسع عشر فحسب، ولذا فلابد من الوصول لتعريف دقيق للاستعمار فى شكله الجديد ينطبق على هذه الظاهرة التي برزت فى نشاط الدول الأوربية فى أفريقيا.

## المقصود بالاستعمار

تعددت التعاريف التى ذكرت للاستعمار فى العصر الحديث فالبعض عرفه بأنه يعنى سيطرة جماعة على جماعة أخرى.

وعرفه د. كوامى نكروما بأنه سيطرة دولة على دولة أخرى واستخدام هذه الدولة المستعمرة قوتها الصناعية المتفوقة لإخضاع شعب آخر، واستغلاله اقتصادياً.

فالاستعمار من وجهة نظر د. نكروما هو السياسة التى بها ترتبط وتقيد الدولة الأم مستعمراتها وتوجيهها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة[1].

وهذا التعريف وغيره من التعريفات المتعددة التى ذُكرت للاستعمار ليست وافية بحيث تشمل جميع أشكال الاستعمار الحديث ووسائله وأهدافه.

---

(١) كوامي، إنكروما: نحو تحرير المستعمرات (ترجمة عبد العزيز عتيز) ١٩٥٨، ص ٤٨.

ولعل تعريف الأستاذ الدكتور (محمد عوض محمد) هو أكثر هذه التعريفات شمولاً فقد عرف الاستعمار بأنه: «العمل أو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة أو جماعة منظمة من الناس على مساحة من الأرض لم تكن تابعة لهم، أو على سكان تلك الأرض أو على الأرض والسكان في آن واحد»[1].

فالأعمال المشار إليها قد يكون منها استخدام القوة الحربية، وقد تحدث السيطرة على الأرض بشرائها بطرق منها عوامل الضغط.

والنص على الدولة أو جماعة منظمة من الناس قصد به أن يشمل الإستعمار.

الأعمال التي قامت بها (الشركات) التي تألفت في العصور الحديثة مثل الشركات الإستعمارية الألمانية التي أسسها كارل بيترز(K Peters)، وشركة الهند الشرقية البريطانية وغيرها من الشركات العديدة التي كثرت في العصر الحديث وقامت بأعمال إستعمارية عتيقة في شرق أفريقيا وكثيراً ما مهدت لحكوماتها لبسط نفوذها على الأماكن التي كانت قد إرتبطت بها هذه الشركات.

والإشارة إلى أن التسلط قد يقع على الأرض فقط عادة لا يحدث إلا في بلاد خالية من السكان أو في حكم الخالية من السكان.

أما أن السيطرة قد تقع على السكان دون الأرض فيكون ذلك بترك الأرض ومرافقها للسكان الأصليين لإستغلال أراضيهم، وهذا عكس ما حدث في شرق القارة حيث تسلط المستعمرون على الأرض والسكان، والسبب لا يرجع لميزة إمتاز بها مستعمرو الغرب ـ لكن الأمر يرجع إلى أن أرض شرق أفريقيا المرتفعة تصلح لسكنى الأوربيين بينما أرض أفريقيا الغربية منخفضة شديدة الحرارة لا تلائم سكنى المستعمرين الأوربيين فسيطروا على السكان واستخدموهم لاستغلال الأرض.

---

(١) محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب الاستعمارية (القاهرة ١٩٤٧) ص ٣٨ ـ ٣٩.

وكما حدث أيضاً في القرن الخامس عشر حين قامت الدول الأوربية بالاستيلاء على مناطق السواحل الأفريقية أقامت فيها الحصون والمراكز التجارية من أجل تجارة الرقيق.

وهذا التعريف كما نرى شامل وعملي يسهل قياس الصور المختلفة التي تقابلنا على أساسه.

والرق من أبشع أنواع الاستعمار فهو استبعاد للإنسان واستغلال له سواء في بلده الأصلي أو نقله عنوة للعمل في بلاد أخرى لتحقق الرفاهية للمستعمر الغريب، ويختلف هذا بالطبع عن الهجرة الإختيارية.

وقد يتبادر للذهن سؤال هام هو هل يدخل ضمن الاستعمار النفوذ الاقتصادي أو الثقافي؟.

والسليم أن المشروعات الثقافية والاقتصادية إذا لم تؤد إلى بسط النفوذ السياسي أو تكون نتيجة نفوذ سياسي فهي ليست من الاستعمار في شيء.

فاستخدام رؤوس الأموال الأجنبية أو إنشاء معاهد ثقافية أجنبية في بعض البلاد إن لم تكن نتيجة تسلط أجنبي أو يترتب عليها هذا التسلط أي تكون ذريعة للتسلط فإنها لا تدخل تحت تعريف الاستعمار.

ولكن إذا اتُخذت البعثات العلمية أو الدينية كما حدث في أحوال كثيرة ذريعة تتذرع بها الدول لبسط سلطانها السياسي على قطر أو كتمهيد لاحتلاله فهذا بالطبع عمل استعماري.

وواضح أن الفرق واحد بين الاثنين الاستعمار والاستثمار يتمثل في خيط رفيع دقيق والأمر يحتاج لليقظة وتدقيق للتفريق بين الاثنين.

## دوافع الاستعمار الأوربي لأفريقيا وتطورها

مع أن الاستعمار الأوروبي الحديث لأفريقيا بدأ في القرن الخامس عشر - إلا أن الأوروبيين اكتفوا في القرون الأولى من استعمارهم باتخاذ نقط ساحلية

أو الاستقرار في بعض الجزر القريبة من الساحل ـ تكن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقبيل نهاية هذا القرن على وجه الخصوص ظهرت دوافع جديدة أدت إلى النهم الاستعماري فأخذت الدول الأوروبية تتوغل في داخل أفريقيا وأراد بعض ساسة أوربا إيجاد أسس تتحرك في إطارها هذه الدول وهي تعمل لمد نفوذها لمناطق جديدة في القارة.

## وأهم الدوافع التي دفعت الأوربيين لاستعمار أفريقيا:

### ١. الدافع الديني:

انتهى الصراع بين العرب والإمارات المسيحية في شبه جزيرة إيبريا بخروج العرب نهائياً من أسبانيا في عام ١٤٩٢ فأصبحت الأندلس بحق ـ كما عبّر عنها بعض الكتاب العرب (فردوس العرب المفقود) ـ لكن البرتغال استطاعت أن تتخلص من الوجود العربي وأن تقيم مملكة مستقلة قبل الأسبان بما يقرب من قرنين.

وحمل البرتغال لواء حركة دينية جديدة يعتبرها بعض المؤرخين امتداداً للحركة الصليبية وذلك بهدف تعقب القوى الإسلامية والاتصال بملك الحبشة المسيحي ـ الذي ذاع صيته في أوربا، وإن كانت بلاده لم تكن معروفة على وجه الدقة للاشتراك في معركة تطويق للدول الإسلامية ودولة المماليك بالذات والقضاء على مصر وقوتها التي تتمثل في احتكار تجارة الشرق والسيطرة على شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر هذه التجارة.

ولا شك في أن الحملات التي قام بها الأمير هنري الذي اشتهر باسم هنري الملاح (Henry the Navigator) ورحلات غيره من الرحالة البرتغال كانت كلها تهدف إلى توجيه ضربة قوية للقوى العربية بالقضاء على احتكار العرب لتجارة الشرق، وبذا تستنزف هذه الثروة التي كانت تتدفق عليهم وتضعف قدرتهم العسكرية بالتالي

والدليل على أن الدافع الديني وراء الحركات الاستعمارية في ذلك الوقت أن

البابوية باركت هذه الحركات وبادرت بالتدخل لفض النزاع بين الدولتين الاستعماريتين البرتغال وأسبانيا[١].

وقد أدركت القوى الإسلامية الهدف من وراء هذا النشاط الاستعماري ولذا تصدت مصر المملوكية للعمل ضد البرتغال ونشاطهم في البحار الشرقية ـ لكن هزمت الأساطيل المصرية في موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٩ واستأنف العثمانيون الذين ورثوا السلطة في مصر والشام والحجاز من المماليك ـ القتال ضد البرتغال وحلفائهم.

ولا يقلل من حقيقة هذا الهدف اشتراك المدن الإيطالية المسيحية إلى جانب المماليك في حربهم ضد البرتغال فقد كانت أساطيل هذه المدن هي التي تقوم بنقل بضائع الشرق من موانئ الشام ومصر إلى أوربا فمصلحتها الاقتصادية هي التي حتمت عليها هذا الاتجاه.

ويرتبط بالعامل الديني ـ الحركات الدينية التي شاهدتها أوربا إثر النهضة الأوربية، فقد أدت حركة الإصلاح الديني والدعوة لتخليص المسيحية من الشوائب التي ارتبطت بالكنيسة ورجال الدين في العصور السالفة ـ إلى تحطيم الوحدة الدينية لأوربا ، وظهرت مذاهب دينية كالبروتستانتية، وقامت نتيجة لذلك مذابح دينية وحروب في أوربا أدت لهجرة الكثيرين من بلادهم ـ لكن لم تلبث موجة الصراع والنشاط الديني أن اتجهت إلى ناحية التبشير بالمسيحية بين القبائل في المناطق التي كانت تسود فيها الوثنية في المستعمرات الجديدة.

واتجه نشاط الجمعيات التبشيرية بصفة خاصة إلى أفريقيا بعد الكشوف الجغرافية التي بدأت تُلقي الأضواء على داخل القارة فكان المبشرون يسيرون عادة في ركاب المستكشفين، وإن كانت بعض البعثات التبشيرية قد سبقت أحياناً في كشف النقاب عن مناطق لم تكن معروفة للأوربيين.

---

(١) نظر النزاع بين الدولتين بمعاهدة تورد يسلاس (Tordesillas) التي عقدت بين الدولتين في عام ١٤٩٤

ونذكر في هذا المجال جهود لفنجستون (Livingstone) فقد انضم في عام ١٨٣٨ إلى جمعية لندن التبشيرية، وقد رجه نظره للعمل في جنوب أفريقيا الدكتور موفات (Moffat) ، وقد تحدثنا عن نشاطه في كشف نهر الزمبيزي وفي إثارة الرأي العام العالمي ضد تجارة الرقيق بعد أن شاهد بعينيه ما يقاسيه الأرقاء من الآلام. وقد دفعت رحلات لفنجستون ببعثات دينية أخرى من بريطانيا واسكتلندا.

وفي شرق أفريقيا كان للبعثات التبشيرية الكاثوليكية نشاطها الملحوظ، ونذكر بالذات في هذا المجال جهود الأب سابيتو (Sapeto) وهو من أشهر رجال التبشير الإيطاليين، وقد دخل فيما بعد في خدمة شركة روباتينو الإيطالية للملاحة وهي الشركة التي لعبت الدور الأول في الاستعمار الإيطالي في شرق القارة.

على أن الجمعيات التبشيرية التي بدأت نشاطها بالعمل على نشر المسيحية والحضارة بين الأفارقة انغمست في ميدان الاستعمار فقد أصبح الهدف الديني يُتخذ وسيلة لتبرير الاستعمار، فكان كثيرون من رجال الدين دعاة للاستعمار، واشتهرت منهم أسماء متعددة في هذا المجال نذكر منهم على سبيل المثال الكاردينال الفرنسي لافيجري (Lavigerie).

وقد كثر في كتابات هؤلاء وأقوالهم الحديث عن النظريات الإنسانية والأبوية ودور الرجل الأبيض الذي عُبر عنه بالأب الأبيض (White Father) أو الأخ الأكبر (Older Brother) ـ لكن أثبتت الأيام أن الأمر لا يخرج عن كونه قناعاً يُخفي به الاستعمار وجهه القبيح. وفي كثير من الأحيان حدث أن انعكست النظرية المعروفة فكانت البعثات التبشيرية ممهدة للاستعمار وليس العكس (The Flag Followed the Missionary)[1].

وقد أشار نيتين إلى ذلك فذكر [ن تأثير الدين في السيطرة على الشعوب

(1) Macmillan, W. African Emergent (London 1949) P. 15

تأثير مسرحي، فالمسرح يبدأ أول ما يبدأ بالإرساليات الدينية ثم يتبعها علماء الأجناس البشرية والتجار وأصحاب الامتيازات ورجال الإدارة، فبينما تتوسل الإرساليات الدينية إلى الوطنيين أبناء المستعمرات بأن يكنزوا كنوزهم في السماء حيث لا يُفسد سوس ولا يأكل صدأ، نرى التجار وأصحاب الامتيازات ورجال الإدارة يحصلون على معادن بلادهم وعلى مصادر الثروة الطبيعية في أرضهم ويقضون على فنونهم وحرفهم وصناعاتهم الوطنية.

لكن من الإنصاف أيضاً أن نذكر لهذه البعثات التبشيرية جهودها في مجال التعليم ومجال العلاج بالذات.

**٢. الرق:**

كان الهدف من حركة الكشوف الأولى الوصول إلى الشرق بغرض الحصول على بضائع الشرق المطلوبة في أوربا، ولذا اهتمت البرتغال التي بدأت صفحة الاستعمار الأوربي في العصر الحديث بإنشاء مراكز تجارية أو حصون عسكرية على الساحل الغربي لأفريقيا أو بالقرب منه حتى أطلق على الاستعمار البرتغالي في ذلك الوقت تعبير (استعمار النهار) إشارة للهدف منه ـ لكن الأمر تحول بسرعة فأصبحت السلعة المتداولة هي الإنسان الأفريقي (العاج الأسود) بالإضافة إلى بضائع أفريقية أخرى كالذهب والصمغ والعاج.

ورغم أن البداية التي افتتحت بها البرتغال صفحة الرق في العصر الحديث تبدو في مظهرها إنسانية متصلة بالدافع الديني إذ ادعت البرتغال أن هدفها هو إبعاد الأفارقة الوثنيين عن آلهتهم الأفريقية لتلقينهم مبادىء المسيحية ليعودوا إلى بلادهم ليكونوا رسلاً لنشرها ـ فلا شك في أن هذا لا ينفي أن البرتغال هم مؤسسو مدرسة الرق بكل مساوئه في العصر الحديث فقد تطور الأمر حتى أصبح الساحل الغربي لأفريقيا مورداً هاماً للأيدي العاملة التي إحتاجها الغرب لتعمير العالم الجديد[1].

(١) جمال حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة ١٩٦٨) ص ٧٠.

وحتى نهاية القرن السادس عشر كانت البرتغال هي التي تحتكر تجارة الرقيق وتقوم بتمويل أملاكها والأملاك الأسبانية وغيرها بحاجتها من الرقيق الأفريقي وكانت في تشيونة سوق كبيرة للرقيق تمد العالم الجديد بحاجته منهم.

ولما ازدادت الحاجة للرقيق الأفريقي ـ اتجه البرتغال لتسليح أتباعهم ممن أطلق عليهم لفظ (الجلابة) بالأسلحة النارية لمضاعفة قدرتهم على القنص فقد كان البرتغال يفضلون عدم المخاطرة بأنفسهم بالتوغل للداخل ـ طالما أنهم يستطيعون عن طرق أتباعهم المسلحين الحصول على حاجتهم من الرقيق وهم مطمئنون في مراكزهم الساحلية ولذا أطلق بعض المؤرخين على القرن السادس عشر في أفريقيا تعبير (عصر البنادق) فقد انتشر استخدام البنادق في القارة بعد أن كانت الأسلحة البدائية كالرمح والسهام هي الأسلحة التي عرفها الأفريقي قبل ذلك، وهكذا أصبح الرقيق أغلى سلعة إكتشفها القوى الاستعمارية في أفريقيا.

ومع ذلك لم تستطع الجهود التي بذلتها البرتغال أن تسد طلبات الدول الأوروبية الأخرى المتزايدة للرقيق فدخل الهولنديون والفرنسيون والإنجليز والدانمارك وغيرهم من الأوربيين هذا الميدان إلى جانب البرتغال ليسدوا الطلبات المتزايدة للأيدي العاملة الرخيصة للعمل في مزارع القطن والسكر وقصب السكر في أمريكا.

واتجهت هذه الدول ليسط سيطرتها على مناطق معينة من الساحل الأفريقي أو في الداخل لتضمن حصولها على حاجتها من الرقيق ـ وتشكلت شركات خاصة لنقل الرقيق الأفريقي وما يرتبط بهذا العمل من نشاطات أخرى.

وقد بلغت أرباح هذه التجارة ـ تجارة الرقيق ـ حقاً خيالياً فمثلاً كانت سفن الرقيق البريطانية تقوم في الجولة الواحدة برحلة مثلثة فتنقل الفائض من المصنوعات الإنجليزية لغرب أفريقيا حيث تستبدلها بشحنات آدمية تعبر بها المحيط الأطلنطي فتفرغها في مناطق العمل بأمريكا ثم تعود بالمثالي لبريطانيا محملة بالسكر والقطن الخام والتبغ وغيرها من محاصيل هذه الأقاليم، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تحقق بالطبع أرباحاً طائلة، وكان هذا سر الثراء

الفاحش الذي بدت مظاهره في بعض المدن والموانئ الأوربية «فإذا كان الهولنديون يرددون في تراثهم أن مدينتهم العظيمة (امستردام) قد بُنيت على عظام الرنجة التي اشتهروا تسويقها ليس بعيداً عن الصواب أن تقول بالمثل إن لشبونة في البرتغال وليفربول في انجلترا قد بُنيت على عظام الرقيق الأسود وبدمائه»[١].

وقد حاول بعض الباحثين أن يصل إلى إحصاء تقريبي لعدد الرقيق الذين وصلوا للمستعمرات الأوروبية منذ بدأت حركة الاسترقاق في القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر ـ لكن الأرقام اختلفت ولم تستطع أن تصل لأعداد تستند على أدلة قوية، فقد قُدر ما وصل المستعمرات الأوربية كلها في قرن واحد من ١٦٨٠ إلى ١٧٨٠م بحوالي ٤٠ مليون افريقي ـ وإذا صح هذا التقدير وإذا وضعنا في الاعتبار أن النظام الذي أُتبع في عمليات القنص والشحن والترحيل ترتب عليه ان ما كان يصل حياً لا يُمثل إلا نصف ما فقدته القارة فهذا يعني أن القارة استنزفت في قرن واحد ما يقرب من ٨٠ مليون من أبنائها[٢].

هذا وقد أطلق الأوربيون على السواحل الافريقية بل وعلى بعض المناطق التي بسطوا نفوذهم عليها في القارة أسماء تتطابق مع نشاطهم فيها مثل ساحل الذهب وساحل العبيد، وساحل العاج، وساحل الزنج.

هكذا ظل الرق مستمراً والقارة الأفريقية تتعرض لحملات منتظمة من الاستنزاف البشري والحكومات الاوروبية والشركات وتجار الاسلحة يشجعون استمرار هذه التجارة التي ثبت أنها أكبر أنواع التجارة ربحاً.

لكن من أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر بدأت ترتفع الصيحات مطالبة بوضع حد لهذه التجارة البشعة، وظهرت حركات تعارض

---

(١) جمال حمدان: نفس المرجع السابق ص ١

(٢) نكرين، هزبرون الاستعمار الحديث (الأصل ١٩٥١) الترجمة العربية ص ٣٠

الرق والإتجار فيه (Anti Slavery Movement) ، كما يندرج عدد من رجال الدين ومن الجماعات التى عُرفت باسم أنصار الإنسانية (Humanitarians) تحاول أن تدفع الحكومات والبرلمانات لسن القوانين باعتبار هذه التجارة محرمة.

ولقيت هذه الحركات معارضة من العديد من المنتفعين بهذه التجارة فقد وصل الحد مثلاً إلى أن اللورد دارموت (Darmot) وزير المستعمرات البريطانية يرد على الداعين لوضع حد لهذه التجارة بقوله: «إننا لا نسمح بأى حال بعرقلة هذا النشاط التجارى الذى ثبت أنه عظيم الفائدة للشعبنا».

وبرز فى الحركة الداعية لوضع حد لهذه التجارة الأشخاص من أمثال وليم ويلبرفورس (William Wilberforce) عضو البرلمان الإنجليزي.

وقد توجهت جهود هؤلاء بصدور القوانين بمنع هذه التجارة وفرض عقوبات على من يعمل بها ـ ولم يتم هذا الأمر فى كل الدول الأوربية فى وقت واحد، كما أن الأمر تدرج من تحريم الاتجار فى الرقيق إلى إصدار القوانين بتحرير العبيد السابقين.

على أنه يترتب على هذه الحركة تحرير عدد كبير من الرقيق الموجودين خارج القارة فى انجلترا وأمريكا وغيرها وأبدى بعضهم رغبته فى العودة إلى القارة الأم التى سبق أن عاش فيها آباؤهم وأجدادهم ـ وأدى هذا لتأسيس شركات تعمل لإعادة توطين هؤلاء الأفارقة فى وطنهم الأصلي، كما أدى هذا لاتخاذ مناطق معينة على الساحل الأفريقى لإقامة مستوطنات لهؤلاء الأفارقة العائدين ـ فقامت مثلاً جمهورية ليبيريا المستقلة لتكون أرضاً للزنوج الأمريكيين ويماثل سيراليون للزنوج البريطانيين.

على أن الدول الاستعمارية اتخذت حتى من هذه الخطوة الإنسانية ذريعة لتحقيق أطماعها الاستعمارية باسم ضمان تنفيذ قوانين تحرير الرقيق، فقد تدخلت انجلترا فى شئون زنجبار بحجة التأكد من أن السفن فى موانيها لا تحمل رقيقاً.

### ٣. دوافع استراتيجية:

جعل التطاحن بين الدول الاستعمارية على مناطق معينة في القارة مركزاً ممتازاً بالنسبة لموقعها وتحكمها في الملاحة البحرية أو غيرها، ودفع ذلك الدول صاحبة المصلحة للإسراع باستعمارها، فمثلاً موقع الجزائر على البحر المتوسط في مواجهة سواحل فرنسا الجنوبية كان من الدوافع وراء الاستعمار الفرنسي لها في عام ١٨٣٠، ويقال مثل هذا عن أماكن أخرى في شرق القارة وغربها فموقع مصر الهام على البحرين المتوسط والأحمر والأهمية التي أصبحت لها بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ كان وراء الاستعمار البريطاني لمصر وتمسك بريطانيا بالنفوذ في منطقة القناة.

كذلك أثر موقع المغرب الأقصى (طنجة) بالذات وتحكمها في المدخل الغربي للبحر المتوسط في موقف الدول الاستعمارية من المغرب ويُقال مثل ذلك على منطقة رأس الرجاء الصالح (كيب تاون) وأهميتها في الملاحة بين غرب القارة وشرقها، كذلك منطقة باب المندب والمناطق التي تقع خلفها على الساحل الافريقي الشرقي وما نُطلق عليه اليوم (منطقة القرن الأفريقي) كان ولا يزال موقعها سبباً في الصراع الاستعماري عليها.

### ٤. عوامل متصلة بالدول الأوروبية ذاتها وحالتها الداخلية:

كانت الأوضاع الداخلية في بعض الدول الأوربية من الدوافع التي دفعتها لتخرج لميدان الاستعمار نذكر على سبيل المثال أن حالة القلق الداخلي التي كان يُعاني منها الشعب الفرنسي منذ عام ١٨١٥ . جعلت الحكومة تفكر في تحويل نظر الشعب عن المشاغل والاهتمامات الداخلية ـ فالشعب الفرنسي كان لا يزال في حالة السُكْر بمجد العظمة الأمبراطورية وكان ذلك من الأسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية للتفكير في غزو الجزائر، وقد صرح رئيس الوزراء بولباك (Poliynac) في مجلس الوزراء عند مناقشة موضوع حملة الجزائر بأن هذه الحملة ستجعل أنظار الشعب الفرنسي تتجه إلى الخارج، وان النصر في هذه

الحملة سيساعد على تقوية الملكية، وسيكون فيه الرد العملي على الذين اتهموا الملكية منذ عودتها في عام ١٨١٥ بإتباع سياسة السلم والاستسلام.

**٥. العوامل النفسية وراء الاستعمار الأوربي الحديث:**

الدول كالأفراد يتحكم فيها ما يتحكم في الأفراد من ظاهرات نفسية كشهوة الامتلاك، وحب العظمة والظهور والمباهاة والغيرة، ومحاكاة الغير. وأدى هذا للتنافس الشديد بين أبناء أوروبا ودولها وحكوماتها[1].

وكانت أفريقيا القارة المكتشفة حديثاً المجال الفسيح للتنفيس عن هذه الصراعات النفسية كالأوضاع الاجتماعية والسياسية والثورات الداخلية والضغوط من الأفراد والجماعات على الحكومات لمجاراة الدول الأخرى في ميدان الاستعمار، كل هذا كان وراء خروج الأوربيين للاستعمار.

وقد كان الكتاب الإنجليز في القرن الماضي يتحدثون عن أمبراطوريتهم التي لا تغيب عنها الشمس ويتضح ذلك أيضاً في ضغط الرأى العام الألماني على الزعيم الألماني بسمارك ليخرج بألمانيا إلى ميدان الاستعمار أسوة بانجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوربية

**٦. الثورة الصناعية في أوروبا:**

أوجدت الثورة الصناعية في أوروبا حوافز جديدة دفعت عجلة الاستعمار الأوربي فهذه الثورة أدت للإنتاج الكمي (Mass Production) الذي يترتب عليه التخفيض في تكلفة الإنتاج، وذلك بدلاً لسد الحاجات الضرورية للمواطنين فحسب، فأصبحت الحاجة ماسة للمواد الخام ثم لأسواق لتصريف الفائض من الإنتاج.

ووجدت الدول الصناعية في أفريقيا مجالاً طيباً حيث تتوافر المواد الخام الزراعية والمعدنية بالإضافة إلى السوق الواسعة لتصريف الفائض من منتجاتها من الإنتاج وذلك يعكس الوضع في أوروبا.

---

(١) سليمان حزين: صفحات من تاريخ الاستعمار (١٩٦١) ص ٨١.

وقد برز هذا العامل الاقتصادى كدافع هام وراء الاستعمار (Economic Im-perialism) ـ حين انتقلت مقاليد الأمور في الدول الكبرى الصناعية إلى طبقة التجار والرأسماليين وأصبحت الأغراض التجارية والصناعية بالذات تتحكم فى سياسات هذه الدول ودفعت الرأسمالية الأوروبية إلى البحث عن مجالات أخرى لاستثمار رؤوس أموالها ـ وكان المجال أمامها واسعاً في القارة الأفريقية بالذات.

وترتب على هذا تأسيس الشركات التجارية الكبرى التى ذاع صيتها في ميدان الاستعمار في أفريقيا، فقد اكتشفت هذه الشركات فى أفريقيا مستودعاً كبيراً للمواد الخام من منتجات الكساء الخضرى إلى الثروة المعدنية ـ فاندفعت لاستنزاف موارد القارة حتى كادت تنضب مواردها النباتية والحيوانية والمعدنية فقد كان قانون المستعمرين هو امتصاص زبد الإقليم (Skim The Cream)، وأصبح أفضل تشبيه للاستعمار بأنه مضخة ماصة فى المستعمرات كامنة فى الدول الاستعمارية.

وكانت المستعمرات في نظر الدول الاستعمارية لا تخرج عن كونها مصدراً للمواد الخام وللعمال ذوى الأجور الرخيصة بالإضافة إلى مستودع للفائض من المصنوعات غير الجيدة بأسعار عالية، وأصبح الأوربيون ينادون بأن العقل الأبيض (White Brain) والعضل الأسود (Black Brawn) يجب أن يتعاونا لخير الطرفين»[1].

وتاريخ هذه الشركات الأوروبية الاستعمارية ودورها فى القارة الأفريقية جدير بالدراسة، فقد اندفعت هذه الشركات لاستغلال القارة مستندة على ما أمدها به العلم من وسائل وإمكانيات فأصبحت المواصلات ميسرة، كما أخضعت أمراض المناطق الحارة لسلطان العلم والطب وأصبح الوصول إلى داخل القارة ممكناً ومأموناً إلى حد كبير.

---

(١) جمال حمدان: مرجع سابق ص ١١٧، ١١٨.

وكانت الشركات كثيراً ما تبدأ العمل في القارة ثم لا تلبث أن تترك المجال للحكومات مستدرجة بسبب أو آخر ـ ولهذا فإن القاعدة القديمة القائلة أن الاستعمار تبع التجارة (The Trade Follows The Flag) تقلبت فأصبح الأقرب للصواب أن يقال (The flag Follows the Trade)[1].

والأمثلة على ذلك كثيرة فالاستعمار البلجيكي للكنغو كانت بدايته الشركة التي أسسها الملك ليوبولد الثاني (Leobold II) ملك بلجيكا برأسمال مليون فرنك لاستغلال الكنغو، كذلك فإن الشركات الاستعمارية الألمانية كشركة كارل بيترز (K. Peters) التي بدأت نشاطها في شرق أفريقيا، وكانت شركة سيسيل جسون رودس (Cecil . J. Rhodes) التي عُرفت باسم شركة جنوب لأفريقيا البريطانية والتي صدر مرسوم بتأسيسها في عام ١٨٨٩ بدعوى استغلال مناجم الذهب في جنوب أفريقيا وروديسيا والمناطق المحيطة بها ـ الأساس الذي قام عليه الاستعمار البريطاني في هذه الجهات، وكانت شركة روباتينيو الإيطالية (Robbatinio) تمهد لاستعمار الإيطالي لبناء عصب ولمستعمرة إريتريا.

ولكي تحقق الدول الاستعمارية أهدافها رسمت سياستها على أسس أهمها:

١ ـ التحكم في أسعار المواد الخام بالمستعمرات بحيث تصل لأماكن التصنيع في الدول الكبرى بأقل سعر ممكن.

٢ ـ أن تبقى المستعمرة دائماً بلاداً غير صناعية.

٣ ـ ألا يكتسب أبناء المستعمرة الخبرة الفنية والمعرفة التي تعينهم على تنمية صناعاتهم المحلية.

٤ ـ العمل على أن تكون الأيدي العاملة الوطنية دائماً متوفرة وعلى استعداد لتلبية طلبات الدول المستعمرة

---

(١) زاهر رياض، الشركات التجارية وأثرها في استعمار أفريقيا (مجلة نهضة أفريقيا عدد ٢٣ ـ أكتوبر ١٩٥٩)

٥ ـ الاحتفاظ بمستوى أجور العمال الوطنيين المنخفضة في المستعمرات.

٦ ـ وضع قيود على المستعمرات بحيث لا تتجر مع الدول الأخرى.

وقد عبّر عن هذه الأهداف بصراحة رئيس الحكومة الفرنسية جولس فيرى (Jules Ferry) عام ١٨٨٥ في تصريح له في البرلمان الفرنسي، وقد عبرت عن ذلك جريدة (Christian Science Meter) فذكرت «إن رأس المال الأمريكي اكتشف في أفريقيا قارة من ١٥٠ مليون مستهلك ومصادر لا تنضب من المواد الخام».

وهذا يفسر لنا السبب في أن الدول الأفريقية حين استقلت وجدت نفسها عاجزة عن استغلال مواردها الطبيعية فقد كانت بحاجة للخبرة الفنية والتدريب وإلى غير ذلك من المقومات الأساسية لقيام ونجاح الصناعات الوطنية وهو ما حرص الاستعمار على عدم إتاحة الفرصة لأبناء المستعمرات لاكتسابه

**٧. تكوين المستعمرات السكنية كدافع للاستعمار:**

تذرعت بعض الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا وألمانيا بأن الاستعمار ضرورة فرضتها ظروفها لتكون المستعمرات كمصرف للزائد من سكانها الذين ضاقت بهم رقعة بلادهم.

فالكتاب الفرنسيون والألمان أخذوا يتحدثون عن نوعين من المستعمرات:

أ ـ مستعمرات سكنية بغرض الإقامة الدائمة بها.

ب ـ مستعمرات استغلالية للأغراض الاستغلالية التجارية.

وقد دفعت بعض النظم الاجتماعية الجديدة في المجتمع الصناعي الأوروبي بالإضافة إلى الصراعات السياسية والدينية في أوروبا بالبعض إلى الهجرة من أوطانهم.

وقد وجدت بعض الدول الأوروبية أنه لكي لا تفقد زهرة شبابها الذين كانوا يهاجرون للخارج ويقطعون صلاتهم بأوطانهم أن تحل هذه المشكلة بأن

توجد مستعمرات سكنية ترتبط بالوطن الأم يهاجر إليها أمثال هؤلاء الشبان وبذلك تبقى صلتهم بالوطن الأم مستمرة.

ولكن ثبت أن إدعاءات هذه الدول بحاجتها الماسة للمستعمرات السكنية ليست صحيحة بدليل أن هذه الدول لم تجد من ابنائها من يرغب بمحض إرادته في أن يهاجر وأضطرت الحكومات إلى إرسال المجرمين والمحكوم عليهم في قضايا جنائية وغيرهم من غير المرغوب فيهم للمستعمرات.

هذا على أن النهضة الصناعية الأوروبية امتصت في الحقيقة معظم الأيدي العاملة في هذه البلاد.

## ٨. دوافع ظاهرية تذرعت بها الدول المستعمرة:

ادعى بعض الكتاب السياسيين الفرنسيين والإنجليز وغيرهم بأن دولهم لها رسالة في نشر المدنية في الجهات غير المتحضرة من القارة الأفريقية، فقد كان رودس مثلاً يردد القول بأن خير الإنسانية يتحقق بأن يمد الجنس الأنجلو سكوني نفوذه على أكبر مساحة ممكنة[1].

لكن ظهر أيضاً من الكتاب الأوروبيين أنفسهم من وجد لديه الشجاعة الكافية ليسخر من هذا الإدعاء. ففي عام ١٨٨٥ كتب بعض الكتاب الفرنسيين مقالات يسخرون فيها من سياسة بلادهم الاستعمارية ومن إدعاءات رجال السياسة عن المهمة الإنسانية التي تقوم بها فرنسا في أفريقيا، وذكروا أن مهمة فرنسا في بلد كالجزائر انحصرت في تعليم العرب هناك شرب الخمور الرديئة وظائفة أخرى من الرذائل لم يكونوا يعرفونها.

على أن رجال السياسة الاستعماريين أنفسهم لم يجدوا بعد ذلك ما يدعوهم لأن يستدلوا على أعمالهم الاستعمارية هذا الستار الإنساني فمثلاً نجد لوجارد (Lugard) وهو من الاستعماريين البريطانيين يصرح سنة ١٨٩٣ بأن الاستعمار

(١) Lockhart and Woodhouse Cecil Rhodes (N. Y. 1963) p. 51.

الإنجليزى فى أفريقيا تدعو له مصالح انجلترا الحيوية الخاصة بمواجهة الزيادة فى منتجاتها، ففى أفريقيا مجال خصب لتوزيع الفائض من هذه المنتجات ولتنمية التجارة الإنجليزية.

وبالمثل فى فرنسا نجد الكاتب الفرنسى دارسى (Darcy) يذكر سنة ١٩٠٤ «إن توسع الدولة خارج حدودها أصبح شرطاً أساسياً لقيام ودوام هذه الدولة، ففى عصرنا هذا من لا يتقدم ويسبق يتأخر، ومن يتأخر لابد من ان يغرقه الطوفان»

وفى عام ١٩٢٣ صرح وزير المستعمرات الفرنسى ألبرت سرو (Albert Sarraut) بأن الاستعمار لم يكن إلا عملاً من اعمال القوة دعت إليه المنافسة المتزايدة بين الأفراد والجماعات» ـ وهكذا لم تصبح هناك ضرورة للبحث عن أعذار مشكلية تتذرع بها الدول الاستعمارية لتبرر عملياتها الاستعمارية[1].

وسنحاول أن نتتبع الدور الذى لعبته كل دولة استعمارية أوروبية فى القارة الأفريقية، وسياسة هذه الدولة، ووضع الأفارقة فى ظل هذا الاستعمار وموقفهم من المستعمرين.

***

(١) نكروما: مرجع سابق، ص ٥٠

# المراجـــع

نورد هنا بعض المراجع لمن يريد المزيد من الدراسة (عن الأستاذ زدرافه) :

## أولاً: المراجع العربية:

١ ـ كوامي، انكروما: نحـو تحرير المستعمرات (ترجمة عبد العزيز عتيق) (١٩٨٥).

٢ ـ تشرش، وإج، هاريسون: الاستعمار الحديث (الأصل ١٩٥١).

(ترجمة دولت أحمد صادق: ومراجعة محمد انيس غلاب)

٣ ـ سليمان، حزين: صفحات من تاريخ الاستعمار (د. ت).

٤ ـ جمال، حمدان: استراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة ١٩٦٨).

٥ ـ زاهر، رياض: استعمار أفريقية (القاهرة ١٩٦٥).

٦ ـ عودة عبد الملك: السياسة والحكم في أفريقية (القاهرة ١٩٥٩)

٧ ـ محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب الاستعمرية (القاهرة ١٩٥٣).

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Bartlett, V.: Struggle for Africa (1953).

2 - Gunther, J.: Inside Africa (1953).

3 - Herslet; E.: The Map of Africa by Treaty (3 Vols. London 1909).

4 - Johnston, Sir H. H.: A History of Co Lonization of Africa by Alien Races (Cambridge 1913).

5 - Johnston, Sir H. H.: The Opening up of Africa (London 1928).

6 - Keltie, J. Scott. The Partition of Africa (London 1895).

7 - Lockhart and Woodhouse.. Cecil Rhodes (N. Y. 1963).

8 - Lucas, Charles: The Partition of Africa (1922).

9 - Macmillan, W.: Africa Emergent (London 1949).

سنتبع الدور الذى لعبته كل دولة أوربية فى القارة
وموقف الأفارقة من الاستعمار وسياسة الدولة
الاستعمارية وكيف تخلصت الدول من نير الاستعمار

# الفصل الثالث

## الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا

المحتويات :

١. البرتغال تسبق غيرها من الدول الأوربية فى استعمار أفريقيا.

٢. رحلات البرتغال الكشفية وتكوين الحصون الساحلية فى أفريقيا.

٣. وصول البرتغال إلى شرق أفريقيا والنتائج التى ترتبت على ذلك.

٤. موقف الأفارقة من المستعمرين البرتغال.

٥. نظام البرتغال فى حكم مستعمراتهم الأفريقية

٦. الخدمات ووضع الأفارقة فى المستعمرات البرتغالية.

٧. نهاية الاستعمار البرتغالى فى أفريقيا.

افتتح البرتغال صفحة الاستعمار في أفريقيا باحتلالهم قلعة سبتة المغربية في عام ١٤١٥ وكان البرتغال في ذلك الوقت تحت حكم الملك يوحنا الأول ـ والسؤال الذي يفرض نفسه علينا.

لماذا سبق البرتغال غيرهم من الأوروبيين في استعمار أفريقيا؟

يرجع ذلك لعاملين :

**أولاً: عامل تاريخي:**

فقد كانت شبه جزيرة إيبيريا محتلة من العرب وظلت كذلك لعدة قرون، ولما بدأت شعوب شبه الجزيرة تنشط في مقاومة العرب بعد أن تفككت الدولة الأموية في الأندلس وانقسمت إلى دويلات ـ استطاعت البرتغال أن تستكمل استقلالها في القرن الثالث عشر وقامت بها ملكية فتية بينما ظلت أسبانيا حتى القرن الخامس عشر تطارد العرب إلى أن سقطت غرناطة آخر معاقل العرب في عام ١٤٩٢، وهكذا أتيحت الفرصة للبرتغال للاتجاه خارج بلادهم قبل غيرهم.

كما أن الملكية الفتية في البرتغال وجدت أن استمرار تعقبها للعرب الذين نزحوا من شبه جزيرة أيبيريا إلى ثغور شمال أفريقيا يدعم مركز هذه الملكية، كذلك فإن الحروب ضد المسلمين أعطت البرتغال دفعة دينية حتى في الوقت الذي كانت فيه الحماسة الدينية التي صاحبت الحملات الصليبية قد فترت، والدليل على ذلك أن الملك يوحنا ملك البرتغال صرح بأن الميدان الحقيقي الذي يكتسب فيه أصحاب البيت المالك الفخار هو ميدان الجهاد ضد المسلمين في المغرب وأنه سيمنح أكبر وسام في بلاده لمن يجاهد في هذا الميدان ـ وكان هذا الشرف من نصيب هنري الذي عرف باسم (هنري الملاح) الابن الثالث للملك.

**ثانياً: عامل جغرافي:**

ويتمثل في موقع بلاد البرتغال وقربها من السواحل الأفريقية وكانت السافات في ذلك الوقت لها أهميتها.

وقد رواد هنري فكرة متابعة الحملات البحرية للقارة الأفريقية بهدف الوصول إلى غانا التي اشتهرت بعلاقاتها التجارية مع المسلمين، وكذلك الوصول إلى إثيوبيا المملكة المسيحية الأفريقية التي لم تكن لدى الأوروبيين معلومات كثيرة عن موقعها ـ لكن شاع في أوروبا الحديث عن ملكها المسيحي الذي عُرف باسم يوحنا وذلك بهدف التعاون بين البرتغال وهذا الملك المسيحي لتطويق المسلمين للوصول إلى منتجات الشرق التي تدر على البلاد الإسلامية ـ ودولة المماليك بالذات التي كانت تمثل القوة الإسلامية العظمى في ذلك الوقت ـ أرباحاً طائلة.

وقد اهتم هنري بالملاح بتقوية أسطول البرتغال وإنشاء مدرسة بحرية وجلب لبلاده عدداً كبيراً من الفلكيين ورسامي الخرائط والبحارة من إيطاليا وصقلية.

## رحلات البرتغال الكشفية:

توالت رحلات البرتغال إلى ساحل أفريقيا الغربي بعد فتح سبته في عام ١٤١٥ فاحتلوا جزر كناريا وجزر مادييرا، والرأس الأبيض ووصلوا إلى مصب السنغال والرأس الأخضر.

واهتم البرتغال بإنشاء الحصون والقواعد على الساحل الغربي للقارة لخدمة أغراضهم التجارية والاستعمارية ومن أهم الحصون التي شيدوها.

١ ـ حصن أرجيم (Argium) مقابل الرأس الأبيض.

٢ ـ حصن سنتياجو (Santiago) قرب الرأس الأخضر.

٣ ـ حصن ساوتومي (Sao Tome) في الجزيرة التي عُرفت بهذا الاسم في خليج غينيا.

وكانت لهذا الحصن الأخير أهمية خاصة لموقعه الممتاز في منطقة يُعتبر ظهيرها الغابي من المناطق الغنية في القارة الأفريقية وكذلك هو في الطريق المؤدي للبرازيل وفي الطريق من أوربا إلى جنوب أفريقيا، فأصبحت ساوتومي مركزاً هاماً لتجمع الرقيق قبل شحنه للبرازيل ولغيرها من مناطق العالم الجديد المحتاجة للأيدي العاملة لإستثمارها وتعميرها.

وتكونت شركات برتغالية للتجارة مع ساحل غانا بالذات فى الرقيق والذهب وتوسع البرتغال في تجارة الرقيق ويررواً ذلك بأن الرقيق فى البلاد التى نقلوا إليها يعيشون حياة أفضل من حياتهم بين القبائل الأفريقية المتوحشة.

وفى عام ١٤٨٤ وصل الرحالة البرتغالى ديجوكم (Diego Can) إلى الكنغو وحاول البرتغال التوغل للداخل وفرض سيطرتهم عليها ونشر ثقافتهم ولغتهم فيها ـ لكن باءت هذه المحاولات بالفشل فلم يستطيعوا السيطرة على الكنغو سياسياً كما لم يكن لهم أثر ثقافى، واضطر رجال الدين الذين وفدوا للتبشير فى هذه الجهات، كما أضطر التجار البرتغال لأن يعودوا أدراجهم، وتعتبر هذه من أولى المحاولات الجادة للإستعمار الاستيطانى الأوربى فى القارة الأفريقية، وظلت الكونغو كذلك حتى كشفت رحلات ستانلى النقاب عن ثرواتها الطبيعية فاتجهت إليها أنظار المستعمرين الأوربيين.

وتركزت جهود البرتغال بعد ذلك فى المنطقة الواقعة جنوب الكنغو عند ميناء لواندا (Luanda) وكانت هذه هى نواة مستعمرة أنجولا البرتغالية التى اشتهرت فيما بعد كمركز من أهم مراكز تصدير الرقيق الأفريقى للبرازيل بالذات واشتهرت فى تاريخ البرتغال الإستعمارى بإسم الأم السوداء إشارة لشهرتها فى إمداد البرتغال بحاجتها من الرقيق.

وفى عام ١٤٨٦ رحل الرحالة بارثليموديار (Barthelemeu Diaz) إلى الطرف الجنوبى من القارة وعبره لمسافة قصيرة فى جو عاصف فأطلق عليه إسم (رأس العواصف).

## البرتغال فى سواحل أفريقيا الشرقية:

كانت الفكرة التى تراود البرتغال منذ بدأت رحلاتهم البحرية هى أن يحيطوا بالقارة ويصلوا للهند.

وفى سنة ١٤٨٧ وصل لمصر الرحالة البرتغالى بيدرودى كوفيلهام (Pedro

(De Covilham) وكان يعمل لحساب الملك البرتغالي، ثم سافر هذا الرحالة عن طريق البحر الأحمر لعدن والهند وفي أثناء عودته زار بعض الإمارات العربية في الساحل الشرقي لافريقيا وقد فتحت رحلته العيون إلى أهمية هذه الإمارات العربية بشرق القارة، وكانت معلوماته أساساً للرحلة التي قام بها فيما بعد فاسكودا جاما (Vasco De Jama) حول رأس الرجاء الصالح.

فقد قام فاسكو داجاما في ١٤٩٧ برحلته في أربع سفن ووصل إلى نهاية القارة وعبر رأس العواصف التي غير إسمها إلى رأس الرجاء الصالح إلى الساحل الشرقي حيث زار الإمارات العربية في المنطقة ووصف هذه المناطق وما بها من حضارة زاهرة، وبإرشاد الرحالة العرب وصل إلى (كلكوت) على ساحل الهند الغربي، وعاد إلى لشبونة

وتتابعت بعد ذلك رحلات البرتغال في هذا الطريق واصطدموا بالإمارات العربية فخضعت لهم سفالة، وكلوه، وممبسه وغيرها من المراكز التي كان يستقر بها العرب، واستولى البرتغال على موزمبيق عام ١٥٠٧ واستقر عدد منهم بها وحصنوها وتوسعوا في المناطق المحيطة بها فأصبحت مركزاً هاماً لهم بشرق القارة وعينوا حاكماً لهم بها كما أصبحت انجولا مركزهم بغرب القارة[1].

وقد ترتبت على كشف طريق رأس الرجاء الصالح عدة نتائج منها:

**أولاً: نتائج سياسية:**

حقق البرتغال هدفهم في السيادة على الطريق البحري المؤدي للشرق وشعر الماليك الذين كانوا يحكمون مصر والشام والحجاز ويتحكمون في هذا الطريق التجاري الهام للشرق بالخطر البرتغالي على مصالحهم فأعدوا أسطولهم لمواجهة هذا الخطر وانضم إليهم البنادقة الذين كانوا أيضاً يحققون ارباحاً طائلة من نقل

(١) سبق أن تحدثنا عن الاستقرار العربي بشرق افريقيا وعن الإمارات العربية في هذه المناطق في (سفالة، وموزمبيق، وممبسه، ومالندي، ومقديشيو) وكذلك في زنجبار.

بضائع الشرق لأوربا - ووقعت بين الطرفين موقعة بحرية هى موقعة ديو (Diu) فى عام ١٥٠٩

وكانت هذه الموقعة فاصلة فى إنتقال السيادة البحرية فى المحيط الهندى والطرق المؤدية إلى البرتغال، واتصل البرتغال بملك إثيوبيا المسيحى واتفقوا معه على العمل سوياً لتطويق البلاد العربية وإنتزاع التجارة التى كانت ثروة هذه البلاد وهكذا حقق البرتغال هدفهم واهتزت بذلك الهيمنة السياسية للمماليك وضعفت دولتهم ومهد ذلك لسقوطهم فى أيدى العثمانيين.

**ثانياً: نتائج إقتصادية:**

فقدت مصر المملوكية وبلاد الشرق العربى مورداً هاماً من مواردها الإقتصادية بتحول التجارة إلى رأس الرجاء الصالح فقد فرضت البرتغال حصاراً بحرياً على البحار العربية الداخلية: وهكذا حقق البرتغال حلمهم بوضع أيديهم على طرق التجارة بين الشرق والغرب، وتأثرت مصر بالذات بهذا الحصار، وأدى هذا إلى ضعف دولة المماليك فسقط الشام فى يد العثمانيين فى عام ١٥١٦ وتلتها مصر فى عام١٥١٧ .

وقد حل العثمانيون فى الصراع ضد البرتغال محل المماليك، واستمر القتال بين القوتين لمدة طويلة وإتخذ صوراً متعددة منها أن الدولة العثمانية كانت تعاون الممالك الإسلامية المحيطة بهضبة إثيوبيا والتى سُميت (بممالك الطراز) بينما كانت البرتغال تؤيد مملكة الحبشة وتعينها على مهاجمة الممالك الإسلامية المحيطة بها وأخذ البرتغال يروجون لبضائع الشرق التى يجلبونها عن الطريق الجديد بالإضافة إلى البضائع الأفريقية وفى مقدمتها الرقيق فى أسواق أوربا، كما أنهم كانوا يتطلعون للذهب الذى كان يستخرج من مناجم منطقة الزمبيزى ويصدر من موانى شرق القارة وكان العرب يقومون بهذا النشاط فعمدوا لوضع أيديهم على موانى الساحل الشرقى للقارة.

**ثالثاً: الناحية الدينية:**

كان الدافع الديني في مقدمة الدوافع التي دفعت البرتغال للقيام بنشاطهم الكشفي في أفريقيا وقد امتد الصراع بين البرتغال والمسلمين فترة طويلة بعد طرد العرب من شبه جزيرة أيبيريا واقتفت البعثات التبشيرية خطى الرحالة والتجار وجيوش الإستعمار، وتنافست فرق الرهبان على العمل في القارة، وإن كان يذكر لهذه البعثات الدينية جهودها في مجال التعليم والعلاج لكن إنحراف بعض رجال الدين عن أهدافهم وإتجاهاتهم للسعي لتملك الإقطاعات الكبيرة والإشتراك في تجارة الرقيق وغير ذلك مما يتنافى ورسالتهم الدينية ـ أدى إلى ضعف تأثير هذه البعثات التبشيرية.

**رابعاً: من الناحية الثقافية:**

أدى تحول التجارة من مصر والشرق العربي إلى عزل هذا الجزء عن العالم العربي وحضارته مما أدى إلى الركود الذي شمل العالم الإسلامي.

أما فيما يتعلق بدور البرتغال الثقافي في المناطق التي إستعمروها في أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو فقد كان ضئيلاً وقد ترك أمر التعليم والعلاج لجهود الإرساليات التبشيرية وهي جهود وإمكانيات كانت محدودة بالطبع وقد كان إتجاه الحكام البرتغال في مستعمراتهم الأفريقية ـ كما عبر عن ذلك حاكم عام موزمبيق في عام ١٩٠٩ إن تعليم الأفريقي يجب أن ينحصر في إعداده ليكون عاملاً ينفذ الأوامر فحسب لكن يجب ألا تشجعه حتى يصل به الغرور للدرجة أن يحاول تمثيل دور الضفدعة التي ظنت أنه يمكنها أن تنتفخ فتصبح كالثور فانتهى الأمر بأنها انفجرت وبالطبع لم تلحق بالثور ضرر لكن في حالة الافريقي لابد أن يلحق الضرر بالآخرين[1].

**موقف الوطنيين في شرق القارة من الإستعمار البرتغالي:**

واجه البرتغاليون في شرق القارة وفي غربها ثورات متعددة ومقاومة من

(١) Duffy Op Cit. P 254.

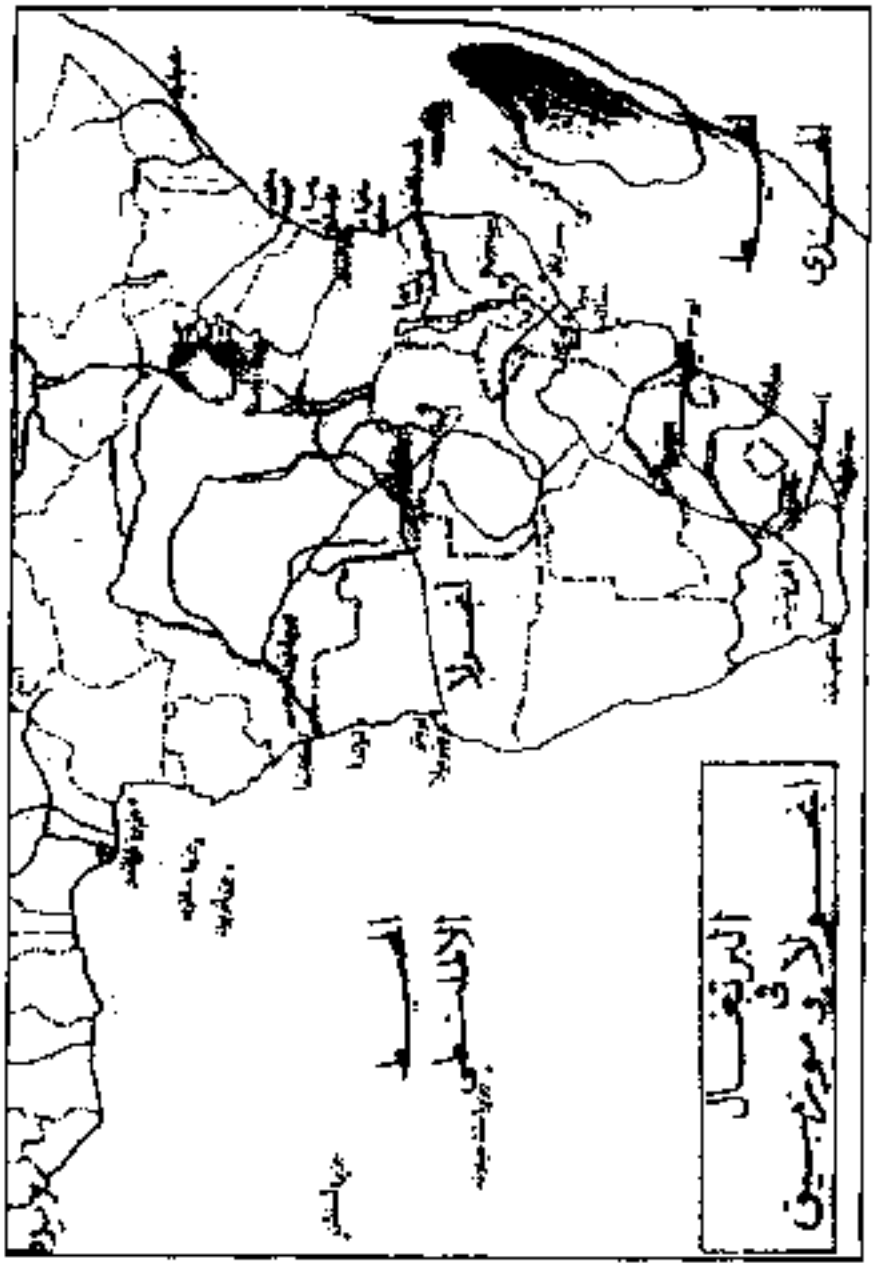


شكل (٩) البرتغال في أفريقيا: أنجولا، وموزمبيق

الأفريقيين والعرب المستقرين بهذه المناطق ومن أبرز هذه الثورات في شرق القارة - الثورة التي تزعمها (ميرعلي) في مقديشو وإمتدت للمناطق المجاورة، واستعان البرتغال بقواتهم البحرية لإخمادها.

وقد تعددت ثورات العرب في شرق أفريقيا ضد المستعمرين البرتغال ولقوا تأييداً من العثمانيين وأضطر البرتغال في النهاية لتركيز سلطتهم في مناطق محدودة فاتخذوا من موزمبيق مقراً لهم واهتموا بتحصينها لتصبح مركزاً لسيادتهم بشرق القارة.

على أن البرتغال وإن كانت قد سبقت غيرها من الدول الأوربية في ميدان الكشف.... إلخ.

الكشف والإستعمار في أفريقيا فإنها لم تجن ثمار ذلك النصر المبكر فقد اقتصر تصيبها في القارة أخيراً على موزمبيق، وأنجولا، وغينيا البرتغالية (غينيابيساو) ولعل ذلك يرجع لأسباب منها:

١- قلة عدد سكان البرتغال أنفسهم.

٢- نظرة البرتغال لأفريقيا على أنها وسيلة فقط للوصول للشرق وليست غاية في ذاتها.

٣- كانت مناطق أخرى كالبرازيل أكثر جاذبية من أفريقيا.

٤- عداء الأفريقيين للمستعمرين البرتغال ومالقيه الأفارقة في شرق أفريقيا على وجه الخصوص من تعصيد عرب شبه الجزيرة العربية لهم.

٥- تضارب مصالح البرتغال أنفسهم من تجار وأصحاب إقطاعات ومبشرين.

٦- إحتلت أسبانيا البرتغال ذاتها في عام ١٥٨٠ ودام هذا الإحتلال ما يقرب من ٨٠عاماً.

٧- حاولت البرتغال بعد مؤتمر برلين تحقيق حلمها في ضم الأقاليم التي تفصل بين مستعمرتيها في أنجولا وموزمبيق - لكن إصطدمت مصالحها مع مصالح إنجلترا التي كانت تبسط نفوذها في جنوب القارة فاضطرت البرتغال للخضوع لمطالب الإنجليز.

## نظام البرتغال في حكم مستعمراتهم:

كان الهدف الاساسى الذى وضعه البرتغال أمام أنظارهم هو إستغلال مستعمراتهم إلى أقصى حد ومقاومة أية حركة تمرد ولذا إتسم نظامهم بالعنف والقوة واستغلال المواطنين الأفارقة إلى أبعد حد حتى أن كثيرين وصفوا هذا النظام بأنه صورة جديدة من صور الرق.

وكانت هناك (وزارة للمستعمرات) على رأسها وزير المستعمرات يعاونه (مجلس إستشارى)، وكان يعقد في لشبونة كل ثلاث سنوات مؤتمر عام لحكام المستعمرات لمناقشة الأوضاع فى المستعمرات.

وكانت السلطة الرئيسية فى المستعمرة فى يد الحاكم العام، يعاونه هو أيضاً مجلس إستشارى وعدد من الموظفين.

وتكونت في المستعمرات البرتغالية بمضى الوقت طبقة من (الإقطاعيين) الذين لا هم لهم إلا الإثراء السريع، وكان عدد المهاجرين البرتغال للمستعمرات بمحض إرادتهم قليلاً ـ لكن لجأت الحكومة البرتغالية لإرسال المجرمين والخارجين عن القانون، ولذا كانت الغالبية العظمى من البيض فى المستعمرات البرتغالية من الطبقات المنحطة وإنحصرت جهود الجميع من إداريين وغيرهم فى تجارة الرقيق والتى إشتهرت بها بالذات أنجولا بينما إشتهرت موزمبيق لوقت طويل بتجارة الذهب التى كان يمارسها العرب المستقرين بشرق القاره من قبل.

ولما كانت جهود البرتغال قاصرة عن الإستغلال الكامل للمستعمرات وبسبب قلة عدد البرتغال والحاجة الملحة لرؤوس أموال ضخمة لإستغلال المستعمرات ـ فقد منحت البرتغال فى مستعمراتها إمتيازات كثيرة (لشركات تجارية أجنبية) تابعة لدول أخرى.

وقد واجهت الإستعماريين البرتغال فى مستعمراتهم مشكلة موقف الأفريقيين من العمل فقد كان المستعمرون بحاجة للأيدى العاملة الأفريقية الرخيصة وكان السؤال الذى يُسأل دائماً هو:

هل الواجب يقضي بإلزام الأفريقيين على العمل أم ترك الحرية لهم في هذا؟ وقد التزم البرتغاليون حتى في تشريعاتهم بمبدأ (العمل الإلزامي) فكانوا يشحنون الأفريقيين للعمل في مزارع الكاكاو في جزيرة ساوتومي وغيرها بعد إجبارهم على توقيع عقود عمل صورية.

وقد أطلقت البرتغال على مستعمراتها منذ تولي أنطونيو سالازار (Antonio D. Salazar) وزارة المستعمرات في البرتغال في عام ١٩٣٠ (أقاليم ما وراء البحار) وتغير إسم وزارة المستعمرات إلى وزارة الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار باعتبار أن جميع هذه الأراضي الأفريقية الخاضعة للبرتغال هي جزء لا يتجزأ من أراضي البرتغال ذاتها، وصدر قانون يشجع سياسة الإندماج (Assimilation) فقد منح الأفريقي الذي يتعلم اللغة البرتغالية ويعتنق الكاثوليكية حق المواطن البرتغالي.

**الخدمات ووضع الأفارقة في المستعمرات البرتغالية:**

نظر البرتغال للأفريقي على أنه كائن حي أقل من الأوربي وأن عليه ان يعمل أو يُجبر على العمل ليحقق الرفاهية للأوربي فالمستعمرات كان ينظر إليها على انها أقاليم منتجة لصالح الرجل الأبيض، وكانت القوانين التي صدرت كلها تسير في هذا الإتجاه ولم يقبل البرتغاليون في اي يوم من تاريخهم الطويل في أفريقيا وهو يقرب من خمسة قرون ـ أن ينظروا إلى الأفريقي نظرة الند للند أو أن يعاملوه على قدم المساواة مع الأوروبي الدخيل.

ولو استعرضنا أوجه الخدمات المختلفة نلمس ذلك بوضوح:

١ـ **فقيما يتعلق بالأرض الزراعية:** حُجزت مساحة من الارض للأفريقيين واستولى البرتغال على الباقي وكان نصيب المستعمرين في الأرض الخصبة.

٢ـ **والخدمات التعليمية:** ترك العبء الأكبر فيها للإرساليات التبشيرية وبالطبع كانت جهود هذه الإرساليات محدودة، وكان هناك نظام تعليمي للأفارقة

وآخر للأوربيين، ولم يتجاوز الطلبة الأفارقة مرحلة التعليم الأولى بسبب شروط السن وغيرها، أما المدارس العليا فكانت مخصصة للمستوطنين، وفرض على الأطفال الأفارقة في المدارس أن يتعلموا اللغة البرتغالية وتاريخ البرتغال وأمجادهم.

وكانت نسبة الأمية بين الأفارقة في المستعمرات البرتغالية رهيبة ـ لكن إذا وضعنا في الإعتبار أن نسبة الأمية في البرتغال ذاتها كانت لوقت قريب كبيرة أدركنا أن الأمر لم يكن غريباً.

٣ـ الخدمات الطبية: ترك العبء الأكبر فيها أيضاً على عاتق الإرساليات، وبالطبع كانت حاجة الافريقيين ماسة لهذه الخدمات ـ لكن فرصتهم في الحصول عليها لم تكن أحسن من الفرص المتاحة لهم للتعليم في المدارس بعد المرحلة الأولية.

وحتى في هذا المجال الإنساني ـ مجال الخدمات الطبية تمثلت التفرقة العنصرية بمظهرها البشع فقد كانت تخصص للأوربيين مستشفيات أو أماكن خاصة بهم في المستشفيات، وكذلك غرف للعمليات كان يحظر دخولها على الأفريقيين، وكانت أغلب المستشفيات في المدن التي يتركز فيها الاوربيون بعكس القرى والمناطق التي خصصت للأفارقة فقد كانت تفتقر لأماكن العلاج.

٤ـ الوضع الإقتصادي: وجهت مشروعات التنمية الإقتصادية في المستعمرات إلى إنتاج المحاصيل التجارية والصناعية ذات القيمة في التجارة الخارجية ولم تراع في ذلك مصلحة الأفارقة.

ولعل التقرير السري الذي وضعه بتكليف من الحكومة البرتغالية هنري جلفاو(Henrique Galvao) والذي رفعه في عام ١٩٤٧ إلى الجمعية الوطنية يعطي صورة عن حقيقة الوضع في المستعمرات البرتغالية، لكن الصراحة المؤلمة التي كتب بها التقرير ترتب عليها أن وجهت له الإتهامات فسجن وبقي في السجن حتى عام ١٩٥٩ حين إستطاع الهرب.

ففى تقريره أشار إلى أن الحالة فى أنجولا، وموزمبيق وسوء الخدمات التى تقوم بها الدولة أو المؤسسات المكلفة بذلك لا يمكن وصفها إلا بالقول بأن الوضع يشبه كأن المستعمرتين تعانيان من الآثار المدمرة لحريق مروع إنتشر بسبب عدم توافر الماء أو المضخات اللازمة للإطفاء أو رجال الإطفاء أنفسهم.

وتحدث التقرير عن الظروف السيئة التى يعمل فيها العمال الوطنيون وعدم توافر المساكن الصحية اللائقة بآدميتهم، وعدم دفع الأجور المناسبة لهم، وذكر فى نهاية تقريره أنه يشعر بعجزه عن ذكر الحقيقة كاملة لكنه يجمل الوضع بأنه أشبه بعملية إبادة بالجملة للسكان الأفريقيين[1].

## نهاية الإستعمار البرتغالى فى أفريقيا:

كانت البرتغال كما ذكرنا فى مقدمة الدول التى إفتتحت صفحة الإستعمار الأوربى فى أفريقيا والعجيب أنها كانت رغم ضعف إمكانياتها وسوء حالتها الإقتصادية، وما كانت تعانى منه من مشكلات داخلية ـ آخر الدول الأوربية التى سلمت بحق المستعمرات فى الإستقلال فقد ظلت متمسكة بمستعمراتها حتى بعد تصفية الوجود الإستعمارى الألمانى والإيطالى والاسبانى والإنجليزى والفرنسى فى أفريقيا.

وكانت البرتغال تخشى أمرين.

١ـ تسرب أخبار الحركات التحررية الأفريقية التى إجتاحت القارة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ـ لمستعمراتها.

٢ـ الرأى العام العالمى ممثلاً فى الأفراد والجماعات والمنظمات الدولية التى تساند حق الشعوب فى الحرية والإستقلال.

لكن رغم الجهود التى بذلتها البرتغال لمواجهة هذين الأمرين فقد أخذت الإضطرابات تجتاح المستعمرات البرتغالية منذ عام١٩٤٨.

وكانت أنجولا أسبق من موزمبيق فى الثورة على الإستعمار وأكثر منها عنفاً وشدة، ولعل هذا يرجع إلى الأسباب التالية:

---

(١) Galvao, H.: Santa Maria and my Crusade for portugal (1962).

١ـ ما عـانته أنجولا فـي ظل الإستعـمار البـرتغالي ومـن جراء تجارة الرقـيق بالذات.

٢ـ إنفصال البـرازيل عن التاج البرتغـالي في النصف الأول من القـرن التاسع عشر وإنتقال صنعاه للجانب الشرقي من المحيط الأطلنطي.

٣ـ كثيـر من القبـائل في شمـال أنجولا تربطهـا صلات القربى بالقبـائل في الكنغو، ولذا إنتقـلت بيسر أخبار حركات المقاومة الوطنـية في الكنغو إلى أنجولا.

٤ ـ هناك خط حديدي ينقل النحاس من كـاتنغا إلى ميناء لـوانـدا في أنجولا وينقل بالطبع معه أخبار التيارات التحررية.

٥ـ قيام الثورة في الكنغو وإضطرار السلطات الإسـتعمارية البلجيكية للإعتراف بإستقلال الكنغو.

٦ـ ظهور أحزاب قوية وزعامات ناضجة في أنجولا.

٧ـ ظهور عناصر أفريقية مثقفة بها.

وقد سانـدت الدول الأفريقـية والآسيويـة في الأمم المتحـدة حق الوطنيـين الأفارقة في المستعمرات البـرتغالية في الإسـتقلال، ومنذ ١٩٦١ وقضـية هذه المستعمرات معروضة على مجلس الأمن وتقرر تشكيل لجنة لبحث ظروف هذه المستعمـرات ووضع تقرير عنها (لجنة إستقصاء الحقائق) وقد رفضـت البرتغال التعاون مع اللجان التابعة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

أما عـن منظمة الوحـدة الأفريقية فقد ناقشت منذ قـيامها في مايو ١٩٦٣ قضية هذه المستعمرات البرتغالية وإتخذت قرارات بمـساندة الوطنيين في كفاحهم ضد الإستعمار.

لكن البرتغال نفسها كانت تئن تحت حكم عسكري جائر وأخيراً سقط الحكم العسكري (حكـم سالازار) في البرتغال تحت ضغط الظروف الإقتصادية، ولا شك في أن ظـروف البرتغال في مستعمراتهـا والإستنزاف المستمر لميزانيـتها

لتمويل حملات القمع والإرهاب في المستعمرات ساهمت في سقوط الحكم العسكري في البرتغال، وأعقب ذلك تحرير المستعمرات فأعلن إستقلال وغينيا بيساو ١٠ سبتمبر ١٩٧٤[1] وموزمبيق ٢٥ يونيو ١٩٧٥، وأنجولا في ١١ نوفمبر عام١٩٧٥.

وقد عبر أحد الكتاب عن ذلك بقوله:

«لقد نجحت المستعمرات البرتغالية في تخليص البرتغال من الحكم العسكري ولما تم ذلك إستطاعت المستعمرات البرتغالية أن تتخلص من الإستعمار البرتغالي».

ونلاحظ على الإستعمار البرتغالي ما يلي:

١ـ كان الدافع الديني من أكبر الدوافع التي دفعت البرتغاليين للقيام بجهود في الكشوف الجغرافية والإستعمار.

٢ـ حقق البرتغاليون نجاحاً منقطع النظير بإكتشافهم طريق رأس الرجاء الصالح ووصولهم للهند عن هذا الطريق.

٣ ـ إقتصر الإستعمار البرتغالي في المبدأ على مناطق ساحلية أو مراكز في غرب القارة أو شرقها ولم يتوغلوا كثيراً في الداخل.

٤ ـ اهتموا ببناء القلاع الحصينة لحماية النقط التي إتخذوها على السواحل.

٥ـ كان الإستعمار البرتغالي ضربة عنيفة هزت نفوذ المسلمين التجاري في المحيط الهندي والبحار الشرقية، كما أثرت على الإمارات العربية في شرق أفريقيا.

٦ـ احتكرت البرتغال تجارة الشرق والتجارة في السلع الأفريقية وفي مقدمتها الرقيق والذهب والفضة وأصبحت (لشبونة) مركزاً رئيساً للسلع الأفريقية ومنتجات الشرق.

---

(١) تزعم حركة النضال ضد الاستعمار البرتغالي في غينيا بيساو، وجزر الرأس الاخضر (أميلكار كابرال) الذي اغتيل في يناير ١٩٧٣.

٧ـ انفتح المجال أمام الجمعيات التبشيرية لمزاولة نشاطها في القارة الأفريقية، لكن تطور الأمر لتنافس غير شريف بينها، بالإضافة إلى إتهماسها في تجارة الرقيق.

٨ـ واجه البرتغاليون ثورات متعددة من الأفريقيين والعرب.

٩ـ بعد الحرب العالمية الثانية واجهت البرتغال ثورات في مستعمراتها وكانت أنجولا أسبق من موزمبيق في الثورة.

١٠ـ ظلت حكومة سالازار العسكرية في البرتغال متمسكة بمستعمراتها في موزمبيق وأنجولا وغينيا بيساو إلى أن سقطت هذه الحكومة في عام ١٩٧٤ فكان ذلك إيذاناً باستقلال المستعمرات البرتغالية.

# المراجـــع

تذكر بعض المراجع الهامة لمن يريد الإستزادة من المعلومات (عن الاستعمار البرتغالي).

## أولاً: المراجع العربية:

١ ـ جيمس ، دفي: الإستعمار البرتغالي في أفريقيا (مترجم ١٩٦٣).

٢ ـ راشد البراوي: الرق الحديث في أفريقيا البرتغالية (١٩٦٢).

٣ ـ عبدالملك عوده: السياسة والحكم في أفريقيا (١٩٥٩).

٤ ـ محمد صفي الدين: أفريقيا بين الدولة الأوربية (القاهرة ١٩٥٩).

٥ ـ شوقي الجمل، عبدالله عبدالرازق: بطولات أفريقية (القاهرة ٢٠٠١)

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Duffy, James: Portugal in Africa (1952)

2 - Duffy, James: Portuguese Africa (1951).

3 - Harris, John: Portuguese Slavery (London 1918).

4 - Johnston, H: A History of Colonization of Africa by Alien Races (Cambridge 1913)

5 - Moreeis, Edgardo: Portuguese East Africa (London 1930).

6 - Nerinson, H: Modern Slavery (London 1936).

7 - Swan, Charles: Slavery of Today (London 1909)

8 - Tueker, John: Angola, Land of the Blacksmith Princes (London 1933)

# الفصل الرابع
# الاستعمار الأسبانى فى أفريقيا

المحتويات :

١ - نشاط الأسبان الاستعمارى والكشفى فى أفريقيا.

٢ - دورهم المحدود فى أفريقيا والسبب فى ذلك.

٣ - الصراع الأسبانى العثمانى فى ثغور البحر المتوسط الأفريقية.

٤ - دورهم فى المغرب العربى.

٥ - سياستهم فى حكم منطقة نفوذهم بالمغرب.

٦ - حركة المقاومة الوطنية فى المغرب للاستعمار الأسبانى.

٧ - نهاية الاستعمار الأسبانى فى المغرب.

كان للأسبان دورا بارزا في أوائل حركة الكشوف الجغرافية الحديثة لكن الأسبان لم يلعبوا دوراً حاسماً في أفريقيا باستثناء دورهم في شمال غرب القارة (المغرب) وفي غربها (الصحراء الغربية).

ويرجع ذلك للأسباب التالية:

١ - ظلت أسبانيا حتى نهاية القرن الخامس عشر مشغولة في مطاردة العرب حتى سقطت غرناطة آخر معقل للعرب في الأندلس في عام ١٤٩٢.

٢ - بقيت أسبانيا مدة مقسمة إلى ممالك فلم تستكمل وحدتها إلا بعد زواج الملك فرديناند والملكة إيزابيلا.

٣ - شُغلت أسبانيا بعد ذلك بإمبراطوريتها في جزر الهند الغربية، وأمريكا (المكسيك، وبيرو، وفلوريدا) ومعظم أمريكا الجنوبية عدا البرازيل التي كانت من نصيب البرتغال.

٤ - زجت أسبانيا بنفسها في سلسلة من الحروب في أوروبا بسبب لرغبة في التوسع داخل القارة وقد استطالت هذه الحروب خمسة وستين عاماً (١٤٩٤ - ١٥٥٩) وكانت شبه الجزيرة الإيطالية ميدانها - لكن الصراع كان بين الجيوش الفرنسية والأسبانية، وقد استنزفت هذه الحروب جهود أسبانيا البشرية والمادية وشغلتها عن أي نشاط آخر.

٥ - سياسة التعصب المذهبي التي اتبعها ملوك أسبانيا واستعانتهم بمحاكم التفتيش التي سلطوها للفتك بالبروتستانت والمسلمين واليهود وغيرهم الذين اعتبروهم ملحدين، فأساءت إلى أسبانيا واستنزفت جهودها فيما لا طائل منه.

٦ - الصراع بين الأسبان والدول البحرية الأوروبية الأخرى التي بدأت تظهر في ميدان الاستعمار وفي مقدمتها إنجلترا التي نجحت في تدمير الأسطول الأسباني (الأرمادا) في عام ١٥٨٨.

فالمشكلات التي واجهتها أسبانيا في أوروبا بالإضافة إلى مشاغلها في أمريكا

استنزفت جهود الأسبان وصرفت أنظارهم عن المزيد من المغامرات في القارة الأفريقية.

نشاط الأسبان الكشفي والاستعماري في أفريقيا:

## أولاً - جزر كناريا:

منذ منتصف القرن الخامس عشر (١٤٧٦) وقعت جزر كناريا في أيدي الأسبان وكثر عدد المهاجرين الأسبان إلى هذه الجزر واختلطوا بالسكان الأصليين وتزوجوا منهم.

وأدت هذه الجزر خدمة جليلة للأسبان فاستخدموها كمحطة بحرية لسفنهم التي تعبر المحيط الأطلنطي خلال الخمسين سنة الأولى من اكتشاف واستعمار الأمريكتين.

ولقد أدركت إنجلترا أهمية موقع جزر كناريا لها كدولة بحرية بالإضافة إلى ملاءمة مناخها فأرسلت قوة للاستيلاء عليها - لكن عجزت القوة الإنجليزية في التغلب على مقاومة أهالي هذه الجزر والمستوطنين الأسبان، ونجحت السياسة التي إتبعتها أسبانيا في حكم هذه الجزر وإدارتها - إذ سمحت بإقامة حكومة شبه مستقلة فيها من سكانها والمستوطنين الأسبان في إتاحة الفرصة لهذه الجزر للتقدم والتمتع بالهدوء.

وفي القرن التاسع عشر حين اشتد الصراع الاستعماري الأوروبي على القارة الأفريقية حاولت أسبانيا مد نفوذها على الساحل الأفريقي المقابل كما سنوضح بعد.

## ثانياً: مدن وثغور شمال أفريقيا والصراع مع العثمانيين:

بعد أن تخلص الأسبان من العرب بعد سقوط غرناطة آخر حصن عربي في الأندلس في عام ١٤٩٢ تتبعوا العرب في المدن الساحلية على الشاطئ الشمالي للقارة المواجه لهم فاحتلوا مليلة، ووهران، والجزائر، وسوسة، وصفاقس وغيرها من مدن وثغور شمال أفريقيا.

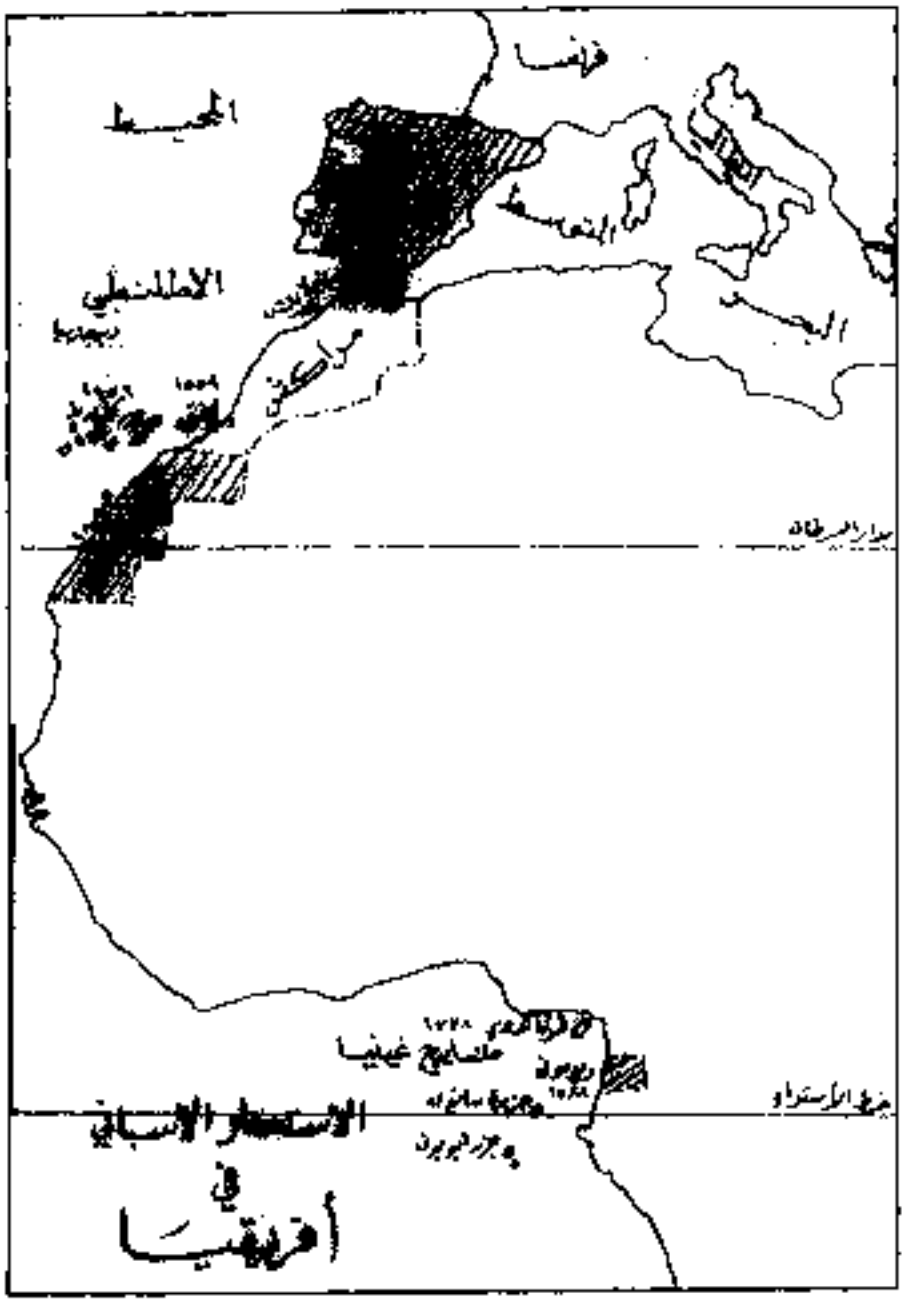


شكل رقم (١٠) الاستعمار الأسباني في أفريقيا .

وكانت الأوضاع في الشمال الأفريقي سيئة فقد قامت بهذه البلاد منذ سقطت دولة الموحدين (١٢٦٦) إمارات متنافسة في تونس والجزائر ومراكش.

على أن أطماع الأسبان في مدن شمال أفريقيا وثغورها أدت لاصطدامهم بالعثمانيين الذين كانوا يمثلون القوى الرئيسية في الشرق العربي - فقد أعلن (خير الدين بربروس) في الجزائر ولاءه للسلطان العثماني ليستند على قوة العثمانيين في صراعه مع الأسبان وهكذا أصبحت الجزائر ولاية عثمانية.

وكان الأسبان قد استولوا على وهران وبنوا في جزيرة مقابل الجزائر (Peu on) حصن مقابل الجزائر واتجهت أنظارهم إلى تونس التي كانت تحت حكم الحفصيين.

وحاول العثمانيون بمساعدة حكامهم في الجزائر مد نفوذهم إلى تونس فلجأ الأمير الحسن الحفصي للأسبان، وهكذا اشتد الصراع بين الأسبان والعثمانيين[1].

وقد جرد شارل الخامس ملك أسبانيا عام ١٥٤١ قوة كبيرة للاستيلاء على الجزائر لكن تعرض الأسطول الأسباني لعواصف وأمطار عرقلت وصوله لأهدافه.

وانتهى الصراع العثماني الأسباني في تونس في عام ١٥٧٤ حين تمكنت حامية عثمانية بقيادة (سنان باشا) من القضاء على آخر أفراد الأسرة الحفصية التي كانت تعتمد على مساندة الأسبان.

وحاول الأسبان عام ١٥٩٢ الاستيلاء على جزيرة جربا - لكنهم مُنوا بهزيمة منكرة وقبل نهاية القرن الثامن عشر كانت أسبانيا قد جلت عن معظم الأقاليم التي استعمرتها في شمال أفريقيا ما عدا مليلة (Melila) وسبته (Ceuta) التي آلت إليها من البرتغال بعد احتلالها للبرتغال ذاتها في القرن السادس عشر أيام فيليب الثاني ملك أسبانيا، ولا زال هذان الثغران المغربيان في يد الأسبان إلى الآن.

---

(١) سنشير بشيء من التفصيل لذلك عند الحديث عن الاستعمار الفرنسي - في الفصل التاسع.

## ثالثا - المغرب الأقصى (مراكش):

جاء استيلاء فرنسا على تونس عام ١٨٨١ نذيراً للأسبان بألا يتركوا الفرصة تفيع منهم لغيرهم من الاستعماريين. فشجعت الحكومة الأسبانية هجرة رعاياها للساحل الأفريقي المقابل - لكن لم تستطع أسبانيا أن تتخذ خطوة فعاله تحقق بها أطماعها مع الدول الاستعمارية الاخرى إلا بعد أن فقدت أغلب مستعمراتها في أمريكا والمحيط الهندى، وتمثل نشاط أسبانيا الاستعمارى فيما يلى:

١ - استولت أسبانيا على مدينة إفنى (Ifni) بموجب معاهدة عقدت بينها وبين المغرب في عام ١٨٥٩.

٢ - كما استطاعت أسبانيا في الفترة التي وصل فيها التنافس الاستعمارى بين الدول الأوروبية مرحلة الصراع منذ ١٨٨٤ - أن تقوى نفوذها في المنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا فرفعت علمها عليها سنة ١٨٨٥ وأطلقت عليها إسم ريودى أورو (Rio de Oro)، وأعلنت أسبانيا حمايتها على المساحة الممتدة من الرأس الأبيض إلى رأس بوجدور، وقد أطلقت عليها اسم (الصحراء الأسبانية)، وأصبحت لهذه المنطقة أهمية خاصة بعد اكتشاف الفوسفات فيها

٣ - وكانت أسبانيا تطلع لتوسيع نفوذها في المغرب خاصة في أجهات المحيطة بمناطق نفوذها في مليلة وسبته.

وكانت حالة المغرب سيئة فالفوضى تضرب أطنابها في الإدارة ووصلت الحالة الاقتصادية إلى درجة كبيرة من السوء[1].

لكن كانت تتنافس على النفوذ في المغرب خمس دول هى: إنجلترا، وفرنسا، وأسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا.

وكانت لإنجلترا التي تحتل منطقة جبل طارق منذ ١٧٠٤ مصالح حيوية في

(١) عبد المجيد بن جلون: مدينة مراكش (القاهرة ١٩٤٩) ص ١٩.

الأقاليم المواجهة لجبل طارق - هذا بالإضافة إلى مصالح إنجلترا الأخرى في البحر المتوسط والدول المطلة عليه خاصة بعد احتلالها لمصر عام ١٨٨٢[١].

وكانت لفرنسا مصالح بحكم وجودها في الجزائر وتونس، وقد حدث صدام بين الفرنسيين والمغاربة بسبب مساندة المغرب للأمير عبد القادر الجزائري الثائر ضد فرنسا في الجزائر فزحفت القوات الفرنسية على الحدود الشرقية للمغرب وهزمت الجيش المغربي في (معركة أسلي) ١٨٤٤ لكن عقدت (اتفاقية طنجة) ١٨٤٤ بين الطرفين تعهدت بموجبها المغرب بتسريح قواتها الموجودة على الحدود الجزائرية وعدم تقديم المساعدة للأمير عبد القادر.

أما ألمانيا - فكانت قد اكتملت وحدتها اخيراً وكانت تتطلع لمركز خاص في المغرب وكانت إيطاليا أيضاً تنظر بعين الحقد إلى فرنسا التي سبقتها في وضع يدها على الجزائر وتونس وكانت ترى أن حصولها على المغرب هو التعويض الوحيد عن هذه الخسارة.

وكانت أسبانيا - تدرك كل هذه المصالح المتضاربة، وكانت تعلم أن تحقيق مصالحها في المغرب يتوقف على مدى نجاحها في التوفيق بين مصالحها ومصالح هذه الدول الاستعمارية.

وقد اتجهت أسبانيا للاتفاق مع فرنسا ليمكنها أن تحقق أطماعها في المغرب - ووصلت الدولتان إلى اتفاق أولى في عام ١٩٠٢.

على أن فرنسا نفسها كانت تسعى للوصول إلى اتفاق ليمكن أن تحقق هي الأخرى أطماعها في المغرب.

وقد مرت التسويات بين الدول المتنافسة على المغرب في مراحل:

١ - ففي عام ١٩٠٤ وصلت فرنسا وإنجلترا لاتفاق (الاتفاق الودي) وبموجبه تقرر أن تطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر فلا تطالبها بتحديد موعد لإنهاء احتلالها لمصر في مقابل ترك إنجلترا يد فرنسا في المغرب.

(١) حسن صعب: التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (القاهرة ١٩٦٥) ص ١١٩.

٢ ـ على أن الحكومة المغربية استناداً لتأييد ألمانيا لها دعت ١٩٠٦ لعقد مؤتمر دولي للنظر في شئون المغرب، وعارضت فرنسا في ذلك لكن عقد المؤتمر في مدينة (الجزيرة الخضراء) الأسبانية في يناير ١٩٠٦ وحضره مندوبو ١٢ دولة ورغم أن الدول اتفقت في المؤتمر على احترام استقلال المغرب ـ لكن بنود الاتفاقية الأخرى كانت نصراً لفرنسا وأسبانيا وللدبلوماسية الإنجليزية.

فلم يمض على توقيع (ميثاق الجزيرة الخضراء) عام واحد حتى كانت فرنسا قد احتلت (وجدة) على الحدود الجزائرية المغربية وأسرعت أسبانيا لاحتلال مناطق هامة في الريف وتطورت الأحداث فاحتلت فرنسا (الرباط) ثم فاس[1].

٣ـ وأثارت هذه الأحداث ألمانيا فأرسلت في عام ١٩١١ إحدى سفنها الحربية إلى ميناء (أغادير) المغربي على المحيط الأطلسي في شبه مظاهرة عسكرية ـ لكن فرنسا وصلت إلى اتفاق مع ألمانيا تركت فرنسا لها بموجبه رقعة من أملاكها في الكاميرون مقابل ترك الحرية لفرنسا في المغرب

٤ـ واتفقت فرنسا مع بريطانيا على أن تترك يد بريطانيا حرة في ليبيا مقابل ترك الأمر لفرنسا في المغرب.

وبذلك لم تجد فرنسا عقبة في إلزام السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب على أن يوقع في مارس ١٩١٢ على (إعلان الحماية).

وجرت مفاوضات بين أسبانيا وفرنسا انتهت بتحديد المنطقة التي وضعت تحت النفوذ الأسباني وأطلق عليها اسم (المنطقة الخليفية) ويطلق عنها الأسبان اسم (الريف الأسباني) لكن وجدت أسبانيا مقاومة عنيفة من الأمير عبد الكريم الخطابي حين حاولوا تثبيت أقدامهم في المنطقة لهم من المغرب.

## سياسة أسبانيا في حكم منطقة نفوذها في المغرب:

ميزت أسبانيا بين المناطق السابق احتلالها (مليلة، سبته، إفني، منطقة

(١) Cambon,. H.: Histoire du Maroc (Paris 1953) P. 69

الصحراء الغربية) واعتبرتها أرضاً أسبانية تخضع لحكومة مدريد مباشرة ـ وبين المناطق الأخرى التى تستمد أسبانيا نفوذها فيها من معاهدة الحماية بين فرنسا والسلطان المغربى.

واتخذت أسبانيا مدينة (تطوان) مركزاً لإدارتها للمنطقة الجديدة التى آلت إليها، وعينت مندوباً ساميا اسبانياً لإدارتها - وقد عرفت (بالمنطقة الخليفية) كما ذكرنا لأن السلطان يعين واحداً من أعضاء أسرته لرعاية شئون المواطنين بها ـ وكانت لأسبانيا بهذه المنطقة وزارات لمختلف الشئون.

وقد شجعت أسبانيا هجرة الأسبانيين للمنطقة التى خضعت لهم فى المغرب.

## الأمير محمد عبد الكريم الخطابى
## والمقاومة الوطنية للمستعمرين الأسبان فى المغرب

اقترنت المقاومة الوطنية فى المغرب العربى بوجه عام، وإقليم الريف الأسبانى بشكل خاص بتلك الانتصارات الرائعة التى سجلها الزعيم المغربى محمد عبد الكريم الخطابى الذى سجل بحروف من نور صفحات كلها عز وفخار لكل مسلم يريد أن يقرأ عن هذه البطولات العربية ضد قوتين أوروبيتين هما أسبانيا وفرنسا، وكانت مقاومته عاملاً قوياً فى هز كيان الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا، بل وأثر على كل النظم الاستعمارية هناك.

ولد الأمير عبد الكريم الخطابى (الوالد) فى منطقة الريف[1] فى الوقت الذى

(١) كلمة ريف ليس لها المعنى الشائع فى الشرق العربى والذى يعنى المناطق الزراعية، ولكنها تعنى فى المغرب طرف اسبى، أو نطاقه الخارجى، وهى تعنى الساحل الشمالى، وصارت تطلق على المنطقة المحيطة بسبته غرباً حتى حدود الجزائر شرقاً، وعبئاً لهذا التحديد فإن بلاد الريف تمتد محاذية البحر على مسافة طولها ١٢٠ ميلاً وعرضها ٢٥ ميلاً، وتقطن هذه المنطقة قبائل الجبالا ذات الأصل البربرى، إلى جانب سكان المدن العرب الذين اختلطوا بالبربر، ومن القبائل البربرية التى تسكن الريف قبيلة وريا غل التى ينتسب إليها الزعيم محمد عبد الكريم الخطابى

- نظر صلاح العقاد، المغرب العربى، القاهرة ١٩٦٩، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

تطلعت فيه الدول الأوروبية نحو استعمار شمال أفريقيا. وكانت قبيلة وريغل التي تقطن إقليم الريف من أشهر القبائل هناك، وكان الأمير عبد الكريم رئيس القبيلة الحاكمة في الريف على علاقة بالعالم الأوروبي، ولما أعلن الأسبان الحماية عام ١٩١٢ على المنطقة التي خصصت لهم حسب اتفاقهم مع الفرنسيين وقف الأمير وأعلن رفضه لهذه الحماية.

فما كان من المندوب السامي إلا أن أصدر أوامره بالقبض على ابنه وإلقائه في السجن[1].

انتظر الشيخ حين عودة ابنه الأكبر من السجن، وعودة ابنه الثاني محمد من مدريد وأعلن القطيعة بينه وبين الأسبان، وصمم على مقاومة الأسبان وإخراجهم من بلاده ودارت معارك طاحنة بين الأسبان والوطنيين المغاربة أبرزها معركة أنوال التي أحرز فيها الوطنيون المغاربة انتصاراً ساحقاً على الأسبان.

## معركة أنوال يوليو (١٩٢١):

قبل دراسة هذه المعركة التاريخية الحاسمة يجدر بنا أن نلقي نظرة على الوضع الأسباني في المغرب، ثم وضع الريف وأحداث هذه المعركة الهامة وأهم ما ترتب عليها من أحداث.

حاولت أسبانيا استخدام القوة لإخضاع الريف في الوقت الذي كانت فيه اسبانيا أكثر تخلفاً من فرنسا في المجال العسكري، وكان الجنود الأسبان يفتقرون إلى التدريب الحديث، وكانت القوات الأسبانية في المغرب تنقسم إلى ثلاث قيادات الأولى في (مليله) في الشرق، والثانية في (سبته) أمام المضايق، والثالثة في (العرائش) على المحيط الأطلسي.

بدأ الأسبان عملياتهم الحربية من قواعدهم الثلاث في سبتمبر ١٩٠٩ واحتلوا طنجة عام ١٩١١، ولم يتوغلوا في بلاد الريف لأنها صعبة المسالك

(١) جلال يحيى: المغرب العربي الحديث والمعاصر، الإسكندرية ١٩٨٤، ص ١١٤.

وفكر الأسبان في طريقة لاستمالة الزعماء المحليين، وخصوصاً أحمد الريسولي الذي رفض التعاون معهم، وهاجم الأسبان شفشاون[1].

وفي عام ١٩٢٠ حاول الأسبان تطويق منطقة الجبالا، وهاجموا الريسولي، وأعطاه القائد الأسباني مهلة للاستسلام ولكن تغير الموقف بسبب هزيمة الأسبان على أيدى قبائل وريا غل في قطاع ملبلة بقيادة الزعيم محمد عبد الكريم الخطابي.

وكان الجنرال سيلفستر قد تقدم إلى نهر اللوكوس، واحتل دار دريوس في مايو ١٩٢٠، ولم يلق مقاومة من قبائل، وريا غل حتى وصل إلى أطراف أنوال في مايو ١٩٢١ فأرسل إليه الأمير الخطابي يحذره من احتلال الإقليم.

واضطر الجنرال سيلفستر إلى تركيز قواته في أنوال خصوصاً أنه فشل في الحصول على دعم من القيادات الأخرى: وحصن أهل الريف المكان وردوا الأسبان القادمين للموقع في أنوال، وعندئذ حاول سيلفستر إنقاذ الموقف، وقرر الانسحاب، بعد أن أحس بالتهديد لقواته المطوقة في أنوال، وفقد القائد الأسباني السيطرة على الموقف، ووقعت الكارثة في الثاني والعشرين من يوليه عام ١٩٢١ حيث حلت الهزيمة الساحقة بالقوات الأسبانية، ولقي القائد الأسباني نفسه حتفه في هذه المعركة.

وهرب الأسبان في ذعر وخوف بعد أن واصل رجال الريف مهاجمة القوات المنسحبة وفي ٢٥ يوليه استولى أهل الريف على كل مواقع الإقليم، وامتدوا حتى أسوار مليلة ذاتها والتي وصل إليها الجنرال الأسباني بيرنجر في ٢٣ يوليه - ولكنه فشل في إنقاذ الموقف المتدهور، وظل هذا القائد محاصراً حتى التاسع من أغسطس، وسلم للوطنيين الذين أرسلوه للأمير الخطابي.

---

(١) كان أحمد الريسولي قد درس القانون في شبابه، لكنه استسلم لحياة المغامرات، وصار يسرق الماشية، ثم يردها لأصحابها مقابل دية تدفع له. وقد نوبت شركته بين قبائل الجبالا وامتد عيه السلطان عبد الحفيظ بالشكر على مساعيه جدا. ولما بدأ الاحتلال الأسباني للريف، كان من الطبيعي أن يصطدم بثورة الريسولي. وتقدمت القوات الأسبانية إلى تطوان واحتلتها عام ١٩١٣، وقام الريسولي بمهاجمتها، وزحفت أسبانيا تعزيزات للمنطقة: وأصبحت أسبانيا لسياسته وعقدت معه صلحا اعترفت فيه بحكمه في منطقة الجبالا لتتفرغ لمواجهة محمد عبد الكريم الخطابي.

ورغم أن الجيش الأسباني كان يفوق الجيش المغربي في الريف عدداً وعتاداً، فقد نجح الريفيون في تحرير معظم المنطقة التي كان الأسبان قد استولوا عليها في عام ١٩١٢ وظل حزام المدن الساحلية فقط تحت السيطرة الأسبانية.

وكانت حروب الأمير الخطابي من أغرب الحروب في التاريخ حيث لم تكن حرباً بين جيشين متساويين، كما لم تكن حرباً بين بلدين، بل إنها كان نضالاً بين دولة أوروبية قوية، وبين زعيم قبلي ليس لديه من الموارد سوى ما تدره عليه المنطقة المحدودة التي كان يسيطر عليها، ولم يكن رجاله مدربين على فنون الحرب الحديثة وكان يقودهم زعيم لم يدخل يوماً من الأيام باب مدرسة حربية[1].

وكانت هزيمة الأسبان فاضحة حيث قضت على جيش سيلفستر وخسر الأسبان ١٤٧٧٢ رجلاً، ٥٠٤, ٥٩ بندقية، ٣٩٢ مدفعاً رشاشاً، ١٢٩ مدفع ميدان بالإضافة إلى حوالى ٧٥٠ أسيراً [2].

لقد كانت كارثة أنوال هزة عنيفة في تاريخ أسبانيا الحديث.

**ما هي العوامل التي ساعدت الأمير الخطابي على تحقيق هذا النصر على الأسبان؟**

١ـ لقد استعان الأمير الخطابي بالأسلحة الحديثة التي حصل عليها من الأوربيين.

٢ـ كما حصل على الأموال اللازمة من الأسرى الذين كان يطلق سراحهم مقابل المال والسلاح.

٣ـ يضاف إلى كل ذلك طبيعة المنطقة الجبلية، ووعورة مسالكها.

٤ـ عدم تنسيق القيادات الأسبانية لخططها أو الإتفاق على خطة واحدة، وقيام الجنرال سيلفستر بالهجوم من مليلة على مناطق الريف دون إستشارة القائد العام للقوات الأسبانية في المغرب.

(١) Walter. Harris: France, Spain and the Rif, London 1927. pp. 332.

(٢) جلال يحيى: مرجع سابق، ص ١٢٢

٥ـ وفي تقرير لجنة التحقيق بمدريد إشارة إلى أن إقامة المراكز دون الإهتمام بتحصينها تحصيناً قوياً، وتعبيد الطرق التي تربط بينها كان من أهم أسباب الهزيمة.

٦ـ كما أشار التقرير أيضاً إلى أن فساد الضباط وتفيهم في المدن وتركهم الحاميات كان أيضاً من أسباب الهزيمة[1].

## تطورات القتال بعد معركة أنوال:

كان في وسع الأمير الخطابي أن ينهي الحرب لو أنزل قواته وقضى على القوة الأسبانية في مليلة ـ لكن إفتقار أهل الريف لوسائل الدفاع البحري جعلت الأمير يُحجم عن الإطباق على مدينة مليلة.

واختلفت التفسيرات حول عدم الإقدام على احتلال مدينة مليلة المحاصرة والقضاء على القوة الأسبانية بها، ولعل أهم التفسيرات هو ان الامير أدرك أن قواته في حاجة إلى إعادة تنظيم، وأنه خشي من تفكير الأسبان في الإنتقام في وقت لم يكن هو فيه على استعداد لتوسيع عمليات القتال، بالإضافة إلى خوفه من إحداث نوع من العداء الاوروبي ضده، وخصوصاً من جانب بريطانيا التي كان يطمع في الحصول على تأييدها لتحقيق إستقلال الريف. وكان الأمير يعتقد أن الأسبان سوف يعودون إليه لعرض شروط الصلح بالطريقة التي يرضونها بعد هزيمتهم في أنوال.

وعلى العموم فإن عدم الإقدام كان غلطة كبرى في إستراتيجية الأمير الحربية ولو أحسن إستغلالها لأستطاع القضاء على بقية القوة الأسبانية في المدينة، ولكن والأمر كذلك فقد أعطى هذه الفرصة للأسبان لكي يُعيدوا تنظيم قواتهم، واستمرار الحرب مع الأمير، فقد دعم الأسبان قواتهم ووصلت إليهم الإمدادات، وبدأ الجنرال الأسباني دعم اسعفصوف حيث وصلت القوات الأسبانية في المغرب ١٥٠٠٠ مقاتل[2].

---

(١) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٢٨١.

(٢) كريم خليل ثابت، عبدالكريم والحرب الريفية، القاهرة ١٩٢٥، ص ٣٢

وأعتمدت خطة الأسبان في المرحلة الثانية لمعركة أنوال على التفاوض مع الريسولي حتى يركزوا قواتهم ضد الأمير الخطابي.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٢٢ تم الإتفاق مع الريسولي الذي قرر الإستسلام للأسبان مقابل تركه سيد الموقف في منطقته وجلاء الأسبان عن تازاروت، ودفعوا للريسولي تعويضاً عن الأضرار التي لحقت به.

وإستطاع الأمير الخطابي بسط نفوذه على كل الريف وعمارة وأحدث المنطقة تحت حكومة موحدة، وصارت (أجدير) عاصمة لتلك الدولة الجديدة، وأخذت أسبانيا تسعى للتفاوض مع الأمير في يناير ١٩٢٣، وإخلاء سبيل الأسرى مقابل أربعة ملايين أسبانية. وعرضت أسبانيا على الأمير حكم منطقة الحماية الأسبانية التي حصلوا عليها في اتفاقهم مع الفرنسيين لكن الأمير رفض ذلك وفشلت المفاوضات بين الإسبان والأمير، وواصل أهل الريف الضغط على الأسبان وتمكن رجال القبائل مع قطع الطرق بين تطوان وشفشاون، وحاصروا قوة من الأسبان قوامها ثلاثة آلاف جندي، وهاجموا الأسبان في مقرهم في تطوان التي اتخذها عاصمة لمنطقة الحكم في الغرب.

وكان الأمير قد قرر في صيف ١٩٢٤ القيام بهجوم عام، وكانت تطوان أول الأهداف في هذا الهجوم، ونجحت قواته فعلاً في الوصول إلى ضواحي المدينة، وسقطت قنابل مدفعيتها في الشوارع ـ لكنها عجزت عن اجتياح أسوارها، واضطر بريمودي ريفيرا إلى ترك العاصمة الأسبانية والحضور إلى المغرب للإشراف بنفسه على القتال، وكانت مهمة صعبة جداً [1].

ونجح الأسبان في فك حصار شفشاون بعد معارك استمرت عشرة أيام وعينت أسبانيا الماركيز (دي إستيلا) مندوباً ساميا وقائداً عاماً بالمغرب وبدأ هذا القائد في سحب القوات الأسبانية في الوقت الذي استولت فيه قوات الريف على (القصر الصغير)، وقد كلفت هذه العملية أسبانيا حوالي ٢١,٢٥٠ ما بين قتيل ومفقود وأسير من الجنود والضباط.

(١) صلاح العقاد: مرجع سبق، ص ٢٨٦.

وحاول الأسبان إعادة فتح الطريق بين طنجة وتطوان، واحتلوا القصر الصغير في يناير ١٩٢٥ وكان الأمير الخطابي يواصل تدعيم سلطته الثورية في منطقة جبالا، ونجح في القبض على الريسولي، ونقله إلى أجدير حيث مات هناك، وبعد موته صار عبدالكريم رئيساً وزعيماً وقائداً للثورة دون منافس.

## حكومة عبدالكريم الخطابي في مناطق نفوذه

ورفض الأمير لقب سلطان، وفضل لقب أمير الريف، كما رفض إنشاء بلاط، وظل يعيش في منازل ريفية، وجعل أخاه قائداً للجيش النظامي، وأعد جيشاً مجهزاً بأحدث الأسلحة الأوروبية ووضع نظاماً لجباية الضرائب، كما وضع قوانين جديدة، وقرر تأليف حكومة وطنية تدير شؤون البلاد (جمعية وطنية)، وأعلن الميثاق الذي تضمن الإعتراف بالإستقلال التام للدولة الريفية من خطوط الحدود مع مراكش حتى البحر المتوسط، وأعلن قيام الجمهورية بالريف، ودعى جميع الدول إلى إقامة خدمة قنصلية ودبلوماسية في مقر حكومة الريف في أجدير[1].

وأعلن الخطابي عن أهداف حكومته في عدم الإعتراف بالحماية الفرنسية وجلاء الأسبان عن كل ما احتلوه عدا سبته ومليلة، وإقامة علاقات طيبة مع كل الدول.

وفي مايو من نفس العام (١٩٢٤) بدأت أسبانيا تسعى للوصول إلى هدنة مع الأمير على أساس بقاء القوات الأسبانية في أماكنها التي أحتلها ولكن فشلت المفاوضات بسبب اشتراك كل من الأسبان والفرنسيين في حرب الأمير.

## فرنسا والصراع مع الأمير الخطابي:

في بداية ثورة الأمير عبدالكريم ضد الأسبان رحب الفرنسيون ووجدوا فيه فرصة للانتقام من أسبانيا لموقفها أثناء الحرب العالمية الأولى مع ألمانيا والعناصر

(١) أنظر إعلان حكومة الريف في إبراهيم سحاته حسن: تعرض روسيا في تاريخ المغرب تحت حكم الحماية، إسكندرية ١٩٨٧، ص ٢٣٨.

الثورية المعادية لفرنسا والتي اتخذت من المنطقة الأسبانية قاعدة للعمل، وأعطت فرنسا الأمير الأسلحة والذخيرة بصورة علنية إنتقاماً من موقف الأسبان خلال الحرب، وكان وفد الريف يتنقل بسهولة وحرية بين المنطقة الفرنسية وبين الجزائر والريف، وكان هذ التوقف الفرنسي أكثر من مجرد الانتقام من الإسبان[1].

وكان اعتقاد الفرنسيين أن ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى سوف تسمح لهم بالمطالبة بتعديلات في المنطقة، وكانو يأملون في أن سيطرة عبدالكريم على الريف تساعدهم للحصول على امتيازات في البحث عن المعادن في الريف لكن في عام ١٩٤٢ تغير الموقف الفرنسي تماماً من الأمير عبدالكريم الخطابي.

ولعل أسباب التغير في السياسة الفرنسية إنما يعود إلى ما يلي:

**أولاً:** كان المقيم العام الفرنسي (Lauty) يعتقد أن ثورة عبدالكريم مجرد اضطراب لإحراج موقف أسبانيا، لم يحصل بعد ذلك على تعديلات في حدود المنطقتين الفرنسية والاسبانية باحتلال وادى ورغة على الأقل - لكن خيبت ثورة الريف ظنون الفرنسيين، وأثبت الخطابي أنه قائد عسكري وزعيم سياسي نجح في خلق دولة حديثة وأوجد نظاماً إدارياً ومالياً، وصار بطل الريف بطلاً للتحرير في نظر مسلمي شمال أفريقيا، ولقد كشف ليوتي عن وجهة نظره لاحد كبار أعوان عبدالكريم بقوله "إنني احب الريفيين كما هم ولكني لا اريد ان يصبحوا كباراً"[2].

**ثانياً:** كانت عملية البحث عن المعادن من أبرز الدوافع التي غيرت موقف فرنسا لان منطقة الريف كانت في نظر الأوربيين منطقة غنية بالمعادن.

من هنا بدأ يتغير موقف الفرنسيين فجأة، وأغلق ليوتي الحدود مع الريف، وضبط قوافل التموين وهي في طريقها إليه وقرر مهاجمة الريف رغم عدم

(١) محمد خير فارس: نظم الحكم الأسبانية في المغرب، دمشق ١٩٧٢، ص ١١٠.

(٢) Fontaine. P.: Abdel Kerim, Paris 1955. P.61

وجود حجة لذلك، ومن الطبيعي بعد إنتصارات الأمير عبدالكريم ضد الأسبان وتكبيده لهم الخسائر الفادحة، وانشاء جمهورية الريف أن يعكس هذا التطور صفو الحياة عند الفرنسيين الذين اقتسموا المنطقة مع الأسبان فكانت هذه العوامل سبباً في تحالف فرنسا وأسبانيا ضد الأمير.

وتقدم الفرنسيون في مايو عام ١٩٢٤ وعبروا أعالي نهر الورغة دون أن يلقوا مقاومة عنيفة من سكان الريف.

وأمضى ليوتي شتاء عام ١٩٢٥ يعد الخطط لسحق عبدالكريم الذي بادر بالهجوم في منتصف أبريل ١٩٢٥ واندفع كالصاعقة ونجح في احتلال خمسين مركزاً فرنسياً، وصار على بعد سبعة وعشرين كيلو متراً من مدينة فاس[1].

والسؤال الآن: لماذا أقدم الأمير على حرب فرنسا رغم أنه كان يدرك صعوبة تحديهم؟

إن تمسك الأمير بالتقاليد الريفية، واحترام هذه التقاليد كان من أسباب الاحتكاك معهم، وذلك عندما استنجدت قبيلة (بني زروال) التي تقطن إحدى المقاطعات جنوب الريف، رغم ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة وقال الأمير نفسه مستشارية، «لسوف ارتكب حماقة لكن لابد لي من ارتكابها»[2] ويحاول المؤرخون الفرنسيون تحميل الأمير الخطابي مسؤولية الاشتباك معهم حيث يدعون أن مبعوثي الريف قد تسللوا إلى وادي ورغة وحرضوا القبائل هناك على العصيان على الفرنسيين[3].

ولقد كان هجوم الأمير عبدالكريم على الفرنسيين سبباً في تحرج موقف ليوتي الذي طلب إمدادات من فرنسا لكنها لم تصله في الوقت المناسب وهبطت أرصدة ليوتي السياسية وزاد خصومة وإنهالت الهجمات عليه من كل صوب، وبدأ المستوطنون الفرنسيون يرسلون برقيات ينتقدون فيها سياسة

(١) محمد خير فارس: مرجع سابق، ص١١٤.

(٢) فوربير دوبرت: عبدالكريم أمير الريف، ترجمة فؤاد ايوب (دمشق بدون تاريخ) ص ١٤٣

(٣) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٢٨٦.

ليوتى، وبطالبون بإرسال قائد عسكرى قوى مع نجدة قوية، والإنتقال من الدفاع للهجوم[١].

وزاد الأمر سوءاً عندما تقدمت القوات الفرنسية شمالاً على أمل اللقاء بالقوات الأسبانية ـ لكن قيادة الأسبان كانت قد اتخذت قراراً بالإنسحاب ووجدت القوات الفرنسية نفسها وجهاً لوجه أمام ثوار الريف.

وتمكنت قوات الريف من إذاقة الفرنسيين مرارة الهزيمة فى أكثر من لقاء، وصارت الجبهة الشمالية للقوات الفرنسية مكشوفة، ولذا قرر الفرنسيون إنشاء خط دفاعى ثابت للدفاع عن منطقتهم من هجوم أبناء الريف.

وفى نوفمبر ١٩٢٤ أبرق المقيم العام الفرنسى فى المغرب إلى الحكومة الفرنسية بأن المناطق الواقعة تحت السيطرة الأسبانية والمتاخمة للمنطقة الفرنسية أصبحت مراكز عصيان، وأن أهلها صاروا خاصعين لزعيم واحد يُخلصون له كل الأخلاص، وأن نجاح هذا الزعيم قد شجع القبائل الاخرى على الإنضمام إليه، وفى برقية أخرى لاحقة أشار ليوتى إلى أن عبدالكريم لا يخفى اطماعه فى مهاجمة المنطقة الفرنسية وتحرير المغرب كله[٢].

وبناءً على هذه التقارير أقرت الحكومة الفرنسية مخطط ليوتى للحملة ضد الريف، وكان ليوتى بارعاً حيث أدرك أن هذه الثورة ليست ثورة قبائل بل هى بدء ظهور دولة مغربية موحدة، ولذا إستغل المنافسات الشخصية للإيقاع بين زعماء الثورة المغربية ولإحداث الفرقة فى صفوف الثوار ـ لكن نجاح عبدالكريم وقضائه على خصمه الريسولى جعل القبائل المترددة تنضم إليه، وفشلت دبلوماسية ليوتى فى الإيقاع بين الزعماء فى منطقة الريف[٣].

لقد أدركت فرنسا أن نجاح ثورة الريف بقيادة الأمير عبدالكريم الخطابى تعنى ضياع كل المغرب الأقصى والجزائر وتونس، ومن هنا جاء التفكير فى إرسال الجنرال (بيتان) إلى المغرب فى يونيه ١٩٢٥، وحدث إجتماع بين

(١) General Catroux: Lyautey le Marocain (paris 1952), P.63.

(٢) Catroux: Ibid, P.164.

(٣) وليم لانجر: تاريخ المغرب فى القرن العشرين، ترجمة بقولا زيادة، بيروت ١٩٦٣، ص١٥٣.

الجنرالين ليوتى وبيتان والمارشال الاسبانى بريمودى دى ريفيرا لوضع إمكانياتهم معاً، وللتخطيط سوياً من أجل إخضاع الزعيم المغربى[١].

وقد نص الإتفاق الفرنسى الأسبانى على ما يلى:

١ـ ألا تعقد الدولتان أى صلح منفرد مع قبائل الريف.

٢ـ تتفق الحكومتان على أن تحقق لقبائل الريف الاستقلال الذاتى طبقاً للمعاهدات الدولية، وتحت سلطة رئيس تختاره هذه القبائل.

٣ـ أن تتضمن المقترحات التى ستعرض على القبائل عملية قبول الاحتلال الأسبانى السلمى لقطاع معين وتبادل الاسرى.

٤ـ استمرار الأعمال العسكرية حتى تنتهى المفاوضات إلى نتيجة.

٥ـ فى حالة فشل المفاوضات تعلن الدولتان مقترحاتهما ويحملان الأمير محمد عبدالكريم الخطابى مسؤولية إستمرار النزاع[٢].

وواضح من هذا الإتفاق أن الدولتين قد تجاهلتا تماماً الأمير ولهذا عندما عينت الحكومتان مندوبيهما رفض عبدالكريم استقبالهما ما لم تقبل الحكومتان الإعتراف باستقلال الريف.

## القتال بين القوات الفرنسية وقوات الأمير محمد عبدالكريم الخطابى

كان عدد القوات الفرنسية فى المغرب فى عام ١٩٢٤ حوالى ٦٥,٠٠٠ جندى فى الوقت الذى بلغت فيه قوات المجاهدين حوالى ٦٠,٠٠٠ رجل، واعتمد الأمير عبدالكريم على خطة خاصة تتلخص فى إرسال عدد من المتطوعين إلى ما وراء خطوط العدو لإثارة القبائل، وكان زحف الجيش تحت هذه الستارة من القبائل يسمح بحمايته فى حالة تقهقره، وبالفعل وجد القائد الفرنسى أنه أمام جيش يضم سلاح مشاة عتاز ويمكنه أن يقف نداً لأى جيش فى العالم.

---

(١) هلال يحيى، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢) Gabriell,L.: Abdel Kerim et les developments du Rif (Casabianca,1933),P 120

وفى ١٣ ابريل ١٩٢٥ بدأ رجال الريف الهجوم على القوات المعادية وتوغلوا في الخطوط الفرنسية، وأثاروا القبائل خلفهم واضطرت القيادة إلى إخلاء المواقع التى انقطعت صلتها بقواعدها الاصلية، وتأزم الموقف في منطقة (تازا) التى أخلاها الفرنسيون بعد معركة عنيفة مع رجال الريف.

هزت هزيمة الفرنسيين فى تازا الرأي العام الفرنسي بشكل أجبر الحكومة على تغيير قيادتها، فعين القائد ليوتى قائداً عاماً للقوات الفرنسية فى المغرب. وكانت الهزيمة قاسية على الفرنسيين، وكانت فرصة لكى يشن الحزب الشيوعى الفرنسى هجومه على البورجوازية الإستعمارية ويظهر تأييده لقضية الريف وردت الحكومة الفرنسية على ذلك بأن أعلنت أمام مجلس الأمة أن سياستها سلمية ودفاعية. ولقد أخطأ الأمير عبدالكريم حينما ضيع الفرصة ولم يستول على فاس وتازة قبل أن تصل التعزيزات للقوات الفرنسية بهما.

إزاء كل هذا كان على فرنسا أن تتعاون مع أسبانيا للقضاء على هذه الثورة الريفية التى صارت تهدد الكيان الفرنسى والأسبانى فى شمال القارة، وأرسل الأمير عبدالكريم إلى الأسبان فى تطوان يصر على ضرورة الاعتراف باستقلال الريف كشرط أساسى للدخول فى مفاوضات للصلح ـ لكن الدولتين (فرنسا وأسبانيا) أعلنتا شروط الاتفاق، وأقرتا عدم الاعتراف بإعطاء الاستقلال للريف[1].

وهكذا أصبح واضحاً أن طريق التفاهم مع الأمير قد أوصد وأن السلاح هو الفيصل الوحيد لتقرير مصير هذه المنطقة.

وبدأ الفرنسيون بضرب القطاع الخاص بوادى نهر لوزغة بالمدفعية الثقيلة فى العاشر من سبتمبر ١٩٢٥، ثم أخذت القوات الفرنسية تتقدم بشكل

---

(١) من شروط الإتفاق قبول الأمير لمبدأ الحماية والإعتراف بسلطان المغرب، ومعاونة الأمير الخطابى البلاد وأخيراً تجريد قبائل الريف من السلاح. وقد سبب اغفالى المثل البارع في إنكار الذات بقبول هذه الشروط كأساس للتفاوض رغبتى أمل أن يحفظ لأهل الريف قدراً من الإستقلال الذاتى.

صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٢٩٠.

ـ وأيضاً محمد خير فارس: مرجع سابق، ص١٢٥.

منظم، ولمسافات صغيرة حتى تتمكن من تطهير كل موقع قبل البدء في معركة جديدة، واستمرت فرنسا في عملياتها حتى أواخر أكتوبر، ولكنهم فشلوا في الوصول إلى محاصرة بنو وربما في الجنوب أو إجبارهم على طلب الاستسلام.

وفي الثاني من أكتوبر عام ١٩٢٥ بدأت القوات الفرنسية تتوغل في سهل أجدير في الوقت الذي كان مجاهدو الريف يهددون تطوان نفسها. وكانت خطة فرنسا سرعة التوغل والالتقاء بالقوات الأسبانية القادمة من مليلة وأجدير.

واضطر الأمير عبدالكريم إلى نقل عاصمته ومقر قيادته إلى الداخل في الجنوب الغربي من تارجست، واستطاع الأمير تحطيم خط الدفاع الفرنسي عند الورغة ووصل إلى أبواب تازا، ولكنه فشل في الدخول إلى فاس في الوقت الذي فشل فيه الفرنسيون والأسبان في القضاء على جيش الأمير، وفشلوا أيضاً في إغراء القبائل للخروج على طاعته.

من هنا يتضح أن الموقف الحربي لم يحسم المعارك لأي من الطرفين، وأن الصراع طويل ومستمر وصعب، وأنه ليس من السهل القضاء على هذه المقاومة الإسلامية في جمهورية الريف كما توهم الفرنسيون والأسبان.

ولقد استطاع هذا الأمير المسلم الذي يجاهد في سبيل الله والوطن - أثناء العمليات - أن يستولي على تسعة مواقع فرنسية، مع إجبارهم على إخلاء اثنين وثلاثين موقعاً وتكبيد الفرنسيين الخسائر الفادحة في أشرس حرب يواجهونها في شمال أفريقيا.

واضطرت فرنسا أمام هذه المقاومة المغربية العنيفة أن تطلب الإمدادات بين الحين والحين وأن تغير القيادات، وأن تُعيد تشكيل القوات لمواجهة هذا العدو القوي العنيد.

ووصلت القوات الفرنسية في المغرب في أكتوبر عام ١٩٢٥ حوالي ١٥٨,٠٠٠ جندي ورغم كل هذه الاستعدادات والقوات الضخمة التي فاقت جيش الأمير - إلا أنه استطاع أن يكبد الفرنسيين في معارك بونية وأغسطس

وسبتمبر وأكتوبر حوالى ٨٩١ قتيلاً، ٢٩٩١ جريحاً وإلى جانب هذه الخسارة فقد كلفت حروب فرنسا مع الأمير حوالى ٩٥٠ مليون فرنك تاهيك عن ثمن المعدات التي أرسلتها فرنسا وتقدر بحوالى ٤٥٠ مليون فرنك.

ولم يكن الأمير يواجه هذه الجحافل الفرنسية فقط، بل كانت هناك القوة الأسبانية التى قُدرت بحوالى ٨٥,٠٠٠ جندى، ومع الإمدادات التي وصلت إليها بلغ عدد الجيش الأسبانى هناك ١١٨ ألف جندى، وإذ اضفنا قوات الجانبين نجد أن هناك حوالى ٣٠٠ ألف جندى أسبانى وفرنسى أمام قوات الأمير التي لم تصل إلى ستين ألف مسلم من لريف. وهذا يدل على ضخامة العبء الملقى على كاهل الأمير أمام هذه القوى الصليبية والمسلحة بأحدث أنواع السلاح الأوربى، والأساليب الحربية التى لم يكن الأمير على دراية بها.

وفى أوائل عام ١٩٢٦ قامت فرنسا بمحاولة إستدراج بعض رجال القبائل الثائرة إلى صفها مستخدمة نفس الاسلوب الذى كان الأمير يتبعه فيما وراء خطوط العدو، وفى نفس الوقت قامت قوات غير نظامية بالدخول في أراضى الأقاليم المجاورة للحدود وأجبرتها على الدخول فى طاعة الفرنسيين[1].

وجرت محاولات للصلح بين الطرفين ولكن دون جدوى، وأخيراً استعد الطرفان لمواصلة العمليات الحربية، ووضع كل من (بيتان) والماركيز (دى إستيلا) خطة جديدة فى مدريد، وفى نفس الوقت أرسل الأمير عبدالكريم بخطاب إلى جريدة التايمز عن طريق مراسلها فى طنجة أعلن فيه استعداده للصلح - لكن الحكومتين الفرنسية والأسبانية أصرتا على فرض الشروط على الأمير ورجال الريف.

**مؤتمر الصلح فى وجده (مايو ١٩٢٦):**

ورغم هذا فقد انعقد مؤتمر الصلح في الفترة من ٢٧ أبريل حتى السادس من مايو، وحدثت أزمات فى هذا المؤتمر بسبب مسألة نزع السلاح والاستقلال الذاتى، ومسألة إطلاق سراح الأسرى قبل الإنتهاء من المفاوضات، وفى

(١) جلال يحيى، مرجع سابق، ص١٦٦.

السادس من مايو أصبح واضحاً عدم الوصول إلى إتفاق وإنصرف مندوبو فرنسا وأسبانيا بعد بدء الاجتماع بربع ساعة، وسافر مندوبو الريف من وجدة في نفس المساء. وفي صباح اليوم التالي بدأ الهجوم الفرنسي الأسباني على الريف(١).

وتقدمت القوات الفرنسية والأسبانية، واحتلت أنوال يوم ١٨ مايو ١٩٢٦ وكان لهذا التحالف الأسباني الفرنسي أثره في إضعاف مركز الأمير بالإضافة إلى قلة إمكانياته، وفرض الحصار البحري عليه، وأدرك الأمير أن الاستمرار في الحرب يعني عمليات إنتحارية وأن نزع السلاح من الوطنيين يعني الخراب والنهب والسلب، ولذا خاض المعركة الأخيرة مع تلك الفئة من الرجال المؤمنين التي ساندته وآزرته في تلك الحرب الصليبية وكان عليه أن يشرف بنفسه على هذه المعارك.

وفي ٢٧ مايو ١٩٢٦ استسلم الأمير الخطابي وأخوه للقائد الفرنسي، وباستسلامه إنهارت المقاومة في الريف(٢).

وقد فضل الأمير تسليم نفسه للفرنسيين ذلك لأن الأسبان كانوا يطالبون بمحاكمته كعاص يستحق الإعدام، أما الفرنسيون فنظروا إليه باعتباره أسير حرب وتعهوه إلى إحدى مستعمراتهم النائية في المحيط الهندي.

وبرحيل الأمير انتهت المقاومة المغربية ولم ينته عام ١٩٢٦ حتى صارت المنطقة الأسبانية من المغرب تخضع لأول مرة لحكم أجنبي حقيقي(٣).

وثبت الفرنسيون أنفسهم في المنطقة التابعة لحمايتهم، وتعقد مؤتمر باريس بين الفرنسيين والأسبان في الفترة بين ١٤ يونية و١٠ يولية ١٩٢٦ لتسوية المشكلات السياسية المترتبة على استسلام الأمير، وانتهى المؤتمر بتوقيع اتفاقية خاصة لتحديد خطوط الحدود بين المنطقتين على أساس اتفاقية ١٧ نوفمبر

(١) محمد حبر فارس: مرجع سابق، ص١٢٥.
(٢) شوقي الجمل: مرجع سابق، ص ٣٥٧
(٣) جلال يحيى: مرجع سابق، ص١٧٧.

١٩١٢ . واتفق في المؤتمر على ارسال الأمير الخطابي إلى المنفى، واختاروا له جزيرة (ريونون) في المحيط الهندي كمقر له .

وفي عام ١٩٤٧ سمح للأمير عبدالكريم وأسرته بالإقامة في فرنسا وفي ٢١ مايو من نفس العام بينما كانت الباخرة التي تقل الأمير وأسرته ترسو في ميناء بورسعيد، هبط الأمير وطلب اللجوء السياسي في مصر، وذهبت القاهرة به وعاش الأمير بها حتى مات في ٦ فبراير عام ١٩٦٣ .

## تقييم دور محمد عبدالكريم الخطابي:

ذكر أحد المؤرخين الأمريكيين أنه لولا استخدام الفرنسيين والأسبان للدبابات لكان في استطاعة الأمير الخطابي أن يقاتل الفرنسيين مدة أطول ولا نهاية لها[1].

من هذا العرض لثورة الأمير محمد عبدالكريم الخطابي ضد الاستعمارين الفرنسي والأسباني نجد أن هذه الثورة تمثل نمطاً آخر من زعامة القبائل وقيادتها عن طريق الثورة، وطلب الإستقلال بعيداً عن الحكم الأسباني، فهي تمثل نقطة انتقال هامة في حياة القبائل، ولم يكن زعيم الثورة مرابطاً محلياً قائداً للجهاد، وبعد الشهداء بالجنة، بل كان زعيماً سياسياً واسع الطموح، يتطلع إلى الفكرة القومية[2].

لقد ظهر أن إعداد محمد عبدالكريم الخطابي كان يؤهله إلى أن يلعب هذا الدور الخطير في حياة المغرب، فهو ابن لأحد زعماء بني ورياغل، وهو الذي تربى على الثقافة الإسلامية في فاس، وهو الذي درس في (مدريد) واحتك بالاسبان في مليلة، ولهذا عندما تزعم ثورة الريف لم يكن مجرد قائد عادي، بل كان مزوداً بثقافة إسلامية واعية صقلتها تجاربه واحتكاكه مع المغاربة في فاس، ومع الاسبان في مليلة .

(1) Curlton, S. Coon. Caravan. (London 1962).P.317

(2) B erque,J.: LeMaghreb entre deux guerrs,(Paris 1962).P.173

لقد نشبت ثورة الريف دفاعاً عن استقلال الريف عن أسبانيا وهي تشبه كل الثورات التي قامت في المغرب بسبب ما أحرزه الأمير محمد عبدالكريم الخطابي من انتصارات على الأسبان واستيلائه على كميات ضخمة من الأسلحة التي سهلت له الكثير من التفوق والانتصار

فبعد انتصاراته الأولى لم يعد عبدالكريم مجرد زعيم ثورة فحسب، بل اتجه إلى بناء دولة تجمع بين تقاليد القبيلة، وأفكار العصر الحديث، فأسس الجمهورية، ولقب بالأمير، وجعل مجلساً تمثيلياً، وأعلن استقلال الريف واتخذ (اجدير) عاصمة الدولة.

وقد كان لإعلان الجمهورية والإستقلال أثر في بلبلة الأفكار وتضارب الآراء، واتهم البعض الأمير بأنه رفض الاعتراف بسلطة السلطان مولاى يوسف لأنه (أي السلطان) ليس إلا أداة في أيدي الفرنسيين [1].

وذكر جبريلي أيضاً في تقريره في التاسع من يناير عام ١٩٢٥ إلى المقيم العام عن حالة المغرب أنه يتألف من سلطان يلقب بأمير المؤمنين ورئيس جمهورية الريف، وأفاد أنه خلال مفاوضاته مع مندوب عبدالكريم، أفاده المندوب بأن الجميع في الريف يعلمون أن فرنسا لايمكن أن تقبل بوجود سلطانين في المغرب، ولكن يمكن إيجاد صيغة تفاهم إذا أراد الفرنسيون ذلك[2].

ولقد حسم الأمير نفسه هذا الأمر عندما أخبر جبريلي «إن الشئ الذي يهمنا اليوم ليس وجود سلطان في المغرب، ولكن الاستقلال التام، وإنى لا أتطلع إلى السلطنة ولا إلى السلطة المطلقة وإذا كنت عقبة فأنا مستعد للانسحاب لأترك المكان لغيري»[3].

ولم يعرف عن ابن عبدالكريم تلقيه بغير لقب الأمير كلقب سياسي، وأنكر

(١) Gabrielli, L. : Abdel Karim et les Evenments du Rifp. 30.

(٢) Ibid P. 57.

(٣) Ibid:P.89

على نفسه أن يكون فكره السياسي قد قصد به الجمهورية القبلية كتعبير الجمهورية السياسية[١].

وفي الحقيقة إن عبدالكريم نفسه لم يحدد المدى الذي سيذهب إليه الأحداث، فقد انتقل فجأة وبسرعة لم يكن يتوقعها من بطل محلي إلى بطل مغربي، إلى بطل الإسلام كله.

لقد كتب عنه شكيب أرسلان «إننا لا نبالغ إذا قلنا أن الأمير عبدالكريم الخطابي بطل الإسلام وأسده الضرغام، والعلم المفرد الذي سار بذكره القاصي والداني والخاص والعام وإذا نظر الناس بعين الإنصاف يجدونه بطل العصر الحاضر بين جميع الأمم لا بين المسلمين وحدهم»[٢].

لقد عرف عن عبدالكريم الخطابي أنه مناضل وطني غير متعصب للدين، فتح باب الريف أمام الصحفيين الأجانب أيا كانت جنسياتهم، لكن روح الكبرياء القومي هو الذي ملأ صدر عبدالكريم نحو حق تقرير المصير.

قال جيرر بيلي إن عبدالكريم لم يعلن الجهاد لأن الزمن ليس العصور الوسطى أو الحروب الصليبية. بل إنه يرغب ببساطة في أن يعيش مستقلاً، وألا يحكمه إلا الله، وأنه يرغب في العيش في سلام، وأنه في سبيل تحقيق هذا الاستقلال سيناضل ضد العالم كله إذا تطلب الأمر[٣].

ومهما يكن من أمره، فإن ثورة محمد عبدالكريم الخطابي ضد الاسبان والفرنسيين قد لعبت دوراً ضد هذين الاستعماريين، وكانت علامة بارزة في حركة المقاومة السياسية في المغرب، ومصدراً للإلهام والإرشاد للشباب المغربي فقد هزت هذه الثورة الريف هزاً، ودكت عروش الإمبراطوريتين بالفرنسية والأسبانية ووضعت لبنات المقاومة الوطنية التي لم ينطفئ نورها إلا بإعلان استقلال المغرب في الخمسينات من القرن العشرين.

لقد كانت الثورة درساً أفاد الوطنيين، واستفادوا منه في معارك

(١) إبراهيم شحاته حسن: نصوص ووثائق تاريخ المغرب، ص ٢٠٨.
(٢) شكيب أرسلان: حاضر العالم الإسلامي، القاهرة ١٣٥٢هـ، جـ٣ ص ١٨٤.
(٣) محمد خير فارس: مرجع سابق، ص ٤٣٦.

التحرير، فقلد محا عبدالكريم آثار نصر الحرب العالمية الأولى أمام الفرنسيين، ولقنهم دروساً في القتال لم يألفوها في شمال أفريقيا، ووضع بذور الحركة القومية أمام الشباب المغربي الذي استلهم الرشد والصواب من حركة هذا الزعيم، وحارب، وقاوم حتى تحقق الاستقلال النهائي للمغرب كله.

## نهاية الإستعمار الأسباني بالمغرب:

بدأت سنة ١٩٢٦ تظهر بالمغرب الأحزاب الوطنية المطالبة بالإستقلال وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) لعب السلطان محمد الخامس دوراً هاماً في مساندة الحركة الوطنية حتى أن فرنسا اقدمت على خلعه في عام ١٩٥٣ واحلت (محمد بن عرفه) محله، ولكن اضطرت السلطات الفرنسية لإعادة السلطان محمد الخامس لعرشه والإعتراف باستقلال المغرب في عام ١٩٥٦.

وحاولت أسبانيا أن تتمسك بوضعها لكنها أضطرت في نفس العام للاعتراف بإستقلال منطقة الريف أيضاً ـ ولما كانت (طنجة) تحت إدارة دولية فقد وافقت الدول على أن تعود للمغرب سيادته عليه من يناير ١٩٥٧.

كما إنسحبت أسبانيا من مدينة (أفني)، وبعد المسيرة الخضراء التي دعا إليها الملك الحسن الثاني ملك المغرب أضطرت أسبانيا لعقد اتفاقية بينها وبين المغرب وموريتانيا انسحبت بموجبها أسبانيا من منطقة الصحراء الغربية التي كانت تطلق عليها اسم (الصحراء الأسبانية) والتي ترجع أهميتها لوجود معدن الفوسفات فيها ـ لكن تجددت مشكلة الصحراء واشتدت بظهور جبهة (البوليزاريو) المطالبة باستقلال الاقليم وإقامة جمهورية صحراوية فيه[1] لهذا ومازالت المناطق الساحلية السابق إستعمارها (مليلية، وسبته) في يد الأسبان، وبالطبع يتطلع المغرب لعودتها للمغرب الام، ولعل مصير هذه المناطق مرتبط بموضوع جبل طارق الأسبانية التي لاتزال في يد انجلترا والتي ترجع أهميتها لتحكمها في مدخل البحر المتوسط الغربي.

---

(١) للمزيد من المعلومات عن مشكلة الصحراء الغربية يرجع إلى: توفي الحمل، عبدالله عبدالرزاق: قضايا ومشكلات افريقية معاصرة (القاهرة ١٩٨٠ ـ ٢).

# الفصل الخامس

# الاستعمار الهولندى فى أفريقيا

المحتويات :

١. هولندا تبرز كدولة استعمارية كبرى فى القرن السابع عشر الميلادى.

٢. نشاط شركة الهند الشرقية الهولندية.

٣. تكون مستعمرة الرأس الهولندية ونشاط البوير فيها.

٤. هجرة البوير ودوافعها.

٥. تكوين دولتى الأورنج الحرة والترنسفال.

٦. الحرب بين البوير والإنجليز.

- حملة جيمسون.
- تقرير ملنر وتجدد الحرب.
- تعيين كشنر قائداً عاماً للقوات البريطانية فى جنوب أفريقيا.
- انهزام البوير وتوقيع صلح بريتوريا ١٩٠٢ ونهاية الحكم الهولندى فى أفريقيا.
- قيام اتحاد جنوب أفريقيا داخل الكومنولث البريطانى

٧. نظام الحكم الهولندى فى جنوب أفريقيا.

## يعتبر القرن السابع عشر قرن هولندا

فقد برزت فيه هولندا كدولة إستعمارية كبرى معتمدة على بحريتها وعلى تحول النشاط البحري إلى طريق رأس الرجاء الصالح بعد أن ضعف شأن الدول المطلة على البحر المتوسط والتي كانت من أهم مراكز الحضارة في العصور القديمة والوسطى، وزاد نشاط الدول المطلة على المحيط الأطلنطي والبحار المؤدية إليه ومن هذه الدول الأخيرة هولندا.

وكان موقع هولندا الفريد بالنسبة للقارة الأوربية وفي نهاية الشريان الملاحي الهام في هذه القارة الذي يمثله نهر الراين كفيلاً بأن يُتيح الفرصة للهولنديين ليلعبوا في هذا القرن السابع عشر الدور الأول في الملاحة البحرية والاستعمار بدلاً من البرتغاليين والأسبان.

وكانت هولندا قد خضعت هي وبلجيكا للأسبان فترة من الزمن ولكن سئم الهولنديون في وجه الأسبان واستطاعوا في (حروب الإصلاح الديني) أن يظفروا باستقلالهم وينهضوا ببلادهم.

وبدأ الهولنديون صفحة نشاطهم البحري في عام ١٥٩٥، واستطاعوا أن يحلوا محل الأسبان والبرتغال في مواقع متعددة من ساحل أفريقيا الغربي

## تكوين مستعمرة الرأس الهولندية ونشاط البوير فيها:

في سنة ١٦٠٢ تأسست في أمستردام شركة الهند الشرقية الهولندية للعمل في الطريق الجديد المؤدي للهند والشرق، وكان ذلك إيذاناً بنشاط بحري وتجاري ضخم أتاح لهولندا فرصة بسط نفوذها على كثير من الجهات وراء البحار، وأسس الهولنديون عدة حصون لهم على (ساحل الذهب) لخدمة اغراضهم الملاحية والتجارية، وبرز نشاطهم بالذات في تجارة الرقيق بين غرب أفريقيا وأمريكا.

ونجحت هولندا في أن تنتزع من البرتغال السيادة البحرية في الطريق المؤدي للشرق، بل ونجحت في أن تحل محل البرتغال في جزر الهند الشرقية.

وفي عام ١٦٥٢ أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية التي منحتها الحكومة

الهولندية السلطة وحرية العمل فيما يتعلق بالملاحة والتجارة في المحيط الهندي ، بعثه من ثلاث سفن بقيادة فان ريبيك (Van Riebeek) لإنشاء محطة تموين لسفنهم لخدمة الملاحة في هذا الطريق الطويل المؤدي من أوربا إلى الهند والشرق، ونجح الهولنديون في تأسيس هذه المحطة في منطقة (خليج تيبل) حيث تقع مدينة الرأس الآن.

وهكذا كان الهولنديون أول من نزل في الرأس بموقعه الحيوي بعد أن أخطأها البرتغاليون بصورة محيرة وغير مفهومة، وكانت هذه بداية الإستعمار الهولندي في أفريقيا والذي دام ما يقرب من ١٥٠ عاماً بهذه الجهات[١].

واتجه الهولنديون لتقوية حصونهم في منطقة الرأس لمواجهة هجمات الهوتنتوت الذين كانوا قد اندفعوا إلى الركن الجنوبي الغربي من القارة تحت ضغط قبائل البانتو القادمة من الشمال لمواجهة التهديد المستمر من القوى الإستعمارية الأخرى التي بدأت تظهر في الميدان خاصة الفرنسيين.

وكانت المهام التي كُلف بها ريبيك تقضي بأن يضع يده على مساحات من الأرض لحساب الشركة ليمكن إقامة مخازن للقمح، ومحطات ملاحية ويمكن زراعتها واعدادها للرعي، وبذلك تتوفر اللحوم والخضروات الطازجة لبحارة السفن التابعة للشركة الهولندية والذين كانوا يُصابون بالأمراض نتيجة الحاجة للغذاء الطازج اثناء الرحلات الطويلة في المحيطين الأطلنطي والهندي.

ولتحقيق ذلك نجحت شركة الهند الشرقية الهولندية في تشجيع جماعات من الهولنديين للهجرة لمنطقة الرأس، واستقرت جماعة منهم في المناطق الصالحة للزراعة في الشمال والشرق وزرعوا الحبوب والكروم والزيتون والخضر والموالح وأطلقوا على هؤلاء الزراع إسم البوير (Boer) كما اتجهت جماعة منهم للهضاب حيث الحشائش الصالحة للرعي لتربية الحيوانات اللازمة لتوفير اللحوم والألبان وغيرها[٢].

---

(١) جمال حمدان: مرجع سابق ص٧٩.

(٢) Leo Marquard: The Story of South Africa (London 1945) P 52

ومنحت الحكومة الهولندية لشركة الهند الشرقية الهولندية حرية التصرف فى المناطق التى خضعت لها فى أفريقيا.

وقد قامت الحياة الاقتصادية سواء أكانت زراعية أو رعوية أو غير ذلك على أساس الاسترقاق، فكان عبء العمل واقعاً على عاتق الأرقاء من الهوتنتوت، وأتاح ذلك الفرصة للمستوطنين لكى يبدأوا نشاطهم شرقاً وشمالاً ويوسعوا المناطق التى بسطوا نفوذهم عليها فى جنوب القارة، وارتبط الهولنديون فى جنوب شرق أفريقيا بعلاقات تجارية مع البرتغاليين فى «موزمبيق»، وقد قامت هذه العلاقات فى البدأ على أساس أن يقوم المستعمرون البرتغاليون بتوريد ما يحتاجه الهولنديون من رقيق للعمل فى أرضهم ومزارعهم لكن اتسع نطاق هذا التعاون فيما بعد.

وفى سنة ١٧٩٤ غزت فرنسا هولندا وهرب ملك هولندا إلى انجلترا وسمح للإنجليز باحتلال منطقة الرأس ليحولوا دون قيام فرنسا بهذا العمل، واستمر هذا الاحتلال البريطانى لمنطقة الكيب ثمانى سنوات

وبمقتضى معاهدة أميان ١٨٠٢ بين انجلترا وفرنسا أعيدت منطقة الكيب فى ١٨٠٣ إلى الهولنديين وتتابعت الأحداث فى أوربا فقد احتاج بونابرت بجيوشه معظم القارة - لكن إستطاع نلسن أن يهزم الأسطول الفرنسى عند (الطرف الأغر) وعزز الإنجليز هذا النصر بإرسال قوة بحرية لبسط سيطرتهم على منطقة الرأس التى أدركت انجلترا اهميتها الإستراتيجية لهم فى الطريق المؤدى للهند والشرق.

وأقرت الدول فى (مؤتمر فيينا) ١٨١٥ - ضم مستعمرة الرأس لإنجلترا التى أصرت على ذلك ومن ثم اخذت انجلترا تشجع هجرة الإنجليز إلى هذه المستعمرة فهاجر إليها عدد كبير من البريطانيين ومن هنا التاريخ ارتبط تاريخ المستعمرة بالسياسة الإستعمارية البريطانية.

### هجرة البوير وأسبابها:

أخذ الإنجليز بعد الإعتراف الدولى لهم باستعمار مستعمرة الرأس يضيقون

على البوير فى معيشتهم فألغوا المحاكم الهولندية، وجعلوا اللغة الإنجليزية هى اللغة الرسمية الوحيدة، كما حاولوا إرضاء البانتو فأعادوا إليهم أراضيهم، ومنحوا الحقوق المدنية للهوتنتوت، وألغوا الرق وحرروا الرقيق الذين كانوا فى حوزة البوير، وأدى هذا كله إلى أن يقرر البوير الهجرة إلى الشمال فى جماعات متعاقبة على أمل أن يجدوا مجالاً أوسع يمارسون فيه نشاطهم دون تدخل الإدارة البريطانية فى شئونهم، وهكذا بدأت هذه الهجرة التى تُعتبر من أعجب حركات الهجرة الإختيارية فى العالم وقد عُرفت هذه الحركة التى بدأت حوالى عام ١٨٤٠ باسم الزحف العظيم (The Great Trek).

وكثرت الأقوال عن الأسباب الحقيقية التى دعت إلى أن يترك البوير مساكنهم وأراضيهم فيهاجروا إلى أرض مجهولة موحشة، فلاشك فى أن هناك أسباباً قوية دفعت بهم إلى أن يتصرفوا هذا التصرف.

من هذه الأسباب التى ذُكرت الضيق الذى شعروا به إزاء الأفكار الجديدة التى حاول الإنجليز فرضها باسم (الإصلاح)، ومنها أن المعلومات التى اذاعها وتشرها الرواد الأوائل من البوير الذين سبقوا إخوانهم فى ارتياد الأمكان الشمالية ـ عن المراعى المتوفرة والأرض الفسيحة كانت تبدو جذابه وتدفع للمغامرة ولاشك فى أن هناك عوامل أخرى إرتبطت ببعض هذه الحركات فكثيرون اشتركوا فى هذا الزحف لمجرد ان أقاربهم أو جيرانهم أصروا على الهجرة فلم يجدوا هم أيضاً بداً من أن يرافقوهم، وبعض الشبان اشتركوا فى هذا الزحف حباً فى المغامرة، بينما وجد الشيوخ غير الراغبين فى الهجرة أنفسهم مدفوعين للهجرة تحت ضغط زوجاتهم اللاتى لم ترق فى نظرهم القوانين التى بموجبها تحرر الخدم وأصبحوا متساويين مع سادتهم[1].

والبعض هاجروا هرباً من الديون التى كانوا مثقلين بها.

ولكن رغم إختلاف الدوافع التى دفعت للهجرة ـ فإنه بمضى الزمن تناسى الأفراد كما تناست الجماعات هذه الدوافع وأسبغ الجميع على هذا العمل صورة

(١) أصدر البرلمان الإنجليزى فى عام ١٨٣٤ قراراً بتحريم الرق فى كل المملكات البريطانية بما فيها جنوب افريقيا.

البطولة والتضحية في سبيل الحرية، والإنسان عادة ينظر للدوافع الإقتصادية نظرة أقل إحتراماً وتقديراً، فيرجع تصرفاته في الغالب لدوافع تتصل بالمثل العليا وتختلف الأرقام التي تذكرها المراجع للأعداد التي اشتركت على مدى سنوات متعاقبة في هذه الهجرات التي أدت لتغيير كبير في النسيج الإجتماعي والسياسي في جنوب أفريقيا.

وقد اشتهر في هذه الرحلات الخامسة في تاريخ البوير أبطال قادوا حركة الزحف وتقدموا الجماعة ونظموا حياتها في الترحال والإستقرار وفي مواجهة المخاطر الطبيعية والأعداء البشريين، وكان ضمن جماعة المهاجرين التي بدأت زحفها في عام ١٨٣٦م صبي صغير يبلغ من العمر عشر سنوات يدعى بول كروجر(paul Kruger) وهو الذي سيصبح فيما بعد القائد العظيم الذي رأس جمهورية البوير في الترنسفال لعدة سنوات.

## تكوين دولتي أورنج الحرة والترنسفال

١ـ جاول البوير في البداية بعد نزوحهم من منطقة الرأس ـ الإستقرار في (ناتال) لكنهم اصطدموا بقبائل الزولو المحاربة، كما أن السلطات الإنجليزية في منطقة الكيب بدأت تشعر بعدم الإرتياح من هجرة البوير الجماعية وتجمعهم من جديد في ناتال وتكوينهم جمهورية مستقلة هناك ـ خاصة أن الإنجليز شعروا بالاهمية الإستراتيجية والتجارية لميناء (دربان)، كما أن إكتشاف الفحم في ناتال جعل أنظار الإنجليز تتجه إليها خاصة بعد أن أصبحت للفحم اهمية خاصة في عصر البخار.

فأصدر البرلمان الانجليزي في ١٨٣٦ قراراً باعتبار المهاجرين من البوير تبعية بريطانية مهما بعد توغلهم للداخل.

وفي مايو ١٨٤٢ أرسل حاكم مستعمرة الرأس البريطانية قوة لميناء دربان لإخضاعها واستطاع البوير في أول الأمر أن يهزموا القوات الإنجليزية المهاجمة ـ لكن أسرعت انجلترا بارسال تعزيزات جديدة من مدينة الرأس عززت مركز قواتها واخضعت ناتال لها.

وفي أغسطس ١٨٤٥م أعلنت الحكومة البريطانية ضم ناتال إلى مستعمرة الرأس، وهكذا أصبحت ناتال مستعمرة بريطانية.

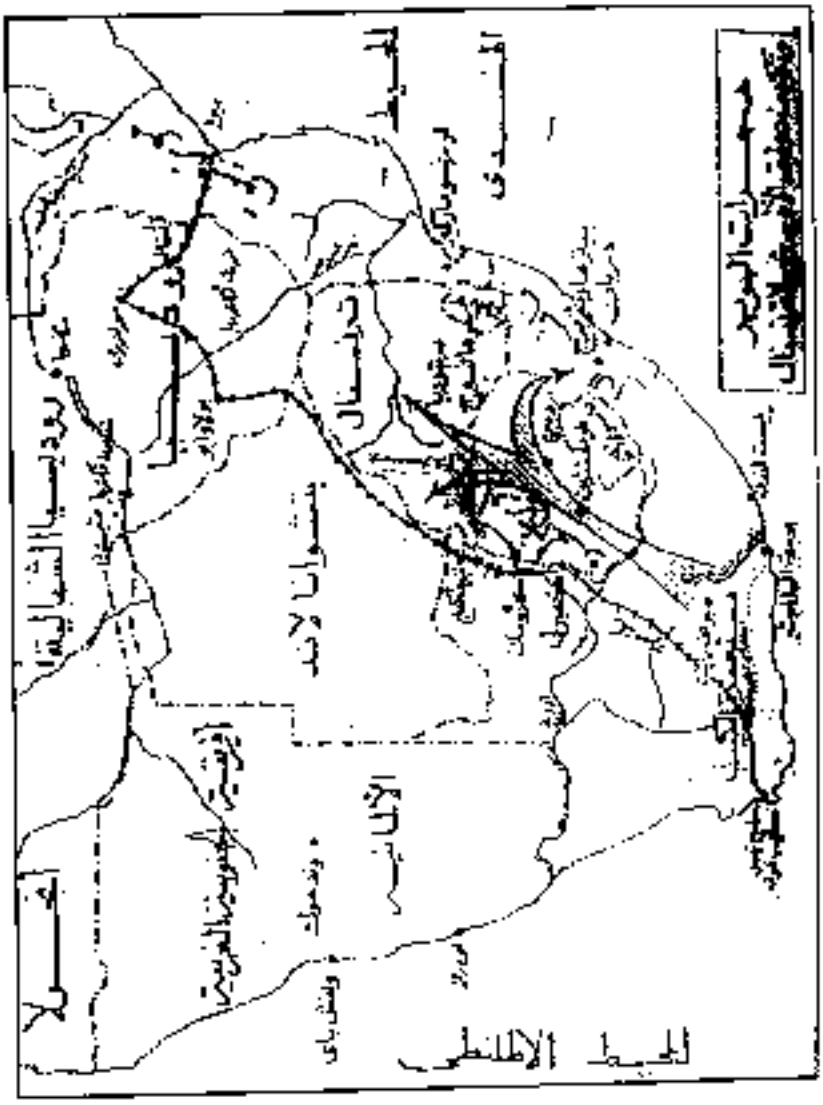


شكل رقم (١١) هجرات البوير وتكوين دولتي الأورنج والترنسفال

٢ـ أما البوير فقد زحفوا من جديد فى مجموعات إتجهت شمالاً عبر نهر الفال وغرباً متتبعة نهر الأورنج، وتعددت مجموعات البوير فى أماكن استقرارهم الجديدة عبر نهر الفال وفى منطقة الأورنج ـ لكن بريطانيا كانت لا تزال تنظر إليهم على أنهم خاضعون لسلطتها فى نفس مستعمرة الرأس.

على أن تغيير المناخ السياسى فى انجلترا ذاتها ووصول دعاة إنجلترا الصغرى الذين كانوا ينظرون إلى التوسع الإمبراطورى على أنه عديم الفائدة أدى إلى فتح باب المفاوضات من جديد بين ممثلى انجلترا وممثلى البوير وتنتهى الأمر بعقد اتفاقية اعترفت فيها انجلترا فى عام ١٨٥٢م باستقلال البوير الساكنين بين نهر الأورنج والفال.

وكانت هذه هى بداية جمهورية الترنسفال التى توحدت فيها كل دوائر إستقرار البوير عبر نهر الفال والتى إتخذت من مدينة (بريتوريا) عاصمة لها وكان إسمها الرسمى جمهورية جنوب أفريقيا، كذلك دولة الأورنج الحرة التى إتخذت مدينة (وتسبرج) عاصمة لها ـ وقدر لدولتى البوير أن تعيشا ما يقرب من خمسين عاماً قبل أن يخضعا من جديد للنفوذ البريطانى، وقد أخذ العمران يمتد إلى كل من جمهوريتى البوير.

٣ـ وكان اكتشاف الماس فى (كمبرلى) فى الصحراء الواسعة الواقعة غرب دولة الأورنج، والعثور على الذهب فى (جوهانسبرج) بالترنسفال ـ بداية صفحة جديدة فى تاريخ هذه البلاد ـ فقد ترتب على هذه تدفق أفواج البريطانيين من ناتال ومن منطقة الرأس ومن انجلترا ذاتها ومن مستعمراتها الأخرى، بل جاءت لهذه الجهات للعمل بالتعدين ـ أعداد غفيرة من المغامرين الأوربيين فى موجات فاقت فى زحفها موجات البوير فى رحيلهم الكبير السابق حتى أطلق بعض الكتاب على هذا الزحف تعبير (The Diamond Rush)، وبدأ تدفق الناس على هذه المناطق بالعشرات والمئات من مختلف جهات العالم، من أوربا ومن أمريكا ومن استراليا طلباً للثروة، وكان البوير أيضاً من الساعين وراء الثروة فتركوا زراعتهم ومراعيهم للمشاركة فى الميدان الجديد الذى انفتح أمامهم، كما تدفقت جماعات من الأفريقيين للقيام بالأعمال الشاقة التى

يعجز الأوربيون عن القيام بها، وخصصت المنطقة بالتالي بالتجار وأصحاب الحوانيت والمحامين بالإضافة إلى منذوبي الصحف ورجال المال وغيرهم من مختلف الجهات والأجناس وبدأت إقامة عشرات المساكن المؤقتة والدائمة لإيواء القادمين، وقد أصبحت (كمبرلي) في فترة وجيزة ثاني مدن جنوب أفريقيا بعد الرأس من حيث العمران والحركة التجارية وبدأ مد الخطوط الحديدية وخطوط التلغراف لربط مناطق المناجم بالموانئ الساحلية.

٤ـ وكان إكتشاف الماس بداية المشاكل السياسية التي واجهت البوير فقد أدى لنزاع على ملكية المنطقة التي لم يكن يهتم بها أي طرف من قبل.

على أن اكتشاف الذهب أيضاً حول (جوهانسبرج) كان له نفس تأثير اكتشاف الماس فقد تدفق على المنطقة عشرات بل مئات من المغامرين وطلاب الثراء (TheGrild Rush) وبدأ تكوين الشركات لإستغلال هذا المعدن، وبدأ تدفق المهاجرين الأجانب على جوهانسبرج وكانت غالبيتهم من الإنجليز.

وكانت آثار هذه الهجرات الضخمة التي ترتبت على اكتشاف هذه المعادن النفيسة بعيدة المدى فقد أصبح المهاجرون الإنجليز بأعدادهم الغفيرة وبالقوة التي تساندهم في جنوب أفريقيا وفي انجلترا ذاتها ـ يمثلون عظمة في حلق جمهورية البوير فقد أخذ المهاجرون الذين أطلق عليهم البوير لفظ أجانب (Outlanders) يثيرون المشاكل للبوير في الترنسفال، والأورنج والذين اعتادوا حياة الهدوء التي كان يحياها زراعهم ورعاتهم.

# الحروب بين البوير والإنجليز ونهاية الإستعمار الهولندى

الحروب بين البوير والإنجليز ليست صورة من صور الكفاح الوطنى بين الوطنيين والاوربيين لكنها صورة أخرى من صور الصراع بين الاوربيين على الإستحواذ على ثروات القارة الأفريقية.

فقد عاصرت اكتشاف الذهب والماس في جنوب أفريقيا تطورات جذرية فى سياسة الدول الأوربية تجاه القارة الأفريقية التي كان الرحالة والمكتشفون قد سلطوا عليها الأضواء وعلى بعض ماتختزنه من ثروات.

وفي عام ١٨٧١وفد إلى جنوب أفريقيا شاب إنجليزى ـ هو سيسل جون رودس (Cecil John Rhodes) للإستشفاء بناءً على توصية طبيه.

وبدأ رودس بمجرد وصوله لجنوب أفريقيا العمل فى الزراعة لكنه ترك مزارع (باتان) متجهاً صوب المنطقة التى عُرفت فيما بعد باسم كمبرلي للعمل في المناجم، وقد ربح سيسل رودس من هذا النشاط الجديد مبلغاً طيباً ـ لكن أطماعه لم تكن قاصرة على الانعزال فيها بل كان يحلم بأن تمد الجلترا سلطانها على أقصى ما يمكنها من القارة الأفريقية بل على القارة كلها إن أمكن ذلك، فكان دائماً يردد «من الرأس إلى القاهرة تجاه البحيرات الاستوائية وعبر السودان توجد اراضى شاسعة يمكن أن تعوض إنجلترا عن الولايات التى خسرتها فى أمريكا الشمالية في حرب التحرير»(١).

واصطدمت أحلامه هذه بأحلام البوير، ففى الترنسفال حيث استقر البوير وكونوا جمهورية جنوب أفريقيا واتخذوا (بريتوريا) عاصمة لهم ـ ظهرت شخصية بول كروجر (Paul Kruger) الذى أنتخب رئيساً للجمهورية البويرية وكانت له أطماع شبيهة بأطماع رودس، فقد كان يطمع فى أن ينجح فى تكوين جمهورية للبوير ـ فى جنوب أفريقيا لاتكون تحت رحمة الإنجليز الذين أخذوا يضيقون الخناق على البوير لذا فقد كان كروجر يطمع فى مد نفوذه على نهر

(١) Lockhart, C & Wood house, C.M.: Cecil Rhodes; The Clossus of Southern Africa.(N.Y.1963)

تخرج السلحفاة رأسها فاقطعها»[1] أي انه لن يبدأ هو بالحرب بل يترك للإنجليز فرصة الإنزلاق لذلك ـ ومهد جيمسون لحملته بزيارة لجوهانسبرج.

وقد اتفق جيمسون في هذه الزيارة مع الزعماء البريطانيين المهاجرين على تحديد يوم ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥ كتاريخ للقيام بالثورة على حكومة كروجر وقبل الموعد المحدد بأيام وصل لسلم رودس أن الذين وعدوا بتمهيد الطريق للحملة عن طريق اثارة الإضطرابات في جوهانسبرج قد تراجعوا حالياً عن قرارهم، فأبرق إلى جيمسون لينتظر حتى تصله تعليمات أخرى لكن هذا الاخير ـ وكان قد أعد كل شيء لحملة صمم على أن يستمر في خطته، وتحرك جيمسون على رأس حملته صوب جوهانسبرج وهاجم حدود الترنسفال دون أن تكون هناك اية ثورة في جوهانسبرج تساعده، وانتهى الأمر بقتل عدد من رجال الحملة وأسر جيمسون نفسه والباقين على قيد الحياة من رجاله في بريتوريا.

وكان أول اثر لهذه الحملة الفاشلة توسيع الخلاف بين الهولنديين والإنجليز، كما أثارت ثائرة عدد من الإنجليز في الجلترا ذاتها، وفي مدينة الراس بدأت الحكومة الانجليزية تجري تحقيقاً لإدانة المسئولين عن القيام بهذه الحملة التي اساءت إلى سمعة انجلترا والتي لم تؤخذ موافقة الحكومة والبرلمان الإنجليزي عليها.

ولما وصلت أخبار هذه الحملة إلى (المانيا) ارسل القيصر الإلماني إلى كروجر يعبر عن تهانيه الحارة لانه مؤيداً من مواطنية ومن غير أن يحصل على مساعدة القوات الصديقة نجح بحكمته القوية في القضاء على الغوغاء المسلحة التي غزت بلاده لتهديد السلام[2].

وكان لهذه التهنئة من الدولة التي كانت أنجلترا تنظر إليها في ذلك الوقت على أنها المنافس الخطير لها ولأطماعها ـ رد فعل كبير حتى عند رجل الشارع في انجلترا فقد أعتبر خطاب الامبراطور الإلماني بما فيه من تهكم صفعة موجهة للبريطانيين.

أما عن زعيم البوير كروجر فقد كان من الطبيعي بعد هذا الفوز الساحق أن

(1) Kiger. p.: The Memoirs of paul Kruger Vol.I(London 1902)P.222

(2) Marais, J : The Fall of Krugers Republic (Oxford 1561)P 57.

يملي شروطه، وكانت هذه فرصته للتخلص من عدد من المهاجرين البريطانيين للترنسفال الذين كانوا يثيرون المتاعب لحكومته، كما كانت فرصته لأن يلزم كل من يملك سلاحاً بتسليمه فوراً للسلطات الحاكمة وبعد أن حصل على كل ما يريده وافق على تسليم جيمسون ورجاله للحكومة البريطانية لمحاكمتهم بصفتهم رعايا بريطانيين أما عن رودس فقد أضطر لتقديم إستقالته هو ووزارته.

المهم أن حملة جيمسون وضعت الإنجليز والهولنديين وجهاً لوجه.

على أن هذه الحملة ساعدت على التقارب بين جمهوريتي البوير (والترنسفال والأورنج الحرة) فعقدت محالفة دفاعية بينهما. إذا أصبح واضحاً أن هدف الانجليز هو ضم مناطق البوير هذه نهائياً لنفوذهم، وكان واضحاً أن كلاً من القوتين تتربص بالأخرى وتعد نفسها لمرحلة جديدة من القتال[١].

ولما كثرت شكوى البريطانيين الموجودين في جمهورية الترنسفال من سوء معاملة حكومة كروجر لهم أرسلت الحكومة الانجليزية لجنة برئاسة ملنر(Milner)[٢] لبحث أسباب الشكوى، وكان رأي ملنر أن الحل الوحيد هو غزو جمهورية الترنسفال، ولذا فقد كان تقريره قاتماً ومثيراً لمشاعر البريطانيين وحكومتهم.

أما عن كروجر فقد كان آخر تصريح له بإسم حكومته في ١٦ سبتمبر هو «إننا قد بذلنا بأمانة كل جهد لتفادي تدهور الموقف، ولا يمكن أن نبذل أكثر من ذلك وإذا كان علينا أن نفقد استقلالنا فلا أقل من ألا نضحي به بلا شرف وكرامة[٣].

٢- انتهى الأمر بأن أرسل كروجر إنذاراً لبريطانيا بضرورة سحب قواتها التي حشدتها على حدود الترنسفال، وقد رفضت الحكومة البريطانية هذا الإنذار، وأعلنت الحرب بين الطرفين في (١١ أكتوبر ١٨٩٩) وانضمت جمهورية الأورنج الحرة إلى الترنسفال تنفيذاً للمعاهد الموقعة بينهما.

---

(١) Marais: Ibid p. 148.

(٢) اشتهر ملنر في تاريخ الحركة الوطنية في مصر فقد كان من رأس اللجنة التي أرسلتها إنجلترا لبحث ثورة المصريين بعد الحرب العالمية الأولى، وقد قاطعها المصريون حتى تعليمات سعد زغلول واتباعه

(٣) Krugers Memoirss Marais:Ibid p. 322.

**وسنتابع أحداث الحرب بين البوير والانجليز**[١].

١- في البدأ استطاع البوير غزو ناتال، وتتابعت بعد ذلك انتصارات البوير خلال النصف الأول من ديسمبر ١٨٩٩ حتى أن كتاب الحرب الإنجليز الذين كتبوا عن حرب البوير اطلقوا على الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر تعبير الأسبوع الأسود (Black week)، فقد كانت مدنهم الهامة في مستعمرة الرأس محاصرة وجيوش البوير تنتقل من نصر إلى نصر.

٢- على أن تعيين كتشنر في ديسمبر ١٨٩٩ قائداً عاماً للقوات المحاربة في جنوب أفريقيا بعد الإنتصار الذي حققه في قيادة حملات استرداد السودان - كان نقطة تحول في مجرى هذه الحروب، وبدأت القوات الإنجليزية والهندية تتجدد قوات مستعمرة الرأس.

ومنذ فبراير ١٩٠٠م استطاعت القوات الإنجليزية أن توجه ضربات قوية لجمهورية الأورنج الحرة، وأدى غزو جمهورية الأورنج الحرة إلى الإرتباك في صفوف البوير فأخذت مدنهم الهامة تسقط الواحدة تلو الأخرى في يد الإنجليز.

٣- ظل البوير يحاربون بعد ذلك ما يقرب من عام ونصف العام دفاعاً عن حريتهم دون جدوى، فقد كانت معظم مدنهم الهامة قد سقطت في أيدي الإنجليز، كما أنه لم يتحقق أمنهم في أن تنهض ألمانيا أو غيرها من الدول الأوربية التي كانت تتعارض مصالحها مع سياسة إنجلترا في جنوب القارة لمعاونتهم.

وقد اتبع كتشنر كل صنوف الوحشية في حربه ضد البوير من حرق المدن وإبادة كاملة للسكان من أطفال ونساء لإفساح المجال لمهاجرين جديد من الإنجليز مستنداً في دعواه لقيام بهذه الأعمال البربرية إلى أن البوير يتخذون من المساكن الصغيرة في القرى وفي وسط الحقول ملاذ تختبئ فيه عصاباتهم التي تقوم بنسف الخطوط الحديدية، كما أنها تستخدم كمخازن للمؤن والذخيرة التي تمد الجيوش التي تحاربهم بحاجتها.

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:

Pemberton,Baring:Battles of the Boer War (London 1964)

٤ـ وفي عام ١٩٠١ بدا واضحاً لزعماء البوير وقادتهم ـ تفوق الإنجليز خاصة بعد أن أصيبت بلادهم بالدمار بالإضافة إلى الإنهيار الإقتصادى، بينما كان في استطاعة القوة الإنجليزية أن تعتمد باستمرار على أعداد جديدة من المحاربين ومن العتاد الحربى من الهند ومن إنجلترا بالإضافة إلى المعونة الإقتصادية ـ لكن البوير وقفوا بمفردهم في هذه الحرب يدافعون بسالة عن جمهوريتهما، ولذا أثيرت احتمالات التفاوض من أجل الصلح.

٥ـ وفي مايو ١٩٠٢ استقر رأى البوير على أن يتكون وفد من خمسة ممثلين لمقابلة ملنر وكتشنر للتفاوض فى شروط الصلح، وحاول الوفد جهده أن يثنى المتفاوضين الإنجليز تصميمهم على تنازل البوير عن استقلالهم دون جدوى وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة بريتوريا فى ٣١ مايو ١٩٠٢ وهكذا فقدت جمهوريتا البوير استقلالهما.

وعينت الحكومة الإنجليزية ملنر (Milner) حاكماً عاماً للمستعمرتين اللتين ضُمتا حديثا للتاج البريطانى ضمن ما عُرف (باتحاد جنوب أفريقيا) الذي تكون من أربع ولايات هي (الكيب، وناتال، والترنسفال، والأورنج)[1].

وفى عام ١٩١٠ أصبح اتحاد جنوب أفريقيا وحده يحكمها حاكم عام واحد تتمتع بالإستقلال أول ما عُرف باسم دومنيون (Dominion) داخل الكومنولث البريطانى.

## نظام الحكم الهولندى فى جنوب القارة:

١ـ كانت (شركة الهند الشرقية الهولندية) هى صاحبة السلطة في مناطق الإستعمار الهولندى بجنوب القارة حتى عام ١٧٩٥، وكان مجلس إدارة الشركة فى أمستردام بهولندا ـ وكانت لمجلس إدارة الشركة كافة السلطات فهو يصدر التعليمات، كما يصدر القوانين التي تتعلق بتنظيم التجارة التى تتصل بعلاقات الناس ويشئون الدين وتنظيم العلاقات الإجتماعية من زواج وغيرها ويمضى الوقت وبازدياد نشاط الشركة فى القارة الأفريقية أصبحت الحاجة ماسة لايجاد مجالس أخرى لمواجهة الحاجات المختلفة.

---

(١) يرجع إلى

Milner: The Nations and The Empire (1913).

وكانت الإدارة في منطقة الرأس تعهد بها الشركة عادة لضابط يقوم بتنفيذ الأوامر الصادرة من مجلس إدارة الشركة، وكان يعاونه مجلس استشاري.

وقد لجأت الشركة لاستيراد الرقيق من أنجولا وموزمبيق للعمل في الحقول والمراعي، وإلى جانب الرقيق كان (الهوتنتوت) الذين أصبحوا شعباً من الخدم يعمل لخدمة الفلاحين الهولنديين، وقد تناقص عددهم بشكل ملفت للنظر، وانتشرت بينهم الأمراض كما انتشرت بينهم عادات رديئة كشرب الخمر.

وقد شجعت الشركة الفرنسيين البروتستانت الهاربين من الإضطهاد الديني في بلادهم للهجرة لمستعمرة الرأس، لكن عدد الذين هاجروا من الفرنسيين كان محدوداً أيضاً وكان مصيرهم الإندماج في المجتمع الهولندي في المستعمرة، ويمضي الوقت تعلم أبناؤهم الهولندية وفقدوا صفاتهم المميزة كفرنسيين

وقد أدت السياسة الإستغلالية للشركة بالإضافة إلى تشجيع الحكام والموظفين الذين كان كل همهم الإثراء على حساب شقاء الآخرين وسوء إستغلالهم للسلطة الممنوحة لهم - إلى قيام حركات الاحتجاج بين المستوطنين واضطرت الشركة لاستخدام القوة لقمع هذه الحركات.

وكان على الشركة الهولندية أن تواجه في شرق مستعمرة الرأس مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية بالإضافة إلى المشكلات التي تنشأ بسبب الصدام بين الأوربيين والأفريقيين على ملكية الأرض وإستغلالها، ولعل المشكلات التي واجهتها الشركة في الغرب كانت أقل من مشكلات الشرق وترجع أغلبها لسوء إدارة الشركة ولإنتشار الرشوة والسرقات بين موظفيها مما أدى بها إلى حافة الإفلاس.

وتشير هنا إلى أن الفترة الأخيرة من حكم الهولنديين لمنطقة الرأس شهدت بداية النشاط التبشير الذي اتسع مداه بعد أن انتقلت الإدارة للبريطانيين وقد سبق أن ذكرنا أن هذه الجمعيات التبشيرية كانت تمارس عدة أنشطة في مجالات متعددة.

٢ـ وبعد أن استقر البوير في مستعمرتيهما الجديدتين الترنسفال ودولة الأورنج الحرة ـ ظهر أنه كانت تنقصهم كثير من الخبرات في مجال الحكم والاقتصاد، كما أنهم لم يستفيدوا من خبرة البريطانيين الحاكمين في مستعمرة الرأس، وناصبوا بل نظروا لهم نظرة شك وعداء، وظل الأمر كذلك حتى فقدت الجمهوريتان البوريتان استقلالهما بعد حرب البوير.

٣ـ ونشير إلى نقطة هامة كانت عميقة الأثر فيما بعد في تاريخ ومستقبل جنوب أفريقيا ـ وهي تتعلق بحقوق الشعب الأفريقي صاحب البلد الحقيقي والذي يمثل حتى بعد تدفق الهجرة الأوربية لبلاده أكثر من ٨٠٪ من السكان.

ففي النظم التي وضعت للحكم في هذه البلاد والتي رسمها دستور ١٩١٠ والدساتير اللاحقة له ـ لم يكن للسكان الوطنيين أي نصيب في تسيير دفة الحكم ولم يمنحوا حتى حق إبداء الرأي في الشئون المتصلة بهم أو في تقرير مصير بلادهم وأصبح الأمر بيد البيض من الإنجليز والبوير.

ووجد الإنجليز بعد أن استقرت لهم الأمور بعد إنتصارهم في الحرب على البوير ـ الفرصة سانحة لمجاملة أعدائهم السابقين من البوير بقصد تضميد ما تركت الحرب من حزازات بين القوتين الاستعماريتين وكان ذلك بالطبع على حساب الوطنيين الأفريقيين الذين أصبحوا غرباء في بلادهم ويعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، ولايتمتعون بأية حقوق سياسية أو إجتماعية، ولعل هذه كانت بداية (التفرقة العنصرية) الصارخة التي أصبحت تمثل بشكل بشع في جنوب أفريقيا والتي ظلت تمارسها السلطات الحاكمة من المتوطنين البيض في هذه البلاد لمدة طويلة.

ولم يقض على هذه التفرقة العنصرية إلا بعد جهود جبارة بذلها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي برعامة نلسون مانديلا الذي قبض عليه وأودع السجن في أغسطس ١٩٦٢ بتهمة التخريب والتآمر لقلب نظام الحكم ولم يفرج عنه

الا في الحادي عشر من فبراير عام ١٩٩٠ بعد سبعة وعشرين عاما وستة أشهر وستة أيام قضاها في السجن - وذلك بقرار من ديا فريدريك رئيس حكومة جنوب أفريقيا الذي إضطر أخيراً للخضوع لرأى العام العالمي ولحركة المقاومة الوطنية الأفريقية وأعطى للإفارقة حقهم في الاشتراك في الانتخابات الدستورية التي أسفرت عن نجاح حزب المؤتمر الوطني الساحق فتولى رئاسته نلسون مانديلا الحكم وقاد حكومة جنوب أفريقيا بحكمة كدولة يتمتع جميع مواطنيها بحقوقهم الطبيعية - وبذلك قضي على آخر معاقل التفرقة العنصرية في أفريقيا[1].

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى:
- عبدالله عبدالرازق إبراهيم: نلسون مانديلا وتحرير جنوب أفريقيا.
- كذلك يرجع إلى الفصل الخامس بالمشكلات المشتركة من الاستعمار الأوربي لافريقيا - في هذا الكتاب ١٣٣ ..

# المراجـــع

لمن يريد المزيد من التفاصيل.

## أولاً: المراجع العربية:

- جمال حمدان: استراتيجية الإستعمار والتحرير (القاهرة ١٩٦٨)
- عبدالله عبدالرازق إبراهيم: نلسون مـانديلا وتحرير جنوب أفريقيا (القاهرة ١٩٩٠).

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Arthur. George, Sir: Life of Lord Kitchener 3 vols (London 1920).
2 - Bixler, W.: Anglo German Imperialism in South Africa (1880 - 1900 - 1932).
3 - Burleigh, Bennet: The Natal Campaign (1900).
4 - Cluet, Stuart: A Biography of Paul Kruger, Cecil Rhhods and Lobengula Last King of the Matebele (London 1946).
5 - Cunhgge, E. H.: History of the Boer War 2 Vols. (1901).
6 - De Kiewiet, C.: A History of South Africa (London 1911).
7 - Doyli. Conan. The Great Boer War (1900).
8 - Holt, edgar: The Boer War (1950).
9 - Kruger, Paul: The Memoires of Paul Karuger 2 Vols (London 1902).
10 - Leo Marquard: The Story fo South Africa (London 1954).

# الفصل السادس

# الاستعمار البلجيكى فى أفريقيا

المحتويات :

١. نشاط الملك ليوبولد المتعلق بأفريقيا (مؤتمر بروكسل ١٨٧٦).

٢. نشاط ستانلى الكشفى فى الكنغو ودخوله فى خدمة الملك البلجيكى وانشاء (هيئة دراسة الكنغو الأعلى).

٣. مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ وأهم قراراته تقييم المؤتمر وأعماله ونتائجه.

٤. التطورات التى مربها الكنغو بعد مؤتمر برلين الى أن أصبح مستعمرة بلجيكية حكومية فى عام ١٩٠٨.

٥. الكنغو مستعمرة بلجيكية حكومية.

٦. نظام الحكم البلجيكى فى الكنغو.

٧. الحركة الوطنية فى الكنغو واستقلال الكنغو فى عام ١٩٦٠.

٨. الاضطرابات فى الكنغو بعد الاستقلال.

لعبت بلجيكا دوراً خطيراً في تاريخ الإستعمار الأوربي لافريقيا ـ فقد كانت سياسة الملك (ليوبولد الثاني) ملك بلجيكا فيما يتعلق بالكنغو ـ السبب المباشر لأن تتخذ كل دولة من الدول الأوربية موقفاً حازماً فيما يختص بأطماعها ـ فتحركت كل منها تتأخذ نصيبها من الغنيمة وأدى هذا للتكالب الإستعماري على أفريقيا.

ويرجع الدور الذي لعبه الملك ليوبولد في هذا المجال إلى أن الرحلات الكشفية التي كانت قد أخذت تجوب القارة في ذلك الوقت وتلقي الأضواء عما بداخلها ـ جذبت أنظار الملك الذي كان يطمع في أن يكون لبلاده نشاط استعماري.

وكان الملك ليوبولد قد اعتلى عرش بلاده، وهو في حوالي الثلاثين من عمره وكان طموحاً عُرف عنه حبه للجغرافيا والرحلات، يتوق إلى أن يقوم بمغامرة تخلد ذاكره وترفع من شأن بلاده ـ لكن لم يكن لدى بلجيكا جيش ولا أسطول قويين كما إنها كانت بلاداً فقيرة، فأدرك الملك أن أوربا ليست الميدان الصحيح لنشاطه إذ لابد أن يصطدم بالقوى الأوربية الأخرى إذا فكر في أي مشروع توسعي في أوربا ذاتها، فاتجه نظره إلى آسيا ولكن لم يلبث أن اتجه لافريقيا، ثم ركز نظره على الكنغو بالذات باعتباره الميدان الذي يستطيع أن يحقق فيه أحلامه (١).

وشدت أنظار الملك خوض الكنغو ـ الرحلة الشهيرة التي قام بها الرحالة ستانلي ما بين أعوام ١٨٧٤، ١٨٧٧ من شرق أفريقيا واتجه غرباً حتى وصل إلى غابات الكنغو الضخمة وعبر نهر الكنغو حتى ساحل أفريقيا الغربي ثم عاد عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى زنجبار ومنها إلى أوربا.

وتمثل نشاط الملك ليوبولد فيما يلي:

١ـ في عام ١٨٧٦ دعا الملك ليوبولد إلى عقد (مؤتمر دولي) في بروكسل لجغرافي العالم والمهتمين بالدراسات الأفريقية بهدف البحث في الوسائل

(١) Keltie.J .Scott: The Partition of Africa (London 1895)P.44

الكفيلة لكشف الأقاليم والواقعة في قلب القارة الأفريقية والتي لم يُكشف النقاب عنها بعد ونشر الحضارة فيها والعمل على وضع حد لتجارة الرقيق التي كانت ولا زالت منتشرة على نطاق واسع في هذه الجهات والتمهيد لاستثمار موارد هذه الأقاليم، وأسفر هذا المؤتمر عن تأليف الهيئة الدولية لكشف افريقيا وإدخال الحضارة فيها (International Association for Exploration and Civilising of Africa)، وتقرر أن تنشأ في كل دولة شعبة محلية تابعة لهذه الهيئة، وبادرت بلجيكا في سبتمبر ١٨٧٦ بتكوين شعبة محلية تابعة لهذه الهيئة، وبادرت بلجيكا في نوفمبر ١٨٧٦ بتكوين الشعبة البلجيكية للجمعية، وبدأت الشعبة ممارسة نشاطها فأرسلت عدة بعثات للعمل على وضع يدها على نقاط في القارة الافريقية وتأسيس محطات فيها باسم الجمعية.

أما عن الشعبة الفرنسية فقد ظهر نشاطها في الحملة التي كان على رأسها دي برازا (De Brazza) وكان نشاطه نواة لما عُرف فيما بعد باسم أفريقيا الاستوائية الفرنسية.

وفي عام ١٨٧٧ كان ستانلي قد عاد إلى أوربا من رحلته الثانية التي اشرنا اليها والتي كشف فيها عن نهر الكنغو وتتبع مجراه.

وقام الملك ليوبولد باستدعاء ستانلي إلى بروكسل وتناقش معه فيما وصل إليه من نجاح ودعاه للتعاون معه في مشروعاته المزمع القيام بها في الكنغو. وتردد ستانلي في قبول هذا العرض في ذلك الوقت وسافر إلى لندن لأنه كان يأمل في أن ينجح في إغراء بريطانيا على إعلان الحماية على حوض الكنغو - ولكن إذ لم يجد إهتماماً من حزب الأحرار الحاكم في بريطانيا في ذلك الوقت - قبل عرض الملك ليوبولد.

٢- وفي نوفمبر عام ١٨٧٨ تفرعت من الجمعية البلجيكية لجنة تابعة لها اطلق عليها اسم (هيئة دراسة الكنغو الأعلى) للسعي لعقد المعاهدات مع الزعماء الوطنيين في الكنغو.

وكلفت الهيئة ستانلي بالذهاب إلى الكنغو بهدف إنشاء محطات وعقد

اتفاقات ومعاهدات مع زعماء القبائل باسم الهيئة بقصد الحصول على إمتيازات لإستغلال الأراضي الزراعية في الكنغو وتمهيد الطرق.

ووصل ستانلي إلى نهر الكنغو في ١٠ نوفمبر ١٨٧٩ ونجح في تأسيس اول محطة في الكنغو باسم الهيئة في عام ١٨٨٠، وتابع نجاحه ووفق في إنشاء إثنين وعشرين محطة على النهر وفروعه، كما عقد عدة اتفاقات مع الزعماء الوطنيين، كما نجح في اعلان تأسيس مدينة (ليوبولد فيل).

وكان هذا النجاح الذي صادفه ستانلي دافعاً لأن يكشف الملك ليوبولد النقاب عن أغراض الجمعية الحقيقية ـ فحتى ذلك الوقت كانت هذه الجمعية ظاهرياً جمعية علمية دولية وأصبح ليوبولد رئيساً لها ودفع من جيبه الخاص كل رأس مال تأسيس الجمعية وقدره ٤٠,٠٠٠ جنيه لكن بعد نجاح ستانلي في مهمته اسرع الملك بتجريد الجمعية من الصفة الدولية فأصبحت مشروعاً بلجيكا ملكياً أقتصادياً بحتا.

٣ـ أرادت بريطانيا أن تُقابل عمل ملك البلجيك بخطوه مضادة فتفاوضت مع البرتغال حليفة بريطانيا في ذلك الوقت، ووصلت الدولتان إلى إتفاق تعترف فيه بريطانيا بأحقية البرتغال في الإستيلاء على إقليم الكنغو على أن تكفل حرية الملاحة في كل من الكنغو والنيجر وذلك بحجة أنه في القرن الخامس عشر، أي قبل الأحداث التي تحدث عنها بأربعمائة سنة ـ إستطاع أحد المستكشفين البرتغاليين أن يكتشف مصب نهر الكنغو، فالبرتغال صاحبة الحق لسبقها في عمليات الكشف.

على أن الحجه التي استندت إليها بريطانيا والبرتغال كانت واهية جداً بل إن مشروع هذه المعاهدة قد واجه معارضة عنيفة جداً من كبار الإستعماريين البريطانيين أنفسهم، فقد وجهوا نقداً مريراً لحكومتهم لإعطاء البرتغال ـ وهي دولة في دور الانحلال سيئة الإدارة ـ قطعة هامة من أفريقيا لها مستقبل إقتصادي كبير.

وقد عارضت كل من فرنسا والمانيا، والولايات المتحدة بالإضافة إلى

بلجيكا هذه السياسة البريطانية. وتلك المعاهدة المزمع توقيعها في ٢٦ فبراير ١٨٨٤.

وفي الوقت الذي كان فيه ستانلي يعمل جاهداً لنشر سلطان (هيئة دراسة الكنغو الأعلى) على أكبر مساحة ممكنة من حوض الكونغو وينشر علمها، ويعقد مع الزعماء الوطنيين المعاهدات التي تربط مناطقهم بالهيئة - حتى قيل إنه عقد ما يقرب من خمسمائة معاهدة من هذا القبيل - كان دي برازا الفرنسي يعمل من جانبه على الضفة اليمنى للنهر لتوثيق صلة فرنسا بالزعماء الوطنيين في هذه المنطقة.

وهكذا أصبح واضحاً أن الخلاف بين الدول الإستعمارية لا يمكن أن يحل إلا عن طريق مؤتمر دولي تتفق فيه الدول المختلفة على حل لمشاكلها المعقدة.

والحقيقة إن المشكلة لم تعد مشكلة الكنغو فحسب فإن النطاقة التي فجرها الملك ليوبولد الثاني - جعلت (المسألة الأفريقية) برمتها الشغل الشاغل للدول الأوربية فقد أدركت الحكومات الأوربية أن هناك سباقاً وخشيت كل منها أن تسبقها غيرها في (إستغلال القارة الأفريقية). وبعض هذه الدول رأت بثاقب نظرها أن قارة جديدة بإمكانياتها الضخمة على وشك أن تدخل الميدان وتؤثر في ميزان القوى الدولية.

وفي هذه الظروف دعا الزعيم الألماني بسمارك لعقد مؤتمر للدول الأوربية في برلين لحل مشاكلها في أفريقيا. وكان هذا بداية مؤتمر برلين الدولي ١٨٨٤ / ١٨٨٥ فما هي ظروف انعقاد المؤتمر؟ وما هي تطورات قضية الكونغو؟ وما هي نتائج هذا المؤتمر؟

# مؤتمر برلين ١٨٨٥/١٨٨٤

## الأوضاع الدولية في الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر:

تتطلب دراسة مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ عرضاً سريعاً للوضع الأوربي الدولي في الفترة السابقة لإنعقاد هذا المؤتمر ويقودنا هذا إلى الرجوع قليلا إلى عام ١٨٧٠، ذلك العام الذي شهد دخول ألمانيا فرنسا وكان ذلك نذيراً بإنتهاء عهد وبداية عصر جديد بعد هزيمة فرنسا وتخليها عن زعامتها لأوربا، فقام بسمارك بدور قيادي في القارة الأوربية بعد أن جعل من ألمانيا دولة كبرى حيث إتحدت معظم الولايات الناطقة باللغة الألمانية حول (بروسيا) من أجل إنشاء اتحاد يمكن ألمانيا من الدخول في عالم الصناعة، وأدى هذا بالفعل إلى ظهور دولة أوربية جديدة، استطاعت أن تنافس فرنسا عسكرياً، وإنجلترا صناعياً (١).

وبينما كانت الصناعة تتطور في إنتاجها ـ وجهت الحكومة الألمانية عناية كبيرة لتنمية البحرية الألمانية حيث تضاعفت سفن الامبراطورية الألمانية في الفترة ١٨٧٠ ـ ١٨٩٠ سبعة امثالها وارتفعت في ألمانيا الأصوات عالية مطالبة بمستعمرات شبيهه بتلك التي كونتها انجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوربية في القارة الأفريقية.

ولم يكن أمام ألمانيا من وسيلة لدعم صناعاتها وجعلها تنافس المصنوعات الأوربية الأخرى إلا بالحصول على مستعمرات غنية تجد فيها المواد الخام اللازمة لصناعتها، ووجدت ألمانيا ضالتها المنشودة في القارة الأفريقية.

وكانت ألمانيا قد تأخرت في مجال الاستعمار وكان عليها أن تتحرك بسرعة لتأخذ نصيبها من القارة الأفريقية (٢)

واندفع الرأسماليون الألمان والشركات التجارية الألمانية إلى سواحل أفريقيا

(١) Oliver Ronald and Antony Atmore: Africa Since 1800, (London 1967)P.110.

(٢) Toll,G and P.Bulwer: Britain and the World in the 20 th Century. (Londo 1971),P.5

يطنبون من حكوماتهم المراسيم التي تبيح لهم حق الاتجار في المناطق التي يجدونها ملائمة كميدان لنشاطهم، ولم تتردد الحكومة الألمانية في ذلك الوقت عن إجابة رغبتهم بعد أن أخذ الكتاب الألمان يشيرون إلى ضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها[١].

وفي عام ١٨٧٨ أنشئت الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية في مدينة برلين وأخذ المستكشفون الألمان يعملون في المنطقة بين زنجبار وتنجانيقا. وفي عام ١٨٨٢ أنشئت الجمعية الألمانية للاستعمار (German Colonial Society) في مدينة فرانكفورت وأدى ذلك إلى مضاعفة نشاط الألمان الإستعماري[٢].

وكان هدف هذه الجمعية الدعوة إلى إقامة مستعمرات وتجميع الجهود لهذا الغرض، وتمكنت الجمعية في عام ١٨٨٤ من إصدار صحيفة باسمها سميت بالصحيفة الاستعمارية، وضمت هذه الجمعية أكثر من عشرة آلاف عضو[٣].

وكان بسمارك الذي دعا إلى مؤتمر برلين حتى عام ١٨٨٤ يعارض إنشاء مستعمرات ألمانية فيما وراء البحار حتى يظل محتفظاً بمكان الصدارة داخل القارة الأوربية، وقد علل ذلك بعدة اعتبارات منها الرغبة في تحقيق الأمن للمرابخ الألماني وذلك بالابتعاد عن مشكلات الاستعمار التي تؤدي إلى الاحتكاك مع بقية الدول، ومنها عدم اقتناعه بالحصول على مستعمرات لدولة ناشئة مثل ألمانيا، ومنها اعتقاده بأن الألمان ليسوا في وضع يجعلهم يدخلون مجال المنافسة مع البريطانيين. وعلى هذا ظل بسمارك زمناً طويلاً من الزمن يعارض السياسة الاستعمارية ولكن لم يلبث أن تغير الوضع بسرعة حتى أنه في غضون عام واحد، كانت ألمانيا قد كونت امبراطوريتها الأفريقية[٤].

---

(١) محمد مصطفى صفوت: مؤتمر برلين ١٨٧٨، ص ٨

(٢) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ص ٩ ٤

(٣) فوزي علي لاشين. الاستعمار الألماني بجنوب غرب افريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ـ القاهرة ١٩٧٨، ص ٤.

(٤) Lylor,A.J.P.: Bismerk s Accidental Acquistion of African Empire,20

ملاحظة: سنتوسع فيما بعد ـ التعرض للإستعمار الألماني ـ العوامل التي دعت بسمارك لتغيير سياسته تجاه قضية دخول ألمانيا ميدان الإستعمار في افريقيا مثل باقي الدول الأوروبية الكبرى

أما إنجلترا فقد أفاقت من سياسة الحياد الطويل والعزلة التي اتبعتها لتجد فرنسا حليفتها في حرب القرم وقد تحطمت قوتها ووجدت أمامها دولة أخرى ناشئة أكثر منها قوة، وبالطبع خشيت إنجلترا من هذه القوة الجديدة وكان بسمارك يعرف شعور إنجلترا ويعرف جلادستون وزملاءه من الأحرار، ولكن تغير الموقف حين تولى زعيم المحافظين الوزارة فلقد كان دزرائيلي يسعى لاتباع سياسة خارجية نشطة، تخرج بريطانيا من عزلتها، وتُعيد إليها مركزها في أوربا ولهذا كان بسمارك حريصاً على إرضاء إنجلترا في عهدها الجديد[١]

وكان الاقتصاد الأوربي قد مر بأزمة عنيفة في الفترة بين عام ١٨٧٠ وعام ١٨٨٠ وبالتالي فقدت إنجلترا احتكارها الصناعي العالمي، ووجدت من يناقسها من دون القارة وقد تطلب حل المشكلة البحث عن أسواق فيما وراء البحار وأخذ أصحاب المصالح والتجار بحثاً عن المعاهدات التي تضع مناطق من تلك الجهات تحت سيطرة الدول الأوربية.

وقد تحركت إنجلترا بجنوب غرب أفريقيا تحت ضغط فرنسا وبلجيكا ودخلت في صراع مع ألمانيا في شرق أفريقيا ومن ثم بدأ التكالب على القارة بالأفريقية من أجل الحصول على المناطق الغنية بالمواد الخام[٢].

أما بالنسبة لفرنسا فإن ثلاثة عوامل ساهمت بشكل فعال في إثارة الرأي العام الفرنسي نحو الاستعمار، وأعني هذه الإنجازات التكنولوجية المشهورة في العالم ككل ثم اكتشاف الماس في عام ١٨٦٧ في جنوب أفريقيا وأخيراً تلك الروح القومية التي تولدت لدى الشعب الفرنسي بعد هزيمة فرنسا في عام ١٨٧١، وقد كان فقدان الإلزاس واللورين عاملاً في إثارة مختلف الطبقات نحو إظهار أن فرنسا لا زالت دولة قوية قادرة على التوسع وإكمال مهمتها الحضارية[٣]

وكانت بريطانيا حريصة على مصالحها في مناطق غرب أفريقيا، وكانت قد بدأت هذا الدور كتاجر للرقيق ثم كرجل بوليس يعمل على الحد من هذه

(١) سنوب، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص١١.
(٢) عودة عبدالملك: السياسة والحكم في أفريقيا، ص٩٣.
(٣) Gann,L.H. and Peter Duignan' Colonualisns in Africa 1870 1960 P.139

التجارة، وأخيراً كتاجر شرعي، وقد نجت خلال القرن الثامن عشر في المحافظة على إحتكارها الكامل لتجارة الرقيق، وبعد إلغاء هذه التجارة في أوائل القرن التاسع عشر أخذت على عاتقها مهمة القضاء على الذين يمارسون التجارة بها في ذلك الجزء من العالم(١).

ولم يكن هناك تدخل من جانب القوى الاخرى فظلت المنطقة طيلة ثلاثة ارباع قرن تمارس فيها بريطانيا - إلى جانب القضاء على تجارة الرقيق - بعض الأعمال التجارية المشروعة، وأخذ التجار يتبادلون منتجات زيت النخيل والعاج مقابل بعض السلع الصناعية الرخيصة(٢).

وخلال العقد السابع من القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا في تقوية نفوذها القنصلي في غرب أفريقيا ولكن ذلك لم يتم فعلاً حتى عام ١٨٨٠ عندما بدأت تتخذ خطوات إيجابية لتأكيد مكانتها بسبب ظهور الفرنسيين كقوة على مسرح الأحداث حيث كانت فرنسا تسعى لشق الطريق باستمرار منذ عام ١٨٦٠ نحو الداخل شرقاً من قاعدتها في السنغال، وكانت فرنسا قد بدأت تندفع نحو أعالي النيجر بعد سلسلة من العلميات العسكرية في مالنجاميا بهدف الوصول إلى النيجر والاتجار فيه عن طريق ربطه بخط حديدي يصل إلى المجرى الملاحي لنهر السنغال(٣).

كان هذا الصراع بين تلك الدول الاستعمارية الاوربية من العوامل القوية التي غيرت مجرى الامور السياسية وزادت من تفاقم الموقف الاوربي بعد عام ١٨٨٠م.

## نشاط الدول الأوربية في أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر:

إن دراسة نشاط القوى الأوربية قبل انعقاد المؤتمر تقودنا إلى أن نتساءل: كيف تغير الرأي العام الأوربي ما بين أعوام ١٨٨٠، ١٨٨٥ لدرجة أنه في خلال عشرين عاماً صارت القارة الأفريقية باستثناء إثيوبيا وليبيريا خاضعة للاستعمار الأوروبي؟.

(١) Burns Alan; History of Nigeria, p p. 72 - 76.
(٢) Crowe, S.E. The Berlin West African Conference. 1884, London, 1941 P.121.
(٣) Keltie, John Scott; The Scramble After Years of Preliminary Activity

إن خريطة أفريقية في عام ١٨٨٤ توضح هذه الحقيقة، فلقد كانت أهم القوى في تلك الفترة هي إنجلترا وفرنسا والبرتغال، وكانت البرتغال تدعى سيطرتها على مناطق شاسعة من أفريقيا ولكن احتلالها الفعلي لهذه المناطق لم يكن جاداً، وكانت بريطانيا تحبذ فكرة استحواذ البرتغال على شريط يمتد من خط ١٢، ٥٥ إلى خط ٨٥ جنوباً بما في ذلك مصب نهر الكونغو، حيث لم تكن الكونغو الحرة قد برزت بعد إلى حيز الوجود[١].

أما بالنسبة لفرنسا فكانت قد استقرت منذ بداية القرن التاسع عشر في الجزائر ثم وجدت لها موضع قدم على الساحل الغربي لأفريقيا وأخذت تتطلع نحو النيجر كما وسعت مجال نفوذها في الجابون واستولت على منطقة واسعة من الكونغو على ضفة النهر اليمنى، وكانت تسعى لوضع مدغشقر تحت نفوذها.

أما بريطانيا فكانت تسيطر عملياً على بعض المناطق في جنوب أفريقيا حتى نهر أورنج وخليج دلجوا، وكانت تستعد للسيطرة على بتسوانالاند، وعلى الساحل الغربي كانت تتمسك بمستعمراتها الأربع هناك، وكانت لها بعض مناطق النفوذ في مملكة المتاليلي في وسط القارة، بالإضافة إلى نفوذها في زنجبار[٢].

وكانت مصر في تلك الفترة قد فقدت السودان بسبب الثورة المهدية وكانت إيطاليا تتطلع إلى السيطرة على ليبيا، بينما كان تجارها يرتادون مناطق من الحبشة وأما إسبانيا فلم يكن لها موضع قدم على ساحل السودان الغربي بالرغم من إدعائها في بعض المناطق هناك[٣].

ويعتبر عام ١٨٨٠ عاماً حاسماً في تاريخ إيطاليا الاستعماري حيث ثبت الإيطاليون أقدامهم لأول مرة في القارة الأفريقية في منطقة خليج عصب (Assab bay) شمال (أو بوك) التي استولت عليها فرنسا على ساحل البحر الأحمر، وكانت أنظارهم تتطلع إلى تونس، لكن فرنسا أفسدت عليهم خطتهم، باحتلالها فاتجهت أنظارهم بعد ذلك إلى الحبشة وشرق أفريقيا.

(١) عبدالغني حسن الله: مستقبل أفريقيا السياسي، القاهرة، ١٩٦١، ص٢٥

(٢) Kellie, John: Op. Cit P.9

(٣) Banning, Emile: The Peaceful Penetration of Africa Compiled by Betrain the Scramble for Africa P.2

كان هذا هو الوضع في القارة الأفريقية عندما فجرت ألمانيا عملية التكالب الاستعماري على أفريقيا (Scramble for Africa).

وكان نشاط ستانلي في حوض الكونغو، وبخاصة في تأسيس أول محطة هناك باسم المنظمة الدولية التي نادى بها الملك ليوبولد ملك بلجيكا في عام ١٨٨٠ وكذلك المعاهدات التي وقعها مع الزعماء الوطنيين - دافعاً لأن يكشف الملك ليوبولد القناع عن أغراض البعثة (هيئة الكنغو الأعلى) وكانت عملية تجريد الهيئة الدولية من صفتها العالمية وجعلها مشروعاً بلجيكياً بحتاً هي الشرارة الأخيرة التي أنهبت التوسع الاستعماري الأوربي في القارة الأفريقية، وجعلت الدول الأوربية تتسابق في الحصول على أراضٍ أفريقية حيث احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١؛ واحتلت إنجلترا مصر في عام ١٨٨٢وتتابعت عمليات التوسع والاستعمار[١].

ويمكن القول أن هذا الصراع بين القوى الأوربية وفي خو الشكوك التي ساورت كل منها في نوايا الدول الأخرى - بدأت الخيوط التي تجمعت في النهاية وأدت لعقد مؤتمر دولي تناقش فيه تلك القضايا الأفريقية. ورغم أن هذا المؤتمر كان في بدايته مهتماً اساساً بمسألة الكونغو كما دعت الدول الداعية إليه فإنه امتد ليشمل قضايا أخرى. ونبعت فكرة المؤتمر أصلاً للقضاء على معاهدة لم تعقد بعد بين بريطانيا والبرتغال في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ ورغم أن هذه المعاهدة تتعلق أساساً بإنجلترا والبرتغال - إلا أنها امتدت لتشمل قوى أخرى مثل فرنسا والمنظمة الدولية للكونغو وامتد نطاقها فيما بعد فشملت عدة دول أخرى[٢].

وكانت إنجلترا قد تفاوضت مع البرتغال من أجل القيام بعمل مشترك ضد مشروع ليوبولد بتجريد الهيئة من الصبغة الدولية وتحويلها إلى مشروع بلجيكي بحت، ووصلت الدولتان (إنجلترا والبرتغال) في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ إلى اتفاق تعترف فيه بريطانيا بأحقية البرتغال في الاستيلاء على إقليم الكونغو بين خطي

(١) علي إبراهيم عبده: مرجع سابق، ص١١٦.

(٢) Crowe, S E.: Op., Cit P.11

عرض ١٢، ٥٠ ٨° جنوباً على أن تكفل حرية الملاحة في كل من الكونغو والنيجر وأن تعمل الدولتان سوياً للقضاء على تجارة الرقيق، وكانت بريطانيا ترى في الاعتراف بحقوق البرتغال في الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيادة البريطانية عليه فالبرتغال دولة صغيرة وضعيفة وليست منافسة لانجلترا[١].

## تطور مشكلة الكونغو قبل عقد مؤتمر برلين:

المعروف أن البرتغال هي أقدم الدول الاستعمارية نشاطاً في منطقة الكونغو ولكن ادعاءاتها في هذه المناطق لم تكن واضحة ولم تزيد ذلك باحتلال فعلي بل ارتبطت مصالحها في هذه المنطقة طوال أربعة قرون بتجارة الرقيق التي ألغيت رسمياً في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، ورغم هذا فقد استمرت البرتغال تمارس هذه التجارة. وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تعملان على منع أية قوة تمارس العمل في تجارة الرقيق من السيطرة على مصب نهر الكونغو أو الشواطئ المجاورة.

وبذا صارت هذه الأرض تمثل أرضاً لا صاحب لها (Res Nellius) تمارس كل القوى التجارة فيها فسى ظل من الحرية الكاملة، ومع اكتشاف الأوربيين لوجود كميات ضخمة من النطاط والعاج وزيت النخيل والفول السوداني في حوض الكونغو خاصة بعد كشف ستانلي لنهر الكونغو وما كتبه عن الثروة الطبيعية فسى حوضه، وحاجة الدول الأوربية لهذه المواد لصناعة الصابون والشمع - بدأ نشاط البيوت التجارية الضخمة في مصب النهر[٢].

وبدأت الدول الأوربية تهتم بالسيطرة على مناطق نهر الكونغو وكانت الادعاءات الاقليمية التي حصل عليها دي برازا (De Braza) لصالح فرنسا بالإضافة إلى ادعاءات الملك ليوبولد ملك بلجيكا في هذه المناطق - ممثلة بشكل مباشر عن تلك الاتفاقية البرتغالية البريطانية التي أشرنا إليها سابقاً.

---

(١) شوقي عطا الله الجمل، مرجع سابق ص ٢٠٩.

(٢) F.O. 84 1611 Pere to Granville April.13.1884, Africa 27 (Enclosure List of Fac- tories established on Banks of Congo),Febuary 1883

وكانت بريطانيا تهتم بحرية التجارة أكثر من غيرها في ذلك الوقت؛ كما كانت ترى في الاعتراف بحقوق البرتغال في حوض الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيطرة البريطانية عليه[١].

وكانت إنجلترا تسعى إلى عقد معاهدة مع البرتغال لأنها كانت في ذلك الوقت حليفة لها وكانت إنجلترا تهتم أساساً بتسوية المشكلات الدولية في غرب أفريقيا والتي كان الكونغو يشغل جزءاً كبيراً منها.

استمرت المفاوضات حول الكونغو، وفي أكتوبر ١٨٨٣ نوقش موضوع الكونغو مرة ثانية وكان الخوف من نشاط فرنسا هو المسيطر على السياسة البريطانيين في هذه المفاوضات، وكانت البرتغال تخشى من نفوذ الدول الأوربية الأخرى وخاصة قوات الملك ليوبولد ملك بلجيكا التي أخذت تعمل بنشاط في حوض الكونغو، ولذا فإنها انتهزت الفرصة وفرضت نفوذها على الشاطئ الجنوبي للنهر وكانت تجهز عقد اتفاق مع إنجلترا لأنها أقل طموحاً من فرنسا، واستمرت المفاوضات حوالي أربع وعشرين شهراً نظراً للعديد من المشاكل التي واجهت هذه المباحثات الثنائية بين الدولتين لكن انتهى الأمر بتوقيع الإتفاق البريطاني البرتغالي الذي يقضي ببسط البرتغال نفوذها على حوض الكونغو[٢].

وساعد عقد هذه المعاهدة على التقارب بين ألمانيا وفرنسا رغم عدائهما السابق فقد اتفقتا على عقد مؤتمر دولي للقضاء على ما أتفق عليه في المعاهدة الأنجليزية البرتغالية ووضع الامور في نصابها، وبالرغم من أن المعاهدة قد وقعت في ٢٦ فبراير ١٨٨٤م - إلا أن اجراءات اعتمادها نهائياً من السهيئات التشريعية في الدولتين لم تستكمل في ذلك التاريخ ويرجع ذلك إلى معارضة الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا ثم هولندا فالولايات المتحدة وأخيراً ألمانيا[٣].

(١) Johnston, Harry: A History of the Colonization of Africa. London 1969 P.349

(٢) Banning, E.: L'Partage Politique del Afrique. Brussels 1888, P.99

(٣) F.O. 84 1809 Co. 4023, No. 8, f. o to Chen, February, 29, 1884

## مؤتمر برلين وما دار في جلساته:

دعت ألمانيا مختلف القوى الدولية لحضور هذا المؤتمر الذي عقد في مدينة برلين في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وحضره مندوبو أربع عشرة دولة هي (النمسا والمجر وألمانيا وبلجيكا والدانمارك وإيطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا والنرويج وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا) وقد عبر عنها بانتج بقوله إن المؤتمر قد اشتمل على الست دول الكبرى في ذلك الوقت والسبع دول البحرية ثم الولايات المتحدة الأمريكية[١].

عقد المؤتمر عشر جلسات كاملة، بدأت الجلسة الأولى في٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ وعقدت الجلسة الأخيرة في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وصدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام(General Act) تضمن ٣٨ مادة، نصت المادة ٣٨ من نصوص المؤتمر على أن المواد التي تعتمدها الدول المشتركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول[٢].

وبالفعل اعتمدت كل الدول المشتركة في هذا المؤتمر هذه القرارات عدا الولايات المتحدة، وقد ذكر بسمارك في اجتماع ١٩ أبريل عام ١٨٨٦ بأن الولايات المتحدة سوف تدخل في قائمة القوى التي ربما تنضم بعد ذلك إلى نصوص المؤتمر حسب المادة ٣٧ التي نصت على أن القوى التي لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر سوف تنضم إليه فيما بعد[٣].

ويمكن أن نميز بين ما دار في جلسات المؤتمر الرسمية الشاملة وبين الإتفاقيات الجانبية بين دولتين أو أكثر من دول المؤتمر.

## ما تم في جلسات المؤتمر الرسمية:

إن أهم المسائل التي عالجها المؤتمر في جلساته الرسمية هي:

### ١. حرية التجارة في حوض نهر الكونغو:

كشفت المناقشات حول هذا الموضوع عن تقارب بين ألمانيا وإنجلترا والهيئة

(١) Bunning, E.: OP. Cp. Cit. P. 102

(٢) انظر نصوص المؤتمر في Hertslet, E: Map of Africa By Treaty Vol. IIPP: 468 - 486.

(٣) Hertslet, E: OP. Cit. P. 485

الدولية، وكانت هذه المجموعة تهدف إلى التوسع في عملية حرية التجارة ككل في أوسط أفريقيا، ولكن فرنسا والبرتغال عارضتا هذا المبدأ حيث سعت كل منهما إلى تضييق حدود التوسع بقدر الإمكان وظهرت القطيعة الواضحة بين أعضاء وفود فرنسا وألمانيا، وقد تعاطف بسمارك مع إنجلترا والهيئة الدولية وحقق بذلك انتصاراً ملموساً لمبادئ حرية التجارة[1].

وقد نجح المؤتمر بعد الجلسة الأولى في تحديد الحدود الجغرافية لحوض الكونغو وشكلت لجنة لهذا الغرض وأمكن رسم هذه الحدود التي تمتد من مناطق سقوط الأمطار على الحوافي الجبلية للأحواض المجاورة لأنهار نيازي (Niam) واجـــووي (Ogowe) وشـــكـــاري (Schari) ونهر النيل في الشمال وسقوط الأمطار الشرقية على بحيرة تنجانيقا في الشرق، وكذلك مناطق سقوط الأمطار على أحواض الزمبيزي وتوجي (Loge) في الجنوب، وقد أثارت البرتغال بعض المشكلات بسبب رغبتها في ضم بحيرة تنجانيقا لأملاكها لكنها لم تنجح في ذلك، وأمكن الانتهاء من بحث هذه المسألة مع أوائل ديسمبر ليتفرغ المؤتمر لبحث المسألة الثانية الخاصة بحرية الملاحة في حوض النيجر.

### ٢- حرية الملاحة في حوض النيجر:

نصت المادة (٣٠) من نصوص المؤتمر على أن تتعهد بريطانيا بتطبيق مبادئ حرية التجارة والملاحة في مياه النيجر وفروعه ومناقذه الواقعة تحت سيادتها، كما تعهدت بريطانيا بالعمل على حماية التجار الأجانب، وجميع المنشآت التجارية في أحواض النيجر الواقعة تحت الســـيادة البريطانية وذلك بشرط التزام التجار بشروط وقواعد التجارة هناك.

كما نصت المادة (٣٣) على حرية الملاحة في النيجر والمياه الأقليمية خلال الحرب حيث تظل نصوص المؤتمر سارية المفعول في زمن الحرب، وعلى هذا تظل الملاحة حرة لكل الدول سواء المحايدة منها أو التي في حالة حرب[2].

(١) Crowe, L.:OP, Cit, P, 105.

(٢) انظر نصوص المؤتمر في Hertslet, OP. Cit.P 464.

**٢.الاحتلال الفعلي وشروطه:**

نصت المادة (٣٤) من نصوص المؤتمر وهي من أهم المواد التي اتفق عليها في المؤتمر على أن أي قوة تستولي على أي جزء من الأرض على سواحل القارة خارج ممتلكاتها الحالية أو التي تنوي إعلان حماية عليها - أن تخطر هذه الدولة كل القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر حتى تتمكن من الدفاع عن ادعاءاتها الخاصة.

كذلك تقرر حق الدولة الأوربية التي تستولي على منطقة ساحلية في المنطقة الواقعة في ظهر هذه المنطقة - وهي أطلق عليها بنظرية الظهير(Hinter Land Theory).

وكان المقصد من دراسة هذا الموضوع تحديد الالتزامات السياسية نحو الشعوب الخاضعة لتسيطرة الأوربية في المستقبل.

واحتوى قرار المؤتمر في المادة ٣٤ على بندين.

يقضي البند الأول: بأن أية قوة تحصل على منطقة ما في المستقبل على سواحل افريقيا وتقع خارج ممتلكاتها الحالية عليها أن تصحب ذلك بإعلان كل القوى الأخرى في المؤتمر.

أما البند الثاني: فيقضي بعدم إعلان أية دولة الحماية على منطقة من القارة الأفريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلي للمنطقة على أن تقوم هذه الدول بالعمل على تقدم سكان المنطقة وتقيم بها حكومة عادلة مع نظام قضائي عادل واحترام حقوق المواطنين واحترام حقوق التجارة والنقل والمواصلات [1].

وتكتسب المادة ٣٤ أهمية خاصة لأنها دفعت الدول الأوربية للتكالب على الاستعمار في أفريقيا بإعلان ذلك للدول الأخرى.

**٤- أما المسائل الإنسانية مثل مقاومة تجارة الرقيق:**

(١) Crowe, S E OP. Cait P. 181.

فقد ناقشها المؤتمر في عبارات موجزة وغامضة وبالتالي فبنودها لم تشكل إلا جزءاً بسيطاً من أعمال المؤتمر، ولقد جاء في المادة التاسعة من نصوص المؤتمر ما يفيد: حيث أن تجارة الرقيق محرمة طبقاً لمبادئ القانون الدولي، ولذا فإنه لابد من العمل على منع الاتجار في الرقيق سواء براً أو بحراً وعلى القوى التي تمارس سيادتها أو نفوذها على بعض المناطق في حوض الكونغو أن تعلن تحريم تجارة الرقيق هناك، وعلى كل القوى أن تجتهد كل الإمكانيات المتاحة لوضع حد لتجارة الرقيق ومعاقبة كل من يمارس العمل بها [1].

## الاتفاقات الجانبية على هامش المؤتمر

إذا كان المؤتمر قد عالج مثل هذه الموضوعات بشكل موسع وكرس أعضاء الوفود جهدهم لمناقشة هذه القضايا ـ فإن مباحثات جانبية كانت تسير جنباً إلى جنب مع اجتماعات المؤتمر ونجحت هذه الاجتماعات الجانبية في أن تحل بعض المشاكل التي واجهت المؤتمر منذ انعقاده.

فيما يتعلق بالكونغو تقرر قيام دولة حرة بها تحت إدارة جمعية الكنغو التي يرأسها الملك ليوبولد ـ منذ كان موقف إنجلترا والبرتغال ضعيفاً لدرجة أن أعضاء من البرلمان البريطاني ذاته تهكموا على تأييد إنجلترا لوضع منطقة هامة مثل الكونغو في يد دولة ضعيفة كالبرتغال.

## تقييم مؤتمر برلين:

تضاربت الأقوال حول هذا المؤتمر ومدى ما حققه من نجاح بل ومدى قانونية القرارات التي اتخذها، ويقول إميل بانينج (Emile Banning) سكرتير الملك ليوبولد ورئيس وفده في المؤتمر في تقييمه للمؤتمر.

١ـ أقر المؤتمر قيام دولة حرة في قلب أفريقيا الإستوائية تكون من الناحية التجارية مفتوحة لكل الشعوب، بينما من الناحية السياسية بعيدة عن المنازعات الدولية

(1) General Act, Chapter II Article Article IX.

٢ـ ثبت المؤتمر مبادئ الحرية والمنافسة الشريفة بعكس التقاليد الإستعمارية البالية

٣ـ أتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم القارة شمالي وجنوبي خط الإستواء بطريقة سليمة دون سفك للدماء ولا خلافات طاحنة كتلك التي صاحبت استعمار الأمريكتين.

٤ـ أعظم ما حققه المؤتمر ـ الدور الذي عهد به لبلجيكا في حمايتها للسلام بهذه المنطقة فدولة الكونغو التي أقر المؤتمر خلقها تعتبر من وجوه كثيرة حلقة الاتصال والجسر الذي تنتقل عليه أوجه النشاط المختلفة إلى كل المستعمرات المحيطة بها.

ولسنا في حاجة لأن نناقش ما في هذا الكلام من مغالطات وما ورده من روح استعمارية تبتعد بالكاتب عن الحقيقة الواضحة.

ولعل تحليل سابيل كرو (Sabyle Crowe) استاذ القانون الدولي بجامعة اكسفورد فيما بعد للنتائج التي أسفر عنها المؤتمر أقرب للدقة والحقيقة.

فلقد جاء في تحليلها لنتائج المؤتمر ما يلي:

١ـ ذكر الذين دعوا لعقد المؤتمر ان من أهدافه تحقيق حرية الملاحة والتجارة في أحواض النيجر والكنغو ـ لكن في حقيقة الأمر قد أسفر في النهاية عن إحتكار الدول الكبرى للتجارة في المناطق التي خضعت لنفوذها في هذه الجهات.

٢ـ وكان القرار الإنساني الوحيد الذي اتخذ هو المتعلق بمحاربة تجارة الرقيق، ومع ذلك فإن حوض الكونغو كما ظهر فيما بعد اصبحت تمارس فيه أبشع أعمال الوحشية التي شهدها تاريخ الإستعمار.

٣ـ وقد حاول المؤتمر أن ينظم العلاقات بين الدول الإستعمارية على أسس قانونية محددة ـ لكن كما نرى أن كل ما نجح فيه المؤتمر هو أن يدفع عجل التكالب الإستعماري على القارة الأفريقية (scramble for Africa) لتسرع الخطى ـ فقد أسرعت كل دولة ـ بعد المؤتمر ـ لتحقيق أطماعها في القارة.

وذلك فلم تمض إلا فترة قصيرة حتى كانت معظم القارة قد وقعت تحت نير الاستعمار الأوربي.

٤ـ نقطة هامة أخرى أثارتها قرارات مؤتمر برلين هي مدى قانونية القرار الذي اتخذه المؤتمر فيما يتعلق بالكنغو أي مدى اتفاق هذا القرار مع الأسس العامة للقانون الدولي.

والسؤال الذي أثير في هذا المجال هو ـ هل من سلطة هذا المؤتمر أن يمنح هذه الأرض الأفريقية لما سُميت (بهيئة دراسة الكنغو الأعلى)؟

## أثر مؤتمر برلين على الخريطة السياسية لأفريقيا

جاء مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ تتويجاً لجهود ومحاولات القوى الأوربية لتنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الأفريقية، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطاف لذلك الصراع الدولي الأوربي على تلك القارة وثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوروبية في تكالبها على السيطرة على قارة برمتها مثل قارة أفريقيا.

وتكشف لنا النظرة الشمولية لخريطة أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر أن حوالي ١٠٪ من مساحة أفريقيا كان في ذلك الوقت واقعاً تحت السيطرة الأوربية، ويتمثل هذا الجزء الضئيل في استحواذ فرنسا على الجزائر، وبريطانيا على حوالي مائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب أفريقيا، ولكن بعد المؤتمر وفي أقل من عشرين عاماً تلت هذا المؤتمر استولى الأوروبيون على الجزء الباقي من القارة وقد تمت معظم هذه الأعمال من التقسيم بعد مؤتمر برلين الذي أسفر في النهاية على تغيير ملامح الخريطة السياسية لقارة أفريقيا بعد أن تعظم عمليات السيطرة والاحتلال، فاحتلت بلجيكا الكونغو وكانت بريطانيا قد احتلت مصر عام ١٨٨٢ وأعلنت حمايتها على الصومال في عام ١٨٨٤، وهي مناطق كانت تابعة لمصر وضمت بتسوانا لاند، وجنوب أفريقيا ونيجيريا، وأفريقيا الشرقية البريطانية، وتوسعت في غينيا وسيراليون وساحل الذهب وأعلنت حمايتها

على أوغندا فى عام ١٨٩٤ وبسطت نفوذها على السودان باسم مصر بعد ذلك بفترة قليلة.

أما فرنسا - فكانت تحتل تونس عام ١٨٨١ ثم توسعت فى السنغال واحتلت منطقة الكونغو الفرنسية والصومال الفرنسى وساحل العاج ومدغشقر فى تلك الفترة أيضاً.

أما ألمانيا - فإنها كونت مستعمراتها كلها فى جنوب غرب أفريقيا والكاميرون وتوجولاند وأفريقيا الشرقية الألمانية.

وتوسعت البرتغال فى غينيا البرتغالية بعد هذا المؤتمر مباشرة (غينيابيساو) وفى أنجولا وأفريقيا الشرقية البرتغالية، واحتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١٢، وسقطت مراكش (المغرب) تحت السيطرة الأجنبية حيث احتل الأسبان جزءً من شمالها واستولى الفرنسيون على المنطقة الجنوبية، وخضعت (طنجة) لنظام دولى واستمر الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الأولى وانهزمت ألمانيا واقتسمت الدول الأوروبية مستعمراتها فى أفريقيا حيث حصلت بريطانيا على مستعمرة أفريقيا الشرقية (تنجانيقا) وعلى جنوب غرب أفريقيا الألمانية وجزء من الكاميرون أضيف إلى نيجيريا، وعلى جزء من توجولاند أضيف إلى ساحل الذهب. بينما حصلت فرنسا على الجزء الباقى.

وتنتهى بذلك قصة الصراع الأوروبى على أفريقيا وتخرج ألمانيا زعيمة عملية التقسيم والتكالب من كل هذه الغنيمة صفر اليدين، وتظل بصمات مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/ ١٨٨٥ وآثاره السياسية تنعكس على القارة الأفريقية حتى بعد استقلالها.

ويعتبر مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ من أهم المؤتمرات فى تاريخ أفريقيا ويعد نقطة بارزة فى الصراع الاستعمارى على القارة، ففى هذا المؤتمر تم وضع أسس تقسيم أفريقيا بين الدول الأوروبية دون مراعاة لأى تكافؤ اقتصادى أو

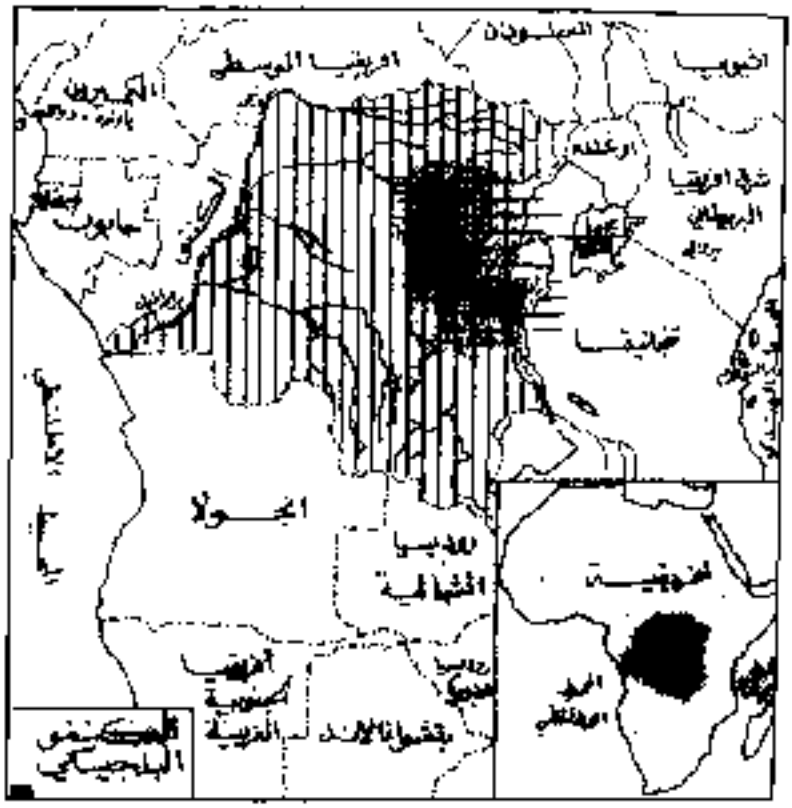


شكل رقم (١٢) الكنغو البلجيكي

لغوى وحضارى، فقد قسم المؤتمرون القارة إلى أشلاء لا تتكافل مع نفسها لكنها تشبع أطماع الدول الأوروبية المستعمرة..

ولم تنته آثار مؤتمر برلين السيئة باستقلال المستعمرات، فلعنة هذا التقسيم العشوائي تلاحق الدول الأفريقية الجديدة في صورة النزاع على الحدود أو ادعاء سيادة أو رغبة في تكامل إقتصادي بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية.

إن كثيراً من الوحدات السياسية المكونة اليوم بحدودها الحالية ليس لها من المقومات الجغرافية أو البشرية ما يمكن أن يساعدها على البقاء أو الاستمرار كوحدة سياسية؛ فعندما انعقد المؤتمر استباح الإستعمار كل وسيلة فأصبح ظهر القارة بئر من التمزق الذي لا ضابط له، وجسمها بئر من كثرة ما استنزف من خيراته والأقسام الحالية في القارة إنما تمثل التوسع السياسي لكل قوة استعمارية في حدود التوازن بين مجموع القوى[1].

## التطورات التي مر بها الكنغو بعد مؤتمر برلين:

١ـ كان مؤتمر برلين بمثابة إعلان لقيام دولة الكنغو الحرة (Free State Congo) تحت إدارة جمعية الكنغو التي يرأسها الملك ليوبولد دون تحديد واضح لحدودها.

٢ـ وفي الإقليم الشرقي: في المنطقة بين بحيرة تنجانيقا وشلالات ستانلي كان العرب الذين قدموا من الشرق ووصلوا إلى أعلى الكنغو يسيطرون على المنطقة، وكان على رأسهم حميد بن محمد المرجبي الذي اشتهر باسم (تيوتيب) والذي سبق أن استعان به ستانلي في الكشف عن مجرى نهر الكنغو.

واستطاع المرجبي أن يكون دولة عربية في هذه المناطق، كانت عاصمتها (كاسونجو) وظل يحكمها حتى سنة ١٨٩٠، وخلفه ابنه المدعو (سيفو) وقد ذكر بعض الكتاب البلجيك وغيرهم أن هذه الدولة العربية كانت قد بلغت درجة كبيرة من التقدم وكانت بها قصور مؤثثة بأفخر الأثاث، كما كانت بها

(١) لمزيد يرجع إلى مشكلات الحدود بين الدول الأفريقية بعد الاستقلال ـ في هذا الكتاب.

مساجد ومدارس عربية يدرس فيها الطلاب القرآن الكريم وبعض علوم الدين والحساب.

٣ـ وقد اضطرت دولة الكنغو الحرة سنة ١٨٨٧ إلى الاعتراف بسلطة الزعيم العربي حميد بن محمد المرجبي في هذه المنطقة على أن يعمل لإستتباب الأمن في هذه الجهات وأن يسمح بإقامة ممثل للسلطات البلجيكية في بلاطه(١).

وانتهز العرب هذه الفرصة فاستطاعوا الحصول على ما يحتاجون إليه من الأسلحة دون اعتراض من ممثلي دولة الكنغو الحرة، كما أن النجاح الذي حققه الزعيم العربي كان حافزاً لقبائل عدة لإعلان انضمامها تحت زعامته.

ولكن العرب كانوا يدركون أنه مهما تشعر السلطات الحاكمة في دولة الكنغو الحرة بقوتها ـ فإنها لا تلبث أن تحاول القضاء على نفوذهم، وقد زادت مخاوفهم حين عمدت حكومة الكنغو إلى تحويل التجارة الأفريقية إلى عرب القارة مما ترتب عليه إضعاف مركز العرب الذين كانوا يعتمدون على صلتهم بإخوانهم في شرق القارة وفي الجزيرة العربية لترويج البضائع الإفريقية التي هي مصدر ثروتهم والتي ترتكز عليها قوتهم.

وقد شجع نجاح حركة المهدي في السودان العرب في هذه المناطق على الوقوف في وجه السلطة التي مدت نفوذها إلى الكنغو والتي كانوا ينظرون إليها على أنها سلطة أجنبية دخيلة على هذه البلاد. وهكذا كان كل طرف في الحقيقة يعد نفسه للمعركة القادمة التي لابد منها وبدأ الإصطدام بين القوتين في عام ١٨٩٢.

٤ـ واستطاعت قوات العرب بعد ذلك أن تحرز عدة انتصارات على قوات دولة الكنغو ـ لكنهم لم يستطيعوا أن يصمدوا أمام القوات البلجيكية المسلحة بأسلحة حديثة، وفي ١٧ أبريل ١٨٩٢ تقدمت القوات البلجيكية صوب

(١) للتفاصيل الكاملة عن الصراع بين العرب والمستعمرين البلجيك في الكنغو يرجع إلى:
يوالدم ورق عرفس: حميد بن محمد المرجبي والوجود العربي في الكنغو (رسالة ماجستير معهد البحوث الأفرقية جامعة الدمرة ١٩٧٥).

(كاسونجو)، وسقطت المدينة العظيمة عاصمة الدولة العربية هناك في أيديهم وقد ذهل البلجيكيون لما وجدوه من مظاهر الحضارة والتقدم بها.

واستغل البلجيكيون انعمال المهرة من سكان المدينة من نجارين وحدادين وزراع وغيرهم لتعليم فئات أخرى هذه الصناعات والمساهمة في إقامة الحصون والقلاع والقرى الجديدة في الأماكن المحيطة بالعاصمة كاسونجو[1].

ولنا أن نتساءل الآن هل استطاع البلجيكيون بحق أن يقيموا حضارة أزهى من تلك التي وجدوها في هذه الجهات والتي قوضوا أركانها؟

ولا يهز هذا دعواهم بأن من أهم أهدافهم أن ينشروا الحضارة والمدنية العربية بين الشعوب الأفريقية البدائية.

٥ ـ ولم تقف أطماع ليوبولد عند هذا الحد فحين ظهر أن إقليم (كاتنجا) غني بالنحاس أسرع (ليوبولد) لعقد اتفاقيات مع زعماء القبائل في هذه الجهات للحصول على امتيازات في هذا الإقليم.

٦ـ واتجهت أطماع الملك ليوبولد أيضاً إلى مد نفوذه من الكنغو شرقاً إلى النيل وأتاحت الظروف المحيطة بمصر والسودان ـ فرصة ذهبية لتحقيق هذه الأطماع فاضطراب الأحوال في مصر خاصة بعد خلع الخديوي إسماعيل وظهور الحركات الوطنية التي كان على رأسها أحمد عرابي، بالإضافة إلى قيام الثورة المهدية في السودان ـ أفسح المجال للأطماع البلجيكية في حوض النيل.

وحين وصلت أوروبا في سنة ١٨٨٦ أخبار تُفيد بأن (أمين باشا) حاكم المديرية الإستوائية في مركز حرج بسبب الثورة المهدية التي قطعت صلته بالشمال ـ وجدت الدوائر الاستعمارية في أوروبا خاصة في بريطانيا ـ في ذلك فرصة مناسبة للتدخل وألف رئيس الجمعية البريطانية لشرق أفريقيا لجنة لجمع الأموال للمشروع في تكوين حملة النجدة التي سيرأسها ستانلي، وللصلة التي

(١) Hinde, Sidney: The Fall of the Congo Arabs (London 1897)P.17.

**ملاحظة:**

المؤلف الكابتن سدني هند ـ طبيب إنليزي دخل في خدمة القوات البلجيكية التي كانت تعمل ضد العرب في هذه الجهات في عام ١٨٩٢.

كانت بين ليوبولد ملك بلجيكا وستانلي الذي عمل معه مدة طويلة . وجد ليوبولد باب أمل جديد لتحقيق أطماعه في الاستيلاء على أعالي النيل، واجتمع ليوبولد مع ستانلي قبل سفره في حملة الإنقاذ، ووصل ستانلي إلى القاهرة في يناير ١٨٨٧ ثم استأنف مهمته باعتباره رئيساً لحملة الانقاذ، وعندما قابل ستانلي أمين باشا على شاطئ بحيرة البرت في مايو ١٨٨٨ إقترح عليه (١).

أ ـ إما الإنسحاب هو ومن معه من الضباط والجنود إلى مصر.

ب ـ أو يبقى في المنطقة كمدير في خدمة دولة الكنغو.

جـ أو يعمل في خدمة الجمعية البريطانية لشرق أفريقيا.

على أن أطماع الملك البلجيكي إصطدمت بأطماع الدول الأجنبية الأخرى، فبالإضافة إلى إنجلترا كانت لفرنسا أطماع في وادي النيل.

على أن إنجلترا رأت مصلحتها في أن تتفق مع بلجيكا، وفعلاً تم توقيع معاهدة بين الطرفين في ٢ مايو ١٨٩٤ في بروكسل اتفق فيها على أن تؤجر بريطانيا إلى الملك ليوبولد ملك بلجيكا ودولة الكنغو الحرة المنطق الواقعة قرب بحيرة البرت وتتبع تقسيم المياه بين النيل والكنغو.

على أن هذه المادة أثارت أزمة بين إنجلترا وكل من ألمانيا وفرنسا انتهت بإتفاق حكومة جلالة ملك بريطانيا مع الملك ليوبولد على إلغاء هذه المادة من الإتفاقية وصدر تصريح بذلك في يونية سنة ١٨٩٤.

وأعطى الملك ليوبولد لمدة حياته فقط المنطقة التي أطلق عليها إسم (حماجزلادو) على أن تعود هذه المنطقة إلى حكومة السودان في ظرف ستة أشهر من إنقضاء مدة تملك ليوبولد لها(٢)

(١) علي إبراهيم عبده، إفاقة الدولية في أعالي النيل (١٨٨٠ ـ ١٩٠٦) (القاهرة ١٩٠٦) ص ١٣٧.

(٢) عمر طوسون: تاريخ مديرية خط الإستواء العربية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ ـ ١٨٨٩) جـ٣ (القاهرة ١٩٣٧) ص ١٨٢.

وطبقاً لهذه الإتفاقية التى عقدت بين انجلترا وبلجيكا أعيدت هذه المنطقة إلى حكومة السودان فى ١٦ يونية سنة ١٩١٠ عقب وفاة الملك ليوبولد الثانى.

## الكنغو مستعمرة بلجيكية حكومية

ظل الوضع فى دولة الكنغو الحرة كما هو حتى عام ١٩٠٨. وفى هذا العام وافق البرلمان البلجيكى على إنهاء (دولة الكنغو الحرة) وإعتبار الكنغو مستعمرة بلجيكية حكومية تتبع فى إدارتها وزارة المستعمرات البلجيكية.

والذى دعا إلى هذا الإجراء أن الأصوات قد أخذت ترتفع فى كل أنحاء العالم ضد اعمال القسوة والسخرة التى يُعامل بها الوطنيون فى دولة الكنغو الحرة.

فقد ظهر للرأى العام العالمى أن أبشع أنواع الجرائم والمخالفات للقانون الدولى ترتكب فى الكنغو بواسطة ممثلى الملك - فإن الملك ليوبولد الثانى لم يكد يحصل على إعتراف العالم به حاكماً على دولة الكنغو الحرة طبقا لقرارات مؤتمر برلين حتى ألقى جانباً المبادئ السامية التى كانت المبرر الذى إستند عليه ليكسب موافقة الدول إلى جانبه، ووضع بدلاً من ذلك سياسة قائمة على إحتكار تجارة المطاط والعاج، هذا بالإضافة إلى تسخير الأهالى بطريقة بشعة لتحقيق سياسة الإستغلال التى رسمها، فأصدر عدة قوانين أصبحت الكنغو بموجبها ضيعة تُستغل وتستثمر لحساب التاج.

وعلى أساس القوانين السالفة الذكر أصبح كل من يوجد عنده أية كمية من المطاط أو العاج سارقاً ويُوقع عليه أقصى العقوبات، وكان على ضباط البوليس أن يراقبوا العمال الذين يجبرون على العمل فى جمع المطاط والعاج، وحُدد لكل فرد معين يقدمه يومياً، ومن يعجز عن ذلك لأى سبب تعرض لأشد أنواع العقاب وكان القتل بالرصاص وقطع الأيدى من العقوبات التى تمارس بكل بساطة والتى يقدمها المشرفون على العمال كدليل على إخلاصهم وتفانيهم فى العمل.

وساعدت السياسة التى اتبعتها سلطات (دولة الكنغو) فى إخفاء الحقيقة عن

كثير من الشخصيات والبعثات الأجنبية التى لم يكن يُسمح لها إلا بزيارة أماكن معينة فى الكنغو حيث كانت تتركز الغالبية الأوروبية من المستوطنين، هؤلاء الزوار يشاهدون مظاهر المدنية الأوربية متمثلة فى المبانى والمدارس والمستشفيات وغيرها فكانوا يكونون فكرة غير صحيحة عن الأوضاع في الكنغو.

واستمرت رسائل الإرهاب لإجبار رؤساء القبائل في الكنغو على تقديم العمال اللازمين للعمل وتنفيذ ما يؤمرون به، وكان عدم تحقيق أرباح مقبولة لرأس المال الذى يستغله البلاط الملكى البلجيكى في الإستثمار فى الكنغو معناه المزيد من أعمال القسوة والوحشية والسخرة.

وظل الوضع كذلك حتى كُشف القناع عن حقيقة ما كان يجرى بالكنغو فأجبر الملك ليوبولد على التنازل حكومته عن إدارة الكنغو [1].

وتمثلت شخصية دود الذى استطاع في النهاية أن يتغلب على جوليات الجبار ويؤدى لإنهاء السيطرة الشخصية للملك على الكنغو فى شخصية كاتب فقير يدعى موريل (Morel) كان يعمل فى مصنع للسفن فى ليفربول من المصانع التى كانت مشتركة مع الملك ليوبولد في أوجه نشاطه الإستغلالى في الكنغو.

وأرسل هذا الكاتب لمكتب الشركة فى انتورب للقيام بعمل الحسابات المتعلقة بأجور نقل البضائع والركاب من الكنغو وإليها. وقد أتاح له هذا العمل أن يسمع عن بعض المآسى التى تحدث فى الكنغو، ولما لم يستطع أن يغفل فمه عن الحديث عما سمعه فقد فصل من عمله فدفعه ذلك إلى أن يكسب رزقه عن طريق الكتابة لبعض الصحف والناشرين البريطانيين عن الأحوال فى (دولة الكنغو الحرة).

لكن هذا الجدل كله أثار الرأى العام فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ووصل الأمر إلى حد أن مجلس العموم البريطانى طلب من القنصل البريطانى فى الكنغو ومن القناصل السابقين به تقارير وافية عن

(١) يذكر جونسون أن مد الخطوط الحديدية من مناطق المناجم وغيرها بالداخل إلى موانئ الكنغو الساحلية كان من الأسباب الرئيسية لإثارة الأخبار عما يجرى هناك

Johnston. H : A History of Colonization of Africa (1913) P.347.

الأوضاع في الكنغو، وقد ناقش المجلس هذه التقارير في عام ١٩٠٣ ونشرت بعض الصحف البريطانية صوراً كاريكاتورية للملك ليوبولد جالساً على عرش من جماجم الكنغوليين ومحاطاً بحقائب الذهب.

وتألفت لجنة تحقيق بلجيكية بناءً على توجيه من البرلمان البلجيكي لتقصي الأخبار وتقديم تقرير عن الوضع في الكنغو، وقدمت اللجنة تقريرها وأعترفت فيه بكل هذه المساوئ، وترتب على ذلك أن تألفت لجنة أخرى لاقتراح وسائل الإصلاح وقد أعلنت هذه اللجنة مقترحاتها في عام ١٩٠٨ وترتب على هذا أن صدر المرسوم بإنهاء (دولة الكنغو الحرة) التي وجدت بناءً على قرارات مؤتمر برلين.

وتحول الكنغو إلى مستعمرة بلجيكية في ١٧ أغسطس ١٩٠٨ وأستمر كذلك حتى أعلن قيام جمهورية الكنغو المستقلة في يونية سنة ١٩٦٠.

## نظام الحكم البلجيكي في الكنغو:

كان إهتمام سلطات (دولة الكنغو الحرة) موجهاً إلى ضمان خضوع البلاد للحكم الجديد والولاء له.

ولذا وضع نظام إداري يحقق هذا الهدف، فوضعت السلطة التنفيذية في يد (حاكم عام) يساعده عدد من الموظفين، وتوالى على دولة الكنغو الحرة عدد من الحكام أشهرهم ستانلي وكان أول حاكم لها من قبل الملك، وكان يساعد الحاكم (نائب الحاكم العام) بالإضافة إلى السكرتير العام للدولة وعدد آخر من الموظفين.

وقسمت البلاد إلى ١٤ إقليماً يدير كل منها مندوب أو مدير يمثل سلطة الدولة في إقليمه وينفذ تعلماتها وهو مسئول أمام الحاكم العام.

وعهد الملك ليوبولد إلى مجلس في بروكسل يتكون من رئيس ومستشارين بمهمة السلطة التشريعية، وإن كان قد منح الحاكم العام سلطة إصدار القوانين للظروف العامة، ويعين الملك كبار موظفي الدولة وأعطى الحاكم العام سلطة تعيين باقي الموظفين.

ومن جهة الاجور كان أجر العامل الأفريقي لا يزيد عن سبع أجر العامل الاوربي الذي يقوم بنفس العمل.

وكانت نظرة البلجيكيين للكنغوليين على أنهم أطفال قصر يحتاجون دائماً للرعاية والتوجيه دون أن يكون لهم حقوق مناقشة المسائل التي تخصهم أو التساؤل عن أسباب ما يحدث وهو ما عبر عنه نظام (الوصاية الابوية).

وقد تعرض كثيرون من الأفارقة لأعمال القسوة والتعذيب والإلقاء في السجون بغير ذنب واضح.

ويقسم بعض المؤرخين تاريخ البلاد الإقتصادي إلى ثلاث فترات متميزة هي:

١ـ الفترة الأولى (١٨٨٥ ـ ١٩٠٨): وهي فترة الإستغلال غير المنظم وهي الفترة التي قامت فيها ماسميت بدولة الكنغو الحرة، وفي هذه الفترة أستغل الاهالي وأستغلت أراضيهم إلى أبعد حد، فقد أعتبرت أرض الكنغو ومن عليها ملكاً للملك ليوبولد الثاني.

٢ـ الفترة الثانية (١٩٠٨ ـ ١٩٢٠): فترة إستثمار المواد الخام والمعادن من أجل الإتجار بها كما هي دون بذل أي جهد لتقدم الأهالي أو تحسين أحوالهم أو تدريبهم على استغلال موارد بلادهم.

٣ـ الفترة الثالثة (١٩٢٠ ـ ٣٠ يونية ١٩٦٠): فترة التصنيع والتقدم الزراعي، مع عدم إتاحة الفرصة للكنغوليين لمباشرة الحقوق السياسية وذلك عملاً بسياسة الوصاية الأبوية التي أشرنا إليها سابقاً والتي تنظر للشعب على إنه غير كفء للإضطلاع بمهام الحكام والإدارة.

وحين تسلمت الحكومة البلجيكية إدارة الكنغو سنة ١٩٠٨ بدأت تبذل بعض الجهد فأنشأت إدارة للصحة في ليوبولد فيل، وفي سنة ١٩٢٢ أنشأت معهداً لطب المناطق الحارة في انتورب.

وكان نشاط الشركات والهيئات الأهلية والتبشيرية في هذا المجال أكثر من نشاط الحكومة البلجيكية ـ لكن تركز إهتمام هذه الشركات أولاً على خدمات

موظفيها خاصة الأوربيين منهم ثم أخذ هذا النشاط يتجه أيضاً للوطنيين في الثلاثينات من هذا القرن.

ومع ذلك فإن الاحصائيات الرسمية التي نُشرت لعدد المستشفيات والأطباء ومساعديهم من القائمين على علاج الأفريقيين ـ تدل دلالة واضحة على أنه حتى هذه الناحية الانسانية لم تكن تلقى من اهتمام الأوربيين حتى ما تحتمه مبادئ الاستغلال السليم.

## الحركة الوطنية واستقلال الكنغو

حرصت بلجيكا على فرض ستار حديدي يحول دون إتصال الكنغو بالتيارات التي تجري في القارة، كما منعت قيام الأحزاب السياسية ـ لكن لم تستطع أن تحافظ على هذه العزلة العجيبة إلى الأبد فكان لابد أن تهز الكنغو أحداث الحرب العالمية الثانية وما تموج به القارتان الأفريقية والآسيوية من حركات تحررية.

وحاولت بلجيكا أن تواجه المشكلة بحل آخر فأصدرت بعض التشريعات عام ١٩٥٧ بإنشاء مجالس المديريات والمجلس الإستشاري العام للكنغو. ولكن عدد الأفريقيين في هذه المجالس بوضعها الممتاز شرحه لم تكن البديل السليم للنظام التشريعي الذي يطالب به الكنغوليون، بالإضافة إلى المشكلات الأخرى الخاصة بالأجور والمساواة في الحقوق لكافة المواطنين دون مراعاة اللون، وكذلك الإصلاحات الإجتماعية التي أخذ بعض الكنغوليين يشعرون أن مجتمعهم في مسيس الحاجة إليها (ولم يلبث أن ظهرت عدة أحزاب وطنية مثل حزب أباكو الذي رأسه كازافوبو، وحزب الحركة الوطنية الكنغولية وكان على رأسه (باتريس لومومبا) وحزب التضامن الأفريقي الذي رأسه انطون جيزنجا (Anto nic Gizenga).

وكانت المظاهرات العنيفة التي اجتاحت ليوبولد فيل في يناير ١٩٥٩ نذيراً بتطور الحوادث في الكنغو مما دعا ملك بلجيكا الملك بودوان (Baudouin) لأن يُصدر بياناً بعد فيه بمنح الكنغو الإستقلال، كما تشكلت بعثة برلمانية للتحقيق في أسباب الإضطرابات وما تراه من وجوه الإصلاح.

وتجددت الإضطرابات في أواخر عام ١٩٥٩ خاصة في (ستانلي فيل) عاصمة الإقليم الشرقي وموطن (باتريس لومومبا) الذي أعتقل بتهمة تدبير الإضطرابات.

واضطرت السلطات البلجيكية للإفراج عن باتريس لومومبا ليشترك في مؤتمر المائدة المستديرة في بروكسل الذي عُقد في مستهل عام ١٩٦٠ وحضره ممثلون للأحزاب الكنغولية المختلفة وأنهى المؤتمر جلساته في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠، وتقرر إعلان استقلال الكنغو يوم ٣٠ يونية ١٩٦٠.

واجريت الانتخابات وتولى على أثرها لومومبا رئاسة الحكومة - ولكن حاولت بلجيكا أن تحقق بالخيانة والدسيسة ما لم تستطع تحقيقة بالوسائل العادية فعزل لومومبا في سبتمبر عام ١٩٦٠ واعتقل ثم نقل إلى كاتنجا وحل محله عميل بلجيكا (تشومبي) وأغتيل لومومبا في ١٧ يناير ١٩٦١[1].

لكن رغم ذلك استطاعت الكنغو أن تحافظ على استقلالها وأن تدخل بعد ذلك عضواً في منظمة الوحدة الافريقية منذ قيامها في عام ١٩٦٣، وفي ٢٤/ ١١/ ٦٥ تولى السلطة في البلاد الرئيس موبوتو سيسيكو، وفي ٢٧/ ١٠/ ٧١ تغير إسم البلاد إلى جمهورية زائير وهو الإسم الذي كان يعرف به حوض الكنغو قبل الإستعمار.

**إنهاء حكم موبوتو:**

حكم موبوتو البلاد حكما دكتاتوريا - وانفرد بالسلطة واستغل ثروة البلاد الطائلة للاثراء وقد قامت في الأقليم الشرقي (شابا) حركة انفصالية لكن نجح موبوتو - بمساعدة قوات من المغرب ومن فرنسا - في قمع هذه الحركة - وقد حيته الدول التي أيدته في حربه ضد الخارجين على حكومته على إدخال النظم الديمقراطية في نظام حكمة.

وقد شهدت الكونغو في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين

(١) للمزيد من المعلومات عن الحركة الوطنية في الكونغو يرجع إلى
Le Marchand, René: Polimcal Awakening in the Belgian Congo (1964).

اضطرابات عدة وكان موبوتو في الفترة الأخيرة من حكمه مريضا بسرطان المثانة ويعالج في هولندا.

وقد نجح (رولان كابيلا) في ١٧ مايو عام ١٩٩٧ في أن يدخل العاصمة كنشاسا على رأس عدد من المسلحين من قبائل التوتسي سرا وأعلن كابيلا عزل موبوتو وغير اسم زائير إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لكن حدثت حركة تمرد ضد حكم رولان كابيلا - وفي ١٠ يوليو ١٩٩٩ وقع في لوزكا عاصمة زامبيا اتفاق لوقف أطلاق النار في الكونغو ووافقت عليه كل من اوغندة ورواندا اللتين كانتا تدعمان المتمردين وكذلك زيمبابوي، وانجولا وناميبيا التي أيدت كابيلا. لكن لم تنفذ بنود الاتفاق - وفي ١٥ يناير ٢٠٠١ اغتيل رولان كابيلا برصاصة أطلقها عليه أحد حراسة وقرر المؤيدون لكابيلا أن يخلفه ابنه (جوزيف كابيلا) في الحكم وفي قيادة القوات المسلحة [١].

(١) للمزيد من المعلومات يرجع لكتابنا مشكلات افريقية.

# المراجـــع

## أولاً: المراجع العربية:

(١) كوامى، انكروما: نحو تحرير المستعمرات (ترجمة عبدالعزيز عتيق) (١٩٥٨).

(٢) راشد، البراوى: الكنغو وحقيقة مؤامرة الاحتكار (١٩٦١).

(٣) رياض، زاهر: استعمار القارة الأفريقية واستقلالها (القاهرة ١٩٦٦). الأمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٤٨).

(٤) محمد صبرى: أفريقيا بين الدول الأوربية (القاهرة ١٩٥٩).

(٥) محمد صفى الدين. تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية من فتحها إلى

(٦) عمر طوسون ضياعها (١٨٦٩ ـ ١٨٨٩) ٣ أجزاء (القاهرة ١٩٣٧).

(٧) على إبراهيم عبد: المنافسة الدولية فى أعالى النيل (القاهرة ١٩٥٨).

(٨) عبدالملك عوده: السياسة والحكم فى أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩).

(٩) شوقى الجمل: مشكلات أفريقية معاصرة.

(١٠) عبدالله عبدالرازق: مشكلات وقضايا أفريقية.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Banning, Emile: Le Partage Politique de l'Afriqued'apres Les transactions internationales Les Pleus recente 1885 à 1888 (Bruxelles 1888).

(2) Beck: Congo Belge (N. D).

(3) Brauach, George: Belgian Administration in the Congo (London 1961).

(4) Burdon, Adolphe: Les Arabes dans L' Afrique Centrale (Paris 1885).

(5) Castelein, S. J. The Congo State, Its origin, Rights and Duties, The Charges of its occurers (London 1908).

(6) Comelian, Jean: Stanley et Loepold.

(7) Crowe, Sybile, E.: The Berlin West African Conference (1884 - 1885). (London 1942).

(8) Delcommune, Alexandre: L' Avenu du Congo Belge menac (Bruxelles 1919).

(9) Dumont, J. H.: La cable Ronde Belgo congolaise (Bruxelles 1961).

(10) Gardiner, A. G. The Life of Sir William Harcourt 2 Vols. (London 1923).

(11) Gunther, Joh,: Inside Africa (1953).

(12) Hertslet, E. The Map of Africa by Treaty Vol. 2 ( London 1909).

(13) Hinde, Sidney Langford: The Fall of the Congo Arabs (London 1897).

(14) Johnston, H. H. : A History of Colonization of Africa by Alien Races (Cambridge 1913).

(15) Keltie, Sir John Scott: The Partition of Africa (London 1985).

(16) Keith, Arther Berriedale: The Belgina Congo and The Berlin Act (Oxford 1919).

(17) Lemarchand, René: Political Awakening in the Belgian Congo (1964).

(18) Morel, E. D. : King Leopold's Rule in Africa.

(19) Morel, E. D.: The Future of the Congo (London 1909).

(20) Mount. Mornes, V.: The Congo Independent State (London 1906).

(21) Roper, J. J.: Labour Problems in West Africa (London 1958).

(22) Slade, Ruth: King Leopld's Congo (London 1962).

(23) Slade, Ruth: The Belgian Congo (London 1961).

(24) Stanley, Henry, M.: The Congo and the founding of its Free State (2 Vols. 1885).

(25) Stenmans, A.: La Reprise du Congo par La Belgique (Bruxelles 1949).

(26) Theodor. Semon: La Congo (Bruxelles 1919).

# الفصل السابع
# الاستعمار الإيطالى فى أفريقيا

المحتويات :

١ - علاقة إيطاليا بأفريقيا فى العصور القديمة والوسطى وأوائل العصور الحديثة.

٢ - اتجاه إيطاليا بعد تحقيق وحدتها إلى شرق أفريقيا قبل اتجاهها لشمال القارة وأسباب ذلك.

٣ - الظروف التى تكونت فيها مستعمرة إريتريا.

٤ - أطماع إيطاليا فى الحبشة - معاهدة أوتشيالى.

٥ - معركة عدوة ١٨٩٦ ونتائجها.

٦ - وصول الفاشيست للحكم فى إيطاليا وغزو أثيوبيا فى عام ١٩٣٥.

٧ - الصومال الإيطالى.

٨ - إيطاليا فى شمال أفريقيا.

٩ - الدعوة السنوسية انتشارها ومبادئها ومواجهتها للغزو الإيطالى لليبيا.

١٠ - أدوار الحرب الإيطالية الليبية.

١١ - كفاح عمر المختار ضد الإيطاليين.

١٢ - سياسة إيطاليا الاستعمارية فى أفريقيا.

١٣ - الحرب العالمية الثانية وتصفية المستعمرات الإيطالية فى أفريقيا.

نزلت إيطاليا ميدان الاستعمار متأخرة ويرجع ذلك لأسباب في مقدمتها تأخر الوحدة الإيطالية - لكن علاقة إيطاليا بأفريقيا علاقة قديمة ترجع إلى (الإمبراطورية الرومانية) وامتدادها إلى هذه القارة، وبعد ذلك لعبت إيطاليا كدولة موحدة وكذا كدويلات دورًا آخر على المسرح الأفريقي - قبيزا، وجنوه، والبندقية كانت بينها وبين شمال أفريقيا علاقات توطدت وتوثقت عُراها في العصور الوسطى.

اضف إلى هذا الدور الخطير الذي لعبته الموانئ الإيطالية وخاصة جنوه، والبندقية في نقل تجارة الهند والشرق من الموانئ المصرية إلى أوربا واستمر هذا النشاط حتى العصر الحديث.

وكانت إيطاليا قد توحدت تحت تاج بيد مونت، ونودي بالملك فيكتور عمانوئيل ملكًا على إيطاليا الموحدة في فبراير عام ١٨٦١، ولم تنضم البندقية وروما لهذه المملكة الإيطالية إلا فيما بعد - فلم تكتمل الوحدة الإيطالية إلا في عام ١٨٧١م.

واتجهت أنظار الإيطاليين بعد تحقيق وحدتهم إلى تونس بعد أن احتلت فرنسا الجزائر في ١٨٣٠ على أن تردد الإيطاليين ترك المجال للفرنسيين فاحتلوا تونس نهائيًا سنة ١٨٨١، وكان لاحتلال فرنسا لتونس أثر عميق في مملكة إيطاليا الفتية إذ اعتبره الإيطاليون ضربة موجهة لمصالحهم في البحر المتوسط.

## أولا - إيطاليا في شرق أفريقيا:

أراد الإيطاليون أن يعوضوا ما فاتهم نتيجة احتلال فرنسا لتونس بالتوسع في منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وسنحت لهم الفرصة عقب تمزق وحدة وادي النيل نتيجة الثورة المهدية في السودان والاحتلال البريطاني لمصر وإجبار مصر على سحب قواتها من السودان.

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو:

لماذا اتجه الإيطاليون في ذلك الوقت إلى شرق أفريقيا ولم يسرعوا للانقضاض على ليبيا الولاية العثمانية الباقية في شمال أفريقيا.

لعل السبب الذى من أجله أجلّت إيطاليا اتخاذ خطوة حاسمة فى ليبيا بعد احتلال الفرنسيين لتونس هو إسراع الدولة العثمانية بإرسال ١٠,٠٠٠ جندى إلى ليبيا لحمايتها مما أصاب تونس - مما اضطر الإيطاليين لأن يقرروا أن الوقت لم يحن بعد للعمل فى هذه المنطقة.

هذا بالإضافة إلى أن ظروف مصر وأملاكها فى السودان وعلى سواحل البحر الأحمر شجعت الإيطاليين على الاتجاه لشرق أفريقيا لتحقيق أطماعهم الاستعمارية هناك - خاصة أنهم وجدوا تشجيعا من انجلترا لذلك.

سنحاول أن ندرس الظروف التى أحاطت بتكوين الامبراطورية الإيطالية فى شرق أفريقيا فى ذلك الوقت.

## ١- اريتريا (Eritrea)

ترجع نواة النفوذ الإيطالى فى شرق أفريقيا إلى النشاط التبشيرى فى هذه الجهات، ومن أشهر المبشرين الذين لعبوا دورًا بارزا فى هذا المجال القس سابيتو (Sapetto) وكان قد وفد إلى الحبشة فى عام ١٨٣٨ فى جماعة من المبشرين وزار إقليم بوغوص وعاش بين القبائل هناك سنوات عدة، وحين عاد إلى إيطاليا فى عام ١٨٦٩ كانت قد اختمرت فى ذهنه فكرة أن إيطاليا يجب أن يكون لها ميناء على البحر الأحمر تتخذ منه ركيزة لنشاطها هناك خاصة بعد أن أصبحت لهذا البحر أهمية ملاحية خاصة بعد افتتاح قناة السويس للملاحة فى عام ١٨٦٩.

ولقيت آراء سابيتو ترحيبا من المستر روباتينو (Rubation) مدير شركة روباتينو الإيطالية للملاحة، وكان هذا الأخير يبحث مسألة إنشاء خط ملاحى للشركة بين البندقية وموانى الهند والصين عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر فكلف القس سابيتو بالتوجه إلى البحر الأحمر للبحث عن بقعة صالحة لتأسيس محطة تجارية للشركة الإيطالية خدمة الخط الملاحى المقترح وأن يقوم بشراء البقعة التى يقع فيها اختياره عليها إذا تمكن من ذلك [1].

(١) عن سواكن وخضوعها تحت الإدارة المصرية انظر:
شوقى الجمل: سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٧٤).

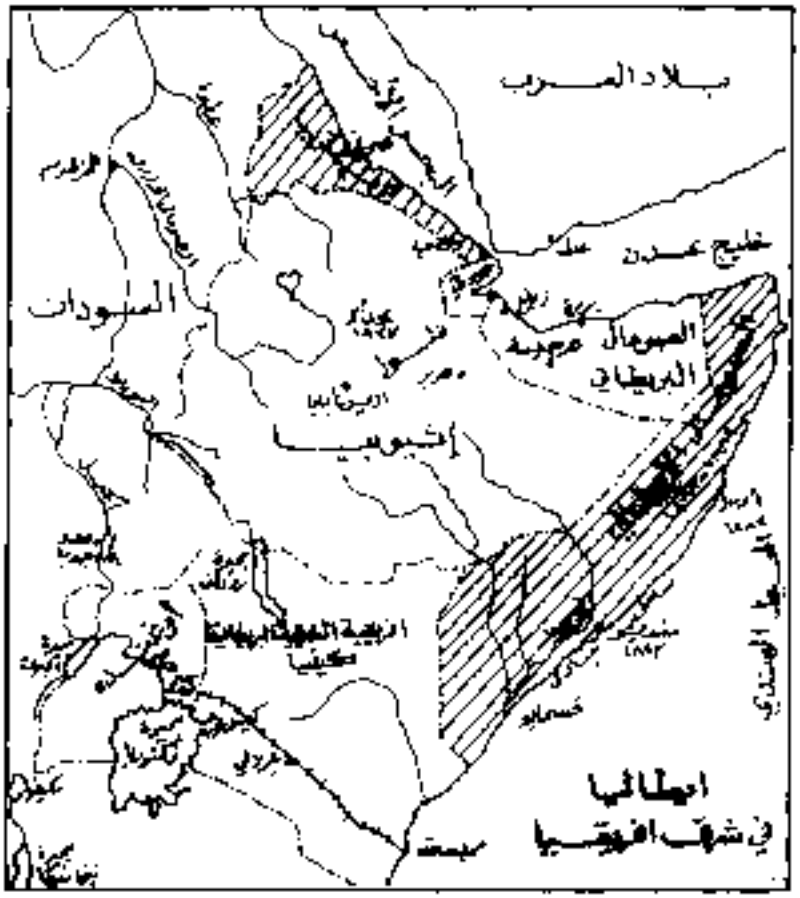


شكل رقم (١٣) إيطاليا فى شرق أفريقيا

١- تحقيقا لهذه الرغبة عاد القس سابيتو إلى المناطق الواقعة على ساحل البحر الأحمر واستطاع أن يستأجر من بعض شيوخ القبائل باسم شركة روباتينو منطقة واسعة على (خليج عصب) ورفع عليها العلم الإيطالي وكانت كل سواحل البحر الأحمر الأفريقية في ذلك الوقت خاضعة للنفوذ المصري.

وحين علم محافظ سواحل البحر الأحمر المصري بخبر هذه الاتفاقات بين مشايخ القبائل والأجانب بادر بإرسال احتجاج إلى القس سابيتو باعتباره ممثل شركة روباتينو على هذه التصرفات غير القانونية وأوضح في احتجاجه أن كل الساحل حتى (رأس حافون) ملك للحكومة المصرية وليس من حق شيوخ القبائل أو غيرهم التصرف في هذه المناطق[1].

وجرت محادثات طويلة بين مصر والدولة العثمانية في هذا الشأن وتدخلت الحكومة الإيطالية في المسألة لمساندة الشركة الإيطالية وبذا لم تصبح المسألة مشكلة بين الحكومة وشركة بل صارت مشكلة سياسية.

على أن إيطاليا وإن كانت قد جددت أكثر من مرة ادعاءها بأحقيتها في وضع يدها على عصب لكنها لم تتخذ إجراءاً فعليا لاحتلال هذه المنطقة حتى يوليو ١٨٨٢ حيث أيقظ ضرب الاسكندرية بالقنابل أوربا وتنبهها إلى التغيير الذي يوشك أن يخل بموازين النفوذ الأوربي في أفريقيا فاشترت الحكومة الإيطالية ميناء عصب من الشركة الإيطالية، وهكذا أصبحت لإيطاليا ركيزة يمكن أن تتوسع منها في الساحل الأفريقي.

وقد أيدت بريطانيا إيطاليا في أول الأمر لتتخذ منها حليفًا لها في المسألة المصرية ولتتخذ منها درعا تقاوم به توسع حكومة الدراويش بالإضافة إلى الوقوف في وجه الأطماع الفرنسية في هذه الجهات ، هذا على الرغم من أن بريطانيا كانت قد عقدت مع مصر في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ معاهدة اعترفت فيها بسيادة مصر على كل سواحل الصومال لغاية رأس حافون[2].

(١) شوقي الجمل. الوثائق التاريخية لسيادة مصر في البحر الأحمر (القاهرة ١٩٥٨) وثيقة ٣٧ : وثيقة ٧٧.

(٢) نص هذه المعاهدة موجود في شوقي الجمل: نفس المرجع السابق وثيقة ٦٦.

وتشجعت إيطاليا بتأييد بريطانيا لها وأسرعت بنشر الوثائق الخاصة باحتلال عصب، وتقدمت الحكومة الإيطالية لمجلس النواب الإيطالى بمشروع قانون لتنظيم هذه المستعمرة (مستعمرة عصب) وأقر البرلمان الإيطالى هذا المشروع فى ٥ يوليو ١٨٨٢ .

وهكذا يعتبر يوم ٥ يوليو ١٨٨٢ تاريخ ميلاد امبراطورية إيطاليا الاستعمارية عبر البحار، ولم تكد إيطاليا تثبت اقدامها فى عصب حتى أسرعت باستكمال سلطانها شمالا وجنوبا.

٢- واتجهت انظار الإيطاليين لميناء (مصوع) ايمان خاصة أن الأنباء قد تواترت بعزم مصر على إخلائه، وترجع أهمية هذا الميناء إلى أنه خرج طبيعى على البحر الأحمر لكل الأقاليم الشمالية فى الحبشة.

وكان هذا الميناء وميناء (سواكن) تابعين لإيالة جدة العثمانية وكان يطلق على هذه الجهات اسم (ولاية الحبش) لأن هذه الأقاليم هى التى تشرف على الحبشة . وقد ألح الخديو إسماعيل على الدولة العثمانية فى أن تضم ميناءى سواكن ومصوع لمصر فى مقابل أن يؤدى للخزانة العثمانية ما كانت تجبيه من جمارك تلك الثغور، وكللت جهود مصر لضم الميناءين بالنجاح فصدر فرمان فى مايو ١٨٦٥م بوضع الميناءين تحت إدارة الحكومة المصرية[1].

وتذرعت إيطاليا بمقتل احد الرحالة الإيطاليين فى مصوع على أيدى أفراد الدناكل وسيرت سفنها الحربية عبر قناة السويس إلى مصوع، وكان موقف الحكومة الإنجليزية مشجعاً للإيطاليين على المضى فى خطتهم، كما شجعهم أيضاً تخاذل الدولة العثمانية عن اتخاذ أى إجراء حازم عندما أبرقت إليها مصر بأنباء السفن الحربية التى عبرت القناة فى طريقها لمصوع.

وفى ٥ فبراير ١٨٨٥ وصلت سفينتان إيطاليتان إلى ميناء (مصوع) واحتلت

(١) عن سواكن ومصوع تحت الإدارة المصرية - انظر:
شوقى الجمل : سياسة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٧١).

القوات الإيطالية المراكز الهامة والقلاع بالميناء ورفعت عليها العلم الإيطالي في ٢٥ فبراير ١٨٨٥.

ورغم احتجاجات الدولة العثمانية على احتلال إيطاليا على الحقوق المشروعة للدولة، ورغم تأييد روسيا وفرنسا والنمسا والمجر لتركيا في موقفها الخاص بصيانة حقوقها في هذه الجهات - فإن إيطاليا استمرت في تنفيذ خطتها معتمدة على تأييد بريطانيا.

وعمدت إيطاليا بعد استيلائها على مصوع إلى القضاء على آخر مظهر للسيادة المصرية فيها بإجبار وكيل محافظة مصوع المصري على مغادرتها، وأعلنت الحكومة الإيطالية في ٢٥ يوليو السيادة الإيطالية على مصوع.

والطريف إنه رغم سحب الإدارة المصرية من مصوع وزوال كل مظهر من مظاهر التبعية فيها لمصر - فقد ظلت مصر تدفع الجزية الخاصة بمصوع للباب العالي.

وتوغلت القوات الإيطالية في الأراضي الداخلية فيما يلي مصوع غربا كما مدت سلطانها شمالا حتى وصلت إلى ١٠٠ ميل جنوب شرق سواكن، وفي الجنوب أصبحت المناطق الإيطالية متاخمة للممتلكات الفرنسية في شرق أفريقيا ومقابلة لباب مندب.

وفي ١٨٩٠ أصدرت إيطاليا مرسوما بتوحيد الممتلكات الإيطالية في ساحل البحر الأحمر في مستعمرة واحدة سميت باسم (اريتريا)

هكذا استطاع الإيطاليون تكوين هذه المستعمرة بتأييد بريطانيا وتشجيعها لهم.

## ٢- أطماع إيطاليا في الحبشة

منذ أن وضعت إيطاليا أقدامها في الساحل الأفريقي اتجهت أنظارها إلى الحبشة فأخذت الحكومة الإيطالية تتحرك من الساحل لتكتشف المناطق المتجهة صوب الحبشة وكان هذا بالطبع بموافقة حلفائهم الإنجليز.

١- وكانت قد عقدت بين الإمبراطور يوحنا امبراطور الحبشة وبين بريطانيا في عام ١٨٨٤ معاهدة صداقة ، لكن انجلترا[1] - ولم يكن قد مضى عام على معاهدتها هذه مع الحبشة - سمحت لإيطاليا باحتلال مصوع في فبراير ١٨٨٥ ، واحتج الإمبراطور الحبشي الذي كان قد نفذ ما تعهد به من مساندة المصريين على إخلاء حاميتهم في البلاد المحددة من المهديين ، وأشار إلى أن ذلك فيه مخالفة صريحة للاتفاق الذي تم بينه وبين الإنجليز الذي نص فيه على أن بريطانيا تضمن حرية نقل التجارة للحبشة ومصوع، على أن تعود إقليم (بوغوص) في الشمال للحبشة - وكان المصريون قد أخلوه.

٢- ورسمت إيطاليا سياستها تجاه الحبشة بعد ذلك على أساس مساعدتها منليك (Menelik) حاكم شوا (Shoa) الحبشي والمنافس للإمبراطور يوحنا على العرش وأمدته بالسلاح لتوقوف في وجه الإمبراطور نفسه.

وفي عام ١٨٨٦ حدث صدام بين الإيطاليين والأحباش، حين تقدم ٥٤٠ مقاتلا إيطاليا داخل الأراضي الحبشية فحاصرهم أحد قادة الاحباش وأوقع بهم هزيمة ساحقة في ٢٥ يناير ١٨٨٧ ، وشعرت بريطانيا بالصدمة الموجهة إليها وكاد نطاق الحرب يتسع بين الطرفين لولا تدخل انجلترا التي وُفقت في ترتيب صلح مؤقت بين الإيطاليين والإمبراطور يوحنا الذي رحب بهذا الصلح لأنه يتيح له فرصة التفرغ لمحاربة الدراويش بالإضافة إلى مواجهة ثورة منليك وغيره من رؤوس الحبشة المناهضين له ، على أن يوحنا وإن كان قد انتصر على الدراويش في (معركة القلابات) في عام ١٨٨٩ لكنه أصيب بجرح مميت.

وانتهزت إيطاليا فرصة انشغال الإمبراطور الحبشي يوحنا بالحرب ضد الدراويش ثم فرصة موته ، واشتداد الخلافات الداخلية بين حكام المقاطعات - فتقدمت واحتلت (إقليم تيجرى) وأصبحت بذلك تتحكم في الطرق الجبلية المؤدية إلى الحبشة.

---

(١) عقدت إنجلترا هذه المعاهدة مع الإمبراطور يوحنا بعد حملتها التي أرسلتها بقيادة اللورد Napier ضد خلفه الإمبراطور تيودور - انظر التفصيل في :

Wolf Leonard: Empire & Commerce in Africa (1920) P 146

٣- وقد آلت السلطة في الحبشة بعد ذلك إلى منليك حليف الإيطاليين، على أن هذا الحادث الذى يبدو لأول وهلة أنه يخدم مصالح الإيطاليين فى الحبشة لم يؤد فى الحقيقة لهذه النتيجة المنتظرة، فقد ظن الإيطاليون أن منليك مدين لهم بالوصول للعرش فيجب ألا يخالف لهم أمرًا واستنادا لذلك وبموافقة انجلترا - استمرت إيطاليا فى تنفيذ سياستها التوسعية فى الحبشة.

وحدث فى مايو سنة ١٨٨٩ أن أبرمت إيطاليا مع منليك المعاهدة الشهيرة المعروفة باسم (معاهدة أوتشيالي Uccialli) على اسم المدينة الحبشية التى وقعت فيها ، وقصة هذه المعاهدة طريفة لأنها توضح أسلوبا آخرًا من الأساليب التى اتبعتها الدول الاستعمارية فى القارة الأفريقية فقد كُتبت هذه المعاهدة من نصين أحدهما إيطالى والآخر حبشي، وجاء نص المادة (١٧) فى النص الإيطالى مختلفا عن النص الحبشى المكتوب باللغة الأمهرية . وقد جاء فى النص الحبشى ما يعنى أن للإمبراطور الحبشى الحرية فى أن يستعين بالحكومة الإيطالية فى علاقاته مع الحكومات الأخرى، بينما يقضى النص الإيطالى بأنه على الإمبراطور أن يستعين بالحكومة الإيطالية فى علاقاته مع الحكومات الأخرى وكان معنى هذا فى زعم إيطاليا أن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى.

واتضح ما تهدف إليه إيطاليا من هذه المعاهدة حين أبلغت الدول العظمى بأن ملك الحبشة قد وافق على تكليف الحكومة الإيطالية بإدارة جميع شئون الحبشة الخارجية مع الدول والحكومات الأخرى وأنها تقوم بتبليغ الدول بهذا الأمر بناء على ما تقضى به المادة ٣٤ من قرارات مؤتمر برلين الصادرة فى ٢٦ فبراير ١٨٨٥[1] وكان معنى ذلك أن الحبشة أصبحت محمية إيطالية وظل إمبراطور الحبشة لا يعلم شيئًا عن الاتجاه الإيطالى إلى أن أوضحت فرنسا للإمبراطور مرمى التبليغ الإيطالى، فما كان من الإمبراطور إلا أن أرسل خطابًا

(١) المادة ٣٤ من قرارات مؤتمر برلين تقضى بضرورة إخطار أية دولة من الدول فى حالة فرض نفوذها على أرض جديدة فى افريقيا - انظر Hartslet , Sir Edward: The Map of Africa By Treaty VOL.2 P.P 454-57.

دوريا للدول الكبرى يؤكد فيه عدم موافقته على جعل بلاده تحت الحماية الإيطالية وأنه مقيد بالنص الحبشي الذي وقع عليه الطرفان.

وكان رد إيطاليا على اعتراضات الإمبراطور الحبشي أنه إذا كانت الترجمة الأمهرية غير مطابقة للنص الإيطالية فإن المسئول عن هذا الخطأ هو سكرتير الإمبراطور ومترجمه فقط.

وكان طبيعيًا ألا تعترف كل من فرنسا وروسيا بما ادعته إيطاليا من حمايتها للحبشة بموجب تفسير النص الإيطالي لمعاهدة أوتشيالي.

وهكذا كان لابد أن تصطدم القوتان ، قوة الإيطاليين وقوة الأحباش ووراءكل منهما الدول الأوربية التي وجدت في هذا الصراع فرصة لتحقيق مآربها. فكان لابد أن يُرفع الستار عن فصل آخر من هذه التمثيلية الدولية واستعدت إيطاليا لغزو الحبشة وتحقيق أطماعها فيها.

## معركة عدوة ونتائجها

اعتبر الإيطاليون إلغاء منليك لمعاهدة أوتشيالي بمثابة إعلان للحرب فتقرر من جانبهم إعلان الحرب على الحبشة، وأخذوا يزحفون على أقاليم الأمهرا والتيجرى وتقدموا صوب أكسيوم وواجهوا مقاومة عنيفة في تقدمهم نحو هذه المدينة المقدسة. وأعطى الدفاع عن هذه المدينة لمنليك شهرة عظيمة فلقد أضحى في نظر الأحباش بطلا يدافع عن كيان هذه البلاد، ولم تنجح إيطاليا في تفرقة الأحباش حيث انضم كل الرؤوس البارزين إلى صفوف الإمبراطور منليك.

أحداث المعركة:

في أوائل مارس عام ١٨٩٦ كان الجيش الإيطالي في طريقه إلى عدوه العاصمة القديمة لإقليم تيجرى [١].

وقد ترك الإيطاليون قوة مكونة من ٢٧٨٥ رجلا لحماية المخازن والمعسكر في انتسكيو (Entisacio) ولكن اثنين من جواسيس الرأس ألولا أخبراه وقد كان

---

(١) Smith Mack , D. Italy , a Modern History . P.P.179 -80.

على بعد ميل شمال اديس ابابا بأن الجنرال الإيطالى فى طريقه إلى عدوه وفى خلال أخبر الرسل منليك والقواد الآخرين واستعد الأحباش للمعركة، وقبل شروق الشمس اكتشف الأحباش أن الجناح الأيسر للجيش الإيطالى كان بالفعل قد استقر على المنحدرات الغربية لتلال الموجهة لهم وانقسم الجيش الإيطالى إلى عدة مجموعات بقيادة رؤساء كل مجموعة وبقى الجنرال براتيرى مع القوات الاحتياطية.

وبدأت المعركة بهجوم بالمدفعية ، وقد أحدث الإيطاليون خسائر فادحة لجموع الاحباش، ولكن بعد وصول البنادق الحبشية السريعة الطلقات تمكن الأحباش من صب نيران بنادقهم على الإيطاليين وتمكنوا من بسكنات مدافعهم التى نفذت ذخيرتها وبالتدريج أحاطت القوات الحبشية بالجيش الإيطالى، وجاءت الموجة الأخيرة من التقدم الحبشى وصارت عملية المقاومة أمرا مستحيلا لان ذلك سوف يؤدى إلى مجزرة للبافين على قيد الحياة من الإيطاليين، ولم يبق سوى الاستسلام، وهكذا وبعد أن نفذت كل الذخيرة، استسلمت البقية الباقية من الجناح الايسر للقوة الإيطالية للحبشة، وأصبحت القوات الحبشية حرة الحركة ويمكنها أن تساعد بقية القوات ضد كتيبة الجنرال اريموندى (Arimondi) قائد كتيبة المشاة الإيطالية، وحاول اريموندى وقواده من الإيطاليين أن يمنعوا تقدم الاحباش دون جدوى ، وبدأ القواد الإيطاليون تنظيم عملية الانسحاب لكن وسط هذه الكوارث وتلك الفوضى انقض الأحباش على الإيطاليين الذين قاوموا بكل ما استطاعوا من قوة.

كانت الكارثة ضخمة بالنسبة للإيطاليين فقد بدأ انسحاب القوات الإيطالية تحت ضغط الهجوم الأثيوبى ، وأرسل الرأس الولا إلى الامبراطور منليك يطلب منه قوات الفرسان من الجلالكى يقطع على الإيطاليين خط انسحابهم، ولو استخدم الرأس الولا قوات الفرسان ضد بقية الجيش الإيطالى لاجبره على الاستسلام نهائيا، ولما عادت الفلول الباقية من الجيش الإيطالى المنهزم إلى قواعدها ، وقد انتشر الرعب فى كل ارتيريا بعد هذه الهزائم وهرب المزارعون الإيطاليون إلى أسمرة ومن هناك إلى مصوع ، كما هربت الجماعات المدنية من الأوربيين من أسمرة وكيرين إلى المناطق المحصنة على الساحل.

أما بقية الجيش الإيطالي فقد شقت طريقها نحو القلاع بالقرب من أسمرة، وكان الشيء الوحيد الذي منع الإمبراطور منليك من مواصلة تقدمه هو نقص المؤن اللازمة للجيش ، ولو سمح للرأس الولا بالتقدم بقواته فمما لا شك فيه ان الاثوبيين كان في استطاعتهم الاستيلاء على كل هضبة الحماسين ، ومنطقة انبوغوص حيث كانت القوات الإيطالية بعد الهزيمة في حالة سيئة وغير قادرة على المقاومة الفعالة.

وبعد المعركة استطاع الإمبراطور منليك أن يأسر ٤,٠٠٠ رجلا من الإيطاليين وكان من بينهم عدد كبير من الضباط وأحد القواد، كذلك استولى على كل المدفعية الإيطالية وتقدر بحوالي ٦٥ مدفعًا و ١١,٠٠٠ مسدس وهكذا دفع الإيطاليون الثمن غاليا فلقد لقي حوالي ٦,٠٠٠ جندي مصرعهم وجرح ١,٤٢٨ جنديا وبلغت الخسائر أكثر من نصف القوة التي شاركت في المعركة وهي بلا شك خسارة لم تجرِ لجيش أوروبي حديث[1].

أما عن خسائر الأحباش فإنها بلغت حوالي ستة آلاف قتيل وحوالي ثمانية آلاف جريح ولم يتم أسر أسير واحد وفي الوقت الذي تحطمت فيه القوة الإيطالية ظل الجيش الحبشي بعد المعركة في حالة جيدة واستطاع الامبراطور منليك بعد يوم واحد من المعارك أن يهزم الإيطاليين وكانت الهزيمة أبشع ما منيت بها أمة في القرن التاسع عشر وكان في مقدور جيش منليك أن يتقدم خلف الإيطاليين ويلقي بهم في البحر لولا وجود بعض الخلافات الداخلية وقلة المؤن اللازمة لجيشه[2].

**معاهدة الصلح (معاهدة أديس أبابا ١٨٩٦).**

حققت الحبشة نصرًا كبيرا على القوات الإيطالية وضمنت لنفسها جيلا أو جيلين من الاستقلال ، وغيّر الإيطاليون موقفهم من الحبشة بعد انتصارات

---

(1) Marcus , Harold; the Life and Times of Menelik II , P .173.

(1) Budge, E.Q.W . History of Ethiopia, P39.

ملاحظة : للدراسة المنصفة لمعركة عدوة ونتائجها يرجع إلى عمر محرم أحمد عبد الرحمن معركة عدوة وآثارها على الصراع الاستعماري في شرق افريقيا (١٨٩٦ - ١٩٣٥) رسالة ماجستير غير منشورة - معهد البحوث الأفريقية ١٩٩٠ .

الإمبراطور منليك ، وفى ١٣ أغسطس أبلغت الحكومة الإيطالية الدكتور نيرازينى (Nerazzini) المفاوض الإيطالى في مباحثات السلام مع اثيوبيا أن حكومته ستوافق على الإلغاء غير المشروط لمعاهدة أوتشيالى والاعتراف بسيادة واستقلال الحبشة، وقد ساعدت هذه التسهيلات الأساسية على سرعة إجراء المفاوضات من إجل السلام ، والتى انتهت بتوقيع معاهدة أديس أبابا في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦[١].

وقد أكدت هذه المعاهدة الجديدة الاستقلال الكامل للحبشة وأبرزت النصر العظيم لسياسة منليك الخارجية، وألغت المادة الأولى انتهاء الحرب وألغت المادة الثانية من معاهدة أتشيالى، وفى المادة الثالثة اعترفت إيطاليا بالسيادة والاستقلال للحبشة، واحتفظت المادتان الرابعة والخامسة بالوضع السابق للحدود وتركت المسألة للمفاوضات فى المستقبل ، وهكذا صارت معركة عدوة أعظم انتصار عسكرى في تاريخ الحبشة كما أنها أعظم هزيمة عسكرية تمنى بقوة أوروبية على أيدى الأفارقة طوال القرن التاسع عشر[٢].

لقد شكلت الهزيمة كارثة لا تقل مع سجل إيطاليا كقوة عظمى، ولقد فتحت هزيمة عدوه عهدا جديدا فى العلاقات الحبشية كما أنها غرست في نفوس الأحباش شعورًا بالقوة والكبرياء، وسهلت من عملية نمو الروح القومية عند الأحباش.

## الأحداث التى تلت معركة عدوة

### ١- مكانة اثيوبيا

بعد معركة عدوة بدأ التنافس بين الدول الأوروبية خاصة انجلترا وفرنسا وإيطاليا على صداقة أثيوبيا وانتهج منليك سياسة التلاعب بأطماع كل دولة أوربية على حساب الأخرى ذلك لان كل دولة كانت ترغب فى تحقيق توازن لسياستها مع الدول الاخرى فى المنطقة والاستفادة من استقلال الحبشة ، بل وأخذت كل دولة لها حدود معها تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، وأدركت

(١) Marcus , Harold· Op. Cit . P.176.

(٢) Beur, George · TheConuerg of the Italian Ethiopian War , London 1967, P 3

بريطانيا أهمية مصادر النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر العطبرة لكل من مصر والسودان ولذا صممت على العمل لحماية هذه المجاري المائية[١].

وفي هذا المجال اهتم الفرنسيون أيضاً باحتكار خط حديد جيبوتي أديس أبابا باعتباره مشروعاً مدر عليهم دخلاً كبيراً بالإضافة إلى أنه يعطي لفرنسا فرصة التوسع وبسط النفوذ في أثيوبيا.

وأما إيطاليا فإنها لم تنس هزيمة عدوة مطلقاً وصار اعتقادهم أن مستقبلهم الاستعماري في أي مكان يتوقف على السيطرة وبسط النفوذ على أثيوبيا والمناطق الداخلية ما بين أرتيريا وممتلكاتهم على ساحل الصومال.

وإلى جانب هذه المصالح التجارية أصبح للحبشة ذاتها أطماع وأحلام وتوسعات في المنطقة بعد معركة عدوة الشهيرة وهو الأمر الذي سيدخلها في حلقة الصراع بين القوى الأوربية ويجعلها شريكاً في التنافس الدولي في وادي النيل.

## ٢- الحبشة والحكومة المهدية في السودان

بعد أن تولى منليك مقاليد الأمور في أثيوبيا في الثالث من نوفمبر ١٨٨٩ كتب الخليفة التعايشي له في العام التالي رسالة شرح فيها ما حدث لسلفه الإمبراطور يوحنا، وطالبه بالدخول في الإسلام والانتظام في سلك المهدية على أساس جعله أميراً من طرف المهدي على بلاده[٢].

هذا في الوقت الذي كان منليك قد أرسل خطابا دوريا في أبريل ١٨٩١ أعرب فيه عن رغبته في استعادة أملاك الحبشة القديمة حتى الخرطوم وبحيرة تانا وأراضي الجالا[٣].

وهنا يظهر التعارض والتناقض بين مطلب كل من الطرفين – لكن سياسة الإيطاليين نبهت الخليفة والإمبراطور منليك إلى ضرورة تحسين علاقاتهما أمام

---

(١) Ibid. P.5

(٢) شفيق نعوم : مرجع سابق ص ٣٦١.

(٣) Jones , A. and Mororoc. Elizabeth: A History of Ethiopia. P.142.

الخطر الإيطالي ، وفعلا حدث في أوائل عام ١٨٩٣ أن أرسل الخليفة التعايشي الزاكي طمل إلى القضارف لكي يوقف الإيطاليين الذين يمتدون نفوذهم في أرتيريا جنوبا وغربا[٣].

وفي ربيع ١٨٩٥ عندما أعلنت الحرب بين الحبشة وإيطاليا أرسل منليك إلى الخليفة في أم درمان أحد المسلمين في أثيوبيا ويدعى (محمد الطيب) حاملا رسالة شفوية تتضمن تحسين العلاقات بين الدولتين . وجاء رد الخليفة في أغسطس من نفس العام وطلب الخليفة رسالة مكتوبة ، لكن منليك لم يرد على الخليفة إلا بعد هزيمة الإيطاليين في عدوة في أول مارس عام ١٨٩٦ .

وفي الخامس والعشرين من أبريل عام ١٨٩٦ كتب الإمبراطور الحبشي إلى الخليفة عن نجاحه وانتصاره على الإيطاليين ، ومؤكدا له الرغبة المستمرة في العمل من أجل السلام مع كل القوى سواء أكانت مجاورة له أو بعيدة عنه[٢].

وفي تلك الفترة لم تحدث عملية تقارب معينة ، أو اقتراحات محددة لتحسين العلاقات بين الطرفين – لكن منليك أحس أن هزيمة الإيطاليين في عدوة قد جعلته في غير حاجة إلى الخليفة ، إلا أن هذه النعمة لم تدم طويلا حيث أدرك منليك أن المعركة في حد ذاتها لم تحل المشكلة مع القوى الأوربية ، خاصة أن انتصارات اللورد كتشنر المبكرة في النيل قد جعلت منليك قلقا ، ولذا كتب في يوليو ١٨٩٦ إلى الخليفة في أم درمان يقول: «إن الانجليز الحمر قد تقدموا نحو دنقلة ، وأنا أرسل إليك لكي أحذرك ضدهم إن عدوك هو عدوي ، وعلينا أن نقف كحلفاء أقوياء»[٣].

وكان الخليفة مستعدا من ناحية المبدأ لقبول التحالف وأرسل إلى أديس أبابا مبعوثه الخاص محمد عثمان ، ولكنه حاول وضع شروط يصعب تنفيذها ومنها أن يقطع منليك كل علاقته مع الأوروبيين [٤].

(١) شكري ، محمد فؤاد: مصر والسودان ، ص٤٢٢.
(٢) الهدية ١/ ٣٤/ ١٢: عبد الله إلى منليك
(٣) الهدية ١/ ٣٤/ ٢٦ منليك إلى عبد الله ٢٥ أبريل ١٨٩٦
(٤) الهدية ١/ ٣٤/ ١٢ عبد الله إلى منليك سبتمبر وأكتوبر ١٨٩٦ .

وأجاب منليك أن علاقاته مع الأوربيين قاصرة في الحقيقة على التجارة التي تعد ضرورية لدولته ، وعرض منليك إمداد الخليفة بالأسلحة والمعدات، وحاول منليك إقناع الخليفة بأن سياسة التعاون بين الدولتين (الحبشية والمهدية) تحظى بالتأييد التام، ويبدو أنه لم يوقع تحالف رسمي بين منليك والخليفة - لكن في فبراير ١٨٩٧ طلب منليك من الزوس أن يكتبوا خطابات شخصية إلى الخليفة يهنئونه على إقامة العلاقات الودية، وفي خطاب ديسمبر من نفس العام خاطب منليك الخليفة عبدالله التعايشي باعتباره السيد والصديق العزيز ، وفي ربيع عام ١٨٩٨ استقبل الخليفة وفداً أثيوبيا وأطلق المدفعية تحية له[1].

على أن العلاقات بين الحبشية والمهدية قد وصلت إلى ذروتها بعد معركة عدوة وتبودلت بعثات عديدة بين الطرفين، وكان من الممكن أن تسفر هذه المساعي عن مزيد من العلاقات بين الدولتين لولا القوى الأوروبية التي أحست أن هزيمة عدوه فتحت المجال نحو تنافس دولي في المنطقة، وأدت هذه الهزيمة إلى سعي كل من انجلترا وفرنسا إلى التقرب لمنليك على أمل الحصول على مزيد من المكاسب ، وتحول بلاط الأمبراطور منليك إلى ساحة كبرى لاستقبال الوفود الرسمية من فرنسا وبريطانيا، كل يسعى إلى عقد المعاهدات مع الامبراطور المنتصر وقد أدى هذا التكالب إلى سعي منليك أيضاً إلى تغيير سياسته محاولا الاستفادة من هذا التقارب الأوروبي الذي وجد فيه فرصة لتحقيق أطماعه وأحلامه

## ٢- معركة عدوة والصراع الفرنسي الإنجليزي في أعالي النيل:

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت انجلترا تسعى من أجل تنفيذ مشروع الكاب - القاهرة . ومن أجل تحقيق هذا الهدف تباطأت في الرحيل عن مصر، واستمر احتلالها إلى أجل غير مسمى . وبغى تنفيذ هذا المشروع في ذلك الوقت إبعاد النفوذ الفرنسي عن وادي النيل، هذا في الوقت الذي

Sanderson, G.N: Competition in the UpperNile Journal of African History I I I, I (1) (1962) p.P 69 - 90.

كانت تهدف فرنسا تسعى لإقامة مشروع عائل يرمى إلى إقامة حزام فرنسى عبر القارة الأفريقية من الشرق إلى الغرب وذلك بالتوسع من ممتلكاتها في الشرق والغرب صوب نهر النيل، وقامت انجلترا بتشجيع إيطاليا على تأسيس مناطق نفوذ لها على طول ساحل البحر الأحمر الغربى حتى تمنع فرنسا من الوصول إلى حوض نهر النيل[١].

رغم هذا فإن السياسة البريطانية في حوض النيل لم تضع حدا لأطماع فرنسا للوصول إلى النيل عن طريق تدعيم نفوذها في الحبشة، وحانت الفرصة عندما نشب الخلاف بين الإمبراطور منليك وإيطاليا حول تخطيط الحدود بينهما فقامت فرنسا بإغراء الأمبراطور منليك فأصدر منشورًا إلى جميع الحكومات الأوروبية في العاشر من أبريل ١٨٩١ أفاد فيه بأنه سيحاول إرجاع حدود الحبشة القديمة حتى الخرطوم شمالا وحتى بحيرة نيانزا جنوبًا[٢].

ولقد وقفت فرنسا إلى جانب الحبشة في حربها ضد إيطاليا وازداد هذا النفوذ الفرنسى في الحبشة لدرجة أن الأمبراطور منح مستشاره الخاص المهندس السويسرى الفريد الج (Alfred Alg) تصريحا بتنظيم شركة لدراسة مشروع الخط الحديدي من الميناء الفرنسي جيبوتى ديسير في مقاطعات هرروكاف واينتوتو إلى النيل الأبيض، ورسمت فرنسا سياستها واستراتيجيتها على أساس التسلل إلى حوض النيل من الغرب ابتداء من مستعمرتى تشاد والكونغو الفرنسى ومن الشرق ابتداء من مستعمرة جيبوتى مرورًا بالأقاليم الحبشية[٣].

وعقب هزيمة عدوة - وجهت فرنسا نظرها نحو أديس أبابا أسوة ببقية الدول الأوربية الأخرى - ففى خريف عام ١٨٩٦ قررت حكومة فرنسا الدخول في مفاوضات مع منليك لتجديد معاهدة ١٨٤٣ التي كان قد وقعها الرحالة الفرنسي هيركورت مع ملك شوا لتخطيط الحدود بين الحبشة والصومال

(١) Burns , E : Abyssinia and Italy, London 1935 , P.36.

(٢) انظر نص المنشور في:

Darcy , J.:France et Angleterre, cent Ances ed pivalis pp.368-370

(٣) بطرس فرج الله سمعان: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٧٠.

الفرنسي، وفي ديسمبر من نفس العام قررت الحكومة الفرنسية إيفاد ليون لاجارد (Leon Lagarde) حاكم الصومال الفرنسي في بعثة إلى أديس أبابا من أجل الوصول إلى اتفاق سياسي مع الإمبراطور منليك يخدم أغراض فرنسا وذلك بتسهيل مرور حملتين فرنسيتين في بلاده بهدف الوصول إلى النيل، وكانت فرنسا تأمل أن تحرز نجاحا كبيرًا عندما يتم إنجاز الخط الحديدي بين جيبوتي والنيل الأبيض[١].

واستطاع (لاجارد) أن يوقع معاهدة سرية مع الامبراطور منليك في ٢٠ مارس سنة ١٨٩٧ بخصوص السيطرة على حوض النيل الأعلى، في نفس الوقت الذي تم فيه توقيع الاتفاق الفرنسي الأثيوبي بشأن الحدود بين المنطقة الفرنسية وبين الحبشة وقد تعهدت فرنسا في هذه الاتفاقية بتأييد الأمبراطور ليتمكن من السيطرة على منطقة النيل وجاء في البند الثاني من هذه الاتفاقية الموافقة على رفع العلم الفرنسي على الشاطئ الأيسر للنيل كما يرفع الامبراطور علمه على الشاطئ الأيمن . وجاء في البند الثالث أنه لا يحق للفرنسيين احتلال أي منطقة من شرق النيل الأبيض ، كما لا يحق لهم دخول تلك المنطقة إلا إذا دعت الضرورة لذلك[٢].

واعتبرت فرنسا هذا الاتفاق مع منليك بمثابة تحالف حقيقي بين فرنسا وأثيوبيا[٣].

وبمجرد أن عاد لاجارد إلى فرنسا أرسلت فرنسا ثلاث بعثات إلى أثيوبيا بهدف الوصول من الشرق أي من أثيوبيا إلى أعالي النيل بمساعدة الاحباش - في نفس الوقت الذي توجهت فيه فرنسا لإرسال حملة أخرى من مستعمراتها بغرب القارة لنفس الهدف .

ففي ٢٤ فبراير ١٨٩٦ أصدر وزير المستعمرات الفرنسي تعليمات نهائية إلى مارشان (Marchand) ليقود حملة على النيل ويرفع العلم الفرنسي على عاصمة

(١) يوآن أبرب رزق العلاقات الخارجية للدولة المهدية على يد عبد الله التعايشي ص ١٤٥ .
(٢) Hertslet . M. Vol. I I P.421.
(٣) Lagarde to Monctaux . 24 Dec , 1887.

وكانت بريطانيا تراقب الوضع في السودان وتمنع أية دولة أوربية منافسة لها من الاستيلاء على هذه المناطق[١].

وقد تعثرت الحملات الآتية من الشرق (من أثيوبيا) بينما وصل مارشان إلى فاشودة في الخامسة من مساء الأحد الموافق ١٠ يولية ١٨٩٨ ورفع العلم الفرنسي على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك[٢].

وقد التقت آمال فرنسا هذه وسعيها نحو السيطرة على أعالي النيل مع آمال الأمبراطور منليك الذي كان يسعى أيضا نحو السيطرة على أجزاء من السودان وقد أرسل بالفعل عدة حملات آخرها الحملة التي قادها الرأس ماكينون والتي وصلت إلى النيل الأزرق في عام ١٨٩٨ م، ولم يكن من السهل القيام بكل هذه الحملات سواء من جانب فرنسا أو الحبشة إلا بعد هزيمة الإيطاليين في عدوة تلك الهزيمة التي كانت أول هزيمة كبرى تلحق بجيش أوروبي أمام شعوب سوداء منذ أن خرجت أوربا إلى ما وراء البحار في حركة التوسع الامبريالي في آسيا وأفريقيا[٣].

كانت هزيمة عدوة عاملا قويا في تدعيم علاقات فرنسا بالحبشة، كما كانت فرصة لتحقيق حلم الفرنسيين في الوصول إلى النيل وتحطيم فكرة ربط المستعمرات البريطانية من الكاب إلى القاهرة ، وقد وضح هذا تماما في محاولات فرنسا الاستفادة من الوضع في الحبشة بعد هزيمة عدوة، وكانت فكرة إرسال حملات من الحبشة بعد هزيمة عدوة لملاقاة حملة مارشان القادمة من الغرب - إحدى النتائج الهامة التي ارتبطت بهزيمة عدوة ، ولو نجحت الحملات القادمة من الشرق مع الحملة القادمة من الغرب لتغير الموقف في وادي النيل ولتغيرت الخريطة السياسية في هذه المنطقة[٤].

لكن هزيمة عدوة وما أعقبها من تحالف بين الفرنسيين والأمبراطور منليك

(١) بطرس نرح الله سمعان : مرجع سابق ص ٨٤

(٢) شوقي الجمل. مرجع سابق ص ٥١٤.

(٣) Cliffen , Morrison , Beall: Fashoda , The Incident and its Diplomatic Setting, P.12.

(٤) الجمل ، شوقي، تاريخ سودان وادي النيل وعلاقته بمصر ، الجزء الثالث ١٩٨٠ ص٤٣٠.

كانت من المسائل التى أثارت قلق الحكومة البريطانية التى صار لديها من الأدلة ما يقطع بين الأمبراطور منليك ما كان له أن يحقق انتصاره الساحق فى عدوة دون الأسلحة الضخمة التى تلقاها من فرنسا وروسيا، وكان على انجلترا فى هذه الفترة أن تغير سياستها وأن تسعى فوراً لاسترداد السودان للقضاء على هذا التحالف الفرنسى الحبشى الذى يمكن أن يؤثر على أملاك بريطانيا فى شرق أفريقيا.

وقد كانت بريطانيا تعتمد على إيطاليا فى شرق أفريقيا للقضاء على أى توغل فرنسى فى وادى النيل من ناحية الشرق، لكن بعد هزيمة عدوه كان رد الفعل البريطانى سريعا ، ففى ١٢ مارس ١٨٩٦ زحفت القوات البريطانية نحو دنقلة لتخفيف ضغط قوات التعايشى على الإيطاليين[١] لأن حكومة سالسبورى احست بأن انهيار إيطاليا ونجاح قوات التعايشى سوف يعرضان المصالح البريطانية للخطر[٢].

ولكن صدور هذا القرار بإرسال جيش لاسترداد السودان من يد قوات التعايشى كان مرجعه أسباب اخرى حيث اجتمع لدى بريطانيا من الأدلة ما يقطع بان الأحباش لم يستطيعوا الانتصار فى عدوة إلا بفضل الذخائر والأسلحة التى كانت تأتيهم من مصادر روسية وفرنسية[٣].

ومن المرجح أن المصادر الفرنسية أمدت الأحباش أنفسهم بالأسلحة وكان هناك ما يدل على أن المفاوضات قد بدأت بين الفرنسيين والأحباش عقب الانتصار الباهر الذى أحرزه منليك فى عدوة وأن هذه المفاوضات أسفرت عن اتفاق الطرفين على أن يجهز الفرنسيون حملة تزحف من مراكزهم فى السودان الغربى صوب السودان الأوسط لترفع العلم الثلث الألوان على ضفاف النيل الأبيض بينما يزحف الأحباش بدورهم من جهة الشرق حتى يلتقوا بالفرنسيين

(١) FO 132. Map of East Africa , Op.Cit P.537.
(٢) Granville , J.A.S.- Lord Salisbury and Foreign Policy , London , 1964.
(٣) Churchill, W S: The River War , London, 1929, P.100

فى فاشودة ومن ثم يعمل الطرفان على توطيد سلطانهما فى جميع ربوع السودان والقضاء على السيادة المصرية فى تلك الجهات[١].

وكان النصر الذى حققه الأحباش على الإيطاليين فى عدوة فى أول مارس ١٨٩٦ وتهديدهم للقوة الإيطالية فى كسلا الحافز الحقيقى وراء قرار الحكومة البريطانية إرسال حملة بقيادة سردار الجيش المصرى هربرت كتشنر لاحتلال دنقلة فى ١٢ مارس ١٨٩٦[٢].

وبعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة تطايرت أنباء حول تقدم المهديين نحو كسلا، وطلب السفير الإيطالى فى لندن فى ١٢ مارس ١٨٩٦ من سالسبورى أن يأذن للجيش المصرى بالقيام بعمليات عسكرية لتخفيف الضغط على الحامية الإيطالية فى كسلا ، فأبرقت الحكومة البريطانية إلى كرومر بقرار الزحف على دنقلة وبالفعل تلقى كتشنر برقية تحمل نفس المعنى[٣].

وهكذا كانت هزيمة عدوة هى الفرصة التى ينتظرها سالسبورى وقد شرح أهدافه بصفة خاصة إلى كرومر فى اليوم التالى لموافقة الوزارة على حملة دنقلة حيث أفاد بأن القرار قد اتخذ أساسًا بسبب الرغبة فى مساعدة الإيطاليين فى كسلا.

والغريب أن الحكومة البريطانية لم تأخذ رأى خديوى مصر قبل اتخاذ قرار إرسال الحملة وأفاد كرومر فى رسالة بعث بها إلى سالسبورى بأن الخديوى يشكو أساسا من الزحف نحو دنقلة وأن ما حدث لخدمة المصالح الإيطالية وأنه لم يستشره قبل اتخاذ قرار إرسال الحملة[٤].

وبالرغم من المصاعب التى واجهت الجيش المصرى فى هذه الحملة يقول اللورد كرومر فى تقريره السنوى عام ١٨٩٦ وإن تقدم الحملة كان ناجحًا وإنه بضحايا قليلة فى الأرواح وتكاليف بسيطة لم تكن متوقعة قد أعيدت السلطة

(١) شكرى : محمد فؤاد ، مصر والسيادة على السودان ، القاهرة ١٩١٦ ، ص ٦٣
(٢) الجمل ، شوقى ، تاريخ سودان وادى النيل الجزء الثالث ص ١٥٤ .
(٣) Lagarde to Mentaux 24 Dec.
(٤) Salisbury to Cromer , 15 March 1896, Zeihland P.223..

المصرية جنوبا حتى مروى والتقى الجيش المصرى بقوات التعايشى فى المتمة فى أول يونية ١٨٩٧ ودارت معركة هزم فيها فى موقعة ابى حمد واسترجع الجيش المصرى بربر وشندى فى عام ١٨٩٨.

واستمرت القوات المصرية فى تقدمها حتى قضت على الخليفة عبد الله التعايشى فى واقعة جديدة فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ وانتهت الثورة المهدية فى السودان ورفع كتشنر الرايتين المصرية والإنجليزية على أطلال سراى الحاكم العام وكان هذا إيذانا بوضع السودان تحت الحماية البريطانية.

وبعد ذلك صدرت التعليمات لكتشنر لمتابعة السير فى النيل الأبيض لاحتلال فاشودة وعليه أن يخبر القائد الفرنسى بأن وجود هذه القوة الفرنسية فى فاشودة وفى أى جزء من وادى النيل يُعد بمثابة اعتداء على حقوق مصر والحكومة البريطانية.

وخرج كتشنر من أم درمان فى ١٠ سبتمبر ، وفى ١٨ سبتمبر صار على بعد ١٢ ميلا من فاشودة ووصلها بالفعل فى ٢١ من نفس الشهر على رأس كتيبتين من الجنود السودانيين وبعد مناقشة حامية وافق مارشان على رفع الراية المصرية على مسافة ٧٠٠ ياردة من الراية الفرنسية على ان ينتظر أوامر حكومته، وترك كتشنر قوة سودانية بقيادة الميجور جاكسون وتوجه جنوبًا لأنه توقع قدوم الأحباش إلى نهر السوباط ووصل إلى نقطة تقاطع السوباط مع النيل الأبيض وهناك أقام حامية، وبهذا تأكد كتشنر من أن مارشان قد عزل تماما فى الداخل وانه محاصر فى فاشودة.

واضطر مارشان إلى السفر للقاهرة للاتصال بحكومته التى وجدت أنه من الأفضل ألا تثير حربا مع انجلترا بسبب مسألة فاشودة وبالفعل أرسلت الحكومة الفرنسية فى ٤ نوفمبر ١٨٩٨ تأمر رجالها بالانسحاب من فاشودة، وبحر الفرنسيون إلى بلادهم عن طريق الحبشة فى نفس العام[1].

(1) El Gamal Shawiky: An unpublished document in the History of the Anglo-French Competition for the Domination in Upper Nile. PP.9-22.

وانتقد الفرنسيون وزير الخارجية هانوتو (Hanoraux) لأنه لم يخصص الرجال والمؤن الكافية للحملة وأنه جعل منها مغامرة فرقة مرتزقة ، لكن الفشل الذى أحل بهذه الحملة جاء نتيجة فشل المساعدة الحبشية من الشرق .

وأدرك الإنجليز بعد حملة مارشان أن هناك مخططًا فرنسيًا يسعى لعرقلة إتمام مشروع تأسيس أمبراطورية من البحر المتوسط إلى رأس الرجاء الصالح ولذا قرر الإنجليز العمل على منع أية دولة من الاستيلاء على منطقة أعالى النيل التى تعتبر حجر الزاوية فى الإمبراطورية البريطانية فى أفريقيا .

وهكذا كان قرار بريطانيا بالزحف نحو دنقلة واسترداد السودان يأتى ثمن وتطبيق سياسة جديدة نحو السودان هو الذى حمل اللورد كتشنر فى النهاية إلى رحلة الألف ميل من حدود مصر إلى القلعة الصغيرة فى فاشودة وكان عاملا أساسيًا وقويا فى إحباط المخطط الفرنسى الأثيوبى للوصول إلى النيل والتوسع على حساب الأملاك المصرية هناك ، ولقد بحثت بريطانيا فى استبعاد فرنسا والقوى الأخرى عن أعالى النيل، وأثبتت أنها القوة العظمى فى وادى النيل بعد إقصاء الفرنسيين بعد حادثة فاشودة، ولم يبق أمامهم من منافس إلا الإمبراطور منليك الذى كانت له أطماع واسعة فى حوض النيل بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة عام ١٨٩٦ ، حيث حدد مطامعه التى كان قد أفصح عنها فى خطابه الدورى إلى القوى الأوربية فى ١٠ أبريل ١٨٩٩ والذى أوضح فيه حدود أثيوبيا القديمة والتى امتدت إلى الخرطوم وبحيرة فيكتوريا[1]

## ٤- موقف انجلترا من الحبشة بعد معركة عدوة:

### أ- بعثة رينيل رود:

وجدت بريطانيا أن أفضل وسيلة وسط هذه الصراعات المتشابكة ووسط العلاقات القوية بين فرنسا وأثيوبيا أن تأخذ باب الحذر من ناحية منليك وذلك بالعمل على إنشاء علاقات طيبة معه لضمان وقوفه على الحياد عند استئناف الحرب الفاصلة للقضاء على الدولة المهدية فى السودان، ولتحقيق هذه الغاية

(1) Marcus . Harold: Ethio - British Negotiations concerning the western Border with Sudan 1886 - 1902, Journal of African History IV, I, 1963, P.84.

أرسلت بعثة جيمس رينيل رود (Rennel Rodd) من رجال الوكالة البريطانية في القاهرة وأحد مساعدي اللورد كرومر[١].

وقد تعددت أسباب هذه البعثة والتي تتلخص في النقاط الآتية:

١- نشاط الإرساليات التبشيرية الفرنسية في أثيوبيا حيث أرسلت فرنسا لأجارد إلى أديس أبابا ليبذل ما في وسعه لتسهيل مرور حملتين فرنسيتين إلى النيل[٢].

٢- كان الروس يعملون على التوغل في الحبشة وخشي الإنجليز أن يسعى الروس والفرنسيون إلى تشويه صورة انجلترا وأغراضها في حوض النيل.

٣- كان هدف البعثة بذل قصارى الجهد من أجل جمع المعلومات عن الأحوال الداخلية الحبشة ذاتها، وأن تسعى أيضاً إلى بحث الحدود بين الصومال البريطاني والحبشة وكذلك عقد معاهدة تجارية تتضمن مبدأ اعتبار بريطانيا أكثر الدول أولوية في الحبشة[٣].

لكل هذه الأسباب أصدرت انجلترا الأوامر إلى رينيل رود في بداية فبراير ١٨٩٧ بالذهاب إلى أديس أبابا ليوضح للإمبراطور منليك أن المعسكرات العسكرية التي تقوم بها الحكومة المصرية في السودان إنما الغرض منها هو استرجاع المديريات التي كانت سابقا تحت الحكم المصري، وليست هناك أية نوايا عدوانية ضد إثيوبيا؛ كما أخطر رود بعدم المعارضة في الاعتراف بتخطيط الحدود الاثيوبية بين خطي عرض عشرة وخمس عشرة درجة شمالا بما لا يتجاوز منطقة النفوذ التي أعطيت لإيطاليا في البروتوكول الذي وقع في ١٥ أبريل ١٨٩١.

وقد ضمت البعثة الكابتن ونجت (Wingate) رئيس المخابرات العسكرية في الجيش المصري، وكانت هذه الرحلة في حد ذاتها مغامرة استغرقت ست أسابيع، في الوصول إلى ريلع ؛ ونجح وجت في إرسال بعض المندوبين لمعرفة

(١) شكري ، محمد فؤاد : مرجع سابق ، ص ١٥٧.
(٢) شكري ، محمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ١٥٧.
(٣) Salishury to Rodd, London 24 febr.1897.

الأخبار وتقصى الحقائق قبل وصول البعثة إلى أديس أبابا، واستطاع ونجت أن يحصل على نسخة من خطاب الأثيوبيين إلى الخليفة في أم درمان ومنه يتضح نية منليك في الرغبة في الاستيلاء على جزء كبير من مناطق الخديو السابقة، واستطاع ونجت أن يحصل على أصل الخطاب بعد معركة أم درمان في العام التالي[١].

وفي ١٤ مايو ١٨٩٧ تمكنت البعثة من توقيع المعاهدة بين الطرفين والتي جاء في مادتها الخامسة تعهد منليك بأن يمنع بكل ما يملك من قوة مرور الأسلحة والذخائر من أرضه ومن كل أملاكه إلى المهديين الذين يعلن أنهم أعداء امبراطوريته وبهذه المادة استطاعت بريطانيا أن تقوض كل المحاولات التي بذلت من أجل تحسين العلاقات بين منليك والخليفة التعايشي ، وحققت بريطانيا بهذه المعاهدة استراتيجيتها القائمة على أساس منع أي دولة أوربية من الاقتراب من النيل وقد وصف رود الاتفاقية بأنها أدت إلى إقامة علاقات ودية في منطقة كان نفوذ بريطانيا فيها قد انهار وضمنت حياد منليك في الصراع مع الدراويش وهو ما سهل لهما عملية إرسال حملة دنقلة ثم التوجه إلى فاشودة للقضاء على المحاولات الفرنسية من أعالي النيل، وحققت بريطانيا هدفها واجبرت فرنسا على الانسحاب من فاشودة ، ولم يبق سوى تخطيط الحدود بين أثيوبيا والسودان[٢].

فلقد اكتشف ريتيل رود أن منليك قد أرسل منشورًا دوريًا إلى القوى الأوربية في عام ١٨٩١ ويدعي فيه حقوقًا واسعة تشمل كل الأراضي الممتدة غربًا إلى النيل. وعلى ذلك فقد رأى رود أنه من الحكمة تأجيل كل المسائل المتعلقة برسم الحدود في هذا الجانب الغربي[٣].

وكان منليك سعيدًا لأنه صار في موقف يسعى الجميع إلى إرضائه بعد هزيمة الإيطاليين في عدوة ، ولم يستطيع رود أن يحصل منه أكثر من وعد

(١) Wingate Ronald: Wingate of the Sudan , London ,1955 P.P 110-111.

(٢) بركات على – مرجع سابق ص ١٥٤

(٣) F.O Rodd Feb 1897, F.O.132..

بالا يقدم الإمبراطور أسلحة إلى اتباع التعايشي والوقوف على الحياد في الحرب التي قد تنشب ضدهم[١].

لكن البعثة لم تستطع أن توقف النشاط الفرنسي الذي كان يهدف للزحف نحو النيل من الشرق ومن الغرب.

وكان فشل البعثة البريطانية حتمي لأن فرنسا كانت أكثر سخاء مع منليك في إعطائه الأرض شرق النيل، أما سالسبوري فلم يستطع لأن حملة النيل لم يكن القصد منها استبدال الخليفة التعايشي بالإمبراطور منليك وكان من الواضح أمام رود أن المسألة لن تحل إلا بالمدفع الضخمة ويمجرد أن يشق كتشنر طريقه إلى الخرطوم ويستحكم البريطانيون في النيل حتى فاشودة – فإن الإمبراطور منليك سوف يفهم القضية البريطانية[٢].

**ب- اتفاقية ١٥ مايو ١٩٠٢ (الحدود بين السودان والحبشة):**

استطاعت بريطانيا أن تضع نهاية للتحالف الفرنسي – الحبشي بالقضاء على أطماع فرنسا في أعالي النيل بعد حادثة فاشودة وانسحاب مارشان.

أما موقف بريطانيا من توسعات منليك في السودان بعد معركة عدوة .. فقد رأينا كيف أن البعثة الإنجليزية إلى أديس أبابا في عام ١٨٩٧ لم توفق إلا في إعلان منليك بعدم تقديم مساعدات لاتباع التعايشي لكن مطالب منليك في السودان كانت أكثر مما توقعه البريطانيون.

ولقد طالب وخبت بالاحتلال الحقيقي لهذه المناطق لأن ذلك هو الوسيلة الوحيدة للضغط من أجل مفاوضات الحدود في هذه المنطقة[٣]. ولكن بسبب الخوف من تحالف منليك مع الفرنسيين اقترح رود ترك الموقف والتطبيق المتنازع عليها ليحل في المستقبل حيث تكون النوايا الطيبة متوافرة، والنيات الحسنة بين الطرفين قائمة[٤].

---

(١) شكري، محمد فؤاد: مرجع سابق ص ١٦٢.

(٢) Rodd to Salisbury, No. 21, Very Confidential, 14 May 1897.

(٣) F.O 403 255 Memo of Wingate. May 1897.

(٤) F.O 403 255 Rodd to Menelik, 14 May 1897.

أدركت الخارجية البريطانية هذا الوضع الحرج فقامت عام ١٨٩٨ بتعيين جون هارنجتون (John Harrington) ضابطًا قنصليا في زيلع وليكون مندوبًا عن جلالة ملكة بريطانيا في إثيوبيا[١].

وأخبر كرومر هارنجتون بضرورة إزالة أية شكوك لدى الأمبراطور منليك بخصوص سيادة إنجلترا في مصر والسودان وألا يعترف بأية إدعاءات حبشية في المناطق التي كانت تحت الحكم المصري وطالبه بعدم الرد على أي إستفسار حول الإدعاءات الإثيوبية في أي منطقة دون الرجوع لحكومته[٢].

وقد إستطاع هارنجتون بعد وصوله إلى أديس أبابا أن يضع أصابعه على أسس سياسة الأمبراطور منليك التوسيعية والتي تقوم على أساس الاحتلال الفعلي لأي منطقة يدعي السيادة عليها، ولهذا إتفق السكرتير كرومر وهارنجتون على ضرورة القيام بعدة عمليات عسكرية ضد اتباع التعايشي حتى يمكن أن تحل مشكلة الحدود مع إثيوبيا[٣].

ومن الواضح أن الأمبراطور منليك كان يتخذ من حرب البريطانيين مع المهديين وسيلة لتحقيق توسعاته في الشمال والجنوب الغربي، وكانت الدوريات الحبشية تعمل في إتجاه المتمه (Mattama) واستولت قواته بالفعل على بني شنجول (Beni Shangul) قبل سقوط أم درمان في يد حملة الاسترداد التي قادها كتشنر[٤].

ولكن سقوط أم درمان غيّر الموقف السياسي في الحبشة واحس منليك ان إنجلترا هي القوة القادرة على إحداث الضرر لهم، وكانت هزيمة المهديين قد جعلت الطرفين يسرعان في التوسع لكي يكون موقف كل منهما أفضل عند المساومات وأصيب منليك بإحباط عندما وجد البريطانيين يتقدمون نحو المناطق التي يدعي تبعيتها له[٥].

(١) F O 403 255 Salisbury to Cromer, 24 November 1897.
(٢) F O.1 35 Cromer to Harrington., 5 March 1898
(٣) F.O.403 274 Cromer to Salisbury, 5 March 1898.
(٤) F O 403 274 Harrington to salisbury, 30 APril, 1898
(٥) أنظر الخريطة رقم ( ) .

وعندما دعمت بريطانيا موقفها على الحدود الشمالية الغربية لإثيوبيا ـ طلبت بريطانيا من هـارنجتون أن يفتح باب المفاوضات مع الأمبراطـور منليك وكانت التعليمـات الصادرة إليه ان يخبر الأمبراطـور منليك بعدم وجود نوايا بريطانية للتوغل فى داخل المنـطقة التابعة للحبشة، وأن بريطانيـا لا تطالب إلا بالمناطق التى كانـت تتبع مصر سابقـاً وأن بريطانيا علـى استعداد لسماع أية مـقترحات بخصوص تعديل خط الحدود القديم[1].

وبدأت أول جـولة من منـاقشات التـفاوض علـى الحدود فى أوائل إبـريل ١٨٩٩ ومنذ البداية أعلـن هارنجتون أن بريطانيا لن تقبل إعـلان منليك الصادر فى عام ١٨٩١، هذا فـى الوقت الذى إدعى فيـه الأمبراطور الحبشى إحتلال البريطانيين لمناطق كانت ترفرف عليها الأعلام الحبشية واشتكى منليك قائلاً إن القلابات كانت دائماً إثيوبية ـ لكن هارنجتون نفى ذلك وأخيراً تم الإتفاق على أن يقدم هارنجتـون خريطة بمناطق الإدعاءات البـريطانية والتى سبق ان إحتلتها مصر.

وبدأت جلسة ثانية مـن المفاوضات فى ٢٢ أبـريل، وفى هذه الجلسة كان منليك يركز عـلى (بنى شنجول) التى تتحكم فى جزء من تجـارة السودان بالإضافة إلـى وجود الذهب بها ـ لكن هـارنجتون رد عليه بأن حكـومة جلالة الملك توافق على أية حقوق له فى هذه المـناطق وإنتهت المباحثات فى ١٩ مايو بسبب الخلاف حـول بنى شنجول. وبقيـت مشكلة (المتمـه) تلـك المدينـة الإستراتيجية والمركز التجارى الهام فى مـديريات القلابات والتى تقع على بعد ٩٥ كيلو متراً شرقى جوندار، وكانت إدعاءات منليك فى الإحتفاظ بهذه المدينة بسبب المسيحيين بها ولأن الملك يوحنا قد قُتل هناك ولأن دمـاء الأثيوبيين قد سالت فى هذه المدينة، وعندما عرض هـارنجتون الأمر على رينيل رود أفاد بأن كل ما يهم بريطـانيا هو الحصن الذى يقع فى المدينة الجديـدة وأنه يمكن إعطاء منليك المدينة القديمة شرقى نهر الباكارا.

(1) F.O 403/275, Harrington to Salisbury, 6Nov.1898.

واقتنع منليك بمهذه التسوية وتمت الموافقة على تقسيم عائد سوق المتمه في ١٤مايو ١٩٠٠[١].

وهكذا رضيت الحكومة البريطانية بنتائج مفاوضات هارنجتون الذى نجح في الحصول على مناطق على الحدود أكثر من التعليمات التي كانت قد أعطيت له[٢].

وأخيراً وقعت بريطانيا والحبشة إتفاقية في ١٥ مايو ١٩٠٢ والتي تعتبر في الواقع نهاية الصراع الإستراتيجي بين الدول الأوربية على أعالي النيل، كما تعد إنتصاراً لسياسة كل من رودس وتشامبرلين حيث أعطت البريطانيين كل ما كانوا يسعون إليه فيما بين حدود مصر وأوغندة.

وهكذا تم تخطيط الحدود بين السودان والحبشة بحيث يقع النيل الأبيض والإجزاء السفلى من العطبرة والنيل الأزرق والسوباط داخل دائرة النفوذ البريطاني، كما نصت المادة الثالثة من المعاهدة على أنه لا يحق لمنليك أن يشيد أي عمل على النيل الأزرق وبحيرة تانا (Tana) ونهر السوباط من شأنه منه جريان المياه إلى النيل إلا بالإتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان[٣].

وفي نفس اليوم عقد معاهدة أخرى بين إيطاليا والحبشة وإنجلترا حددت فيها الحدود بين الحبشة وأريتريا وبين السودان وإريتريا[٤].

وبعد المعاهدة السودانية الأثيوبية في عام ١٩٠٢ صارت سياسة بريطانيا نحو الحبشة دفاعية صرفة وفضل البريطانيون قيام الدول الاوربية ذات المصالح المشتركة مثل فرنسا وإنجلترا وإيطاليا بتسوية المشكلات مع أثيوبيا وفعلاً وقعت إتفاقية ٤ يولية ١٩٠٦ بين الدول الثلاث، نصت في مادتها الأولى على إحترام الدول الثلاثة لإستقلال أثيوبيا والإحتفاظ بالوضع الإقتصادى الراهن ونصت

(١) F.O 403 299 Harrington to Salisbury 14 May 1900

(٢) F.O 403 287 Memo by Robb, 4 Aug, 1899.

(٣) عبده على إبراهيم، مرجع سبق ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

(٤) P.436. Hertalet, E. Map of Africa by Treaty, vo 12,P. 435, Ibid

المادة الرابعة على تأكيد بريطانيا بعدم التدخل فى مياه أعالى النيل. وفى ١٣ ديسمبر إعتمدت أثيوبيا هذه الإتفاقية[١].

## تقييم لنتائج معركة عدوة

مما سبق يتضح أن معركة عدوة من المعارك التاريخية الفريدة التى تركت آثاراً عميقة فى تاريخ الدولتين المتحاربتين (أيطاليا والحبشة) بل إمتدت آثارها إلى العديد من الدول الأخرى وظلت هذه الآثار لسنوات طويلة.

**ويمكن أن نوجز بعض هذه الآثار فيما يلى:**

١ـ أحدثت هذه المعركة تقارباً بين الأمبراطور منليك والخليفة عبدالله التعايشى فى السودان، حيث بدأت سلسلة من المراسلات بين الطرفين كان الهدف منها تحسين العلاقات بين الدولتين، وإظهار الرغبة المستمرة فى العمل من أجل السلام. وقد إتفق الطرفان بعد المعركة على أن الرجل الأبيض هو عدوهما، وانه لابد من التحالف بينهما للوقوف ضد هذا المخطط الإستعمارى، وحذر الأمبراطور منليك الخليفة عبدالله ضد الفرنسيين والإنجليز، بل وطالبه بالتشدد معهم، وهكذا كانت هزيمة عدوة عاملاً قوياً فى تحسين العلاقات بين الحبشة والسودان، وتبودلت البعثات الدبلوماسية بينهما، وكان فى الإمكان أن تسفر هذه البعثات عن المزيد من العلاقات الطيبة لولا وقوف القوى الأوربية فى وجه هذا التحالف والذى لم يصل إلى الدرجة المرجوة منه بسبب تدخل بريطانيا الساقر وإجبارها منليك على إنهاء علاقاته بالخليفة التعايشى وفى نفس الوقت عجلت الأحداث بالقضاء على الدولة المهدية فى السودان حتى لا تترك السودان فريسة للقوى الأوروبية الأخرى.

٢ـ كانت معركة عدوة فاتحة التكالب الإستعمارى على منطقة القرن الأفريقى بصفة عامة وعلى وادى النيل بصفة خاصة، والحقيقة هى أن مخططى السياسة البريطانية قد رسموا سياستهم الأفريقية على أساس امتداد النفوذ البريطانى من القاهرة شمالاً حتى الكاب جنوباً، وفى نفس الوقت بنى سياسيو

(١) Ibid; P. 436.

فرنسا استراتيجيتهم على أساس التوسع من قاعدة (أبوك) فى القرن الأفريقى حتى المحيط الأطلسى غربا، ووجدت بريطانيا من إيطاليا خير حليف لها يقف أمام التوسع الفرنسى فى وادى النيل والقرن الأفريقى وفى نفس الوقت وجدت فرنسا من الحبشة الحليف الذى يمكن أن يقوض المخططات البريطانية ووقفت بجانبه تشد أزره وتمده بالسلاح والعتاد حتى جاء النصر الكبير للأحباش على الإيطاليين فى عدوة ولما وجدت بريطانيا أن حليفها (الإيطاليين) قد هزم فى هذه المعركة وأن فرنسا بدأت تخطط للتوسع فى وادى النيل ـ كان هذا من شأنه خلق المزيد من الصراع بين القوى الأوروبية حول أعالى النيل ومنطقة القرن الافريقى وظهر هذا جلياً فى حادثة فاشودة التى تمثل قمة التنافس الأوربى فى وادى النيل بعد معركة عدوة، حيث إلتقت آمال الأمبراطور منليك الذى كان يسعى نحو السيطرة على أجزاء من السودان مع آمال فرنسا التى كانت تسعى للتوسع فى أعالى النيل وقد وضحت سياسة الطرفين فى الزحف الفرنسى بالإتفاق مع إثيوبيا نحو فاشودة وفى الحملات العديد التى أرسلها الأمبراطور منليك إلى النيل الازرق بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة.

٣ـ أحدثت هذه المعركة تغيراً كبيراً فى السياسة البريطانية تجاه وادى النيل فلقد رسمت بريطانيا سياستها منذ إخلاء السودان من المصريين على التريث والتمهل فى عملية السيطرة على المنطقة حتى تكون الفرصة سانحة لذلك واتخذت من إيطاليا حارساً لها فى المنطقة واعتبر صانعو السياسة البريطانية أن إمبراطورية منليك ما هى إلا مجال لنفوذ إيطالى ـ لكن بعد هزيمة الإيطاليين فى عدوة وجدت بريطانيا أن حليفها قد تهاوى وأن المنطقة صارت نهباً للقوى الأوربية التى إعتبرتها أرضاً لا صاحب لها، وأحست بريطانيا أن منليك بالتعاون مع الفرنسيين يسعى للإستيلاء على مناطق فى أعالى النيل وأن هناك تنسيقاً بين حملات حبشية وفرنسية تلتقى فى أعالى النيل وعجلت بالفعل فى إسترداد السودان بأسرع ما يمكن حتى لا تقع منطقة أعالى النيل فى أيدى دولة أجنبية معادية، فكان قرار الزحف نحو دنقلة فى ١٢ مارس ١٨٩٦ لتخفيف الضغط على الإيطاليين، ثم إعداد حملات إسترداد السودان والقضاء على

الدولة المهدية ثم مواجهة الفرنسيين في فاشودة وإجبارهم على الإنسحاب منها والمحافظة على منطقة أعالي النيل بعيدة عن القوى الأوروبية المتنافسة في المنطقة وبالطبع حدثت كل هذه التحولات والتغيرات في السياسة البريطانية بعد هزيمة عدوة، وبعبارة أخرى كانت هزيمة الإيطاليين في عدوة سببا في المنافسة الحبشية في وادي النيل.

٤ـ أحدثت هذه المعركة تغيراً في موازين القوى في المنطقة وبدلاً من إعتماد بريطانيا على إيطاليا ووقوفها بجانبها وتمكينها من بسط سيطرتها ونفوذها على مناطق من القرن الإفريقي وبعض المناطق التي كانت خاضعة للسيادة المصرية اتجهت بريطانيا للحبشة.

فبعد هزيمة عدوة وظهور الإمبراطور منليك على مسرح الأحداث السياسية في المنطقة أخذت بريطانيا تتقرب إليه وتسعى للتحالف معه وبالفعل كانت بعثة رينيل رود إلى بلاط منليك بعد هزيمة عدوة حلقة من حلقات السياسة البريطانية للتودد نحو منليك وللقضاء على التحالف بينه وبين الخليفة في السودان وحتى تضمن وقوفه على الحياد في الحرب المرتقبة بين بريطانيا والمهديين. وباختصار فإن معركة عدوة كانت عاملاً قوياً في تغيير دفة السياسة البريطانية واتجاهها نحو تحالف مع الإمبراطور منليك أسوة بالتحالف الذي حدث بين منليك والفرنسيين كما كانت عاملاً قوياً في تقلص الأطماع الإيطالية في المنطقة إلى حين.

٥ـ ترتب على هزيمة عدوة أن صارت الحبشة دولة ذات بأس وحول، وأخذت وفود الدول الأوروبية تسعى من أجل التحالف مع الإمبراطور الحبشي، وفي نفس الوقت أحس منليك أن الوقت حان وأن الفرصة التي كان ينتظرها قد جاءت إليه بعد نكسة الإيطاليين في عدوة وكسر شوكة غطرستهم وتوسعهم في ممتلكاته فراودته الأمان في تحقيق حلمه القديم الذي أعلنه في عام ١٨٩١ والذي طالب فيه بسط سلطته وتوسيع مجال نفوذه حتى الخرطوم والنيل الأبيض، وبدأ بالفعل في مشاركة الدول الأوروبية في عمليات التقسيم في القارة الأفريقية وبسط النفوذ لكن أحلام الإمبراطور لم تلبث أن تحطمت

على صخرة الواقع عندما قضت بريطانيا على الدولة المهدية، وحاولت إسترداد كل ما كانت الأيدى المصرية قد إمتدت إليه وهنا حدث التعارض بين منليك والبريطانيين الذين قلصوا نفوذ هذا الأمبراطور وحرموه من التوسع فى وادى النيل وقضوا على نشوة النصر التى كان الامبراطور يسعى وراءها لتحقيق الآمال والأحلام

٦ـ ساعدت هزيمة الإيطاليين فى عدوة على تحقيق الإستقرار والسكينة فى هذه المنطقة نحو أربعين عاماً عاشت فيها منطقة القرن الأفريقى ووادى النيل فى هدوء وسلام، ولكن الهزيمة النكراء التى لحقت بالإيطاليين جعلتهم فى حالة من الخزى والعار ولم يهنأ بال الايطاليين إلا بعد زحف الجيوش الإيطالية الفاشستية على إثيوبيا لغسل عار هزيمة عدوة، وقد إكتسحت القوات الإيطالية إقليم تيجرى وانفتح الطريق إلى أديس أبابا والتى دخلتها القوات الإيطالية فى مايو ١٩٣٦ وهرب الامبراطور هيلاسلاسى إلى بريطانيا التى وعدته بإعادته إلى العرش ومساندته فى ترسيخ حكمه على كل أمبراطوريته، وقد ترتب على هذه الأحداث تعرض منطقة وادى النيل إلى خطر هذا الغزو الايطالى فقد كانت هزيمة عدوة وما لحق بإيطاليا من ذل ومهانة سبباً جوهرياً فى الهجوم على إثيوبيا عام ١٩٣٦ وكأن معركة عدوة التى ضمنت الإستقرار والأمان لفترة من الزمان لم تنقذ المنطقة من ويلات الحرب مرة أخرى.

٧ـ كانت هزيمة عدوة عاملاً فعالاً وقوياً فى تدعيم علاقات فرنسا مع إثيوبيا، كما كانت فرصة لتحقيق حلم الفرنسيين فى الوصول إلى النيل وتحطيم فكرة ربط المستعمرات البريطانية بين القاهرة والكاب، وكانت فكرة إرسال حملات من إثيوبيا بعد هزيمة عدوة للاقاة حملة مارشان القادمة من الغرب إحدى النتائج الهامة التى إرتبطت بهزيمة عدوة ولو تم التنسيق بين هذه الحملات لتغيرت الخريطة السياسية فى حوض وادى النيل.

## ٣. الصومال الإيطالي

لم يكتف الإيطاليون بما ضموه من أملاك مصر المطلة على البحر الأحمر في شرق أفريقيا ـ لكنهم أخذوا يتطلعون إلى سواحل المحيط الهندي التي تطل على ممتلكات سلطان زنجبار، وكانت الدول الاستعمارية الأخرى وفي مقدمتها إنجلترا وألمانيا قد زاد نشاطها في هذه الجهات ـ فقد شاعت في تلك السنوات التي عُرفت بسنوات إغتصاب أفريقيا ـ طريقة إجبار السلاطين والشيوخ المحليين على توقيع إتفاقات تمنح الشركات الاجنبية والدول حقوقاً تصل إلى حقوق الملكية الكاملة وفرض الحماية على الأراضي التي تحت نفوذ هؤلاء السلاطين أو الشيوخ.

وفي عام ١٨٨٥ أرسلت إيطاليا بعثة لإرتياد مناطق الصومال وكتابة تقرير عنها والبحث عن ميناء قريب من مصب نهر جوبا يمكن أن تتخذه إيطاليا نقطة إرتكاز لمشروعاتها في هذه المنطقة ولمحاولة عقد معاهدة مع سلطان زنجبار شبيهة بالمعاهدات التي كانت شائعة في ذلك الوقت ـ وقد وفقت البعثة فعلاً في ٢٨ مايو ١٨٨٥ في الحصول على توقيع السلطان على هذه المعاهدة المطلوبة.

وقد إعتمدت إيطاليا في تنفيذ مشروعها على موافقة إنجلترا التي كانت تخشى من أطماع فرنسا بالذات، ولذلك فقد كان الإنجليز يرحبون بوجود قوة أوروبية أخرى غير معادية لهم في المناطق التي لم يروا فيها في ذلك الوقت مجالاً لنشاطهم، ولهذا لم يعارضوا في بوجود الإيطاليين في هذه المناطق من الصومال.

وذاب الإيطاليون في الحصول على توقيعات عدة شيوخ بوضع بلادهم تحت الحماية الإيطالية وبناءً على ذلك وعلى ماتص عليه مؤتمر برلين / ١٨٨٤ ١٨٨٥ قامت الحكومة الإيطالية في ٢٠ مايو ١٨٨٩ بإبلاغ الدول بسط حمايتها على بلاد الصومال الواقعة بين الصومال الإنجليزي ـ الذي عدت إنجلترا سلطانها عليه بعد إجبارها مصر على إخلاء هذه المناطق المواجهة لمدخل البحر الأحمر

عند باب المندب وبين أراضي سلطان زنجبار وأطلقت عليه إسم (الصومال الإيطالي).

وإتجهت أنظار إيطاليا بعد ذلك لمد نفوذها إلى ميناء قسمايو وغيرها من الموانى الهامة الواقعة على ساحل المحيط الهندى، وكانت الحكومة الإيطالية تعلم ان الأمر لا يتوقف على موافقة سلطان زنجبار - صاحب الحق الشرعى في المنطقة بقدر توقفه على موافقة الحكومة البريطانية فسعت للحصول على هذه الموافقة ونجحت فى مسعاها.

وأعلنت إيطاليا للدول فى (١٥ نوفمبر ١٨٩٩) حمايتها على الساحل الشرقى لافريقيا الممتد من الحدود الشمالية لقسمايو حتى نهاية سلطنة أوبيا.

وجرت مفاوضات بين حكومتي روما ولندن لتحديد مناطق النفوذ بين إيطاليا وإنجلترا.

وهكذا أتت إدارة هذه الجهات بشرق أفريقيا لإيطاليا وظلت إيطاليا تبسط نفوذها عليها حتى الحرب العالمية الثانية[1].

## ثانياً: إيطاليا فى شمال أفريقيا

إتجهت إيطاليا من جديد إلى البحر المتوسط، فقد كان هذا ميدانها الطبيعى للتوسع لاسباب تعرضنا لبعضها من قبل ونجملها فيما يلي:

١- كان ساحل أفريقيا الشمالى أقرب السواحل الأفريقية لإيطاليا فمن الطبيعى أن يكون هو المجال المناسب لتوسع دولة كإيطاليا لا تمكنها قوتها البحرية من تكوين وإدارة مستعمرات فى مناطق نائية بعيدة كثيراً عن الأم الكبرى.

٢- كان من أهداف إيطاليا التوسعية إيجاد مجال للهجرة والعمل للإيطاليين ومهما يكن مدى صحة هذا الإدعاء من عدمه فإن شمال أفريقيا كان أنسب من شرقها كمجال لنشاط الإيطاليين.

---

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى Hallis, Christopher: Op. Cit.
وكذلك دجب حراز: التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا (١٩٦٠).

٣ـ بالإضافة إلى هذين العاملين الجغرافيين فهناك عامل تاريخي فقد كان الإيطاليون يعتبرون أنفسهم ورثة (الإمبراطورية الرومانية) فكان طبيعياً بذا فكروا في التوسع أن يكون شمال أفريقيا الذي كان يعتبر من أهم أجزاء الإمبراطورية الرومانية القديمة ـ المجال الأول لهذا التوسع.

ولهذا الأسباب إتجهت أنظار الإيطاليين إلى تونس لكن ـ كما ذكرنا ـ سبقتهم فرنسا لإتخاذ عمل إيجابي في هذه الجهات في سنة ١٨٨١ ـ وحدث بعد أن إستولى الفرنسيون على تونس أن إحتلت إنجلترا مصر ١٨٨٢، وأصبحت (ليبيا) الواقعة بين تونس ومصر الولاية العثمانية الوحيدة في شمال أفريقيا التي لم تمتد إليها أصابع الإستعمار الأوروبي.

لكن إيطاليا كما رأينا إتجهت لشرق أفريقيا بدلاً من إتجاهها لشمالها كما كان مترقباً. ولعل من أسباب هذا التصرف الغريب من الإيطاليين أن الدولة العثمانية أسرعت كما ذكرنا من قبل إلى إرسال قوة كبيرة إلى ليبيا لحمايتها من المصير الذي وقعت فيه تونس.

على أن إيطاليا كان يهمها أيضاً أن تكسب موافقة بريطانيا على سياستها بإعتبارها القوة البحرية الكبرى، وقد ظلت سياسة التقرب من إنجلترا من أسس السياسة الإيطالية طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وحين تم التقارب بين إنجلترا وفرنسا وأسفر ذلك عن الإتفاق الودي سنة ١٩٠٤ كان يبدو أن يتجه التوسع الفرنسي إلى مراكش وأن تترك ليبيا لنشاط الإيطاليين.

وهكذا ضمنت إيطاليا إقرار كل من المعسكرين (بريطانيا، وفرنسا) لأطماعها في ليبيا.

على أن الأحوال الداخلية في تركيا وفي ليبيا ذاتها عجلت بإتخاذ إيطاليا الخطوة الحاسمة، ففي عام ١٩٠٨ قامت في تركيا ثورة تزعمها حزب (تركيا الفتاة) للمطالبة بالإصلاحات الدستورية وغيرها من الإصلاحات العصرية، وأضطر السلطان عبدالحميد الثاني للإذعان لطلب الثوار.

شكل رقم (١٤) إيطاليا فى شمال افريقيا

أما الأوضاع الداخلية في ليبيا فكانت قد وصلت أيضاً لدرجة كبيرة من السوء فقد تولى شئون ليبيا في الفترة بين عامي ١٨٣٥، ١٩١١ وهي السنة التي هاجمت فيها إيطاليا ليبيا ثلاثة وثلاثون والياً، وهؤلاء الولاة لم يكونوا أكفاء كما تعرضت البلاد للمجاعات بسبب قلة الأمطار وزادت الحالة سوء بسبب إنتشار الكوليرا في طرابلس عام ١٨٥٠م[1].

على أن إهتمام الدولة العثمانية بتقوية ليبيا وتنظيم شئونها ظهر من جديد منذ أعلنت فرنسا حمايتها على تونس كما ذكرنا فاهتمت الدولة بتحصين طرابلس وزادت الحامية في البلاد ـ لكنها أضطرت في عام ١٩١١ قبيل الهجوم الإيطالي لسحب جزء كبير من الجيش وإرساله إلى اليمن لإخضاع الثورة التي قامت فيها.

ويرتبط تاريخ ليبيا في هذه الفترة الحاسمة بظهور الدعوة السنوسية وأنتشارها[2].

والسنوسية دعوة إسلامية إصلاحية تدعو الناس إلى أن يعودوا إلى الإسلام الصحيح وتنسب إلى (السيد محمد بن علي السنوسي الكبير) وقد بدأ دعوته في الحجاز حيث أسس زاويته الأولى سنة ١٨٣٧ ثم غادر الحجاز في سنة ١٨٤٠ إلى مصر ووصل إلى بنغازي، وفي عام ١٨٤٢ أنشأ (الزاوية البيضاء) في الجبل الأخضر ثم نقل مركزه إلى (الجغبوب) وأقام مركزاً كبيراً له ولأتباعه ومريديه في سبتمبر ١٨٥٩ بعد إن كانت السنوسية قد إستقرت أركانها في برقة وواداي وطرابلس، وخلفه في الدعوة إبنه الأكبر السيد المهدى (١٨٥٩ ـ ١٩٠٢)، وقد نقل مركز السنوسية من الجغبوب إلى (واحة الكفرة) وفي عهده بلغت السنوسية الذروة الإنتشار.

والخليفة الثاني هو السيد أحمد الشريف (١٩٠٢ ـ ١٩١٨) وهو إبن أخ المهدي وهو الذي قاد الليبيين في جهادهم ضد الإيطاليين.

(١) نقولا. زيدة: ليبيا من الإستعمار الإيطالي إلى الإستقلال (القاهرة ١٩٥٨) ص. ص ٤٣ ـ ٥١.
(٢) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى: محمد فؤاد شكري: السنوسية دين ودولة (القاهرة ١٩٤٥)

على أنه من الملاحظ أن الحكومة العثمانية لم تهتم بأمر السنوسية فطالما كان السنوسيون يعترفون بالخلافة العثمانية لم يكن هناك مايضير هذه الخلافة.

ومن جهة **إيطاليا** عمدت في السنوات الأولى من القرن الحالي إلى إتخاذ قرارات إيجابية لتحقيق أهدافها في ليبيا: فأخذت تفتح المدارس في طرابلس وبنغازي، كما عملت لفتح فروع لبنك روما في ليبيا هذا بالإضافة إلى نشاط القنصليات الإيطالية في طرابلس وبنغازي وكذلك نشاط الجماعات التبشيرية الإيطالية.

وتذرعت إيطاليا بأن هناك خطراً يهدد الرعايا الإيطاليين نتيجة المعاملة السيئة التي يلقونها من رجال السلطة التركية في طرابلس وإنه ترتب على ذلك تعطيل نشاط الإيطاليين التجاري والعلمي، وإنها مضطرة لكي تصون كرامتها ومصالحها أن تحتل طرابلس وبنغازي، وأرسلت بذلك للباب العالي في ٨ سبتمبر ١٩١١م.

وفي ٢ أكتوبر ١٩١١ بدأ الأسطول الإيطالي في إطلاق مدافعه على ميناء طرابلس ولم تجد إستغاثة تركيا بالدول الكبرى للتوسط بينها وبين إيطاليا حتى توافق على قبول حل وسط يصون كرامة تركيا (١).

## ويمكن إجمالاً أن نقسم الحرب بين الليبيين والإيطاليين:

يمتد الدور الأول من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٧، ويقع الثاني بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٣٢ أما الفترة الفاصلة بينهما من ١٩١٧ إلى ١٩٢٢ فقد كانت فترة هدنة وإتفاقات ومعاهدات.

### الفترة الأولى ١٩١١-١٩١٧:

وقع عبء الدفاع عن البلاد من البدأ على كاهل السكان الذين حولوا الحرب إلى حرب عصابات لقي فيها الجيش الغازي مقاومة عنيدة لم يكن يتوقعها.

(١) Mc Cure: Italy in North Africa (London 1913) P.25.

وقد إستطاعت القوات الإيطالية إحتلال (طرابلس، وطبرق، ودرنه، وبنغازى) ولكن هذا الإحتلال لم يكن سهلاً، فقد كلفهم الكثير من الضحايا، ولم يلبث السنوسيون أن هبوا للدفاع عن البلاد ضد الغزو الغازى ونادى السيد أحمد الشريف بالجهاد، وقام شيوخ الزوايا السنوسية يؤلبون القوم ضد الغزاة وإستجاب لهذا النداء الألوف.

على أن تركيا لم تلبث أن إنسحبت من الميدان لتتفرغ للحرب فى البلقان، فعقدت فى ١٧ أكتوبر ١٩١٢ معاهدة أوشى (لوزان) التى نصت على أن توقف تركيا وإيطاليا القتال، وتسحب تركيا جنودها من ليبيا، وإذاع السلطان العثمانى منشوراً منح فيه أهل ليبيا الإستقلال الداخلى، وأصدر ملك إيطاليا بدوره منشوراً إلى أهل ليبيا يذكر فيه أن بلادهم أصبحت خاضعة خضوعاً تاماً للسيادة الملكية الإيطالية ويعفو عن الليبيين الذين يخلدون للهدوء ويعدهم بالمحافظة على الشعائر الدينية الإسلامية ويسمح لهم بذكر إسم جلال السلطان الأعظم بصفته خليفة المسلمين فى الصلوات العامة.

وهكذا خرجت تركيا من ميدان القتال وصارت الزعامة السنوسية هى كل شئ فى مقاومة المستعمرين الإيطاليين.

ودارت معارك فى (برقة) لكن لم يستطع الإيطاليون السيطرة على المناطق الداخلية، وحين إشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ إنضمت إيطاليا إلى الحلفاء وأدى ذلك إلى أن تمنع بريطانيا وصول الإمدادات إلى المجاهدين الليبيين عن طريق مصر مراعاة لحليفتها، وقام السيد أحمد الشريف بتشجيع الأتراك والالمان للهجوم على حدود مصر الغربية وعلى الواحات المصرية بالصحراء الغربية ـ لكنهم قرروا الإنسحاب والعودة من جديد إلى ليبيا بعد أن فشلوا فى الدخول إلى وادى النيل ذاته[1].

**الهدنة بين الطرفين:**

جرت إتصالات بين السنوسيين والإيطاليين والإنجليز إتفق فيها على عقد

(١) لمزيد من التفاصيل ـ يرجع الى:
محمود الشنطى: قضية ليبيا (القاهرة ١٩٥٠)

هدنة بين جميع الأطراف، وعقب ذلك في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ عُقدت (إتفاقية الرجمة) وقد قسمت بموجبها برقه إلى قسمين شمالي يخضع للسيادة الإيطالية وجنوبي ويشمل الجغبوب والكفرة وبعض الواحات الأخرى التي إمتد إليها نشاط السنوسيين ويكون إدارة مستقلة هي الإمارة السنوسية ويتمتع (السيد محمد إدريس) بلقب أمير على أن يكون اللقب وراثياً وتكون (إجدبية) عاصمة الإمارة السنوسية على أن يسرح الأمير الوحدات العسكرية التابعة له في فترة ثمانية شهور.

أما طرابلس فقد أعلن الزعماء العرب فيها إستقلالها وقيام حكومة وطنية فيها واجتمع الزعماء الطرابلسيون وإتخذوا في نوفمبر ١٩٢٠ قرارات تقضي بتوحيد الجهاد في برقة وطرابلس وبتوحيد الزعامة في البلاد بإنتخاب أمير مسلم تكون له السلطات الدينية والمدنية حتى يمكن الوقوف أمام العدو صفاً واحداً وأختير السيد محمد إدريس السنوسي اميراً للقطرين طرابلس وبرقة.

**الفترة الثانية ١٩٢٢-١٩٣٢م**

بإستيلاء الفاشيين على الحكم في إيطاليا في أكتوبر ١٩٢٢ - بدأت مرحلة أخرى من الحرب الليبية، فقد شن الإيطاليون حرباً برية وجوية وبحرية على موانئ ومدن طرابلس وأضطر الأمير السنوسي للإنسحاب لمصر تاركاً أمر قيادة حركة الكفاح في برقة لليد (عمر المختار) وسقطت مدن طرابلس الواحدة بعد الأخرى في يد الإيطاليين وقاد حركة المقاومة في الداخل السيد عمر المختار كما سنوضح بعد[1].

**كفاح عمر المختار ضد الإيطاليين:**

ولد عمر المختار في عام ١٨٦٢، وعمر من قبيلة المنفه، وقد توفي والده عندما كان يقوم بأداء فريضة الحج في سنة ١٢٢٤هـ (١٨٧٧/٧٨م). وأوصى به والده في لحظة احتضاره الشيخ الغريناني من أعيان بنغازي. فبعد عودتهم

(١) عن حياة السيد عمر المختار وكفاحه المجيد:
محمود شلبي: عمر المختار - ضحية الإستعمار الوحشي (القاهرة ١٩٥٧).

من الحج أرسله الشيخ الغريانى إلى واحة الجغبوب ـ مركز السنوسية حيث إلتحق بالمدرسة القرآنية بها، ثم إنتقل إلى واحة الكفره بصحبة المهدي السنوسي. ولما توفي شيخ زاوية القصور من زوايا الجبل الأخضر إختاره المهدي ليكون شيخاً للزاوية، وإختاره المهدي السنوسي بعد ذلك ليتولي قيادة بعض القبائل الثائرة ضد الفرنسيين في وداى ثم عاد بعد ذلك إلي زاويته الأصلية (القصور).

ومنذ بدأ الإيطاليون يوطدون أقدامهم في ليبيا في عام ١٩١١ ـ بدأ جهاده ضد الوجود الإيطالي هناك بعناد وإصرار حتي في الفترة التي إتفق فيها السنوسيون والإيطاليون على عقد هدنة بين الطرفين (١٩١٧ ـ ١٩٢٢).

وبإستيلاء الفاشيين على الحكم في إيطاليا في أكتوبر ١٩٢٢ـ وإعلانهم نقض إتفاقيات الصلح المعقودة مع السنوسيين ـ وشنهم حرباً برية وجوية وبحرية على المناضلين الليبيين ـ أضطر الأمير السنوسي للإنسحاب لمصر تاركاً امر قيادة حركة الكفاح في برقة للسيد عمر المختار فأصبح رئيساً لجميع (الأدوار)، وسقطت مدن طرابلس الواحدة بعد الأخرى في يد الإيطاليين، وإضطر عدد كبير من المجاهدين الليبيين للخروج من بلادهم إلى تونس ومصر للدفاع عن قضية بلادهم في الخارج بينما بقيت حركة المقاومة الداخلية مستمرة في الداخل يتزعمها السيد عمر المختار.

وقد نظم عمر المختار حركة المقاومة ففرض على القبائل عدد من المقاتلين، وقدر عن المال لدعم حركة الجهاد ـ وقد حرص الإيطاليون ـ بالإتفاق مع الإنجليز ـ على قفل باب الإمدادات والنجدات التي كانت تأتي للمجاهدين من مصر فمدوا الأسلاك الشائكة بطول الحدود بين ليبيا ومصر بطول ٢٧٠ كيلو متراً وأقيمت حصون لمراقبة هذه الحدود، وجرت مفاوضات بين الوزارة المصرية التي كان يرأسها إسماعيل صدقي باشا وبين الإيطاليين إنتهت بالإتفاق في ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥ على ترك واحة الجغبوب للإيطاليين مقابل تنازل إيطاليا عن بئر في جهة السلوم لمصر، وبموجب هذا الإتفاق أصبحت إيطاليا تبسط نفوذها على مراكز السنوسيين في الجنوب وكان هذا بالطبع محبباً لآمال السنوسيين.

وقد قوبل هذا الإتفاق بإنتقاد لاذع من كثير من الكتاب العرب والمصريين[١].

وقد شهدت الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٩ محاولات مستميتة من الإيطاليين لإخضاع ليبيا نهائياً لحكمهم، وأستخدموا وسائل العنف وقامت طائراتهم بضرب الأهالى من الجو بقصد إرهابهم وحملهم على إعلان خضوعهم لإيطاليا دون جدوى.

وفى عام ١٩٢٩ عُقدت هدنة بين الطرفين رغبة فى الوصول إلى صلح، وأصدر المشير بادوليو الذى كان والياً عاماً على طرابلس - وهو من أبرز قواد القوات المسلحة الإيطالية - منشوراً فى ٩ فبراير ١٩٢٩ يعد فيه أفراد المقاومة الليبيين بالعفو على شرط إلقاء السلاح والإستسلام الكامل - لكنه فى نفس الوقت هدد بالبطش بكل من يرفض الإستسلام وقال فى منشورة «إذا ما أرغمنا على القتال فسوف نخوضها حرباً شعواء، بأساليب ووسائل جبارة ستبقى ذكراها عالقة بالأذهان فلن يتذوق ناشر واحد، لا هو ولا أسرته أو قطعانه او ورثته طعم الهناء. أنى جازم على تحطيم كل شىء، رجالاً، وارزاقاً ومتاعاً.. إننا موجودون هنا وسنبقى إلى الأبد»[٢].

وفى ٢٧ مارس ١٩٣٠ وصل جراز يانى (Graziaani) إلى بنغازى - بعد تعيينه حاكماً لبرقة، وكان مصمماً على وضع حد للثورة الوطنية فى البلاد، فرسم سياسة صارمة لتحقيق هذا الهدف فصادر جميع الأسلحة التى كانت مع أفراد الشعب، وأنشأ (المحكمة الطائرة) التى كانت تتنقل بكامل هيئتها جواً إلى مختلف ارجاء برقة لمحاكمة من يتهم بالإشتراك فى أى عمل ضد السلطات الإيطالية - على مشهد من الأهالى وإصدار أحكامها بالإعدام التى كانت تنفذ فى الحال..[٣].

---

(١) محمد فؤاد شكرى: مرجع سبق ص ٣٦٣..

(٢) مما جاء فى منشور بادوليو يرجع إلى

نيرو ساتار يللى، جورجو روشا، روميو راميرد ولويجي تولبا:

عمر المختار، وإعادة الإحتلال الفاشي لليبيا (ترجمة عبدالرحيم سالم طرابلس ١٩٧٨) ص ٨٧.

(٣) فى العام الأول من ولاية جرازيانى سطرت هذه المحكمة فى ٥٢٠ قضية، وأصدرت بشأنها ١١٩ حكماً بالإعدام نفذت على الفور، وكان يرأس المحكمة الطائرة الجنرال أوليفيري (Olivieri) انظر: نفس المرجع السابق ص ١١٠

كذلك أقفل الزوايا الستومية، كما إتجه إلى جمع الأهالي وحشرهم في معتقلات جماعية أو طردهم من أراضيهم أو مراعيهم إلى المناطق الفاصلة، وترك لرجاله الحبل على الغارب للبطش والفتك دون رادع، وشكل جرازياني مجموعات صحراوية سريعة الحركة لمطاردة الأعراب والقضاء على مصادر رزقهم، وركز جرازياني جهده على تضييق الخناق على عمر المختار والبقية الباقية من المخلصين له الذين بقوا معه رغم نضوب مصادر تموينهم، فقد اخذت منطقة الجبل تفرغ من سكانها فأصبحت صحراء قاحلة خالية من الحياة بعد أن نزح السكان في أفواج متتالية جارين قطعان أغنامهم وإبلهم وحاضين معهم أمتعتهم وخيامهم وقد أصر جرازياني على تعقب عمر المختار وأتباعه حتى لايترك له لحظة واحدة يسترد فيها أنفاسه فأصبح البطل المكافح عجوزاً طريداً بينما طائرات العدو تحلق في أجواء الجبل وتكشف مجاهله فيحاول هو وأتباعه الإختفاء من هدف إلى هدف ومن غابة إلى اخرى ومن كهف إلى كهف، وفي فجر يوم ١١ سبتمبر ١٩١٣ تمكنت الطائرات الإيطالية من رصد مجموعة من الخيالة تقرب من الخمسين فارساً تتجه صوب مرسى سوسه ـ فأخطرت سرية للصواري التي إنطلقت على الفور في مطاردة المجموعة، وحاولت مجموعة المجاهدين الهرب نحو غابة شنشن وسط خمائل بعض الأشجار الفزمية المتشابكة ـ لكن حالة جياد المقاومة التي ظلت مدة طويلة مرهقة بدون راحة وعدم تناول علف كاف ـ حالت دون إفلاتهم فأدركهم الصواري واصيب جواد عمر المختار إصابة قاتلة.

وأقتيد عمر المختار تحت حراسة صوب مرسى سوسه، وفي يوم ١٢ سبتمبر نقل إلى بنغازي على متن طراد ـ ووصل نبأ أسره إلى بادوليو الذي كان في ذلك الوقت في إيطاليا ولم يتردد عن المطالبة بقطع رأس هذا القائد العجوز الذي كان يبلغ من العمر ٧٣ عاماً فأرسل برقيه إلى دي بونو (E. De Bono) الوكيل الدائم لوزارة المستعمرات يقول فيها «إذا ثبت أن المقبوض عليه هو عمر المختار بعينه، أرى من الأنسب إجراء محاكمته واصدار الحكم عليه الذي سيقضي بدون شك بإعدامه»[1].

(١) نشر جورجو .وتا مجموعة البرقيات المتبادلة بين المسئولين الإيطاليين في ليبيا ووزارة المستعمرات في هذه الفترة

أما جرازياني الذي كان موجوداً في روما ويتأهب للسفر إلى باريس ـ فقد أسرع بالعودة إلى بنغازي.

وقد جرت محاكمة صورية للسنيد عمر المختار فقد كان الحكم قد صدر ضده بالإعدام قبل المحاكمة، ففي برقية ثانية من بادوليو الذي كان قد طار إلى روما ـ إلى جرازياني ذكر في حديث إلى وزارة المستعمرات، أعدوا العدة لإجراء محاكمته جنائياً على الفور، ولا يمكن أن تنتهي المحاكمة إلا بصدور حكم الإعدام، حسب الأعراف المحلية: رتبوا تنفيذ الإعدام داخل المعسكر مباشرة إعتقال الأهالي المحليين[1].

وقد جرت عملية شنق عمر المختار في يوم ١٦ سبتمبر ١٩١٣ على مشهد من ٢٠٠٠٠ شخص بين معتقلين وأعيان إستدعوا خصيصاً لهذه المناسبة ـ ويذكر جرازياني «إن هذه العملية احدثت إنفعالاً شديداً في جميع الحاضرين»[2].

ويعلق جورجو روشا على هذه العملية بقوله: «إن هذه العملية الصاخبة والنادرة كانت تتويجاً يتناسب مع سياسة إتسمت بالاضطهاد والقمع الوحشي، إن فرنسا تلك الدولة الإستعمارية، كانت أكثر تبصراً وحكمة، فقد عرفت كيف تتحاشى إصدار حكم بالإعدام على قائدين شهيرين، هما عبدالكريم الخطابي، وعبدالقادر الجزائري، أما إيطاليا الفاشية فليس من شيمها أن تتخلى عن الثأر، رغم الفوائد التي كانت تجنيها لو هي عفت عنه أو عاقبته بطريقة أخرى بدلاً من تحويل زعيم عجوز ناهز السبعين إلى شهيد لقضية إستقلال العرب والعقيدة الإسلامية، كما أصبح بالفعل»[3].

ويذكر نفس المرجع ـ إن المحامي العسكري الإيطالي الذي كُلف بالدفاع عن المتهم ـ وهو النقيب لونتانو (Lontano) عاقبة جرازياني بعد المرافعه بحبسه في

(١) برقية من بادليو إلى جرازياني في ١٤ سبتمبر ١٩٣١، أنظر.
جورجو روشا وآخرين ١٤٢.
(٢) نفس المصدر السابق ص ١١٤.
(٣) نفس المصدر ونفس الصفحة.

وزناته إنفرادية لمدة عشرة أيام لأنه «بعد تكليفه رسمياً بالدفاع عن زعيم المقاومة الذي كان قد إعترف بكل بند من بنود الإتهام ـ تراجع عنه بحماس وإشادة، محاولاً تبرير ما إقترفه المتهم بلهجة تتعارض مع ما يتطلبه الدفاع عن متهم إعترف بجريمته، فضلاً عن عدم مراعاته للظروف الخاصة السائدة، والبيئة التي إنعقد فيها المحاكمة»[1].

بعد إعدام عمر المختار إستطاعت إيطاليا لفترة أن تشدد قبضتها على ليبيا فرضت نظاماً لحكمها بإعتبارها جزءاً من المملكة الإيطالية.

ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية ودخلت إيطاليا الحرب ضد الحلفاء ـ وجد الليبيون المهاجرون إلى مصر الفرصة سانحة لبداية صفحة جديدة من الكفاح في سبيل تحرير بلادهم، وكانت القاهرة مركز نشاط الليبيين فقد أقيمت بها في أغسطس ١٩٤٠ (جمعية وطنية كبيرة) برئاسة الأمير محمد إدريس المهدي لبحث وسائل مقاومة الحكم الفاشي وإقامة حكومة وطنية.

وقد كان الليبيون عوناً كبيراً للحلفاء في حملاتهم ضد قوات المحور في شمال أفريقيا حتى إنتهى الأمر بإخراج **الإيطاليين نهائياً** من ليبيا في فبراير ١٩٤٣.

على أن خروج الإيطاليين من ليبيا لم يعقبه تمتع الليبيين بإستقلالهم، فقد أقيمت في ليبيا ثلاث إدارات عسكرية فتولت الإدارة العسكرية البريطانية إدارة إقليمي برقة وطرابلس، بينما تولت الإدارات العسكرية الفرنسية إدارة إقليم فزان.

وظل الوضع كذلك حتى قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصبح ليبيا دولة مستقلة موحدة ذات سيادة فإنتهت الإدارات العسكرية في أقاليم ليبيا وقامت دولة ليبيا الموحدة المستقلة.

---

(١) نفس المصدر ونفس الصفحة.

ملاحظة: لمن يريد الإطلاع على وقائع المحاكمة يرجع إلى ملاحق الكتاب السابق ذكره: جورجر رويتا وآخرون: عمر المختار وإعادة الإحتلال الفاشي لليبيا ص ٢٣٦ وما بعدها

## سياسة إيطاليا الإستعمارية فى أفريقيا:

لم يحقق الإستعمار الإيطالى فائدة تذكر للمواطنين، كما لم يحقق ما كانت تهدف له إيطاليا من كسب إقتصادى، أو فتح مجال الهجرة للإيطاليين.

ففى إرتيريا بذل الإيطاليون جهداً كبيراً للنهوض بميناء مصوع، ومدوا خطاً حديدياً من مصوع إلى أسمرة - لكن لم تنجح الجهود المبذولة لتنمية الزراعة بها، ولم تتقدم بشكل ملحوظ الصناعات التى حاولت إيطاليا إدخالها، كما لم تنجح محاولات تشجيع الإيطاليين للهجرة إليها.

وفى الصومال: وجدت عقبات عدة أمام محاولات إستغلالها إقتصادياً، وعجزت الشركات الإيطالية التى حاولت إستغلال هذه البلاد عن أن تحقق نجاحاً يذكر، كما أن العوامل المناخية حالت دون الرغبة فى الهجرة إليها، وقد أشار التقرير الذى قدمته الإدارة البريطانية فى عام ١٩٤١ إلى الحالة السيئة للسكان.

وفى إثيوبيا: حاولت إيطاليا الفاشستية بعد إحتلالها فى عام ١٩٣٦ الإستيلاء على أراضى الرؤوس الاحباش وإستغلالها - لكن تركز نشاط الإيطاليين فى زراعة القمح، وقصب السكر، والمطاط، والقطن، وفى مجال الصناعة تركز على إنتاج بعض الصناعات الإستهلاكية كالطوب، والاسمنت، والأحذية، وعصر الزيوت، وصناعة المكرونة، ولم تنجح جهود الإيطاليين فى العثور على البترول فى أثيوبيا.

وفى ليبيا: كان إتجاه إيطاليا كما عبر عنه أجوستينى (AGOSTINI) وهو أحد الكتاب الإيطاليين «أن تصبح ليبيا ملجأ رئيساً للجنس الإيطالى فى افريقيا وأن تمد إيطاليا الأم بالمواد الخام وتصبح أيضاً سوقاً للمنتجات المصنعة»(١).

ورغم السياسة التى إتبعتها إيطاليا لتشجيع هجرة الإيطاليين والإستقرار فى ليبيا ولطمس هوية ليبيا ذاتها بتغيير أسماء الشوارع والمدن وإنتزاع الأراضى

(١) Agostini , G.: Italy and Her EmPire (Translated by C. Cope) (1939)

الزراعية من أصحابها وتوزيعها على الإيطاليين ومحاولة إدخال بعض الصناعات المنسوجات وغيرها وإقامة البنوك والشركات الإيطالية ـ فإن الأوضاع لم تستقر للإيطاليين ولم يستطيعوا أن يجنوا لمدار سياستهم الإستغلالية هذه.

## تصفية المستعمرات الإيطالية في أفريقيا:

كان قيام الحرب العالمية الثانية وإنضمام إيطاليا لجانب المحور إيذاناً بتصفية مستعمراتها في أفريقيا.

وعرض موضوع مصير المستعمرات الإيطالية لاول مرة في مؤتمر وزراء الخارجية سنة ١٩٤٥ وأتفق اخيراً على مبادئ بخصوص هذه المستعمرات أهمها:(١).

١ـ تتنازل إيطاليا عن جميع حقوقها في مستعمراتها.

٢ـ إلى أن تصدر الجمعية العامة قراراتها في شأن تقرير مصير هذه المناطق تبقى خاضعة للإدارة العسكرية الحالية.

٣ـ يتقرر مصير هذه الاقاليم على أحد هذه الأوجه:

الإستقلال أو الإنضمام إلى أحد الأقاليم المجاورة او الوصاية على أن تتولاها عصبة الأمم؟ أو أي عضو من الاعضاء منفرداً.

## وبخصوص ليبيا:

في الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩؟ تقرر أن تكون ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزان ـ دولة مستقلة ذات سيادة على أن يتم ذلك في موعد لا يتجاوز أول يناير ١٩٥٢، على أن يضع ممثلو السكان في برقة وطرابلس وفزان دستوراً يتضمن شكل الحكم الذي يرتضونه لبلادهم.

وقد لقيت الادارة العسكرية البريطانية في برقة وطرابلس والفزن وفزان حتى ديسمبر ١٩٥١.

وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ أعلن الملك إدريس السنوسي أن ليبيا اصبحت دولة

(١) عبدالملك عودة البنية واخكم في افريقيا (١٩٥٩) ص ٣٩٦

مستقلة ذات سيادة؛ وهكذا استطاعت ليبيا أخيراً أن تظفر باستقلالها ووحدتها بعد كفاح مرير طويل.

**وبخصوص إثيوبيا:**

قاد الإمبراطور هيلا سلاسي بمعاونة الإنجليز جيشاً من الإثيوبيين الذين فروا من بطش الإيطاليين ودخل إثيوبيا واستولى على أديس أبابا في عام ١٩٤١ وأعاد لإثيوبيا حريتها واستقلالها.

**وبخصوص الصومال:**

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة في عام ١٩٤٩ أن تصبح الصومال دولة مستقلة ذات سيادة ويصبح هذا الاستقلال نافذاً في نهاية عشر سنوات من موافقة الجمعية العامة على اتفاقية الوصاية، وأن توضع الصومال خلال الفترة المذكورة تحت الوصاية الدولية، وأن تكون إيطاليا هي السلطة القائمة بالإدارة في فترة الإنتقال ويساعدها ويقدم لها النصيحة (مجلس إستشاري) يتكون من ممثلي كولومبيا ومصر والفلبين، وأخيراً وافقت هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٦٠ على إستقلال الصوماليين البريطاني والإيطالي واتحادهما في دولة واحدة إتخذت لنفسها إسم (جمهورية صومالية) أي الصومال الكبير - لكن الصومال تطالب بضم ثلاثة أقاليم أخرى لها (أوجادين، والصومال الفرنسي السابق، والصومال الكيني) بإعتبار أن مواطنيها من الصوماليين.

وقد اختير عبدالرشيد علي شير ماركي كأول رئيس وزراء للصومال المستقل.

وفي ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ حدث في الصومال انقلاب عسكري وصار الرئيس محمد سياد بري رئيسا للجمهورية - لكن شهد الصومال اضطرابات داخلية متعددة بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية والسياسة واتهام النظام الحاكم بمحاباته لقبائل معينة - وأدت حركات التمرد لسقوط نظام سيادبرى في مطلع عام

١٩٩١ واضطر سياد بري للهروب من العاصمة مقديشيو ـ وتطورت الصراعات الداخلية في الصومال وسقط الاف من القتلى والجرحى وحاولت الأمم المتحدة التدخل وتجريد الميليشيات المسلحة من أسلحتها لكنها فشلت واضطرت للانسحاب من الصومال ـ وجرت عدة محاولات أفريقية وعقدت عدة مؤتمرات للمعالجة دون جدوى وبمبادرة من جيبوتي تم انتخابات برلمان صومالي وانتخب عبدالقاسم صلاد حسن رئيسا للجمهورية وأدى اليمين الدستورية في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠ وبذل جهودا مضنية لحث المعارضة له للاعتراف بالنظام الجديد.

## إريتريا:

منذ سنة ١٩٤٢ أخذت إثيوبيا تسعى لضم اريتريا إليها، وقد تقرر أن تنضم اريتريا مع إثيوبيا في (إتحاد فدرالي) تحت سيادة التاج الإثيوبي وفي سبتمبر ١٩٦٢ تحول الإتحاد الفدرالي إلى إتحاد كامل ـ لكن الأرتيريين ظلوا يكافحون في سبيل إستقلال بلادهم، وتزعمت (جبهة تحرير اريتريا) الحركة الوطنية وانتهى الأمر باستقلال اريتريا وانتخب الرئيس اسياسي أفورقي رئيسا للجمهورية الجديدة التي إنضمت في عام ١٩٩٣ لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

وفي ٦مايو ١٩٩٨ قام صراع على الحدود بين أثيوبيا واريتريا للحرب بين الدولتين ـ وفي ديسمبر عام ٢٠٠١ أعلن أن الدولتين توصلتا لاتفاق بالعاصمة الجزائرية لوضع حد للنزاع بعد عامين من الصراع المسلح.

وهكذا تحررت ثلاث مناطق في شمال وشرق أفريقيا من الإستعمار الأوربي.

# مراجع

## أولاً: المراجع العربية:

(١) تقارير الأمانة العامة لمجلس الجامعة العربية عن المسألة الليبية.

(٢) إبراهيم، زكي: فظائع الحروب أو منظر الحرب في طرابلس الغرب

(٣) أبو القاسم سعيد يحيى، الباروني: حياة سليمان باشا زعيم المجاهدين الطرابلسيين (القاهرة ١٩٤٨).

(٤) أحمد، الطرابلسي: جهاد الأبطال في طرابلس الغرب (القاهرة ١٩٥٠).

(٥) أحمد، رمزي: فزان بين يدي الأتراك والطليان والفرنسيين (١٩٤٩).

(٦) أنتوني، جوزيتكا: ليبيا في العهد العثماني (ترجمة يوسف العسلي) (١٩٤٦).

(٧) السيد محمد رجب، حرز: التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا (١٩٦٠).

(٨) الطيب، الأشهب: برقة العربية بين الأمس واليوم.

(٩) الطيب، الأشهب: السنوسي الكبير.

(١٠) بشير، السعداوي. فظائع الاستعمار الإيطالي الفاشستي في طرابلس وبرقة (١٩٥٠).

(١١) جلان، يحيى: مصر الأفريقية والأطماع الإستعمارية في القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٦٧).

(١٢) جلان، يحيى: تاريخ المغرب الكبير (١٩٦٦).

(١٣) جلان، يحيى: التنافس الدولي في شرق أفريقيا (١٩٥٩).

(١٤) حسن سليمان، محمود: ليبيا بين الماضي والحاضر (١٩٦٣).

(١٥) راسم، رشدي: طرابلس الغرب في الماضي والحاضر (١٩٥٣).

(١٦) راشد، البراوي: ليبيا والمؤامرة البريطانية (١٩٥٣).

(١٧) زاهر، رياض: تاريخ إثيوبيا (القاهرة ١٩٦٦).

(١٨) زاهر، رياض: شمال أفريقيا في العصر الحديث (١٩٦٧).

(١٩) سامي، حكيم: حقيقة ليبيا (١٩٦٨).

(٢٠) سيد، انيهتيهي: قصة الإحتلال الإيطالي وألاعيب الإستعمار البريطاني في خفايا القضية الليبية (١٩٥٣).

(٢١) شوقي، الجمل. الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الاحمر (القاهرة ١٩٥٨).

(٢٢) شرقي الجمل، عبدالله عبدالرازق: قضايا ومشكلات أفريقية (٢٠٠١).

(٢٣) عبدالملك، عوده: السياسة والحكم في أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩).

(٢٤) على إبراهيم، عبده المنافسة الدولية في أعالي النيل (القاهرة ١٩٥٨).

(٢٥) محمد إبراهيم، لطفي: تاريخ حرب طرابلس (١٩٤٦).

(٢٦) محمد على، الشافعي. طرابلس الغرب وبرقة في تراث الإستعمار الإيطالي (١٩٤٠).

(٢٧) محمد فؤاد، شكري. السنوسية دين ودولة (١٩٤٥).

(٢٨) محمد فؤاد، شكري: ميلاد دولة ليبيا الحديثة (١٩٥٧).

(٢٩) محمود، شلبي: عمر المختار ـ ضحية الإستعمار الوحشي (١٩٥٧)

(٣٠) محمود، الشنيطي: قصة ليبيا (١٩٥١).

(٣١): مصطفى، عبدالله. المجمل في تاريخ ليبيا (١٩٤٧).

(٣٢) نقولا، زيادة: ليبيا في العصر الحديث (١٩٦٦).

(٣٣) نقولا، زيادة: محاضرات في تاريخ ليبيا من الإستعمار الإيطالي إلى الإستقلال (القاهرة ١٩٥٨).

## ثانيا: المراجع الأجنبية

(1) Banning, Emile: Le Partage Politique de l''Afriqued'apres Les transactions internationales Les Plcus recente 1885 á 1888 (Bruxelles 1888).

(2) Beck: Congo Belge (N. D).

(3) Brauach, George: Belgian Administration in the Congo (London 1961).

(4) Burdon, Adolphe: Les Arabes dans L' Afrique Centrale (Paris 1885).

(5) Castelein, S. J. The Congo State, Its origin, Rights and Duties, The Charges of Its occurers (London 1908).

(6) Comelian, Jean: Stanley et Loepold.

(7) Crowe, Sybile, E.; The Berlin West African Conference (1884 1885). (London 1942).

(8) Delcommune, Alexandre; L' Avenu du Congo Belge menac (Bruxelles 1919).

(9) Dumont, J. H.: La cable Ronde Belgo congplaise (Bruxelles 1961).

(10) Gardiner, A. G. The Life of Sir William Harcourt 2 Vols. (London 1923).

(11) Gunther, Joh,: Inside Africa (1953).

(12) Hertslet, E. The Map of Africa by Treaty Vol. 2 ( London 1909).

(13) Hinde, Sidney Langford: The Fall of the Congo Arabs (London 1897).

(14) Johnston, H. H. : A History of Colonization of Africa by Alien Races (Cambridge 1913).

(15) Keltie, Sir John Scott: The Partition of Africa (London 1985).

(16) Keith, Arther Berriedale: The Belgina Congo and The Berlin Act (Oxford 1919).

(17) Lemarchand, René: Political Awakening in the Belgian Congo (1964).

(18) Moeel, E. D. : King Leopold's Rule in Africa.

(19) Morel, E. D.: The Future of the Congo (London 1909).

(20) Mount, Morres, V.: The Congo Independent State (London1906).

(21) Roper, J. J.: Labour Problems in West Africa (London 1958).

(22) Slade, Ruth: King Leopld's Congo (London 1962).

(23) Slade, Ruth: The Belgian Congo (London 1961).

(24) Stanley, Henry, M.: The Congo and the founding of its Free State (2 Vols. 1885).

(25) Stemmans, A.: La Reprise du Congo par La Belgique (Bruxelles 1949).

(26) Theodor, Semor: La Congo (Bruxelles 1919).

# الفصل الثامن

المحتويات:

١. نشاط الشركات التجارية الألمانية والبعثات التبشيرية في أفريقيا في الفترة السابقة للنشاط الحكومي.

٢. العوامل التي أدت إلى اتجاه بسمارك إلى الاستعمار في أفريقيا:

أ. قوة الرأي العام الألماني.

ب. الحاجة للمواد الخام والأسواق.

جـ. الوضع السياسي في ألمانيا ذاتها.

د. مواجهة هجرة الشباب الألماني للخارج.

هـ. سياسة الدول الأوربية الأخرى في أفريقيا

و. استكمال ألمانيا لوحدتها.

٣. المناطق التي امتد إليها نفوذ ألمانيا الاستعماري في أفريقيا:

أ. في جنوب غرب القارة.

ب. في توجو والكاميرون.

جـ. في شرق أفريقيا.

د. الأطماع الاستعمارية الألمانية في مديرية خط الاستواء المصرية.

٤. سياسة ألمانيا الاستعمارية في أفريقيا.

٥. موقف الوطنيين من المستعمرين الألمان.

٦. ثورة الماجي ماجي ونتائجها.

٧. نهاية الاستعمار الألماني في أفريقيا.

بدأت علاقات ألمانيا مع أفريقيا في فترة سابقة للفترة التي أطلق عليها الكتاب فترة التكالب الاستعماري على أفريقيا والتي أسفرت عن عقد المؤتمر الكبير في برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ والتي دعت إليه ألمانيا ذاتها، ولعل الملاحظة التي تستحق التسجيل هنا هي أن الدولة الداعية لهذا المؤتمر ـ أي ألمانيا ـ ظلت حتى الثمانينات من هذا القرن لا تمتلك في أفريقيا موضع قدم.

لكن رغم أن الحكومة الألمانية لم يكن لها حتى عام ١٨٨٤ ـ وهو العام الذي عقد فيه مؤتمر برلين ـ أية مستعمرات محددة في أفريقيا فإن الألمان كأفراد أو كمستكشفين أو تجار أو كمبشرين كان لهم نشاط ملحوظ في أفريقيا قبل ذلك التاريخ. بعد ذلك اندفعت الحكومة الألمانية والشعب الألماني في تيار الاستعمار.

وكانت البعثات التبشيرية الألمانية بالإضافة إلى الرحلات بقصد المغامرة أو الكشف الجغرافي ثم بغرض التجارة ـ قد نشطت مع غرب أفريقيا منذ القرن السابع عشر، وفي عام ١٨٦١ أسس بعض الرأسماليين من ميناء هامبرج (Hamburg) الألماني شركة كان لها نشاط كبير مع ساحل أفريقيا الغربي ـ ولم يقتصر نشاط الألمان على الساحل الغربي للقارة، فقد كان لبعض الأسر في هنوفر (Hanover) أيضاً نشاط كشفي في الساحل الأفريقي الشرقي.

وأخذ الكتاب الألمان الذين اشتهروا بالصراحة ـ يشيرون إلى ضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا لترويج تجارتها أسوة بالدول الأوروبية الأخرى.

وفي عام ١٨٧٨ أنشئت (الجمعية الألمانية للدراسات الأفريقية) في برلين وكان لهذه الجمعية نشاط كشفي كبير في القارة الأفريقية[1].

والملاحظ أن نشاط الألمان كله في هذه الفترة قام على أكتاف كبار التجار، والرأسماليين، ورجال البعثات الدينية البروتستانتية، والمكتشفين، وليس على أكتاف الحكومة الألمانية إذ أن الزعيم الألماني بسمارك (Bismarak) ظل

(١) Taylor, A : Germany's First Bid for Colonies (London 1938) p 5

زمناً طويلاً يعارض السياسة الاستعمارية ويعمل على تجنيب بلاده مشاكلها، ولكن لم يلبث أن تغير الوضع بسرعة تدعو للدهشة، فقد اندفعت الحكومة الألمانية في تيار الاستعمار حتى إنه في غضون عام واحد تقريباً كانت ألمانيا قد كونت أمبراطوريتها الأفريقية.

وكان طبيعياً أن يتساءل الكتاب عن الأسباب التي دفعت الحكومة الألمانية والشعب الألماني للإندماج في تيار الاستعمار بعد هذا العزوف عنه لمدة سنوات.

**ولعل عدة عوامل هي التي أدت إلى أن يغير بسمارك من سياسته تجاه الاستعمار منها:**

**أولاً: قوة الرأي العام الألماني:**

ممثلاً في التجار ورجال المال والإرساليات الدينية، فقد اشترك هؤلاء، كما ذكرنا في النشاط الذي كان سائداً في ذلك الوقت، وكانت نتيجته مجموعة الاتفاقات والمعاهدات التي بنت على أساسها الدول الاستعمارية حقوقاً لها ولرعاياها ولشركاتها في البلاد الأفريقية.

والدليل على قوة هذا العامل أن الأماكن التي ركزت ألمانيا أقدامها فيها في (توجو، والكميرون، وأفريقيا الجنوبية الغربية، وأفريقيا الشرقية) - كانت هي نفس المناطق التي سبق عام ١٨٨٤ - أن قوى التجار ورجال المال الألمان علاقاتهم بها.

فقد كان لتجار هامبورج مثلاً تجارة واسعة مع موانئ شرق أفريقيا (زنجبار) على الخصوص، ومع عدد من جزر المحيط الهندي، وتألفت شركة من كبار الرأسماليين في هامبرج للتجارة مع هذه الجهات، وواجهت الشركة صعوبات مالية وحاول المشرفون عليها أن يحملوا الحكومة الألمانية على التدخل، وهددوا بيع الشركة إلى مؤسسة بريطانية إذا لم تتدخل الحكومة، وتطورت هذه المشكلة لكنها أدت لمد النفوذ الألماني على أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا).

وفيما يتعلق بجنوب غرب أفريقيا بدأ النشاط الألماني فيها تاجر كبير أيضاً من تجار ميناء بريمن (Bremen) الألماني، وقد نجح هذا الرجل في إنشاء محطة تجارية في جنوب غرب أفريقيا وواجهته صعوبات عدة فطلب من الحكومة الألمانية حماية مصالحه وحصل سنة ١٨٨٣ على وعد من بسمارك بذلك.

وفيما يتعلق بنفوذ الألمان في الكميرون فيرجع الفضل فيه أيضاً إلى تاجر من كبار تجار همبورج يُدعى ويرمن (WOERMEN) كان صديقاً لبسمارك، وقد قدم مذكرة عن أهمية هذه المنطقة وعن المسائل التي يرى أن من واجب الحكومة الألمانية أن تتخذها لحماية مصالح ألمانيا التجارية في الكميرون، وكان ويرمن أيضاً هو المحرك لنشاط الحكومة الألمانية في منطقة توجو.

**ثانياً: الحاجة للمواد الخام والأسواق وحل أزمة البطالة:**

إن التقدم السريع في الصناعة الألمانية ترتب عليه تراكم المصنوعات ورخص أثمانها، بل أدى إلى تعطل العمال وانخفاض الأجور - هذا بالإضافة إلى الرغبة في الحصول على منتجات البلاد الحارة اللازمة للصناعة. ومن ثم اتجه التفكير إلى ضرورة الحصول على المستعمرات لحل أزمة التعطل ونقص الأجور والمواد الخام، وإيجاد أسواق للمصنوعات الألمانية.

**ثالثاً: الوضع السياسي في ألمانيا ذاتها:**

كانت الحركة الإشتراكية قد أخذت تنتشر في ألمانيا، وظهرت جماعة من الفلاسفة الألمان من أمثال كارل ماركس (KARL MARX) الذين تبنوا هذه المبادىء وكتبوا عنها، وقد خشيت الحكومة الألمانية نتائج انتشار هذه الحركات ورأت أن اتجاه ألمانيا لميدان الاستعمار قد يفتح الباب أمام العمال ويحل بعض المشكلات الاقتصادية ويوجه الأنظار إلى الخارج بدلاً من التركيز على المشاكل الداخلية التي قد تؤدي للإصطدام بين الطبقات.

**رابعاً: كانت قد سرت بين الشباب الألماني نزعة الهجرة إلى الخارج:**

وقد هاجرت فعلاً أعداد من الشباب إلى الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا

وقُدر عدد هؤلاء المهاجرين بين عامي ١٨٢٠ ، ١٨٧٠ بمليونين وثلاثة أرباع المليون ـ لكن شعرت الحكومة الألمانية أن هذه الهجرة يترتب عليها أن يخسر الوطن الأصلي باستمرار زهرة شبابه بينما تكسب من وراء ذلك القوى الاستعمارية الأخرى التي سبقت ألمانيا في استغلال هذه الجهات التي تجذب الشباب للهجرة إليها، ولذا فكان الحل لهذه المشكلة من وجهة نظر الحكومة الألمانية أن توجد مستعمرات تابعة للأم الكبرى ويشجع الشباب الألماني للهجرة إليها والعمل بها دون أن يفقد صفته وولاءه لوطنه الأصلي.

**خامساً: سياسة الدول الأوروبية الأخرى الاستعمارية في أفريقيا:**

أدت هذه السياسة الاستعمارية إلى التكالب الاستعماري على القارة، ونذكر على الخصوص في هذا المجال سياسة ليوبولد الثاني ملك بلجيكا فيما يختص بالكنغو، فقد فتحت عيون الدول الأوروبية الأخرى، فأسرعت تأخذ كل دولة نصيبها من القارة الأفريقية.

**سادساً: استكمال وحدة ألمانيا الداخلية:**

فكان لابد بعد قيام الاتحاد الألماني ـ وحل مشاكل ألمانيا الداخلية ـ أن توجه نظرها إلى الخارج أي إلى التوسع، ويقول شارل لوكاس (Charles Lucas) «لقد ثبت تاريخياً صحة النظرية القائلة بأن الوحدة في الداخل كان يتبعها دائماً التوسع في الخارج». "Unity at Home is Followed by expantion abroad:"[1].

**المناطق التي امتد إليها نفوذ ألمانيا الاستعماري في أفريقيا**

**أولاً: في جنوب غرب القارة:**

ذكرنا أن البعثات التبشيرية الألمانية كانت قد بدأت نشاطها في جنوب أفريقيا

(1) Lucas, Charles: The Partition and Colonization of Africa (Oxford 199) p. 78.

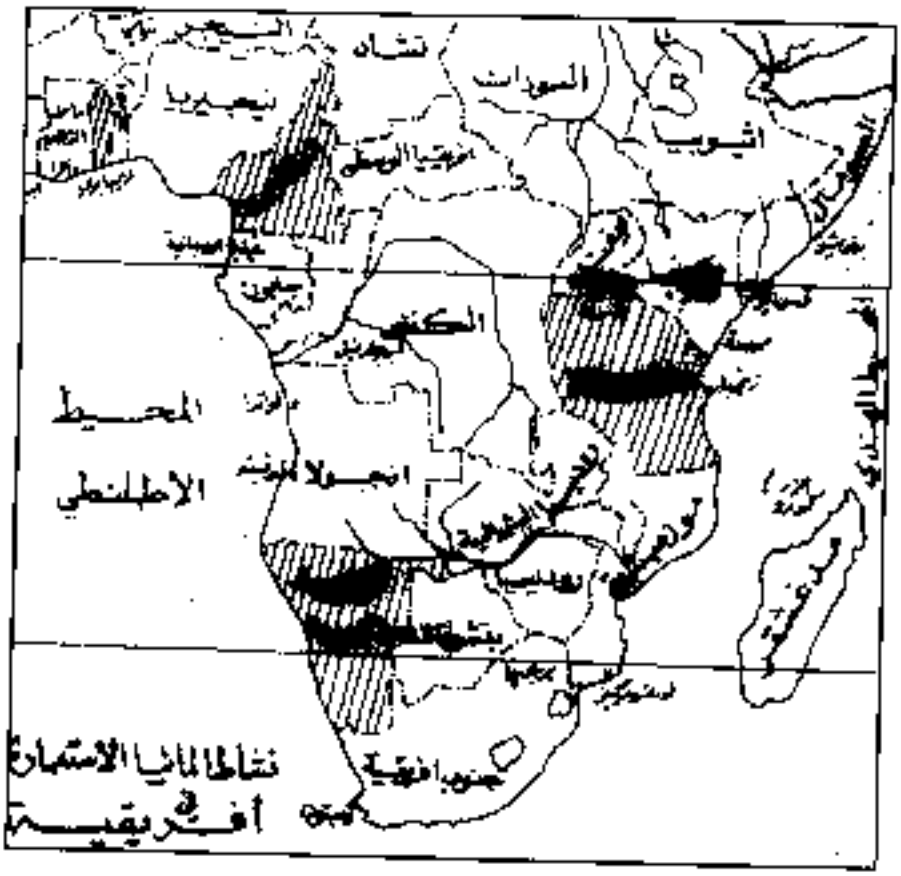


شكل رقم (١٥) نشاط ألمانيا الاستعمارى فى أفريقيا

في المنطقة الممتدة شمال نهر الأورنج وذلك منذ السبعينات من القرن الثامن عشر.

ومع موجات المبشرين جاءت أعداد من التجار وكبار الرأسماليين، وكما ذكرنا سابقاً كان هؤلاء التجار بنفوذهم بعد الثورة الصناعية في أوربا، ومصالحهم الاقتصادية التي يهمهم حمايتها - القوة التي دفعت الحكومة الألمانية بعد ذلك إلى ميدان الاستعمار في غرب أفريقيا وجنوبها الغربي.

وكانت البعثات التبشيرية والتجارية الألمانية تشكو من تعرض أفرادها للهلاك دون وجود أية جهة يمكن أن تقدم لهم العون، وحين شكت لبسمارك من ذلك أرسل وبالاتفاق مع البرتغال وانجلترا - خطط حدود المنطقة الخاضعة لنفوذ الألمان في أفريقيا الغربية فأصبحت تمتد شمالاً حتى حدود أنجولا البرتغالية وفي الجنوب حتى نهر الأورنج وتحدها شرقاً بتسوانا البريطانية.

## ثانياً: في توجو والكميرون:

كان للتجار الألمان نشاط تجاري مع ساحل أفريقيا الغربي وساحل غانا بصفة خاصة وكانوا يضغطون باستمرار على الحكومة الألمانية لدفعها لتثبيت أقدامها في هذه الجهات ووضع ممثلين لها فيها تساندهم قوات عسكرية حتى يضمن التجار مصالحهم المالية والتجارية هناك.

وأرسلت الحكومة الألمانية الدكتور ناختيجال (Dr. Nachugal) لبحث الإمكانيات المتاحة في هذه الجهات لنشاط التجار وأصحاب رؤوس الأموال الألمان[1].

ووصل الدكتور ناختيجال في يوليو ١٨٨٤ إلى المنطقة الواقعة إلى الشرق من

---

(١) كان د. جوستاف ناختيجال (Gustave Nachtigal) طبيباً بالجيش الالماني، لكنه كان مولعاً بالرحلات، فانتقل من الجيش وقام برحلة من شمال افريقيا (طرابلس) مخترقاً الصحراء الكبرى إلى بحيرة تشاد ثم رحل إلى وادي، وتاريخ عن طريق النيل وقد عين ممثلاً لالمانيا في افريقيا فعمل لتوطيد نفوذ ألمانيا هناك.

المستعمرة الإنجليزية في ساحل الذهب (بين ساحل الذهب وداهومي) حيث استطاع أن يعقد اتفاقات مع الزعماء المحليين وأعلن قيام محمية توجو الألمانية (Togo Land).

وبعد ذلك أبحر الدكتور ناختيجال صوب الكميرون حيث كانت تجرى من مدة مساومات مع أحد الزعماء المحليين هناك ليوقع على وثيقة تمنح الألمان حقوقاً في هذه الجهات مقابل هدية سخية وعده بها التجار الألمان، ونجح ناختيجال في مهمته ورفع العلم الالماني معلناً بسط النفوذ الالماني على هذه الجهات (Cameroons).

وقد أثار هذا التعمل الخلاف بين ألمانيا وفرنسا وظل الخلاف بين الدولتين قائماً حتى بدأت فرنسا تتجه لمد نفوذها إلى مراكش (المغرب) في شمال أفريقيا فوقفت ألمانيا في وجه الأطماع الفرنسية في هذه الجهات ـ لكن وصلت الدولتان في ١٩١١ إلى اتفاق يطلق يد فرنسا في مراكش في مقابل ان تتنازل فرنسا لألمانيا عن إدعاءاتها في منطقتي الكميرون وتوجو هكذا سوت الدولتان خلافاتهما على حساب الشعوب الأفريقية

## ثالثاً: في شرق أفريقيا:

تحدثنا عن العلاقات التجارية والكشفية التي قام بها الألمان في ساحل أفريقيا الشرقي وخاصة في منطقة زنجبار منذ منتصف القرن الثامن عشر.

وكانت حركة التجارة في هذه المناطق من شرق أفريقيا في أيدى العرب والهنود من زمن طويل ـ لكن سلطان زنجبار فتح بلاده للتجارة مع الشركات التجارية الأوروبية وشجع البيوت التجارية الأوروبية على أن تمد نشاطها إلى بلاده وكانت التجارة الأوروبية مع هذه المناطق هي المفتاح الذى فتح الباب للنفوذ الأوروبي.

وفي ٣ مارس ١٨٨٤ أسس الدكتور كارل بيترز (Dr. Karl Peters) وبعض الاستعماريين الألمان جمعية أطلقوا عليها اسم (الجمعية الألمانية للاستعمار)،

وأعلن بيترز صراحة أن غرض الجمعية هو القيام بمشروعات استعمارية في أفريقيا.

واستمرت هذه الجمعية مدة ثلاثة أشهر تناقش اختيار جزء من أفريقيا الذى تستطيع أن تنفذ فيه مشاريعها الاستعمارية، وأخيراً استقر قرارها على استعمار جزء من الساحل الشرقى للقارة المواجه لجنزبار (دار السلام) على أن تقوم بتنفيذ ذلك حملة على رأسها دكتور كارل بيترز، وأن تبدأ عملها فى أكتوبر من نفس العام.

وقد وضعت الحملة أمام نظرها احتمال معارضة بريطانيا، ولذلك اتخذت احتياطات قوية لكى لا تعرف أغراضها الحقيقية ومنها أن بيترز نفسه كان يتخفى وراء أسماء مختلفة وقد خدمته فى ذلك إجادته للغة الإنجليزية.

وفى ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ هبط بيترز ومن معه للساحل الأفريقى الشرقى واختفوا فى الداخل وبعد ثلاثة أشهر فقط عادت الحملة ومعه أكثر من عشر معاهدات عُقدت مع شيوخ وسلاطين بعض الأقاليم المجاورة لهذا الساحل الشرقى، وبموجب هذه المعاهدات تنازل هؤلاء الشيوخ للشركة الألمانية التى يمثلها بيترز ورفاقه عن مساحات واسعة من الأراضى تصل إلى ٦٠,٠٠٠ ميل مربع.

وفى ١٢ فبراير ١٨٨٥ وصل بيترز إلى برلين ومنحت الحكومة الألمانية (شركة شرق أفريقيا الألمانية) مرسوماً بتأسيسها[1].

وفى ٣ مارس ١٨٨٥ أخطرت الحكومة الألمانية الدول الموقعة على معاهدة برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ بما حصلت عليه الشركة الألمانية من أراضى وحقوق سيادة فى شرق أفريقيا وذلك بناء على نص المادة ٣٤ من قرارات المؤتمر.

وأحدث الإخطار الألمانى فزعاً فى دوائر لندن، وفى زنجبار نفسها ـ فأرسل

(١) تحولت الجمعية الألمانية للاستعمار إلى شركة سُميت (شركة شرق أفريقيا الألمانية) وصدر مرسوم تأسيسها فى ٢٧ فبراير ١٨٨٥ بعد عودة بيترز من مغامراته فى شرق أفريقيا

السلطان (برغش) سلطان زنجبار إحتجاجاً إلى الأمبراطور الألماني على وضع جزء من أراضيه تحت السيادة الألمانية[١].

أما من ناحية الألمان فقد كانوا يدركون أن العقبة الحقيقية أمام سلطانهم على هذه الجهات ليست في زنجبار بل في لندن.

وفي ٦ مارس ١٨٨٥ أخطر سفير ألمانيا في لندن اللورد جرانفيل (Granville) بالحماية الألمانية والامتيازات التي حصلت عليها الشركة، وأرسل جرانفيل الرد البريطاني وأشار فيه إلى عدم معارضة الحكومة البريطانية في استعمار ألمانيا لبعض هذه الأجزاء التي ذكرتها ـ لكن هناك مشروعاً يقوم به بعض الرأسماليين البريطانيين لاستعمار الجزء الواقع بين ساحل مبسة وبحيرة فكتوريا التي تعتبر منابع النيل والتي ترغب بريطانيا في ربطها بالساحل بخط حديدي.

كان هذا الرد البريطاني بالطبع مشجعاً لأصحاب المشروعات الاستعمارية الألمانية.

وقد رأت انجلترا وألمانيا تجنباً لتضارب مصالحهما في هذه المنطقة من شرق أفريقيا ـ تأليف لجنة لتحديد نفوذ سلطان زنجبار بالإضافة إلى حدود منطقتي النفوذ الإنجليزية والألمانية، ودعيت الحكومة الفرنسية للاشتراك في اللجنة الدولية المقترحة لبحث مسألة حدود أملاك سلطان زنجبار.

وبدأت هذه (اللجنة الثلاثية) عملها في ١٠ ديسمبر ١٨٨٥، وكان هناك اتفاق كامل بين أعضاء اللجنة على أن جزر زنجبار وبمبا والجزر الصغيرة المحيطة بها والأراضي التي لا تبعد عنها مسافة تزيد على ١٢ ميلاً كلها أجزاء لا شك في أنها من ممتلكات سلطان زنجبار.

وقامت اللجنة بزيارة الساحل الأفريقي وزارت الموانئ المختلفة جنوبي دار السلام وأيقنت من وجود أعلام سلطان زنجبار وحامياته العسكرية في هذه

(١) Woolf, L. :Empire and Commerce in Africa p. 246 (N. D).

الموانى مما يجزم بخضوعهما له ـ لكن مدى امتداد نفوذ السلطان وإدارته إلى الداخل كان موضوع نقاش وخلاف بين أعضاء اللجنة.

وقد استطاع بسمارك أن يحسم هذا الخلاف فصرح لحكومة باريس باستعداد ألمانيا ترك حرية العمل لفرنسا فى جزر كومورو إذا وصلت الدولتان لاتفاق بشأن الأمور المختلف عليها، كما لوحت ألمانيا لانجلترا باستعدادها للعمل بمفردها إذا لم تصل الحكومتان لاتفاق، وبناء على ذلك أرسلت كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية لممثليهما فى اللجنة للتوصل إلى اتفاق مع المندوب الألمانى حتى تخرج اللجنة بقرار جماعى.

وجاء فى التقرير الذى وضعته اللجنة أنها وجدت لسلطان زنجبار حقوق سيادة لا تذكر على جزر زنجبار وبمبا، ولامو وكذلك على أجزاء ساحلية تمتد لمسافة عشرة أميال من الساحل فيما بين أفريقيا الشرقية البرتغالية جنوباً ومقديشيو شمالاً.

وكان لابد بعد ذلك من اتفاق الدولتين على اقتسام المنطقة الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلى الذى اعترفت اللجنة بتبعيته لسلطان زنجبار.

**ووصل الطرفان فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٦ إلى اتفاق يقضى بما يلى:**[1]

١ ـ تعترف كل من انجلترا وألمانيا بسلطة السلطان على جزر زنجبار، وبمبا، ولامو وكذلك الساحل لمسافة عشرة أميال إلى الداخل.

٢ ـ تقسم الأراضى الداخلية الواقعة خلف الشريط الساحلى إلى منطقتى نفوذ الشمالية بريطانية والجنوبية ألمانية.

٣ ـ تؤيد انجلترا ألمانيا فى مفاوضتها مع السلطان للحصول على امتيازات فى جمارك دار السلام لشركة شرق أفريقية الألمانية.

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن هذا الاتفاق يرجع إلى
جلال يحيى: الاستعمار الدولى فى شرق أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩) ص ٢٠٧ وما بعدها.

وأبلغت انجلترا الاتفاق للسلطان في ٣ ديسمبر ١٨٨٦ في خطاب يحوي النصيحة بقبول ما اتفقت عليه الدولتان، كما يحوي التهديد بسوء العاقبة إذا عارض - كما أرسلت ألمانيا سفينة حربية ألمانية أمام زنجبار.

وأمام هذا التهديد وافق السلطان صاغراً على ما فرضته عليه الدولتان فوقع على الاتفاقية البريطانية الألمانية في ٤ ديسمبر ١٨٨٦ وبذلك استطاعت ألمانيا أن تحصل على الجزء الجنوبي من شرق أفريقيا، وكان نصيب بريطانيا منطقة صغيرة نسبياً من ساحل شرق أفريقيا لكنها كانت تشتمل على ميناءين هامين (ممبسة ومالندي) وقد فتح هذا الإقليم الذي كان من نصيب بريطانيا المجال إلى أوغندا الواقعة على طول الساحل الشمالي لبحيرة فكتوريا ولمناطق أعالي النيل.

ونلاحظ أن الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وألمانيا اتبعت في بقية أجزاء القارة النظرية السياسية التي اتفق عليها في مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ وتقضي بأن الدولة صاحبة السيادة على منطقة ساحلية تصبح ذات سيادة أيضاً على ظهير هذه المنطقة في الداخل (Hinter Land Theory)، وبناء على هذه القاعدة كان يجب الاعتراف بسيادة السلطان على المناطق الداخلية لأنه ثبت أن له سيادة فعلية لا خلاف عليها على السواحل التي تُعتبر منفذاً لهذه الأجزاء - لكن بدلاً من ذلك نجد انجلترا وألمانيا تقتسمان المنطقة الداخلية ثم تعودان للاستحواذ على المناطق الساحلية كمنافذ للمناطق الداخلية.

وهذه في الواقع ليست سوى عملية اغتصاب لا تساندها إلا القوة المسلحة - لكن ليس لها أي سند من القانون الدولي.

على أن الاتفاقية الألمانية الإنجليزية لم تتعرض لمنطقة الحدود الواقعة غرب منطقة نفوذ كل من الدولتين مما أدى لمشاكل جديدة بينهما.

وقد استطاعت الدولتان في أول يولية سنة ١٨٩٠ أن تصلا إلى اتفاق نهائي اعترفت فيه ألمانيا بالحماية البريطانية على زنجبار في مقابل اعتراف بريطانيا

بالحماية الألمانية على الجزء من شرق أفريقيا الذى عُرف فيما بعد باسم (مستعمرة شرق أفريقيا الألمانية) وقد حرصت انجلترا فى هذه الاتفاقية على أن تبعد الألمان عن أقاليم النيل العليا.

وفى ١٤ مايو ١٩١٠ عُقد اتفاق بين ألمانيا وبلجيكا حددت بمقتضاه حدود الكنغو الشرقية المشتركة مع الحدود الغربية لمستعمرة شرق أفريقيا الألمانية.

**رابعاً: الأطماع الاستعمارية فى مديرية خط الاستواء المصرية:**

حين سقطت الخرطوم فى أيدى المهدى وأتباعه فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ وانقطعت صلة مديرية خط الاستواء المصرية ومديرها أمين باشا إدوارد شنيتزر (E. Schnitzer) بالشمال ـ ذاعت فى أوربا أخبار عن الخانة السيئة التى كان عليها أمين باشا فى خط الاستواء وأن الواجب يحتم إرسال حملة لإنقاذه هو ورجاله.

ووافقت الحكومة البريطانية على الحملة على أن تتحمل الحكومة المصرية نصف تكاليفها البالغة ٢٠,٠٠٠ جنيه، ووافقت الحكومة المصرية على هذا العرض بل ستترى أنها تحملت الجزء الأكبر من المعدات اللازمة للحملة التى أختير لقيادتها (ستانلى) لمعرفته السابقة بالمنطقة.

والحقيقة التى ستبرز بوضوح من مجريات الأحداث التالية أن الاهتمام بأمين باشا لم يكن الدافع له إنسانياً، بل كان الدافع الأول والحقيقى سياسياً ـ فقد كانت الأنظار كلها فى ذلك الوقت الذى بدأ فيه التكالب الاستعمارى على القارة الأفريقية متجهة إلى المديرية النائية ذات الموقع الهام التى يديرها أمين باشا)[1]. فستانلى كان رسولاً يعمل لحساب أكثر من دولة استعمارية، فكان فى المقام الأول يعمل لحساب مشروعات انجلترا الاستعمارية، كما أنه يخفى

(١) عن بدء تفاصيل عن مديرية خط الاستواء المصرية يرجع إلى:
عمر طوسون (الأمير): تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها ١٨٢٩ ـ ١٨٨٩ ـ ٣ أجزاء (١٩٢٧).

ورقة أخرى يلعب بها إذا لم تنجح محاولته الأولى، وذلك بأن يعمل لحساب الملك ليوبولد ملك بلجيكا الذى كان قد نجح فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ فى أن يضع يده على الكنغو وكان يمد بصره لحوض النيل والمديرية الاستوائية بالذات.

وسافر ستانلى من لندن فى ٢١ يناير ١٨٨٧ إلى القاهرة حيث قابل الخديوى توفيق ونوبار باشا، واختار ستانلى أن يسافر من مصر إلى زنجبار وبعد أن يتقصى حماليه يستأنف الرحيل بهم بحراً حول رأس الرجاء الصالح إلى مصب نهر الكنغو على الساحل الأفريقى الغربى ثم يعبر القارة بعد ذلك من الغرب إلى الشرق حتى يلتقى بأمين باشا.

ووصل ستانلى إلى بحيرة ألبرت فى ١٣ ديسمبر ١٨٨٧ بعد أن فقد أكثر من نصف رجاله وقابل أمين باشا بعد ذلك ستانلى وتسلم منه الأوامر الصادرة إليه، وكان الإعياء والتعب ظاهرين على ستانلى ومن معه، وقد ذكر ستانلى نفسه إن رجاله الزنجباريين كانوا بجانب جنود أمين باشا ذوى الهيئة الحسنة أشبه بجيش من المتسولين.

**وعرض ستانلى على أمين باشا ثلاثة اقتراحات هى:**

١ ـ اقتراح الخديوى توفيق المتضمن أن يعود أمين باشا ورجاله إلى مصر.

٢ ـ اقتراح الملك ليوبولد ـ ملك البلجيك بأن يبقى أمين باشا حيث هو بصفته والياً على المديرية الاستوائية نيابة عن الملك ويوضع تحت تصرفه ما يحتاجه نفقات الإدارة والجنود إلى أن تنتظم أمور المديرية.

٣ ـ أن يتبعه بجنوده إلى الركن الشمالى الشرقى من بحيرة فكتوريا وينون محطة هناك ويعملون لحساب شركة أفريقيا الشرقية البريطانية.

على أنه حين عرض أمين باشا على رجاله اقتراحات ستانلى ثاروا وتطور الأمر إلى حد التمرد على أمين باشا.

واتفق أخيراً على أن يبحر أمين باشا مع ستانلي ومن يرغب من رجاله، ووصل ستانلي ومن استطاع الوصول سالماً من رجال الحملة إلى شاطئ بحيرة فكتوريا الجنوبي وبعد أن استراحوا تابعوا السير حتى حدود أفريقيا الشرقية الألمانية حيث وجد أمين باشا منتوباً جاء لاستقباله ومعه خطاب ترحيب به من مندوب الإمبراطور الألماني في أفريقيا الشرقية الألمانية.

وقد حدث حادث لأمين باشا حال دون متابعة السفر مع باقي الحملة؛ أما من تبقى من أفراد قافلته فقد أبحروا مع ستانلي إلى مصر فوصلوها في ١٤ يناير ١٨٩٠؛ وقيل إن القافلة كانت مؤلفة عند بدء الرحلة من أكثر من ٧٠٠ نسمة لكن لم يصل منهم سالماً إلى الساحل الأفريقي إلا ماتتا شخص والباقون قبل إنهم تركوا في الطريق بين ميت أو مريض أو هربوا من سوء معاملة ستانلي لهم[1].

أما أمين باشا ففي أثناء إقامته بالمستشفى انهالت عليه الشهادات الفخرية من الجامعات والجمعيات العلمية وأعلن بعد ذلك انضمامه للألمان واستعداده لأن يقود حملة لحسابهم إلى داخل القارة ليقوم بعقد المعاهدات مع زعماء المنطقة الواقعة حول بحيرة فكتوريا.

على أن حياة أمين باشا انتهت بمأساة، ففي يوليو ١٨٩١ وصل إلى منطقة البحيرات الاستوائية في محاولة لتجنيد بعض جنوده السابقين للعمل في خدمة الحكومة الألمانية - لكنه لم يوفق في ذلك إذ أخبره الجنود أنهم يعتبرون أنفسهم من رعايا الحكومة المصرية ولا يستطيعون خدمة غيرها، وفي أثناء عودته قبض عليه بعض الأهالي وهو يجتاز غابات الكنغو وأعدموه في أكتوبر ١٨٩٢ وكان عمره عند وفاته اثنين وخمسين عاماً.

---

(١) Stanley, Henry In Darkest Africa 2 Vols (1890).
Casati, G.: Ten Years in Equatoria and the Return with Emin Pasha (London (1891).

## سياسة ألمانيا الاستعمارية

بدأ الاستعمار الألماني كما رأينا على يد الشركات التجارية، ولم يستقر الأمر لهذه الشركات منذ البداية، فقد شُغلت بالعمل لتثبيت أقدامها في المناطق التي استولت عليها والتوسع فيها للداخل بالإضافة إلى اهتمام الشركات بتحقيق أكبر ربح ممكن، كما أن المستعمرين الألمان فوجئوا بثورات وطنية عارمة في كل مكان وعجزت الشركات بإمكانياتها المحدودة من مواجهتها فلجأت إلى الحكومة الألمانية تطلب المعونة، وانتهى الأمر بتنازل الشركات عن حقوق سيادتها للحكومة واكتفت بالعمل في الميدان التجاري[1].

وكان على رأس الإدارة في المستعمرات الألمانية (الحاكم العام)، وقد قسمت المستعمرة إلى أقاليم على رأس كل منها (مدير) يعتبر الحاكم المحلي المسئول عن إداره إقليمه لكنه يتلقى تعليماته من الحاكم العام، وكان بعض هؤلاء المديرين عسكريين في الأقاليم الهامة وبعضهم من المدنيين في المناطق الهادئة الأمنة، ويعاون الحكم العام (مجلس استشاري) من مستشارين في مختلف الشئون الحربية والمالية والصحية والقضاء والزراعة ... الخ.

ولم تحقق الإدارة الألمانية في ظل حكم الشركات تقدماً ملحوظاً في وجوه الإصلاح الضرورية في المستعمرات إلا بالقدر الذي تطلبته ضرورات الاستغلال. لكن حين انتقلت الإدارة من أيدي الشركات الاستعمارية إلى الإدارة الامبراطورية تحسن الحال في المستعمرات بعض الشيء، وقد ظهر ذلك في الاهتمام بفتح المدارس والمستشفيات وتمهيد الطرق ومد السكك الحديدية ورفع بقيت مظاهر القسوة في معاملة الأهالي والسخرة في الأشغال العامة.

## موقف المواطنين من المستعمرين الألمان

قوبل المستعمرون الألمان بالثورات في كل مكان حاولوا تثبيت أقدامهم فيه في شرق أفريقيا أم غربها.

---

(١) تنازلت شركة شرق أفريقيا الألمانية عن حقوق سيادتها للحكومة الألمانية في يناير ١٨٩١.

ففي الشرق تكتل ضد المستعمرين الأفريقيون ـ الوطنيون والعرب الوافدون الذين عرفوا هذه المنطقة من قديم الزمان، وكذلك الهنود وغيرهم من الأميين الذين كانت لهم صلات بشرق القارة ووقف الجميع في وجه المستعمرين.

وسنلقي الأضواء على بعض هذه الثورات:

١ ـ ثورة بوشيري بن صالح:

ولم تهدأ شركة شرق أفريقيا الألمانية التي سيطرت على (شرق أفريقيا الألمانية) الطريق مفروشاً بالورد، ولم تنعم بالسكينة والأمان، فقد واجهتها منذ الوهلة الأولى مقاومة عنيفة من قبل العرب على الساحل، وظهر في هذا الميدان زعيم يدعى بوشيري بن صالح (Bushiri bin Saleh)، اتخذ من دمية شمسي مركزاً لنشاطه وتصدى للألمان وهاجمهم بعنف في كل مكان، ولما عجزت الشركة الألمانية عن مواجهة الموقف استنجدت بالحكومة الألمانية التي عينت هيرمان فون ويرمان (Herman Von Werman) وأمدته بقوة ضخمة استطاعت مهاجمة الثوار وأجبرتهم على الانسحاب للداخل[١].

واشتدت الثورة في الداخل، لكن بسبب سيطرة الألمان على السواحل ـ قطع الدعم الخارجي عن الثوار، وانتهى الأمر بالقبض على بوشيري لكن حتى بعد القبض عليه وإعدامه في ١٥ ديسمبر ١٨٨٩ لم تتوقف المقاومة ضد الاستعمار الألماني[٢].

ولم يتحسن الموقف بين الحكومة الألمانية والثوار فقد ظل الساحل بل والمناطق الداخلية خلف مدينة كلوه في حالة من التأهب والاستعداد لمقاومة الوجود الألماني، واستمر الحال على هذا المنوال حتى انفجرت ثورة أكثر عنفاً وأوسع انتشاراً وأعظم خطراً تلك هي ثورة الماجي ماجي (Maji Maji) في عام

(١) الوقي، اجمل: مرجع سابق، ص ٤٥٠.

(٢) زهير، رياض: استعمار أفريقيا ص ٢٣٢.

١٩٠٥ والتي هددت بشكل خطير الاستعمار الألماني وزدت الحركة أعمال العنف والإرهاب الذي مارسته السلطات الألمانية ضد الثوار[١].

٢ ـ ثورة الماجي ماجي :

تعتبر هذه الثورة أكثر الحركات الوطنية أهمية في شرق أفريقيا وكان نجاحها المحلي قد ساعد على امتدادها من بحيرة نياسا وساحل كثوة وشاركت فيها كل القبائل الإسلامية والوثنية في محاولة منها لطرد الألمان وقامت عمليات الاغتيال للموظفين الرسميين وأعضاء البعثات التبشيرية والمزارعين الأوروبيين والتجار[٢] وقد شجع هذا النجاح على اندلاع الثورة وزيادة المقاومة ضد المستعمرين الألمان في أماكن مختلفة.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الثورة ضد الألمان في شرق أفريقيا؟.

للإجابة على هذا السؤال نشير إلى أن ثورة الماجي ماجي كغيرها من الثورات التي قامت بها القوى الوطنية الأفريقية ضد الحكم الأجنبي قد تعددت أسبابها مع أنها تتفق في المضمون فهي ثورة ضد المستعمر وأساليبه ووسائله في استغلال الشعوب، فقد ثار الشعب الأفريقي في شرق أفريقيا ضد وسائل الألمان الاستعمارية في فرض الضرائب وأهمها ضريبة الكوخ (Hut tax) التي أدخلت عام ١٨٩٥، بالإضافة إلى فرض نظام العمل الجماعي سواء في رصف الطرق أو في المزارع الأوروبية، كما ثار الأفارقة ضد نظم الحكم المحلية التي لم يتقبلها السكان[٣].

ويرى (Johnston) أن سبب الثورة يرجع إلى سوء الحكم وإلى فرض

---

(١) Moffett, J. P., Handbook of Tanganyika, p71.

(٢) Johnston, Harry; The History of the Colonization of Africa by Alien Races, p. 413.

(٣) Chadzemi, B. T. G; Tanganyika and International Trusteeship, p. 8.

الضرائب وخاصة ضرائب العمل على السكان والتي لم يألفها الوطنيون خصوصاً عندما كان العمل الإجباري يتم لصالح المزارعين الأوروبيين[١].

ولخص جوليوس نيريري (Julius Nyerere) أسباب الثورة حينما أشار إلى أن السعي نحو الحرية كان من أبرز الأسباب وراء القيام بهذه الثورة[٢].

بدأت الحركة بعنف عندما ثار أكثر من ثمانية آلاف أفريقي في مدينة ماهنج (Mahenge) وذلك في الثالث عشر من يوليه عام ١٩٠٥ ويثير هذا العدد الضخم العديد من التساؤلات حول كيفية تنظيم هذه القوى بهذا الشكل في منطقة لم تكن قد عرفت بعد التنظيم السياسي، ولعل هناك أكثر من تفسير لهذه الظاهرة ومنها أن الثوار انتظموا حسب تجمعات سياسية أو ثقافية أدت إلى تكتلهم، ومنها أيضاً أن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الحكم الألماني أدت لهذا التجمع وأخيراً ربما يكون تعبئة الناس بهذا العدد الضخم قد تمت على أساس أعمق من التركيب القبلي وأعني بذلك العامل الديني، وربما تفاعلت كل هذه العوامل معاً مع عنصري الزمان والمكان وأدت في النهاية إلى ثورة ضد الحكم الألماني.

وخلاصة القول أن الثورة قد بدأت كحركة شعبية بين الفلاحين الذين عانوا من مساوىء الحكم الألماني ثم قوى من خطورتها انتشار المعتقدات الدينية التي وصلت بها إلى الذروة.

وكانت البداية الحقيقية للثورة عندما حاول أحد حكام شرق أفريقيا الألمانية زراعة القطن على نطاق واسع ونظراً لأن هذا المحصول قد فشلت زراعته في الساحل الشمالي فقد اقتصرت التجربة على الجنوب، واعتقد الألمان أن الزراعة الفردية لا تُجدي لانتاج القطن على نطاق واسع ولذا فقد أصدر الحاكم الألماني أوامره بوضع خطة لزراعة القطن وطالب بتنفيذها في منطقة التجارب

---

(١) Johnston. H ; Op. Cit, p. 413

(٢) Nyerere, Julius, Freedom and Unity. p. 50.

بالقرب من نهر (روفيجى)، واحتاج الأمر إلى أن يعمل السكان مجبرين فى هذه المزارع الجماعية الأوروبية على أن تقوم الإدارات الاستعمارية بتقديم البذور والإشراف على الزراعة ثم القيام بعمليات التسويق وتقسيم العائد فى النهاية بواقع الثلث لكل من الرؤساء والحكام والمشرفين على المشاريع الجماعية والثلث الأخير للعمال.

وطبقاً لهذا المشروع فإن كل قرية أُجبرت على زراعة القطن فى مساحات مخصصة وكان تمويل المشروع يتم من جانب مجموعة من صناع المنسوجات الألمان الذين كانوا يبحثون عن مصدر بديل للقطن الأمريكى الغالى الثمن[1].

وابتدأ تنفيذ المشروع فى منطقة دار السلام فى سبتمبر عام ١٩٠٢ وكان اختيار أرض المزارع يتم بناءً على توصيات الرؤساء والمفتشين وكانت المحاصيل السابق زراعتها فى هذه المنطقة هى الذرة والتمبير والسمسم والأرز، وهى محاصيل يحتاجها الأهالى للاستهلاك الشخصى وقد رفض الأهالى فى البداية العمل فى هذه المزارع الجماعية وفضلوا دفع ضرائب عن أكواخهم وأرسلت الحكومة الألمانية لجنة لتقصى الحقائق واكتشفت هذه اللجنة أن المشروع قد قضى على اقتصاديات الأسر فى هذه المناطق وأن الحكام هم المستفيدون فقط.

وليس معنى وجود التوافق الزمنى بين بداية تطبيق مشروع القطن وقيام الثورة أن هذ المشروع كان السبب الرئيسى أو الوحيد للثورة - لكن يمكن القول بأن هذا المشروع كان من الأسباب الهامة لقيام الثورة وما يؤكد ويؤيد هذا القول:

أولاً: بالرغم من أن مشروع القطن لم يكن منتشراً فى كل مناطق الثورة فإنها بدأت حيث ينفذ المشروع.

ثانياً: إن الثورة بدأت فى أوائل موسم جنى القطن.

---

(1) Higgi, Karim` A Colonial Ideological Apparatus in Tanganiyka under the Germans in Tanzania under colonial rule (ed) Kaniki, M. H; p. 211.

ثالثاً: عانى الكثيرون من زعماء الثورة من مشروع القطن وكان عدد كبير منهم على رأس الثوار.

رابعاً: كان القطن في نظر الوطنيين رمزاً للتواجد الأجنبي بدليل أنه في عدة مناطق أحرق الثوار المحصول في الحقول.

وتؤكد هذه الشواهد أن مشروع القطن كان سبباً جوهرياً لقيام الثورة ولذا فقد ذكر بعض الكتاب أن ثورة الماجي ماجي هي في الحقيقة (ثورة القطن) وعلى هذا فإن اقتلاع جذور القطن كان مجرد إنذار للسلطات الألمانية وإعلاناً لبدء قيام الثورة[١].

وإذا كانت الثورة قد قامت أساساً نتيجة لمعاناة الفلاحين وحنقهم على الحكم الأجنبي ممثلاً في المزارع الجماعية فسرعان ما ظهرت عوامل أخرى لتعبئة الناس وحفزتهم على الثورة، (فالعامل الديني) مثلاً كان عاملاً قوياً وراء الثورة ضد الوجود الألماني في تنجانيقا وصار هذا العامل بعيد الأثر في إحداث الثورة حيث تفوق على عوامل الولاء للقبيلة أو العشيرة.

فالماجي وهو الماء المقدس الذي قبله كل ثائر كان يوزع باسم الثورة لكي يحمي الثوار ضد الطلقات النارية الأوروبية وكان يجمع الناس تحت هدف واحد دون أن تكون لهم وحدة سابقة وكان الاعتقاد السائد أن هذه القوة الدينية كفيلة بوحدتهم وحمايتهم[٢].

وفسر الألمان هذا الدافع الديني بأنه من السحر وقد ألهم الرجال الشجاعة وغرس في نفوسهم شعوراً بالولاء وحياً في التضحية لم يتوفر لدى الألمان أنفسهم[٣].

---

(١) Liffe, John; A Modern History of Tanganyika, p. 169.

(٢) Carl Al Roy; The Involment of Peasants in International Wars, Center of International Studies, Princeton University, Research Monograph No. 24,.

(٣) [ Liffe, John; p. 170. 1966.

ويبدو أن الشرارة الأولى بدأت من نجارمبى (Ngarambi) على نهر روفيجى حيث توجد عائلة من الأطباء السحرة الذين يدربون أتباعهم وهم يتقون الماء ويرشونه على أتباعهم فيمنحهم الحصانة ضد أى سوء وضد الأسلحة الأوروبية بالذات[1].

ومما لا شك فيه أن هذا السحر كان قادراً على تجميع الناس تحت هدف واحد ونحو غرض معين، واتخذ الثوار من شعور عدم الرضا سبيلاً لتحقيق أغراضهم، وقد نجح الزعماء في التخطيط للثورة بشكل محكم لدرجة أنه لا يمكن القول أنها جاءت نتيجة قرارات فجائية عشوائية.

لقد نشأت الثورة بسبب غضب الفلاحين وانسعت من خلال المؤتمرات الدينية وظهرت الثقة بالنفس عندما هاجم أكثر من ثمانية آلاف محارب ـ مسلحين بالحراب فقط معسكراً ألمانياً وحاولوا القبض على بنادق جنود المستعمر بأيديهم وترتب على هذا خسائر فادحة في صفوف الثوار العزل أمام الأسلحة الأوروبية الحديثة لكنهم فعلوا ذلك إيماناً بقوة الماجى[2].

بالإضافة إلى ذلك اشتملت حركة الماجى ماجى على الاعتقاد فى عالم مثالى (Utopia) يحكمه إله جديد سوف يقضى على كل الآثام بين البشر، وهكذا نجد أن الحركة كغيرها من الحركات الأفريقية ضد الحكم الاستعمارى المبكر تطلبت مفهوماً جديداً وايديولوجية من جانب الزعماء الدينيين لكى تساعد على انتشارها وتعطيها نوعاً من الوحدة الشاملة لأن الثورة تثبت بين سكان لا تنظيم لهم وقد صار الماجى (الدواء) رمزاً للوحدة والالتزام ومكن الثورة من التوسع والانتشار ودخلت في مناطق لها تنظيم قبلى قوى فأفقدها الجانب الدينى وتغلب عليه الجانب السحرى وخلاصة القول أن الثورة عكست الأيديولوجية السياسية والمعتقدات الدينية فى المنطقة.

---

(1) Iliffe, John; The Organisation of the Maji Maji Rebellion, p. 499.

(2) Hatchi, John; Tanzania, p. 8

## أحداث الثورة وتطورها:

شهد عام ١٩٠٥ ذروة الكفاح الوطني ضد الحكم الالماني على أرض تنجانيقا ففي العقدين السابقين لعام ١٩٠٥ لم تمر سنة دون حدوث مصادمات عسكرية ضد الألمان لكن هذه المقاومة كانت محلية ضعيفة ومنعزلة داخل مناطقها أما عام ١٩٠٥ فقد سجل الانفجار الثوري في الجزء الجنوبي ضد الوجود الألماني[١].

ففي الثالث عشر من يوليه ١٩٠٥ بدأت الثورة في منطقة جبال ماتمبي (Matumbi)، ومن هذه النواة انتشرت أعمال العنف شمالاً وجنوباً اي أن مركز الثورة كان الجزء الأوسط والأعلى من نهر روفيجي ولكنها امتدت شمالاً ثم توسعت تدريجياً.

ولما بدأت الثورة أعلن الأهالي الحرب باقتلاع جذور القطن ودقوا الطبول لدعوة جيرانهم للانضمام إليهم وحاصروا منزل الحاكم الوالي للألمان لكنه هرب قبل أن تصل إليه أيدي الثوار وامتدت الثورة بعد ذلك وتطورت بشكل واسع[٢].

وفي ٣٠ يوليه قامت كل عشيرة بمهاجمة مركز السلطة الالمانية المجاورة لها وطاردوا الحكام الأجانب واتجه السكان إلى المدن الساحلية بعد أن اقتلعوا عيدان القطن من المزارع التابعة للمزارعين الألمان وبعد أن أحرقوا المستعمرة التجارية الخاصة بالتجار الالمان الاسيويين الذين لجأوا إلى الجبال.

وقد أثار الهجوم السلطات الالمانية التي كانت قد تجاهلت من قبل تحذيرات الحاكم الوالي لهم فأرسل الألماني أحد ضباطه مع قوة مكونة من مائتي جندي إلى كلوه لمهاجمة مركز الثوار هناك لكن هذا الضابط وجد مقاومة عنيفة من الثوار وأحس أن روحاً معنوية قوية غير عادية تسود بينهم، كما جاء في تقريره[٣].

---

(١) Hirji. Karim: Op Cit: p. 214.

(٢) I Liffe, John: A modern History of Tanzanyika p. 171.

(٣) كانت القوة العسكرية لدى الحاكم الالماني جوتزن ٨٨ جندياً و٤٥٨ من قوات الإيلبي في الجنوب.

ولما انتشرت أخبار الثورة تحركت عدة قبائل وأعلنت التعبئة وهاجمت المراكز التجاريةوبرز بين قادة الثوار أحد الوطنيين في تنجانيقا ويدعى عبد الله مابانداا (Abdullah Mabanda)، وهو ينتمي إلى أحد الاسر العربية العريقة ومن القواد المهرة الذين اشتهروا براعة حربية فائقة، وقد حصل على الماجي أي الماء المقدس وأثناء عودته التقى بثلاثة من الجنود الالمان الذين كانوا قد كلفوا بعمليات البحث والتقصي عن الثوار، لكنه نجح في قتلهم وبعد ذلك أخذ ينظم قواته وبدأ بمهاجمة مراكز الالمان ولم يقتصر الامر عند هذا الحد بل اخذ يهاجم القوات الالمانية على الساحل وأجبرهم على الانسحاب إلى الداخل.

وانتشرت أخبار الحرب ناحية الشمال عبر نهر روفيجي إلى المناطق المحيطة بدار السلام كما امتدت جنوباً.

وفي شهر اغسطس ظهر قائدان آخران من جماعات الماوا هما القائد سليمان مبا (Selemani Mamba) وجومبي جبريل (Jumbe Gabriel)، وقد امتد نشاطهم إلى مراكز الإرساليات في الوادي أجبروا بعض الجماعات هناك على الانضمام إليهم ووصل القائد سليمان إلى مقر الإرسالية الالمانية في ٢٨ أغسطس ولما وجدها مهجورة حطم المكان وأجبر الحراس على الادلاء عن مخبأ رجال الإرساليات الذين كانوا قد فروا إلى مالندى (Malende).

ولما وصلت أخبار تدمير الثوار لمقر الإرسالية إلى الحاكم الالماني في ٢١ أغسطس ١٩٠٥ وأرسل إلى الحكومة الالمانية يطلب بعض التعزيزات، وقد أمر القيصر الالماني بإرسال طرادين من الصين ومن المحيط الهادى إلى دار السلام لإثارة الرعب في قلوب الثوار.

وفي ٥ سبتمبر تلقى الحاكم جوتزن أخباراً مثيرة حيث أن الثوار قد استولوا على عدة مدن وامتدت الثورة إلى المرتفعات الجنوبية وتوسع القتال جنوباً وغرباً ووصل الثوار إلى حافة الجبل.

## القضاء على الثورة:

اضطرت الحكومة الالمانية أخيراً لإرسال التعزيزات بعد أن وصلت أخبار الثورة إلى هذا الحد وظهر أن الأمر خطير يهدد الوجود الالمانى كله فى شرق أفريقيا وعندما وصلت التعزيزات فى أكتوبر ١٩٠٥ استطاع الحاكم الالمانى أن يقضى على الثورة تدريجياً حيث تحركت ثلاث حملات إلى الداخل.

وكانت **الأسلحة الأوروبية** الحديثة واستخدام النظم الحربية التى لم يألفها الثوار عاملاً فعالاً فى تشتيت جهود الوطنيين وارغمتهم على الاستسلام، ولم تكن هناك اشتباكات عسكرية بين القوات الالمانية وجموع الثائرين ذلك لان الالمان اعتمدوا أساساً على سياسة **تدمير المحاصيل** مما ترتب عليه انتشار الدمار والخراب والجوع وكان هذا دافعاً قوياً وكافياً اجبر الثائرين على إلقاء ما لديهم من سلاح والاستسلام فى النهاية.

لقد قامت خطة الالمان على أساس **إحداث مجاعة** فى كل المناطق الثائرة لان الثوار كانوا يعتمدون على الموالين لهم من السكان المحليين فى تقديم ما يحتاجون إليه من غذاء وطعام، ولذا قرر الالمان القضاء على كل ما يحتاج إليه الثوار من طعام ومأوى، كما نجح الالمان فى محاصرة الثوار فى اتجاه بحيرة نياسا التى كانت تغلق الطريق نحو الاتجاه غرباً، وفى ١٢ إبريل ١٩٠٦ أصدر القائد الالمانى يوحنا (Juhannes) أوامره لقوة تتكون من ٢,٨٠٠ جندى بالتقدم نحو معاقل الثوار التى كانت تحت قيادة الزعيم الوطنى مسبيلا (Mbeyela) والذى كان قد صمد طابوراً ألمانياً وانتهت المعركة بمصرع هذا الزعيم الافريقى بعد أن كبد العدو خسائر فادحة وبعد أن قاوم مقاومة عنيفة.

لكن المجاعة غطت الأرض وانتت على الأخضر واليابس وتساقط الناس من شدة الجوع لدرجة أن الإحصائيات أشارت إلى موت العديد من السكان من الجوع فقط، ناهيك عن مصرع ما لا يقل عن ٣٠٠,٠٠٠ وطنى شاركوا فى ثورة الماجى ماجى[1].

---

(١) Iliffe, John: Op. Cit. p. 200.

لقد كان عنف القضاء على الثورة والقبض على الزعماء الذين قادوا جموع الثائرين وإحداث الخراب والدمار وبالتالي المجاعة بين هذه القوى - من أسباب ضعف روح المقاومة عند شعب تنجانيقا[1].

لقد كانت المجاعة سبباً في فشل أي محاولة من جانب الوطنيين لتنظيم الحركة الشعبية التي تستطيع أن تقاوم الألمان وكانت الثورة في حاجة إلى قوى تنظيمية أقوى مما كان يتوقعه الأفارقة الذين تكبدوا خسائر فادحة في الأرواح نتيجة الحرب والمجاعة المدمرة التي أعقبت هذه الحرب وأدت في النهاية إلى مصرع ما لا يقل عن ربع مليون افريقي[1].

ويقودنا الحديث عن الثورة وعن فظائع الألمان في القضاء عليها إلى دراسة الآثار التي تركتها هذه الثورة الافريقية المبكرة ضد السلطة الألمانية وضد نظام السخرة وضد نظام العمل في المزارع الأوروبية وضد الضرائب على الأفارقة، ولعل من أبرز الآثار قبل الخوض في تفاصيل ما ترتب على هذه الثورة أن نذكر أن المجاعة كانت أبرز ما خلفه الألمان بعد أن اتبعوا سياسة حرق الأرض بشكل لا يسمح بزراعتها فترة طويلة بعد الحرب.

ويصف أحد شهود العيان ما حل من دمار وخراب في مناطق الثوار فيقول:

«لقد جاءت ثلاث سنوات من المجاعة ومن نجا منها كان بحكم القضاء ورحمة الله، لقد كانت حقاً مجاعة قاسية لدرجة أن الناس أنكروا ذريتهم وأنكر الرجال زوجاتهم، مات الناس جماعات وفرادى وكانت الأسود والحيوانات المتوحشة تلتهم الواحد منهم بعد الآخر»[2].

---

(١) Hirgi, Karimi: Op. Cit. p. 211.

(٢) اختلفت التقديرات لعدد القتلى فتذكر بعض المصادر أنهم ٧٥ ألف والبعض الآخر يشير إلى ٢٥ ألف وآخرون يقدرون عدد القتلى بحوالي ٢٠٠ ألف افريقي ويرجع هذا التضارب إلى عدم القدرة على حصر أعداد القتلى خاصة الذين ماتوا من المجاعة وليس من الحرب ضد الألمان

(٣) Gwassa, G. C. K. and Johnliffe: Records of the Maji Maji Rising, Part I, Nairobi, 1966, pp 27 - 28.

لقد كانت الحرب مدمرة حيث أتت على قرى كاملة في جنوب تنجانيقا وظلت حتى يومنا هذا خالية من السكان، وظلت آثار الدمار والحرائق والأمراض واضحةواحست السلطات الألمانية بخطورة هذا النقص الشديد في الأيدى العاملة بعد القضاء على الثورة[1].

## النتائج التي ترتبت على الوسائل التي أخمدت بها الثورة :

أولاً: النتائج السياسية :

أحدثت هذه الحرب المدمرة نوعاً من الفوضى وصار الناس في حالة من الهمجية والتوحش، يعيش كل إنسان حسب قانونه الخاص، وفقدت تنجانيقا أعداداً ضخمة من الطبقة الأرستقراطية، واستمرت البلاد فترة من الزمان حتى ظهرت قيادات جديدة وبعبارة أخرى فإن الحرب دمرت مجتمعات كاملة وقضت على جيل من القيادات الإفريقية ورغم فشل الثورة ونجاح الألمان في القضاء عليها ـ فإنها هزت الإمبراطورية الألمانية، فلم يكن ممكناً أن يديروا شؤون المستعمرة حسب مواهم وخوفاً من احتمال قيام ثورات أخرى في المستقبل، وخوفاً من تورط الحكومة الالمانية في تحمل مسؤليات مبنية على نتائج سوء الإدارة ـ فقد عينت الحكومة الالمانية لجنة التقصي الحقائق ومعرفة أسباب تذمر الأهالي ومعاقبة كل من استغل سلطاته ضد الوطنيين وكان ذلك بداية الإصلاحات التي طرأت على الجهاز الإداري ونصت على أن يكون عقد العمل مكتوباً، ونظمت العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، وحظى العمال الأفارقة بنصيب من العدالة وهكذا تمثل ثورة الماجي ماجي نقطة تحول في الإدارة الألمانية في شرق أفريقيا لكن الفترة كانت قصيرة لدرجة أن هذه العلاقة الجديدة لم تنضج بالشكل المناسب، وقبل أن تفقد ألمانيا مستعمراتها في الحرب العالمية الأولى قامت ببعض الانجازات الفعالة لصالح الأفارقة فقد جاءت ألمانيا إلى

(1) Marsh Zoe and G. W. Kingsnorth: An Introduction to the History of East Africa, p. 226

تعيين بعض الزعماء من المثقفين الأفارقة لأن المجاعة والحرب قضت على الأسر الحاكمة وكان على الحكومة الألمانية بعد القضاء على ثورة الماجي ماجي أن تعين حكاماً آخرين وقامت بالفعل بتعيين زعماء من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم في مدارس البعثات التبشيرية كما عينوا بعض المدرسين في وظائف الإدارة المحلية[1].

وعلى هذا نجد أنه في الوقت الذي كسب فيه الألمان معركة في الميدان الحربي فإن ثورة الماجي ماجي جعلت السياسة الاستعمارية تُعيد النظر في النظم التي طبقتها قبل قيام الثورة، وأجبر الألمان على إحداث تغيرات جوهرية في نظام الحكم بالإضافة إلى قيام السلطات الألمانية برسم سياسة تنمية طويلة الأجل أطلق عليها «الاستعمار العلمي» لكن هذه السياسة لم تحقق الثمار المرجوة منها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى وضياع المستعمرات الألمانية.

## ثانياً: النتائج الاقتصادية:

ترتب على هذه الثورة الأفريقية تغير في طبيعة المنطقة فلم تعد ترى الأشجار الضخمة، وعم الجدب والقحط وانتشرت المجاعة وانخفض عدد السكان بشكل آثار دهشة المبشرين الذين جابوا المنطقة قبل الثورة وأحسوا بالفارق الشديد والخلخلة الكبرى في أعداد السكان حيث مات البعض من المجاعة كما ذكرنا من قبل ومات آخرون من البرد والمرض، كما أن الحيوانات المفترسة قد التهمت أناساً كثيرين كانوا يهيمون على وجوههم بحثاً عن الغذاء والمأوى، وأتت الحرب على الأخضر واليابس وتركت المنطقة في حالة من الخراب والدمار وخسرت تنجانيقا معركة في حربها الطويلة مع الطبيعة[2].

---

(١) Liffe, John: Op. Cit. p. 200 Schlunk, M. German Education Policy, the School System in the German Colonies, in D. G. Scanton (ed) Traditions of African Education p. 42.

(٢) Liffe, John; Amadeon History of Tanganyika, p. 201.

وبعد القضاء على الثورة بدأ اهتمام البنوك الألمانية والشركات التجارية بتحويل المستعمرة إلى سوق واسعة لصناعتها، هذا بالإضافة إلى اعتبارها مورداً تعتمد عليه في الحصول على المواد الخام وجعلها وسيلة لحل مشكلة ميزان المدفوعات الألماني[1].

وعلى هذا قدمت الحكومة الألمانية مساعدات وإعانات لكل من الإدارة الاستعمارية والشركات الألمانية وخاصة (شركة شرق أفريقيا الألمانية) ووصلت هذه الإعانات إلى حوالى مليون فرنك سنوياً[2].

وبعد القضاء على ثورة الماجي ماجي عينت الحكومة الألمانية حاكماً جديداً يدعى البارون فون روتنبرج Baron Von Rechenberg كما كلفت أحد رجال البنوك البارزين بإعادة تنظيم الشركات الألمانية في تنجانيقا وقد قام الاثنان في عام ١٩٠٧ بجولة في ربوع المستعمرة الألمانية يرافقهما عشرة من رجال الأعمال وأبرز رجال الصناعة، وواجه الحاكم الجديد عداوة قوية من المستوطنين الألمان لأنه رفض الاستجابة لكل مطالبهم، وبدأت سياسة اقتصادية تهدف لجعل المستعمرة مكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية.

## ثالثاً: النتائج الدينية والثقافية:

لقد فقد كثير من الأفارقة الثقة في المعتقدات الوطنية التي كانت سائدة وكان فشل الماجي (الماء المقدس) في مقاومة الألمان سبباً في تحول عدد كبير من الزعماء إلى الدين الإسلامي والديانة المسيحية وقد لاحظ اليفي Iliffe أن الفترة ما بعد ثورة الماجي ماجي كانت فترة توسع في التبشير المسيحي في تنجانيقا[3].

---

(1) Pierard, R. V, The Dumbury Reform Plicy and German East African Tanzania, Notes and Records, No. 67, p. 39.

(2) Lubetsky, R; Sectoral Development and stratification in Tanganyika 1890 - 1914, p. 15.

(3) Iliffe, John: The Age of Improvement and Differation in A History of Tanganyika, p. 131

وينطبق هذا بشكل واضح على المناطق الجنوبية التي دمرتها الحرائق حيث بدأ عدد كبير من الناس يعتمد على البعثات التبشيرية، ويحدثنا رونالد أوليفر عن الزيادة السريعة في أعداد الذين بدأوا يُقبلون على التعليم المسيحي بعد فشل الثورة فقد إزداد الإقبال على المدرسين الأوروبيين ورجال الإرساليات الذين ساعدوا على التبشير المسيحي بين هذه الجماعات[1].

وفي منطقة ماهنج (Mahenge) حدث تحول نحو الدين الإسلامي خصوصاً بين الرجال الذين حاربوا الألمان، وإزداد عدد الذين انتظموا في المدارس الإسلامية وبدأ الرؤساء المحليون يبنون المدارس في القرى لتعليم الطلاب كما حدث في منطقة تابورا (Tabora).

ولقد بدأت السياسة الاستعمارية الألمانية تركز على التدريب المهني، ويوضح ذلك أيضاً في السياسة التعليمية التي طبقتها ألمانيا واعتبرت أن المدارس التي تمولها الحكومة الألمانية هي مهد الثقافة الألمانية في أفريقيا، وقد وضحت هذه السياسة في تقرير مارتن Martin الذي أوضح أن التلاميذ الذين يتخرجون من المدارس التي تمولها الإدارة الألمانية يشكلون طبقة خاصة تربط بين المستوطنين الألمان وبين الوطنيين الأفارقة[2].

ولجأت الإدارة الاستعمارية الألمانية بعد ثورة الماجي ماجي كما ذكرنا إلى تعيين زعماء للمجموعات القبلية من المثقفين الأفارقة ذلك لأن الثورة قضت على الأسر الحاكمة وعلى نظم الإدارة الوطنية ـ لذلك اضطر الألمان إلى الاستعانة بالرجال الذين تعلموا ودرسوا في مدارس الإرساليات أو في المدارس الحكومية بل أنهم عينوا بعض المدرسين في وظيفة «حكام المحليين»[3].

وهكذا نجد بعد ثورة الماجي ماجي أن السياسة التعليمية في (تنجانيقا) تعكس التغيرات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكان تقرير

(١) Oliver, Ronald' The Missionary Factor in East Africa, London 1952.p. 198

(٢) Schlunk. M; Op. Cit p. 34.

(٣) Hinde, John. Op. Cit. p. 183.
Schlunk. M; Op. Cit. p. 34.

مارتن شلينك (Martin Schlunk) في عام ١٩١١ شاملاً، ويعكس نظام التعليم في المستعمرات الألمانية ويُعد هذا التقرير صورة لوجهة نظر الحكومة الألمانية ووجهة نظر البعثات التبشيرية ويوضح أيضاً أنه لابد من تعليم الأفريقي لأجل خدمة الأغراض الاستعمارية وتحويل المستعمرة إلى مناطق تابعة لألمانيا ومفيدة من الناحية الاقتصادية[1].

ومن الملامح البارزة لسياسة التعليم بعد ثورة الماجي ماجي ما صدر من قرارات تمنع استخدام وسائل العنف والعقاب البدني مع التلاميذ في المدارس، وفي نفس الوقت حدث تعاون وثيق بين سياسة الحكومة الألمانية وسياسة رجال الإرساليات في المجال التعليمي بعد ثورة الماجي ماجي[2].

## الخاتمة

من العرض السابق لثورة الماجي ماجي نجد أنها قد وضعت بداية المقاومة الحقيقية والفعالة للقوى الأجنبية، وكان انتشارها واتساع نطاقها عاملاً فعالاً في استمرارية المقاومة حتى تحقق الاستقلال، ولم تحدث هذه المقاومة من فراغ بل كانت لها استمراريتها في المجتمع التنزاني وأثرت بدورها على عقول الأجيال القادمة، فلقد ولدت الثورة شعور الولاء وأحدثت تفاعلاً بين الجماعات المتباينة ثقافياً واجتماعياً، وكانت هذه بداية القومية الجماعية حيث أوجدت المقاومة الأفريقية للتدخل الألماني شعوراً بالبحث عن الاستقلال المفقود، وكانت عملية القومية الشاملة قد قويت بمرور السنين وخلقت كوادر جديدة أخذت تمارس الكفاح، واستمرت العملية الديناميكية حتى وجدت الوسيلة الناجحة التي ساعدت على تحقيق الاستقلال الذي وضعت ثورة الماجي ماجي أولى لبناته.

ولقد حدد الرئيس جوليوس نيريري هذه العملية الديناميكية المستمرة في بيان له أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة في العشرين من ديسمبر ١٩٥٦ عندما قال: «إن الكفاح ضد الألمان قد أثبت لشعبنا ضرورة طرد الأجانب، فلقد حارب

---

(1) Schlunk, M; op. Cit. p. 34.

(2) [Maria Wright' German Mission in Tanganyika 1815 - 1914. pp. 123 - 133.

أفراد الشعب لأنهم لم يعتقدوا فى حق الرجل الأبيض فى حكمهم أو فى تمدينهم، لقد ثاروا ثورتهم الكبرى ليس بدافع الوعد بقسم خرافى بل استجابة لنداء قلوب كل الرجال وفى كل العصور للثورة ضد السيطرة الأجنبية»(١).

## ٢. ثورات أخرى:

واجهت الألمان فى غرب القارة ثورات عنيفة كالتى واجهتهم فى شرقها، ففى الكميرون كان عليهم أن يواجهوا قبائل تنظر إليهم نظرة العداء واضطروا لبناء الحصون فى أماكن متعددة وتزويدها بالمرافق والأسلحة حيث تكون على أهبة الاستعداد دائماً.

وفى جنوب غرب أفريقيا كان الألمان فى حروب مستمرة مع قبائل (الهوتنتوت)؛ وساعدت طبيعة المنطقة الجبلية على صعوبة تعقب الجيوش النظامية للقبائل المغيرة، وكان استيلاء الإدارة على أراضى القبائل وقيام شركة جنوب أفريقيا الألمانية باستغلال هذه الأراضى دون مراعاة لحقوق الوطنيين الأفريقيين - من الأسباب التى أثارت الفتن والقلاقل ضد الألمان.

واستمر الوضع كذلك حتى عام ١٩٠٨ حين استطاعت القوات الألمانية أن تسيطر على الموقف، كما أن الألمان كانت قوتهم قد استنزفت هم أيضاً فى هذه الحروب، فلجأوا لمهادنة الأهالى ومحاولة كسب ودهم ليتفرغوا لاستغلال هذه الجهات فى المناطق المرتفعة فى الداخل ليمارسوا نشاطهم التجارى، بينما بقيت الأراضى الزراعية فى أيدى سكانها كما هى.

## نهاية الاستعمار الألمانى فى أفريقيا:

لما قامت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) شنت قوات الحلفاء هجوماً على المستعمرات الألمانية من مستعمراتها المجاورة واحتلتها.

ولما هُزمت ألمانيا فى الحرب - تقرر حرمانها من جميع مستعمراتها كعقوبة لها - واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات وعهدت بإدارتها للدول

(١) Nyerere, Julius; Op. Cit p. 41

المنتصرة في ظل ما سُمي (بنظام الانتداب)[1] وهو يعني أن تقوم الدول المنتدبة بإدارة الإقليم وأن تعمل على رفع مستوى سكانه وأن تقدم تقارير سنوية إلى (لجنة الانتداب) توضح فيها مدى ما حققته الإدارة في الإقليم من تقدم خلال العام المنصرم.

**وبمقتضى هذا النظام:**

١ ـ وضعت أفريقيا الشرقية الألمانية (تنجانيقا) تحت الانتداب البريطاني.

٢ ـ وقسمت (توجو) إلى قسمين أعطى القسم الأكبر لفرنسا فضمتها لمستعمرة داهومي، بينما أعطى القسم الآخر لانجلترا فضمتها لمستعمرة ساحل الذهب.

٣ ـ كما قسمت (الكميرون) الألمانية إلى قسمين ـ قسم لفرنسا ضُم إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر لانجلترا ضُم إلى نيجيريا البريطانية.

٤ ـ وضعت جنوب غرب افريقيا ـ تحت انتداب اتحاد جنوب أفريقيا

ولما قامت (هيئة الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) عهدت بإدارة المستعمرات الألمانية لنفس الدول السابقة في ظل نظام (الوصاية)

وهكذا كانت نهاية الحرب العالمية الأولى بمثابة تصفية للاستعمار الألماني في أفريقيا وإن لم يؤد ذلك لاستقلال هذه المستعمرات فقد اقتسمتها ـ كما رأينا ـ الدول الكبرى الأخرى المنتصرة في الحرب.

**وظلت هذه المستعمرات تكافح بعد ذلك في سبيل حريتها.**

**وفيما يتعلق بتنجانيقا :**

فقد حصلت على استقلالها الكامل في ديسمبر ١٩٦١ وحصلت زنزبار على استقلالها في ديسمبر ١٩٦٣ وانضمت الدولتان في دولة موحدة فأعن قيام جمهورية تنزانيا الموحدة في عام ١٩٦٤ وعاصمتها (دارالسلام).

---

(١) نصت المادة ١١٩ من اتفاقية فرساى على أن تتنازل ألمانيا عن كل حقوقها على المناطق التي كانت تمتلكها فيما وراء البحار ـ ولا تخضع هذه الأقاليم لنظام الانتداب.

**أما توجو:**

فقد انضمت توجو البريطانية إلى غانا بعد استقلالها في عام ١٩٥٧، أما توجو الفرنسية فقد أصبحت جمهورية في ٢٧ إبريل ١٩٦٠ وعاصمتها (لومي)، وقد استقلت الكميرون الفرنسية في يناير ١٩٦٠ وانضم إليها الجزء الجنوبي من الكميرون في ١٩٦١ فتشكلت جمهورية الكاميرون الاتحادية وعاصمتها (ياوندي).

## جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا):

بعد الحرب العالمية الأولى أوكلت عصبة الأمم بإدارة جنوب غرب أفريقيا إلى المملكة المتحدة التي أوكلت بدورها إدارة الإقليم لاتحاد جنوب أفريقيا، وعند قيام الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ أحلت (نظام الوصاية) محل نظام الانتداب، وحاولت جنوب أفريقيا ضم الإقليم إليها وطبقت فيه نظام التفرقة العنصرية أسوة بما هو مطبق في جنوب أفريقيا ذاتها، وفي عام ١٩٦٦ قررت الأمم المتحدة إنهاء إدارة جنوب أفريقيا للإقليم وأعلنت في عام ١٩٦٨ تسمية الإقليم باسم (ناميبيا)، ورفضت جنوب أفريقيا الخضوع لقرارات الأمم المتحدة ومنها القرار ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ الملزم لها بإنهاء إدارتها للإقليم، وشكل الوطنيون الأفارقة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ـ سوابو (SWABO) لقيادة الكفاح الوطني، وبعد عدة جولات من المفاوضات ربطت جنوب أفريقيا انسحابها بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا[1].

وانتهى الأمر في ديسمبر ١٩٨٨ باتفاق على انسحاب جنوب أفريقيا من ناميبيا وأجريت في ناميبيا في نهاية عام ١٩٨٩ انتخابات فاز فيها حزب سوابو بالأغلبية وأصبحت ناميبيا جمهورية مستقلة وانتخب السيد (نجومو) زعيم حركة سوابو كأول رئيس للجمهورية بعد ٧٣ عاماً من الاحتلال وعاصمتها (ونادهوك).

---

(١) للمزيد من التفاصيل عن مشكلة ناميبيا يرجع إلى:
إبراهيم نصر الدين: قضية ناميبيا في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.
رسالة ماجستير غير منشورة ـ معهد البحوث الأفريقية ١٩٧٦
وكذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

# المراجـــع

## أولاً: المراجع العربية:

(١) جلال، يحيى: التنافس الدولي في شرق أفريقيا (القاهرة ١٩٥٩).

(٢) جميل عبيد: المديرية الاستوائية (١٩٦٨).

(٣) رياض، زاهر: استعمار القارة الأفريقية واستقلالها (القاهرة ١٩٦٦).

(٤) سعد زغلول، عبد ربه: الاستعمار الألماني في شرق أفريقيا (١٨٨٤ ـ ١٩١٤) (رسالة دكتوراه غير منشورة).

(٥) شكري، محمد فؤاد: مصر والسودان، وتاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٥٨).

(٦) عمر، طوسون: تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ثلاثة أجزاء (القاهرة ١٩٣٧).

(٧) محمد، صفي الدين: افريقيا بين الدول الأوروبية (١٨٢٠ ـ ١٨٩٩) (القاهرة ١٩٥٩).

(٨) محمد عبد الغني سعودي، عبد الله عبد الرازق: ناميبيا (نشرة البحوث والدراسات الأفريقية) رقم ١٠ ـ ١٩٧٧.

(٩) محيي الدين محمد مصلحي: ناميبيا ـ دراسة في الأساليب الاستعمارية لاستغلال القوة البشرية الأفريقية.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Amery, L. S, :German Colonial Claim (London 1939).

(2) Bullock, A. L. C. :Germany's Colonial Demands (Oxford 1933).

(3) Busch, M. Bismark. Some Secret Pages of bis History (2 Vols, N. D.).

(4) Casati, G. : Ten Years in Equatoria and the Return with Emin Pacha (2 Vols. London 1891).

(5) Clarke, p. H. : A short History of Tanganyika (London 1962).

(6) Cole, J. S. F. & Denison, W. N. : Tanganyika (London 1964).

(7) Coupland, R. : East Africa and Its Invaders (Oxford 1961).

(8) Crowe, S. E. : The Berlin West African Conference (London 1942).
(9) Hertsler, E : The Map of Africa by Treaty (Vol . 3 London 1909).
(10) Ingham, K. : A History of East Africa (London 1962).
(11) Jameson, J. S. : The Story of the Rear Column of the Emin Pasha Relief Expedition (London 1890).
(12) Jephson, A, J. M. : Emin Pasha and the Rebellion at the Equator (London 1890).
(13) Jonson, G. K. & Kraft H.H. : Germany's Colonial Problems (London 1937).
(14) Junker, W. : Travels in Africa During the years 1876 - 1877 (1890).
(15) Langer, W. : The Diplomacy of Imperialism (1890 - 1902) (New York 1951).
(16) Lewin, P. E. :Germany and Africa (London 1939).
(17) Lofchie, Miael, F. : Zanzibar, Background to Revolution (New York 1965)
(18) Oliver, R. : History of East Africa (Oxford 1963).
(19) Peters, C. : The German Emin Pasha Expelition (London 1891).
(20) Robertson, G. C. :, Bismark.
(21) Rudin, H. R. : Germans in the Cameroons (1939).
(22) Schweinfurth , G. : Emin Pasha in Central Africa (London 1888).
(23) Sweitzer, G. : Emin Pasha, his Life and Work (2 Vols. London 1898).
(24) Scott, E. P. : Stanley & his Heroic Relief of Emin Pasha (London 1890).
(25) Steer, G. L. :Judgement on German Africa (London 1939).
(26) Taylor, A. J. P. Germany's First Bid for Colonies 1884 - 1885 (London 1938).
(27) Townsend, M. : The Rise & Fall of German Colonial Empire, (New York 1930).
(28) Woolf, L. : Empire & Commerce in Africa (London . 1920).

# الفصل التاسع

## الاستعمار الفرنسى فى أفريقيا

المحتويات:

أولاً: امبراطورية فرنسا الثانية في العصر الحديث:

١. فرنسا في شمال أفريقيا:

أ. أطماع فرنسا في مصر.

ب. الجزائر وأسباب تفكير فرنسا في احتلالها عليها.

. مراحل الحملة.

. مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري للاستعمار الفرنسي للجزائر.

جـ تونس. ظروفها في القرن التاسع عشر المشابهة لظروف مصر في عصر إسماعيل. احتلال فرنسا لتونس.

د. مراكش. التنافس الدولي عليها لموقعها. كيف وصلت فرنسا لاتفاق مع الدول الأخرى.

٢. فرنسا في أفريقيا الغربية والوسطى (الاستوائية).

أ. أفريقيا الغربية الفرنسية.

ب. أفريقيا الاستوائية الفرنسية.

٣. الكميرون وتوجو.

٤. فرنسا في سواحل أفريقيا الشرقية ومدغشقر.

٥. محاولات فرنسا لمد نفوذها إلى أعالي النيل.

ثانيا. سياسة فرنسا الاستعمارية في أفريقيا.

ثالثاً: نهاية الاستعمار الفرنسي في أفريقيا.

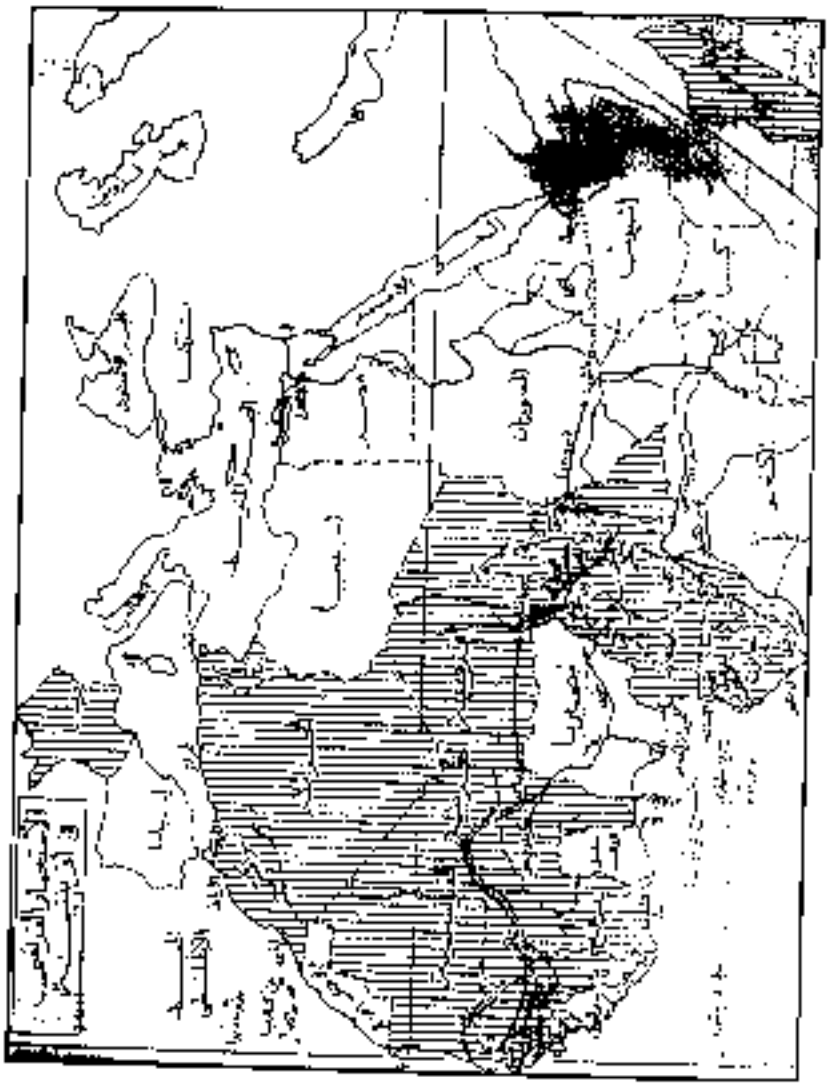

خريطة رقم (١٦) الاستعمار الفرنسى فى أفريقية

استطاعت فرنسا في تاريخها الاستعماري في العصر الحديث أن تكون أمبراطوريتين :

**الأولى** بدأت في القرن السابع عشر وتقوضت أركانها بعد هزيمة فرنسا على أثر حروب نابليون سنة ١٨١٤، وشملت كندا والهند وبعض جزر المحيط الهندي.

**أما الثانية** فتبدأ باحتلال الجزائر عام ١٨٣٠ واستطاع الفرنسيون في هذه المرحلة أن يمدوا نفوذهم في شمال أفريقيا إلى الجزائر، وتونس وأخيراً إلى المغرب، وفي غرب القارة إلى ما أطلق عليه اسم (أفريقيا الغربية الفرنسية) وهي مناطق تبلغ مساحتها نحو سدس مساحة القارة الإجمالية.

كما مدوا نفوذهم إلى ما سُمي بأفريقيا الاستوائية الفرنسية، أما في شرق أفريقيا فإنهم لم ينجحوا في تثبيت أقدامهم إلا في المنطقة التي عُرفت (بالصومال الفرنسي) بالإضافة إلى جزيرة مدغشقر التي احتلتها فرنسا فترة من الزمن، ولم تنجح محاولات الفرنسيين المتعددة لربط مستعمراتهم في غرب القارة بمستعمراتهم في شرقها باتخاذ موطىء قديم لهم في أعالي النيل[1].

وكما اصطدمت فرنسا وهي تعمل لبناء أمبراطوريتها الأولى بانجلترا مما أدى إلى تصفية هذه الأمبراطورية - فقد اصطدمت أيضاً بها وهي تعمل لبناء أمبراطوريتها الثانية - لكن الاتفاق الذي أُبرم بين الدولتين في ١٨ أبريل سنة ١٩٠٤ والذي أطلق عليه اسم (الاتفاق الودي) وضع حداً لهذا الصدام.

وسندرس الظروف التي مدت فرنسا فيها نفوذها إلى كل من المناطق السابق ذكرها في افريقيا.

---

(١) كانت من أهداف هانوتو (Hanotaux) وزير خارجية فرنسا ربط (دكار) في غرب افريقيا و(جيبوتي) في الشرق بطرق مواصلات، وتكون فرنسا هي المتحكمة في البلاد الواقعة على جانبي هذا الخط.

# أولاً: فرنسا في شمال أفريقيا

١ ـ أطماع فرنسا في مصر :

أدركت فرنسا من زمن بعيد أهمية البحر المتوسط والبلاد المطلة على هذا البحر.

ومن الدول الأفريقية المطلة على البحر المتوسط التي اتجهت إليها أنظار الفرنسيين مصر.

والمعروف أن أنظار الفرنسيين اتجهت صوب مصر مرات قبل حملتهم المشهورة عليها في سنة ١٧٩٨ ؛ فقد اتجهت أنظارهم إليها أيام الحروب الصليبية.

ومهما قيل عن أسباب ودوافع الحملة التي قادها نابليون بونابرت على مصر فلا ريب في أن من أهم هذه الدوافع التطاحن الاستعماري والحربي بين انجلترا وفرنسا الذي أعقب الكشوف الجغرافية ـ لكن الفرنسيين لم يبقوا في مصر أكثر من ثلاث سنوات (١٧٩٨ ـ ١٨٠١).

فقد أدركت انجلترا بصفة خاصة إدراكاً عملياً ـ أهمية احتلال مصر وأهمية بسط نفوذها على الطريق الحيوي المؤدي للهند.

وانتهى هذا الفصل من الصراع بجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ وظهر التنافس بين الفرنسيين والإنجليز بعد ذلك في موقف كل من الدولتين من محمد علي وعلاقاته بالدولة العثمانية وتدخلهما في تحديد هذه العلاقات، ذلك التدخل الذي انتهى بوضع حد لنشاط محمد علي.

ومن مظاهر هذا الصراع أيضاً موقف الدولتين من مشروع حفر قناة السويس الذي ظفرت به شركة دليسبس، ومن الأزمة المالية في عهدي إسماعيل وتوفيق، ومن الثورة العرابية، وأخيراً انفردت انجلترا بالحكم فاحتلت مصر سنة ١٨٨٢ ..

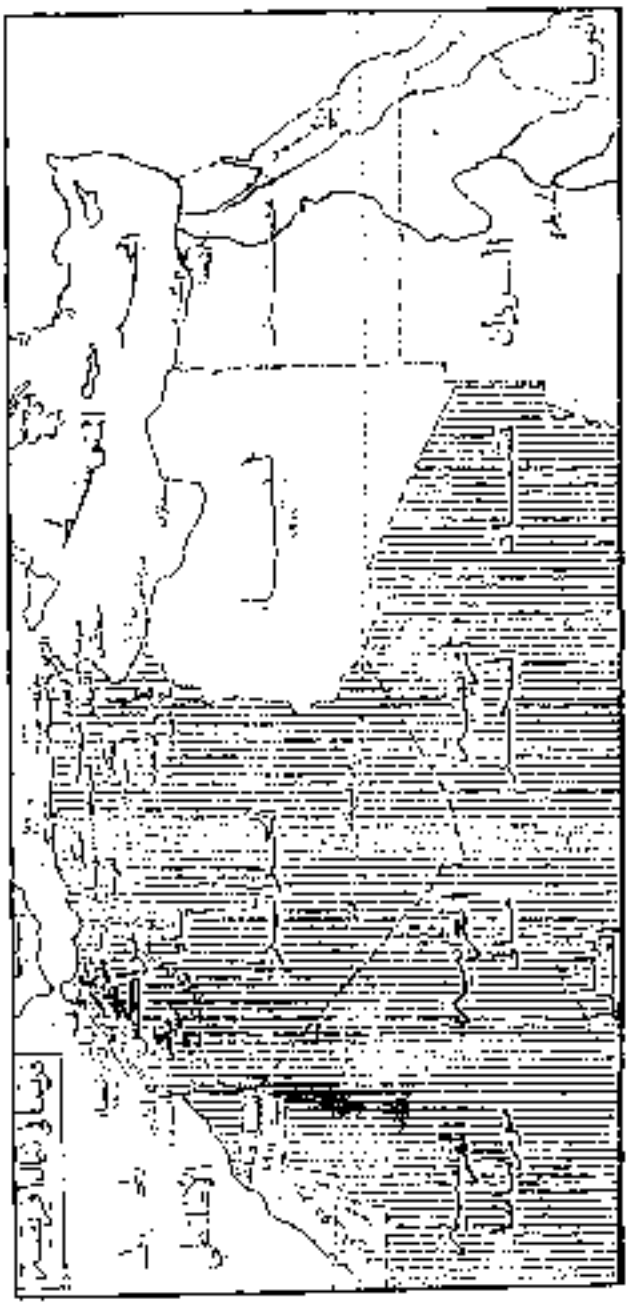

شكل رقم (١٧) خريطة فرنسا في شمال افريقية

**ب. الجزائر:**

اتجهت أنظار الفرنسيين إلى المغرب العربي بعد أن وقفت انجلترا حائلاً دون تحقيق أطماعهم في مصر والشام وبعد أن فقدوا مستعمراتهم في الهند وكندا.

ولما أصاب الدولة العثمانية الضعف في القرن السابع عشر وانشغلت بالدفاع عن كيانها - ضعفت سلطانها في بلاد المغرب، وصارت السلطة الحقيقية في أيدي رؤساء القرصان والقوات غير النظامية، ومنذ سنة ١٦٧١ أصبحت مقاليد الأمور في الجزائر في يد الحاكم الملقب بـ (الداي) بينما كان يُطلق على الحاكم في تونس منذ سنة ١٧٠٥ لقب (الباي).

وقد انتشرت القرصنة على السواحل حتى أنها أصبحت مورداً هاماً من أهم موارد الدولة وتذرعت فرنسا بهذه المسألة - مسألة محاربة القرصنة التي وجدت في مظهرها الإنساني ما يجعلها وسيلة صالحة للاستناد عليها لتحقيق أطماعها في الجزائر.

والمسألة الأخرى التي تذرعت بها فرنسا هي مسألة **إهانة قنصلها في الجزائر** وترجع جذور هذه المسألة إلى أن فرنسا أثناء الثورة الفرنسية كانت في شديد الحاجة للقمح، وقد سمح الداي بمد فرنسا بحاجتها منه - لكنه الحكومة الفرنسية لم تدفع ثمن ما اشترته من قمح وظلت تماطل في ذلك، وحدث في عام ١٨٢٧ أثناء احتفال رسمي أن أُثيرت المسألة بين الداي والقنصل الفرنسي، وكان رد القنصل جافاً وجارحاً مما أثار الداي فأمر القنصل بالخروج من حضرته وكتب القنصل إلى حكومته طالباً اتخاذ الوسائل اللازمة للمحافظة على كرامة فرنسا[1].

على أنه من الأسباب الرئيسية التي جعلت الحكومة الفرنسية تقرر في عام ١٨٣٠ إرسال حملة لغزو الجزائر أن مثل هذه الحملة ستجعل **أنظار الشعب الفرنسي متجهة إلى الخارج** وستساعد على تقوية الملكية.

(١) جلال يحيى: السياسة الفرنسية في الجزائر (١٩٥٩) ص ٢٥ وما بعدها

وكان موقف الملكية العائدة إلى فرنسا بعد هزيمة بونابرت في حاجة إلى مغامرة عسكرية كهذه تقويها وتدعمها، فقد كان الشعب ينظر دائماً إلى حكومة شارل العاشر (Charlesx) على أنها الحكومة التي أتت على أكتاف الأجانب أعداء فرنسا.

وفي ٢٥ مايو ١٨٣٠ أبحرت من الموانئ الفرنسية قوة بحرية فرنسية كبيرة، وفي ١٤ يونيو بدأ إنزال الجنود في (سيدي فرج) غربي مدينة الجزائر وبعد أن استولوا على شبه جزيرة سيدي فرج ـ تقدموا صوب مدينة الجزائر ذاتها واستطاعت مدافع الفرنسيين أن تنسف جزءاً كبيراً من قلعتها وأن تُشعل النار في مخازن الذخيرة بها وأضطر الداي في ٥ يوليو إلى قبول شروط الفرنسيين التي فرضوها عليه وتسليم المدينة لهم وأهم ما اشتملت عليه هذه الشروط:[1]

١ ـ تسليم جميع حصون مدينة الجزائر للفرنسيين.

٢ ـ يضمن القائد الفرنسي حرية الداي وممتلكاته الشخصية.

٣ ـ تترك الحرية للداي في الإقامة أو الرحيل إلى أي مكان يريده.

٤ ـ عدم اتخاذ أية إجراءات إنتقامية ضد الجنود الجزائريين.

٥ ـ كفالة حرية الشعب الجزائري في إقامة شعائر الدين الإسلامي.

نابلي وأرسل القائد الفرنسي قوة احتلت بعض موانئ الجزائر ـ لكن عندما حاولت القوات الفرنسية التوغل في الداخل قوبلت بمقاومة عنيفة اضطرتها للتراجع.

والحقيقة أن نفوذ الفرنسيين في هذه الفترة لم يتعد أسوار مدينة الجزائر.

وقد ظهر عجز الفرنسيين عن احتلال الجزائر واضحاً في سرعة تغييرهم للقواد هناك، فقد تعاقب عدد كبير منهم في فترة وجيزة.

على أن محاولات الفرنسيين للتوغل في الداخل لم تنجح كثيراً فقد

(١) راجع رياض شمال افريقيا في العصر الحديث (١٩٦٧).

اقتصرت سلطتهم على احتلال النقاط الساحلية، بينما واجهتهم في غرب الجزائر وفي شرقها مقاومة عنيدة.

أما في الغرب فقد وجد الوطنيون في (الأمير عبد القادر) قائداً استطاع أن ينظم حركة المقاومة ضد الفرنسيين.

## الأمير عبد القادر الجزائري

## ومقاومته للاستعمار الفرنسي للجزائر

اقترن اسم الأمير عبد القادر الجزائري بالاحتلال الفرنسي، وصار علماً من أعلام المقاومة في بلاد شمال افريقيا، وكانت مقاومته رد فعل واع عكس روح قومه، وكان الأمير عبد القادر زعيماً من طراز جديد لم تعرفه الجزائر من قبل[1].

ويحاول بعض المؤرخين عقد مقارنة بين كفاح هذا الزعيم الجزائري وبين زعماء المغرب كالمرابطين والموحدين الذين قاموا بجهادهم على أسس دينية، ويحاول البعض الآخر ربط حركته في الجزائر بالدور الذي قام به محمد علي في مصر، ومهما اختلفت الآراء فإن كفاح الأمير عبد القادر كان كفاحاً من نوع خاص.

فقد كان كفاحاً يختلف في طبيعته عن كل أنواع الكفاح في شمال افريقيا، فبعد أن احتل الفرنسيون مدينة الجزائر اجتمع العلماء وشيوخ الطرق الصوفية وطلبوا من (الشريف محيي الدين) شيخ الطريقة القادرية قبول البيعة ورأى الشريف أن ولده عبد القادر الشاب أقدر على حمل هذا العبء، وقبل الأمير عبد القادر البيعة، واتخذ من مدينة (المعسكر) مقراً له وكان عمر الأمير حين بايعته القبائل في غرب الجزائر أميراً عليها في عام ١٨٣٢ ـ ٢٤ عاماً[2].

---

(١) انظر تفاصيل قصة هذا الزعيم الجزائري في: محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، ص ص ٢٢٧ ـ ٢٥٨.

(٢) يمكن الرجوع إلى نص البيعة في كتاب:
محمد عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر (الإسكندرية ١٩٠٣) جـ ١ ص ٩٨

نظم الأمير شؤون إمارته واستولى على تلمسان وفرض حصاراً على الفرنسيين فى وهران ومستغانم، واضطر القائد الفرنسى الجنرال دى ميشيل (Des Michels) أن يفاوض الأمير، وتم توقيع صلح بين الطرفين فى ٢٨ فبراير ١٨٣٤ وتقرر فى هذا الصلح وقف الخصومة، واحترام الفرنسيين للدين الإسلامى، وحرية التجارة، وتعيين وكيل لكل طرف لدى الطرف الآخر لتنفيذ الاتفاق[1].

واعتبر الأمير عبد القادر هذا الاتفاق بمثابة **هدنة مؤقتة**، كما كانت المعاهدة فرصة لكى يجمع الأمير القبائل التى لم تدخل فى طاعته، ونجح فى بسط نفوذه على غرب الجزائر نفسها، ولما أحست فرنسا بخطورة هذا التحريك ـ بدأت تتعاطف مع القبائل وتغريها للانضمام إلى جانبها، وعقدت فلاً (**معاهدة التيشة**) مع الزعماء المحليين فى ١٦ يونيه ١٨٣٥ . واعتبر عبد القادر هذا التفاق خارقاً لمعاهدته مع الفرنسيين وتأزمت الأمور وخرجت قوة فرنسية بقيادة الجنرال تريزول (Trizel) التقطت بقوات الأمير عند المقطع، وهُزِمَ الفرنسيون هزيمة نكراء واضطرت فرنسا إلى إعادة كلوزيل مع قوة ضخمة للقضاء على الأمير عبد القادر، لكن القوات الجزائرية صمدت أمام هذا الغزو الفرنسى، واضطرت فرنسا إلى إرسال الجنرال بيجو (**Bugeaud**) إلى هوان لمقاومة الجزائريين، وماطلع بيجو فك الحصارعن تلمسان وانتصر على قوات الأمير عبد القادر فى معركة نهر سكاك فى يونية ١٨٣٦ واضطرت فرنسا فى النهاية وأمام عنف المقاومة إلى عقد اتفاق جديد مع الأمير عرف باتفاق تافنا (Tafna) فى ٢٠ مايو ١٨٣٧ .

وقد نص اتفاق تافنا على:

**أولاً**: اعتراف الأمير بسلطة فرنسا على الساحل وأرض وهران ومستغانم.

---

(١) محمد خير فارس : مرجع إبق، ص ٢٣٦ .

ثانياً: اعترف فرنسا بسلطة الأمير عبد القادر في ناقا وتلمسان وتيطري.

ثالثاً: للأمير حرية شراء الأسلحة من فرنسا وللمسلمين حرية إقامة شعائرهم.

رابعاً: تعيين وكلاء من قبل الطرفين لدى الطرف الآخر.

واستطاع الأمير عبد القادر حسب هذا الاتفاق أن يسيطر على ثلثي الجزائر، وأتاح له الاتفاق فرصة تنظيم شؤونه وتكوين جيشه وإعداده بشكل منتظم.

وسعى الأمير عبد القادر إلى تكوين حكومة تختلف عن حكومات الجزائر التركية السابقة واعتمد على نفوذ الطرق الصوفية، وكان يشركهم معه في قراراته بفتاوى شرعية، وكسب جانب رجال الدين في المغرب، وبنى دولته على المساواة وعدم التمييز بين الناس، وأصلح القضاء وأوجد مجالس الاستئناف وكان حريصاً على تطبيق العدالة ووحد الضرائب وعممها على الجميع بدون استثناء وكانت الضرائب تجبى عيناً أو نقداً[1].

ونظم الأمير الجيش الذي وصل عدد جنوده إلى حوالي خمسة عشر ألفاً، وكون الأمير أركان الحرب وكتيبة الأسرار، وأدخل على الجيش عدة تعديلات، وبنى الحصون الخاصة وأنشأ داراً للسلاح ودوراً لسك العملة، وباختصار حاول الأمير إقامة دولة عصرية استعداداً لفناء الفرنسيين الذين كانوا يتحينون الفرصة للقضاء عليه، وبالفعل ما أن سويت مشكلات الفرنسيين في شرقي الجزائر باستيلائهم على مدينة (قسنطينة) حتى بدأت فرنسا تفكر في شروط معاهدة ناقا من جديد وحدث الخلاف وقرر الأمير إرسال وفد لباريس لحسم النزاع - لكن حكومة فرنسا أفادت أن المفاوضات من اختصاص حاكم الجزائر، فعاد الوفد بجر أذيال الخيبة وكان واضحاً أن القوة هي السبيل الوحيد لفرض ما يريده الأمير، ويحافظ على شروط المعاهدة مع الفرنسيين.

ولما قام الجنرال الفرنسي (دلي) بجولة استطلاعية في سهل المتيجة اعتبرها

---

(١) انظر تفاصيل هذا النظام الإداري في

شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ص ص ٢٧٢ - ٢٧٥

الأمير خَرْقاً للمعاهدة. وعزلت فرنسا الجنرال فالي وعينت بيجو مكانه وكان هذا يعني بداية مرحلة جديدة في علاقات فرنسا مع الأمير.

وبالفعل وضع بيجو نظاماً حربياً جديداً ضد الأمير عبد القادر. واعتمد خطة مؤداها شغل الأمير في معارك متعددة حتى يستنزف قواه البشرية والمادية والاعتماد على سرعة الحركة والتنفيذ، وحوّل الجيش إلى **طوابير صغيرة سريعة** الحركة وتخلص مما كان يعوق حركة الجندي من معدات وملابس ثقيلة، واستطاع بيجو أن يستولي على مدينة (**المعسكر**) التي اتخذها الأمير عاصمة له في عام ١٨٤١ وخربها إلى جانب القرى المجاورة، وفي العام التالي استولى على تلمسان ومستغانم وعلى أهم المراكز في إقليم وهران، وضيق الخناق على الأمير الذي اضطر إلى الانتقال للصحراء، ولما اشتد حصار الفرنسيين له فر إلى المغرب حيث كان المولى عبد الرحمن يناصره،ولكن هذا لم يمنع الجيش الفرنسي من التوغل في المغرب، ونشبت معركة إسلي في عام ١٨٤٤ انتصرت فيها فرنسا واضطر المغرب إلى توقيع اتفاق مع الفرنسيين في ١٠ سبتمبر ١٨٤٤ عرف باسم (**اتفاق طنجة**) وقد نص على عدم تقديم مساعدة من جانب المغرب للأمير عبد القادر[1].

وبهذا الاتفاق فقد الأمير الدعم المغربي وصار وحيداً في معركته ضد جيش منظم على أحدث السبل وبقوات أحكمت السيطرة على سواحل الجزائر ومنعت أي دعم يصل للأمير، وتساقطت قيادات الأمير الواحدة تلو الأخرى ولكنه لم يستسلم وظل يقاوم، وقد اتبع بيجو في حربه ضد الأمير عبد القادر وأتباعه طريقة **الإرهاب، وإحراق الحقول واختطاف الأغنام** ولم يتورع عن إحراق القرى والملاجئ الجبلية التي لجأ إليها السكان فقضى على من فيها جملة، وقد عبّر بيجو عن خصائص هذه الحرب في مجلس النواب الفرنسي

---

(١) محمد خير فارس. مرجع سابق ٢٥٧.

بقوله: «يلزمنا أن نقوم بحملة اكتساح كبرى تشبه حملات القوط»[1]. وأخيراً بعد أن ضاقت به السبل ولم يجد من نصير يقف بجانبه قرر الأمير عبد القادر الاستسلام بعد أن أدى دوراً بطولياً مشرفاً استحق أن يسجله التاريخ بكل إعزاز في تلك الفترة المبكرة من الاستعمار الأوروبي لشمال أفريقيا[2].

تم استسلام الأمير في ديسمبر عام ١٨٤٧ بعد هذا الجهاد المرير الذي استمر قرابة خمسة عشر عاماً، وسجنا الأمير في حصن فرنسي، ثم سمح له بالسفر إلى دمشق عام ١٨٥٢ حيث توفي هناك عام ١٨٨٣ . وباستسلام الأمير تطوى صفحة من جهاد الشعب الجزائري إلى حين ثم تبدأ فترة أخرى تواصل الكفاح ضد المستعمر الفرنسي.

### ج. تونس:

في عام ١٥٧٤ ألحقت تونس بالولايات العثمانية، وظل الوضع كذلك حتى ختام القرن السادس عشر حين ضعف سلطان الأتراك العثمانيين فلم يُصبح لهم على هذه البلاد إلا السيادة الإسمية فقط وأصبحت السلطة الحقيقية في يد الحكام الذين عُرفوا (بالبايات).

لكن منذ فتحت فرنسا الجزائر أخذت أنظارها تتجه إلى تونس، وشعر بايات تونس بحقيقة هذه الأطماع ، لكن لم تكن فرنسا وحدها هي التي تتطلع للاستيلاء على تونس فقد كانت تنافسها في ذلك كل من انجلترا وإيطاليا.

ورغم الجهود التي بذلها البايات للنهضة بالبلاد وإصلاح شئونها فقد تورطوا في علاقتهم المالية بالأجانب واستعانوا بالشركات الفرنسية والإنجليزية والإيطالية في مشروعاتهم وبذا مهدوا الطريق أمام المستعمرين ليحققوا أطماعهم في البلاد.

---

(١) هنري كاوه، أندريه، بيار لاكوست، الاستعمار الفرنسي في العرب العربي (ترجمة محمد عناني) د. ت، ص ١٣٦ .

(٢) انظر: جلال يحيى: مرجع سبق، ص ص ٥٦٨ ـ ٥٨٦ .

والأوضاع في تونس في هذه الفترة شبيهة بتلك التي سادت مصر في عهد الخديوي إسماعيل؛ بل كانت النتائج التي ترتبت عليها متماثلة في البلدين.

فالحركة الإصلاحية في تونس ارتبطت بالمشكلة المالية التي نشأت بسبب إسراف البايات وطمع الوزراء وخراب ذممهم وعجز ميزانية الدولة عن مسايرة ما تطلبته وجوه الإصلاح المختلفة من نفقات خاصة بعد انتشار المجاعات والأمراض، وانتهى الأمر بارتباط تونس بالدول الأجنبية بسبب الديون التي تراكمت عليها، وأدى ذلك إلى الإشراف المالي عن طريق (لجنة دولية) وبذلك مُهد الطريق للاحتلال الفرنسي لتونس[1].

واستمرت الحكومة التونسية في الاستدانة من الخارج، كما لجأت لإصدار سندات على الخزانة وأضطرت الحكومة لإعلان إفلاسها، وكانت فرنسا تترقب هذه الخطوة ولم يعوقها من التدخل في ذلك الوقت إلا منع انجلترا وايطاليا. فرنسا مز آن تنفرد باتخاذ خطوة حاسمة بشأن تونس، فاتفق في أبريل ١٨٦٨ على تشكيل (القومسيون المالي) كما أطلق عليه، وهو شبيه بصندوق الدين في مصر، على أن الأمر الذي تحكم في تحديد الدولة التي يمكن أن تستفيد من الموقف وتوجه ضربتها النهائية إلى تونس هو الظروف الدولية والعلاقات بين الدول الكبرى ومصالحها، وقد اهتمت فرنسا بالحصول على موافقة انجلترا بالذات فيما يتعلق بنياتها التوسعية في تونس، واتضحت فرنسا فرصة ضعف بريطانيا الجزيرة قبرص لتحقيق هدفها، وكانت هذه الجزيرة تابعة للدولة العثمانية، ففي انعقاد مؤتمر الدول الكبرى في برلين برئاسة بسمارك المستشار الألماني في عام ١٨٧٨ دارت المناورات بين ممثلي هذه الدول، فاتفق على ألا تعارض بريطانيا في أي تدخل فرنسي في تونس مقابل عدم اعتراض فرنسا على اتفاقية قبرص التي كانت تُعتبر نقضاً للاتفاقيات الدولية السابقة بشأن عدم المساس بالأملاك العثمانية[2].

---

(١) محمد بيرم: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار (القاهرة ١٣٠٢هـ) جـ ٢ ص ٢٤.

(٢) Safwat, M., Tunis and The Powers (1878 - 1881) (1944) p. 123.

ولم تبق من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في تونس سوى إيطاليا.

وقد حاولت فرنسا أن تحول دون معارضة إيطاليا لها في تونس فأشارت إلى انه في وسع إيطاليا أن تحتل طرابلس فتجد فيها خير العوض عن أطماعها في تونس وأن فرنسا لن تعترض عليها إذا أقدمت على هذا العمل.

وبدت الظروف مناسبة في نظر الفرنسيين للتدخل حين غمرت إحدى القبائل التونسية الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر واقترفت بعض السرقات البسيطة المعتادة بين الرعاة، فأعدت حملة فرنسية إدعت فرنسا أن مهمتها تأديب هذه القبائل التي لا يملك الباي عليها أي سلطان.

وفي ٢٩ ابريل ١٨٨١ عبر الجنود الفرنسيون الحدود واحتلوا (الكاف)، و(طبرقة) بدون مقاومة، كما أنزلت فرنسا بعض قواتها التي أبحرت من ميناء طولون في (بنزرت).

وبعد احتلالهم لها تقدموا صوب العاصمة وقدم السفير الفرنسي إلى الباي نسخة من المعاهدة المطلوب التوقيع عليها، وأعطى مهلة خمس ساعات لقبول المعاهدة أو رفضها، واضطر الباي للتوقيع على المعاهدة، وسط هذا الجو الغريب من الإرهاب.

**معاهدة باردو، ومعاهدة المرسى:**

نص في معاهدة باردو (Barde Treaty) التي وقعت في ١٢ مايو ١٨٨١ على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تقرر السلطات الفرنسية والتونسية أن الإدارة المحلية قادرة على المحافظة على الأمن.

وفي يونيو ١٨٨٣ وقع على باي الذي خلف محمد الصادق - بعد وفاته في أكتوبر ١٨٨٧ - (معاهدة المرسى) التي منحت فرنسا السلطة الكاملة في تونس[1]

---

(١) انظر هذه المعاهدات في:

مقولا زيادة: تونس في عهد الحماية (١٨٨١ - ١٩٣٤) (القاهرة ١٩٦٣) ص ٢٣٨ وما بعدها.

**د. مراكش:**

سبق أن تعرضنا لظروف الحماية الفرنسية على مراكش عند الحديث عن الاستعمار الأسباني وامتداد نفوذ أسبانيا لمنطقة الريف المغربية وسنشرجع هنا بعض الأحداث المتعلقة بعلاقة فرنسا بمراكش في هذه الفترة.

فبعد أن استولت فرنسا على الجزائر - بدأت تهتم بمراكش، وشعرت فرنسا أكثر بأهمية سيطرتها على مراكش عندما ساعد سلطان المغرب الأمير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضد المستعمرين الفرنسيين مما أدى لنشوب معركة إسلي سنة ١٨٤٤ بين فرنسا ومراكش. وقد انتهت هذه المعركة التي انتصرت فيها فرنسا (باتفاقية طنجة) في ١٠ سبتمبر ١٨٤٤ .

ولم يكن يقف أمام تحقيق الأطماع الفرنسية في المغرب سوى معارضة الدول الاستعمارية الأخرى صاحبة المصالح والأطماع في هذه المناطق (انجلترا، وإيطاليا، وأسبانيا، وألمانيا).

ولذا اتجهت فرنسا لعقد سلسلة من **الاتفاقيات الدولية** - مع الدول صاحبة المصلحة في مراكش قبل أن تتخذ خطوة حاسمة تحقق فيها أهدافها التوسعية في هذه البلاد[1].

١ - فعقدت في سنة ١٩٠٢ اتفاقاً مع إيطاليا اتفق فيه على أن تترك إيطاليا لفرنسا اليد المطلقة في مراكش في نظير ترك فرنسا لإيطاليا حرية التصرف في ليبيا.

٢ - وفي سنة ١٩٠٤ **وقع الاتفاق الودي** المشهور بين انجلترا وفرنسا الذي تبودلت فيه مصر بمراكش كما تُتبادل السلع، فقد أُتفق فيه على أن تترك إنجلترا يد يد فرنسا حرة في المغرب في مقابل تترك فرنسا يد انجلترا حرة في مصر فلا تستمر في مطالبتها بتحديد موعد لإنهاء احتلالها في مصر[2].

---

(١) عن هذه الاتفاقات يرجع إلى

حسن صبحي: التنافس الدولي الاستعماري الأوربي في المغرب (القاهرة ١٩٦٥)

(٢) لدراسة القضية يرجع إلى: محمد حامد عبد الله إبراهيم: الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا (٨ أبريل ١٩٠٤) وانعكاساته على الاستعمار الأوربي في أفريقيا رسالة ماجستير، معهد الدراسات الأفريقية ١٩٩٢ .

٣ ـ ولم تبق في الحقيقة من عقبة في وجه فرنسا لتحقيق أطماعها في مراكش سوى ألمانيا التي أثارها اتفاق الدولتين (انجلترا، وفرنسا) وتجاهلها هي ومصالحها في مراكش ـ وتعبيراً عن موقفها من النفوذ الفرنسي في مراكش ـ قام الامبراطور (غليوم الثاني) بزيارة لطنجة في مارس ١٩٠٩، وأعلن في خطاب ألقاه هناك بأن ألمانيا لا تسمح لأي دولة أجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعي للمغرب.

٤ ـ وانتهزت الحكومة المراكشية فرصة مساعدة ألمانيا لها فدعت إلى عقد مؤتمر دولي لينظر في شئون مراكش. وقد عُقد هذا المؤتمر في مدينة الجزيرة الخضراء الأسبانية(أجزيراس) في الفترة من ١٤ يناير حتى ٧ أبريل ١٩٠٦، وكانت نتيجته عكس ما سعت إليه حكومة المغرب التي دعت إليه

وقد جاءت قرارات المؤتمر مدعمة للنفوذ الفرنسي والأسباني في المغرب تقرر أن يتولى فرنسيون الإشراف على قوات البوليس المراكشي في المدن الواقعة على ساحل الأطلنطي، ويشرف الأسبان على بوليس المدن الواقعة على البحر المتوسط.

واتخذت فرنسا من إشرافها على البوليس المراكشي في الموانى الهامة الواقعة على المحيط الأطلنطي فرصة لتقوية نفوذها في هذه الموانى.

٥ ـ أما ألمانيا فقد تحركت أخيراً إذا أوفدت في يوليو ١٩١١ طراداً إلى (أغادير) على المحيط الأطلنطي فيما يمكن أن تسميه تلميحاً باستخدام القوة العسكرية.

وجرت مفاوضات بين فرنسا وألمانيا، وقد رضيت فرنسا بالتنازل لألمانيا عن قطعة من الأرض الجرداء تقع في شمال (الكنغو الفرنسي) في مقابل أن تطلق ألمانيا يدها في المغرب، فلا تُعرقل قيام حماية فرنسية على مراكش ولا تُعارض في ممارسة فرنسا لشئون مراكش الخارجية.

هكذا استطاعت فرنسا أن تتخطى العقبات التي تعترض إعلان حمايتها على

مراكش، ولذا سمار رينو (Regnult) على رأس بعثة إلى فاس ومعه شروط المعاهدة المراد توقيعها، وفي ٣٠ مارس ١٩١٢ أضطر السلطان على توقيع معاهدة الحماية وقد عبّر السلطان للمقيم الفرنسي عن ضيقه بالضغوط الفرنسية بقوله: «لقد أخطأت فرنسا في تشددها في اتفاقية الحماية ـ فإن انجلترا تتمتع بكل إمتيازاتها في مصر ولم تنطق بهذه الكلمة»[1].

وهكذا فرضت فرنسا حمايتها على المغرب واقتسمت هذه البلاد بينها وبين اسبانيا فتركت فرنسا لأسبانيا المنطقة الشمالية من المغرب التي عُرفت باسم (المنطقة الخليفية)، بينما احتفظت فرنسا بالمنطقة الجنوبية (المنطقة السلطانية)، واحتفظت طنجة بصفتها الدولية الخاصة وعينت فرنسا ليوتي (Loutey) أول مقيم لها في مراكش.

## ثانياً: فرنسا في أفريقيا الغربية والوسطى

### أ. أفريقيا الغربية الفرنسية (A. O. F.)

كانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية نشاطاً في غرب أفريقيا، وكانت بداية هذا النشاط الفرنسي رحلات وصلت إلى (السنغال) بقصد تأسيس محطات تجارية في هذه المنطقة وترتب على ذلك تكوين ما عُرف بأفريقيا الغربية الفرنسية (Afrique Occidental Francaise - A. O. F.) من سبع مستعمرات (السنغال، وموريتانيا، السودان الفرنسي، غينيا الفرنسية، ساحل العاج، فولتا العليا، وداهومي، والنيجر).

وقد عيّن الفرنسيون في عام ١٨٥٤ الجنرال فيدهرب (Feidharbe) حاكماً على السنغال ليدعم نفوذ فرنسا في هذه المناطق، فأخذ يتوغل في الداخل وقد إصطدم الفرنسيون في توغلهم بالممالك الإسلامية[2]. التي كانت قائمة في هذه

---

(١) Cambon, H Histoire du Maroc (Paris 1932) p. 222.

(٢) عن الممالك الإسلامية بغرب أفريقيا انظر:
عبد الرحمن دكي: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقيا الغربية (القاهرة ١٩٦١).

الجهات، وبقبائل الطوارق والسنوسيين وغيرهم ـ كما إصطدموا بزعامات أفريقية مثل الزعيم (أحمد وشيخو) زعيم قبائل التكولور، و(ساموري)زعيم المانديجو، و(رابح الزبير) الذى كان قد تقدم من دارفور بالسودان وستطاع إخضاع سلطنة برنو ووصل إلى جنوبى بحيرة تشاد[1].

واستطاع الفرنسيون فى النهاية القضاء على هذه المقاومة الوطنية وبسطوا نفوذهم على منطقة واسعة فى غرب أفريقيا.

**ب. أفريقيا الاستوائية الفرنسية (A. E. F.):**

امتد نفوذ الفرنسيين على الضفة اليمنى لنهر الكنغو نتيجة لجهود بعض المكتشفين والرواد الفرنسيين وفى مقدمتهم الكابتن دى برازا (De Braza) وقد امتد نفوذ الفرنسيين فى هذه المنطقة شمالاً حتى وصل لمنطقة نفوذهم فى شمال أفريقيا بعد استيلائهم على الصحراء ـ وتكوّن ما أطلق عليه اسم أفريقيا الاستوائية الفرنسية (Afrique Equatoriale Francaise - A. E. F.) من مستعمرات (تشاد، وأفريقيا الوسطى، والكميرون، والكنغو الفرنسية، وجابون)[2].

وقد عقدت فرنسا عدة اتفاقات مع الدول الاستعمارية الأخرى حدّدت بمقتضاها مناطق نفوذها فى غرب القارة وفى المناطق الاستوائية التى امتد نفوذها إليها، وبذا أصبحت لها أمبراطورية ضخمة فى أفريقيا تشمل الجزائر وتونس ثم المغرب فى شمال أفريقيا وغرباً من داكار إلى حدود سودان وادى النيل، وتمتد جنوباً إلى سواحل الكنغو

---

(١) عن المقاومة الوطنية ضد الفرنسيين انظر:

ـ نصر الدين رمضان: ثورة ساموري فى غرب افريقيا (دكتوراه معهد البحوث الافريقية ١٩٧٨).

ـ حسن على عيسى محمد: رابح فضل الله الزبير ودوره فى مقاومة الاستعمار فى أفريقيا (ماجستير معهد البحوث الأفريقية ١٩٩٢)

(٢) عن دور دى برازا فى مد النفوذ الفرنسى فى الكنغو ـ انظر:

محمد حسن محمد على: دى برازا ودوره فى مد النفوذ الفرنسى فى الكنغو (رسالة ماجستير معهد البحوث الأفريقية ١٩٩١)

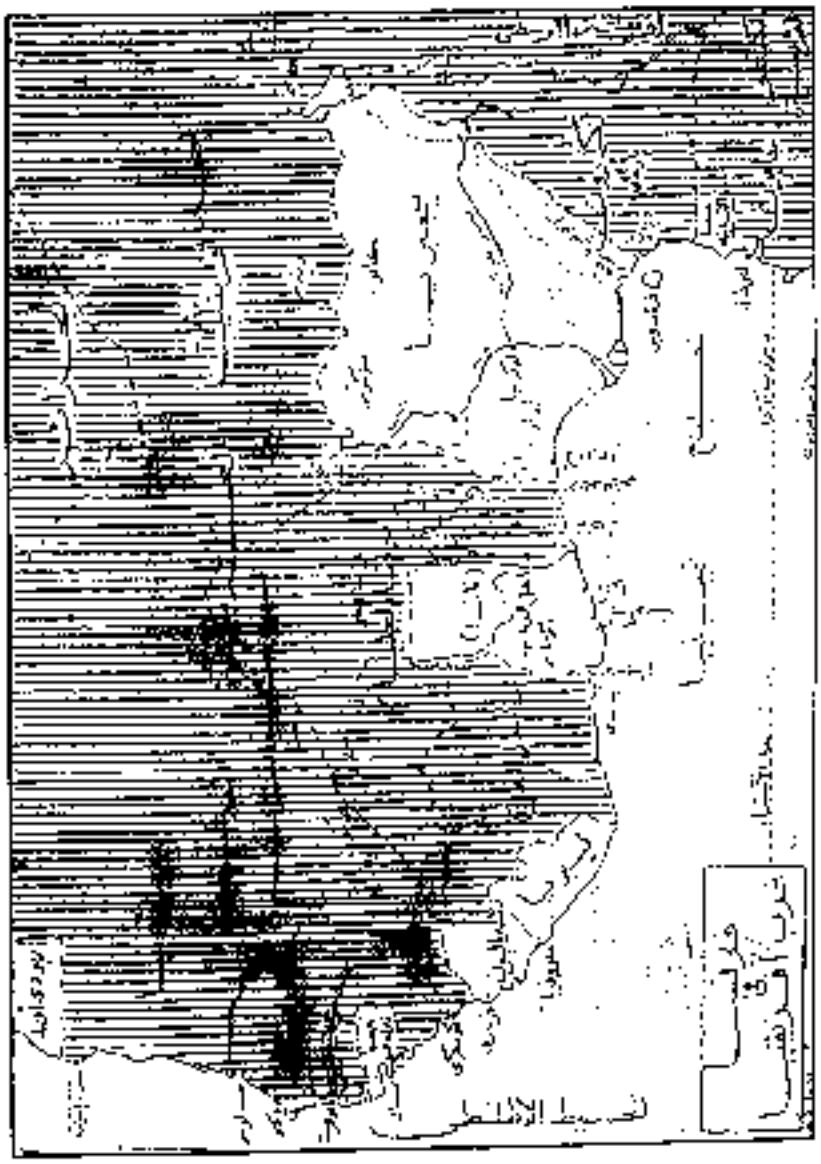


شكل رقم (١٨) خريطة فرنسا في غرب افريقيا

## ثالثاً: الكمرون وتوجو

لما هُزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) حُرمت منجميع مستعمراتها وعُهدت عصبة الأمم بإدارة هذه المستعمرات إلى بعض الدول المنتصرة تحت إشراف عصبة الأمم في ظل ما عرف (بنظام الانتداب).

وبناء على هذا النظام قُسمت توجو إلى قسمين القسم الأكبر (الغربي) جعل تحت الانتداب الفرنسي فضمته فرنسا إلى داهومي بينما ضمت انجلترا القسم الآخر (الشرقي) إلى ساحل الذهب.

أما الكمرون فقد قُسمت أيضاً إلى قسمين ـ قسم (شرقي) وضع تحت الانتداب الفرنسي فضمته إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية والآخر (الغربي) وضع تحت حكم إنجلترا فضمته إلى نجيريا البريطانية.

وحين قامت هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) عهدت بهذه البلاد إلى نفس الدول السابقة في ظل نظام الوصاية.

## رابعاً: فرنسا في سواحل أفريقيا الشرقية ومدغشقر

### أ: فرنسا في شرق أفريقيا:

يرجع اهتمام الفرنسيين والإنجليز بوجه خاص ـ بالسواحل الشرقية لأفريقيا إلى الاهتمام بالطريق الملاحي المؤدي إلى الهند.

واشتد النضال بين فرنسا وإنجلترا فترة من الزمن في سبيل السيطرة على هذا الطريق كوسيلة لكل من الدولتين لتهديد مصالح الأخرى.

وكانت فرنسا قد اشترت في سنة ١٨٦٢ من أحد مشايخ القبائل المحليين ميناءً صغيراً على خليج تاجوره يسمى (أبوك).

وبالطبع كانت هذه الوسائل التي اتبعتها الدول الاستعمارية لوضع أياديها على مناطق شاسعة من القارة ـ شائعة في ذلك الوقت.

على أن فرنسا لم تقم باحتلال هذا الميناء احتلالاً عسكرياً حتى عام ١٨٨٢م

ـ حينما أيقظت الأحداث التي كانت تجرى في مصر أذهان الفرنسيين إلى أهمية هذه المنطقة التي وضعت فرنسا يدها عليها فأسرعت بإرسال قواتها لاحتلالها وضغطت على السلطان المحلي لإنزال لها عن بقية ممتلكاته المحيطة بهذه المنطقة، كما استولت فرنسا بالطرق ذاتها على ميناء (جيبوتي) سنة ١٨٨٨م، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ما يقرب من ٥٧٩٠ ميلاً مربعاً وهي محصورة بين إريتريا وأثيوبيا والصومال البريطاني، وترجع اهمية هذه المنطقة الساحلية إلى إنها قريبة من منافذ البحر الأحمر، كما يمكن استخدامها كمنفذ لتجارة الحبشة.

وفي سنة ١٨٩٦ صدر مرسوم فرنسي بوضع هذه المناطق التي استولت عليها فرنسا في شرق أفريقيا بالطرق التي ذكرناها تحت إدارة واحدة عُرفت باسم (الصومال الفرنسي) واتخذت جيبوتي مقراً للحاكم الفرنسي[1].

**ب. فرنسا في مدغشقر:**

جزيرة مدغشقر جزيرة معروفة منذ القدم، فقد أشار إليها بطليموس الذي كتب في القرن الثاني الميلادي، كما جاء ذكرها في كتاب العرب قبل الإسلام.

وفي سنة ١٦٤٢ بدأت فرنسا محاولاتها لاستعمار الجزيرة فأرسلت حملة استطاعت أن تنزل في جنوب شرق الجزيرة.

ولما أسست شركة الهند الشرقية الفرنسية سنة ١٦٦٤ أخذت الجزيرة لحسابها من الملك لويس الرابع عشر الذي كانت الجزيرة قد أُشتريت باسمه من أحد الأشراف الحاكمين ـ لكن حدثت مذبحة في سنة ١٦٧٢ قتل فيها الوطنيون معظم الفرنسيين بالجزيرة.

وحاولت انجلترا منافسة فرنسا في هذا الميدان فاستولت على ميناء (تاماناف)

(١) شوقي الجمل. تاريخ سودان وادي النيل جـ ٢ (١٩٦٩) ص ٢٢٤.

كما عقدت معاهدات مع زعماء بعض القبائل في الشمال الشرقي من الجزيرة. على أن الكتاب الفرنسيين من دعاة الاستعمار - ظلوا يحرضون حكومتهم على وضع يدها على مدغشقر بل وعلى طول الساحل الشرقي الأفريقي المقابل لها وعلى الحبشة.

وفي عام ١٨٨٣ أرسلت فرنسا أسطولاً هاجم جزيرة مدغشقر وضرب موانيها، وفي سنة ١٨٨٦ عقدت معاهدة بين حكومة مدغشقر الوطنية والفرنسيين اتفق فيها على أن تدفع حكومة الجزيرة للفرنسيين جزية سنوية وأن تعامل الرعايا الفرنسيين في الجزيرة معاملة خاصة ممتازة.

وفي سنة ١٨٩٠ اعترفت انجلترا بحماية فرنسا على مدغشقر في مقابل اعتراف فرنسا بحماية انجلترا على زنجبار.

## خامساً: محاولات فرنسا مد نفوذها إلى أعالي النيل

أدى انجاه أطماع كل من الفرنسيين والبلجيك إلى مد نفوذهم إلى منطقة أعالي النيل - إلى إثارة مشكلة جديدة في العلاقات بين الدول الاستعمارية الكبرى في ذلك الوقت هي مشكلة أعالي النيل والسودان.

ومنذ عام ١٨٩٦ اتخذت الحكومة الفرنسية تفكيراً جدياً في مد نفوذها إلى حوض النيل.

ولهذا الغرض تقرر أن ترسل حملة فرنسية للزحف صوب النيل من الشرق بعد الحصول على موافقة إثيوبيا على أن تسهل مرور الحملة الفرنسية عبر أراضيها، بينما تزحف حملة أخرى من الغرب على النيل، وقد أرسلت إنجلترا إلى الحبشة بعثة إنجليزية برئاسة رنيل رود (Renell Rodd) لتصفية الجو بين إنجلترا والحبشة لمواجهة الخطط الفرنسية.

وفي عام ١٨٩٦ أرسلت حملة فرنسية بقيادة مارشان (Marchand) صوب النيل، وكانت تضم الحملة مائة وخمسين جندياً سنغالياً وستة ضباط أوروبيين

تحركوا من (الكنغو الفرنسي) حتى وصلوا إلى (فاشودة) التي بلغتها الحملة في الساعة الخامسة من مساء الأحد ١٠ يوليو ١٨٩٨ ورفعت العلم الفرنسي على أنقاض القلعة المصرية القديمة هناك[١].

وقد اختلفت الآراء فيما يختص بأهداف هذه البعثة، هل كانت فرنسا ترمي إلى البقاء فعلاً في هذه المنطقة لربط أملاكها في غرب القارة بأملاكها في الشرق أم كان الهدف مناوأة انجلترا التي كانت تحتل مصر؟

وبعد (واقعة أم درمان) طلبت انجلترا من سردار الجيش المصري السير (هربرت كتشنر) بمجرد علمه باخبار احتلال الفرنسيين لفاشودة ـ الزحف جنوباً وكانت التعليمات التي أصدرتها انجلترا لكتشنر تقضي بأن يحاول إقناع قائد الحملة الفرنسية ـ بأن وجوده في وادي النيل إعتداء على حقوق بريطانيا العظمى والخديوي معاً.

وفي ٢١ سبتمبر ١٨٩٨ دخل كتشنر فاشودة ودارت مناقشة عنيفة بينه وبين مارشان كادت تؤدي لاستخدام القوة ـ لكن اتفق القائدان على أن يرفع كتشنر العلم المصري على فاشودة على مسافة ٥٠٠٠ ياردة جنوبي الموقع الفرنسي وأن ينتظر رد الحكومة الفرنسية على الرسالة التي بعث بها مارشان يطلب تعليماتها.

ولم تكن فرنسا في ذلك الوقت مستعدة للاشتباك مع انجلترا في قتال قد يعود عليها وعلى مستعمراتها بعواقب وخيمة.. لذلك فقد أذعن وزير الخارجية الفرنسي للأمر الواقع وقرر مفاوضة الإنجليز لحل مسألة فاشودة سلمياً ـ وبناءً على ذلك صدرت الأوامر لمارشان بأن ينسحب مع بعثته عن طريق الحبشة ويرجع لفرنسا، وفي ١١ ديسمبر ١٨٩٨ تم جلاء الفرنسيين عن فاشوده.

---

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:

علي إبراهيم عبد: القنصلية الدولية في اعالي النيل ١٨٨٠ ـ ١٩٠٦ (القاهرة ١٩٥٨) ص ٢٥٠ ـ

## سياسة فرنسا الاستعمارية في أفريقيا

رسمت فرنسا سياستها الاستعمارية في أفريقيا على أساس فلسفة معينة، ويختلف نظام الحكم الاستعماري الفرنسي عن النظام البريطاني، فبينما يُعتبر نظام الحكم (غير المباشر) أحد المظاهر الرئيسية المميزة للحكم البريطاني فإن (الحكم المباشر) هو سمة النظم الحكومية التي أقامتها فرنسا في قارة أفريقيا.

فبينما اعتمدت بريطانيا في حكمها للأفريقيين على تعاون الرؤساء والزعماء الوطنيين، وأم تقض على المؤسسات القبلية والتقليدية الموجودة في المجتمعات الأفريقية - فإن فرنسا قضت على جميع الزعامات القبلية والمحلية والنظم التي كانت موجودة أصلاً في البلاد الأفريقية التي خضعت لها، وأخضعت هذه البلاد وشعوبها تحت حكمها المباشر، وحتى حين أضطرت فرنسا لتغيير سياستها الاستعمارية ومحاولة إشراك بعض العناصر الأفريقية في الحكم - فإن الأمر لم يهدف لتنفيذ سياسة نظام الحكم المباشر - فقد ظلت السلطة الحقيقية في يد القواد العسكريين والموظفين الفرنسيين[١].

والعجيب أن السياسة الاستعمارية الفرنسية بُنيت على بعض المبادىء البراقة في مظهرها التي أعلنتها الثورة الفرنسية، فقد استند الفرنسيون على أن جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا مواطنين فرنسيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وعلى هذا الأساس قامت نظرية الامتصاص أو الاستيعاب (Asimilation) والمقصود بها صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين (استعمار ثقافي) وتعليمهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين حتى يستوعبوها تماماً فيصبح تفكيرهم واتجاههم في مختلف نواحي الحياة تماماً كالفرنسيين، ويتطلب هذا بالطبع قطع كل صلة للأفريقي بتاريخه القومي وحضارته الأفريقية بمختلف مظاهرها ومقوماتها، ثم

(١) عبد الملك عودة. السياسة والحكم في افريقيا (١٩٥٩).

ينشر تدريجياً الثقافة الفرنسية بما يتصل بها من تقاليد ومظاهر حضارية ويرتبط تاريخياً واجتماعياً وسياسياً بالأم الكبرى فرنسا.

وقد كانت كل مستعمرة فرنسية خاضعة لحاكم عام فرنسي يتلقى أوامره من وزير المستعمرات في باريس، ويعاون الوزير (المجلس الأعلى للمستعمرات) بالإضافة إلى (مجالس استشارية) أخرى متخصصة في بعض الشئون كالتعليم، والشئون الصحية ويعاون الحاكم العام في المستعمرة مجموعة من المواطنين الفرنسيين تعينهم وزارة المستعمرات ليرأسوا الإدارات المختلفة بها.

وقد ألزمت الأحداث العالمية والتي مرت بفرنسا ذاتها ساستها بأن يُراجعوا موقفهم وسياستهم مع الدول الخاضعة لنفوذهم، وأدى هذا إلى عقد عدة مؤتمرات لمناقشة علاقة فرنسا الأم بمستعمراتها، ومن أهم هذه المؤتمرات (مؤتمر برازافيل) في ١٩٤٤م ، وقد ترتب على ذلك أن أصدرت فرنسا عدة دساتير لتطوير علاقاتها بمستعمراتها الأفريقية من أهمها دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر ١٩٤٦ ودستور ديجول في ١٩٥٨ .

الذي نص على منح المستعمرات الفرنسية استقلالها ما عرف (بالحملة الفرنسية) التي تشبه الموقف البريطاني.

## نهاية الاستعمار الفرنسي في أفريقيا

١ ـ رأينا كيف مدت فرنسا نفوذها إلى شمال أفريقيا، وغربها وشرقها.

وقد لقي الفرنسيون مقاومة عنيفة لعل أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري في الجزائر، وقبائل الصحراء الغربية وزعمائها متمثلة في قبائل الطوارف، وفي شخصيات مثل أحمد وشيخو وساموري ورابح فضل الله، وقد أشرنا إلى ذلك في حينه، وقد نجحت فرنسا بأسلحتها أن تخمد هذه المقاومة الوطنية إلى حين.

٢ ـ لكن لم تستطع فرنسا أن تقف في وجه التيار التحرري الذي اجتاح القارة خاصة بعد الحرب العظمى الثانية نتيجة الشعارات التي نادى بها الحلفاء

أثناء الحربين الأولى والثانية، والاحتكاك الحضارى بين الأفارقة وغيرهم، وما وصل إليه بعض الأفارقة من مستوى ثقافى، ولم تنجح محاولات الفرنسيين لتهدئة هذه الحركات.

ولعل آخر هذه المحاولات هى الدستور الذى وضعه ديجول فى عام ١٩٥٨ الذى بموجبه تقرر استقلال الأقاليم الخاضعة لفرنسا وأن تكون فرنسا مع الجمهوريات الافريقية التى تقبله رابطة (الجماعة الفرنسية)، وهى شبيهة بنظام الكومنولث البريطانى[1]. وقد قبلت جميع الأقاليم الخاضعة لفرنسا هذا الوضع ماعدا غينيا التى فضلت أن تستقل دون ارتباط بفرنسا.

٣ ـ واضطرت فرنسا فى عام ١٩٦٠ لأن تُذعن للأمر الواقع فاعترفت عام ١٩٦٠ باستقلال دول الجماعة الفرنسية، وعقدت مع كل منها معاهدة تحدد نوع العلاقة بين البلدين، فأعلن فى عام ١٩٦٠ استقلال (السنغال) وأصبحت جمهورية، وأصبح ليوبولد سنجور أول رئيس للجمهورية، وكذلك فى نفس العام أعلن قيام جمهورية (مالى) بزعامة مودى بيوكيتا، وبالمثل حصلت فى نفس العام (ساحل العاج) على استقلالها وأصبحت جمهورية مستقلة، وكذلك استقلت داهومى فى نفس العام، وفى ١٩٧٦ غيّر اسمها إلى جمهورية (بينين).

كما أعلن قيام جمهورية فولتا العليا التى يغير اسمها فى عام ١٩٨٤ إلى (بوركينا فاسو)، كذلك أُعلن فى عام ١٩٦٠ استقلال دول افريقيا الاستوائية الفرنسية فاستقلت (تشاد)، (وجمهورية أفريقيا الوسطى) التى تولى رئاستها جان بوديل بوكاسا فى ١٩٧٢ واتخذ منذ عام ١٩٧٦ لقب امبراطور أفريقيا الوسطى.

وأصبحت الكنغو بوازفيل منذ ١٩٦٠ جمهورية واتخذت منذ ١٩٧٠ اسم (جمهورية الكنغو الشعبية)

---

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى :

Mortmer, Edward: France and the Africans. A Political History (London 1961)

وكذلك جمهورية (الجابون) وقد تولى رئاستها فى ١٩٦٧ الرئيس بونجو الذى أشهر إسلامه فى عام ١٩٧٣ وغير اسمه إلى عمر بنجو.

٤ ـ وفيما يتعلق بدول شمال أفريقيا لم يمتد النظام الذى وضعته فرنسا فى عام ١٩٥٨ إلى هذه الدول فظلت فرنسا تنظر (للجزائر) على أنها أراضى فرنسية فيما وراء البحار، وظل الجزائريون يكافحون ومن ورائهم الدول العربية خاصة مصر ـ تمدهم بالسلاح والعتاد وتسند حقهم فى الحرية فى المحافل الدولية حتى أطلق على الجزائر بلد المليون شهيد، وأخيراً اضطرت فرنسا لعقد (معاهدة إيفيان) فى مارس ١٩٦١ مع المجاهدين الجزائريين وبموجبها اعترفت باستقلال الجزائر.

لكن بعد استقلال الجزائر وجهت الجزائر مجازر إرهابية تحاول حكومة الرئيس الجزائرى على التقرير تعليقه وضع جزالها.

واستطاع الحبيب بورقيبة أن يفاوض الفرنسيين وأن يحصل بالتدريج بالسياسة التى رسمها على استقلال (تونس) خطوة خطوة فأعترفت فرنسا لتونس فى عام ١٩٥٥ بالحكم الذاتى، وفى ٢٠ مارس ١٩٥٦ تم الإتفاق بين الفرنسيين والتونسيين على استقلال تونس.

وفيما يتعلق بالمغرب الأقصى (مراكش) فقد لعب الملك محمد الخامس دوراً سياسياً هاماً فى صف الحركة الوطنية وقد زار الملك المغربى طنجة فى عام ١٩٤٧ حيث ألقى خطاباً أكد فيه التمسك بوحدة المغرب الجغرافية وبحقه فى الحرية والاستقلال ـ وقد أقدمت فرنسا فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٢ على خلع الملك محمد الخامس من عرشه وأحلت محله محمد بن عرفة ـ لكن زاد هذا من ثورة الشعب المغربى مما اضطر فرنسا فى عام ١٩٥٦ لإعادة الملك محمد الخامس إلى بلده وسافر وفد مغربى لباريس للتفاوض مع الفرنسيين وانتهى الأمر بتصريح مشترك صدر فى ٣ مارس ١٩٥٦ اعترفت فيه فرنسا بوحدة المغرب واستقلاله، ووافقت الدول التى كانت تتولى إدارة منطقة طنجة على

إلغاء النظام الدولي وعلى وضع طنجة تحت سيادة المغرب على أن يمارس هذه السيادة ابتداء من أول يناير ١٩٥٧[١].

٥ ـ وفيما يتعلق بالصومال الفرنسي (جيبوتي) فقد ظلت فرنسا تتمسك بالنفوذ فيه وقد برزت بعد الحرب العالمية الثانية زعامات في الصومال الفرنسي لعل من أبرزها محمود حربي الذي كان رئيساً لنقابة عمال ميناء جيبوتي وتزعم الحركة التي تنادي باستقلال الأقاليم الصومالية ووحدة الشعب الصومالي.

وفي عام ١٩٦٨ غيّرت فرنسا اسم الإقليم (عفر وعيسى) إشارة إلى القبائل التي تسكنه ولمواجهة مطالبة جمهورية الصومال بالإقليم كجزء من الصومال ـ ورغم محاولة فرنسا إيجاد حزب يؤيد ربط الإقليم بها ـ إلا أنها اضطرت في ٢٧ يونيه ١٩٧٧ للاعتراف باستقلال جيبوتي ودخلت جيبوتي بعد ذلك الجامعة العربية فكانت الدولة ٢٢ من دول الجامعة.

***

(١) صلاح العقاد: مغرب الاستعمار الفرنسي (د. ت).

# المراجـــع

## أولاً: المراجع العربية:

(١) أبو العباس أحمـد خالد، الناصري: الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى ـ الجزء الثالث (١٩٥٦).

(٢) احمد، الخطيب: الثورة الجزائرية (بيروت ١٩٥٨).

(٣) الحبيب، تامر: هذه تونس (القاهرة ١٩٤٨).

(٤) الفاضل بن عاشور: الحركة الأدبية والفكرية في تونس (١٩٥١).

(٥) أحمد توفيق، المدني: هذه هي الجزائر (القاهرة ١٩٥٦).

(٦) إسماعيل، سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار (١٣١٤هـ).

(٧) إسماعيل، محمد إسماعيل. نيجيريـة، داهومي، والكاميـرون (القاهرة ١٩٦١).

(٨) جلال، يحيى: السياسة الفرنسية في الجزائر (١٨٣٠ ـ ١٨٦٠) (القاهرة ١٩٥٩).

(١٠) حسن حسني، عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس (١٣٧٣هـ).

(١١) حسـن، صبحي: التنافس الدولي الاستعماري الأوروبي في المغرب (القاهرة ١٩٦٥).

(١٢) رشدي صالح، ملحس: سيرة محمد عبد الكريم الخطابي (القاهرة ١٣٤٣هـ).

(١٣) روادي، كارد. الحماية الفرنسية على مراكش.

(١٤) روجيه: التعاون الفرنسي الأسباني في المغرب.

(١٥) روم، لانذو: أزمة المغرب الأقصى (ترجمة إسماعيل علي، وحسين الحوت) (القاهرة ١٩٦١).

(١٦) رياض، زاهر: استعمار أفريقية واستقلالها (القاهرة ١٩٦٦).

(١٧) رياض، زاهر: شمال أفريقيا في العصر الحديث (القاهرة ١٩٦٧).

(١٨) سعد الدين، الزبير: الزبير باشا رجل السودان (القاهرة ١٩٥٢).

(١٩) شوقي، الجمل: تاريخ سودان وادي النيل ـ الجزء الثاني (القاهرة ١٩٦٩).

(٢٠) شوقي: الجمل: المغرب العربي الكبير (١٩٩٩).

(٢١) شوقي، الجمل: المغرب العربي (القاهرة ١٩٦٢).

(٢٢) صلاح، العقاد: مغرب الاستعمار الفرنسي (د. ت).

(٢٣) صلاح، العقاد: الجزائر المعاصرة القاهرة (١٩٦٣).

(٢٤) علي إبراهيم، عبده: المنافسة الدولية في أعالي النيل (١٨٨٠ ـ ١٩٠٦) (القاهرة ١٩٥٨).

(٢٥) عبد المجيد، بن خلدون: هذه مراكش (١٩٤٩).

(٢٦) عبد الملك، عودة: السياسة والحكم في أفريقية (القاهرة ١٩٥٩).

(٢٧) عثمان، الكمالك: مراكز الثقافة في المغرب (القاهرة ١٩٥٨).

(٢٨) علال، الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي (القاهرة ١٩٤٨).

(٢٩) عبد الرحمن، زكي: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقيا الغربية (القاهرة ١٩٦١).

(٣٠) نقولا، زيادة: تونس في عهد الحماية (١٨٨١ ـ ١٩٣٤).

(٣١) محمد بيرم الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار (القاهرة ١٣٠٢هـ).

(٣٢) محمد خير، فارس: المسألة المغربية (القاهرة ١٩٦١).

(٣٣) محمد، صفى الدين: أفريقيا بين الدول الاوروبية (القاهرة ١٩٥٩).

(٣٤) محمد عبد العاطى، جلال: الاستعمار الفرنسى فى مراكش (القاهرة ١٩٥٤).

(٣٥) محمد عبد السلام، بن عبود: تاريخ المغرب الجزء الثانى (١٩٥٧).

(٣٦) محمد محمد، حسنين: الاستعمار الفرنسى (القاهرة ١٩٦٠).

(٣٧) محمد مصطفى، صفوت: الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه (١٩٥٢).

(٣٨) هنرى، كنود ـ بريتان، آندريه ـ لاكوست ، إيف: الاستعمار الفرنسى فى المغرب العربى (ترجمة محمد عنانى) (بيروت د. ت).

## ثانيا: المراجع الأجنبية:

(1) Abbas, Ferhat: Le Jeune Algérien (1931).

(2) André, Julien Charles: Historie de L'Afrique du Nord (Paris 1952).

(3) Barlett, Vernon: Struggle for Africa (London 1953).

(4) Berard, V. : Affaire du Maroc. (Paris 1906).

(5) Berque, Jacques: Le Maghreb entre deux guerres (Paris 1962).

(6) Bernard, Augustin: L'Algerie (Paris 1930).

(7) Bernard Augustin: Le Maroc (Paris 1931).

(8) Bourassen, R. : La Question du Maroc (Paris 1904).

(9) Cambon, Henri: Historie du Maroc (Paris 1952).

(10) Catroux, G. : Lyautey Le Marocain (Paris 1952).

(11) Dekat, Angelino A. D. A. : Colonial Policy (2 Vols). (Netherlands 1931).

(12) Delaigguette, R. : Freedom & Authority in French West AFrica (London 1950).

(13) Deschamps, Hubert: Le sénégal et la Gambie (Paris 1904).

(14) Deschamps, Hubert: Methodes et Doctrines Coloniales Francaises.

(15) Documents Diplomatiques Francais 2 eme Serie Tome IV.

(16) Esuqer, G. : Histoire de l'Algerie (1950).

(17) Garanier, Christion: Le Sénégal porte de l'Afrique (Paris 1962).

(18) Guernier, R. : L'Afrique Occidentale Francaise (Paris 19049).

(20) Hamberg, Octave: Le France des Cinq Partiesdu Monde (Paris 1937).

(21) Hanotaux, P. : Histoire de la France Contemporaine (Paris 1931).

(22) Hanotaux, Gabriel: Histoire des Colonies Francaise (Paris 1930).

(23) Hardi: Histoire des Colonies Francaise et L'Expansion de la France (Paris 1941).

(24) Hargreaves, John D. : Prelude To The Partition of West Africa . (London 1963).

(25) Henrique , Louis: Les colonies Francaises (Paris 1889).

(26) Hoskins: European Imperialism in Africa (1928).

(27) Johnston, Harry: A History of The Colonization of Africa (Cambridge 1913).

(28) Keltie, Sir John Scott: The Partition of Africa (London).

(29) Lucas, Sir Charles P. : The Partation & Colonisation of Africa (Oxford 1992).

(30) Maurois A. : Lyautey (Paris 1935).

(31) Mortimer , Edward: France & the Africans (1944 - 1960) (London 1964).

(32) Massey, W. T. : The Desert Campaign (London 1918).

(33) Raymond, André: Salisbury & Tunisian Question.

(34) Rezette, R. : Les Parties Politiques Morocaines (Paris 1955).

(35) Roberts, S. H. History of French Colonial Plicy (Vol . 1 - London 1929).

(36) Safwat, M. : Tunis & The Powers (1878 - 1881) (1943).

(37) Stengers, Jean: L' Impertialisme Colonial de la fin du XIXE siecle (Journal of African History II, 3 - 1962).

(38) Thompson, Virginia & Adoff, Richard: French West Africa (London 1958).

***

# الفصل العاشر

# الاستعمار البريطانى فى أفريقيا

المحتويات:

انجلترا تكون إمبراطوريتها العظيمة فى القرن التاسع عشر

١. نشاط انجلترا فى غرب أفريقيا: (جمبيا. سيراليون. احل الذهب. نيجيريا)

٢. نشاط انجلترا فى جنوب أفريقيا ووسطها

. تكوين اتحاد جنوب أفريقيا

. دور سيل جون رودس فى مد نفوذ بريطانيا فى هذه الجهات

٣. انجلترا فى مصر والسودان:

أ. أطماع انجلترا فى مصر وتطور علاقاتها بها منذ الحملة الفرنسية عليها إلى الآن.

ب. دور انجلترا فى السودان بعد احتلال مصر.

٤. انجلترا فى شرق أفريقيا:

انجلترا فى زنجبار.

انجلترا فى كينيا.

انجلترا فى أوغندة.

٥. نظام بريطانيا فى حكم مستعمراتها الأفريقية.

٦. نهاية الاستعمار البريطانى فى أفريقيا.

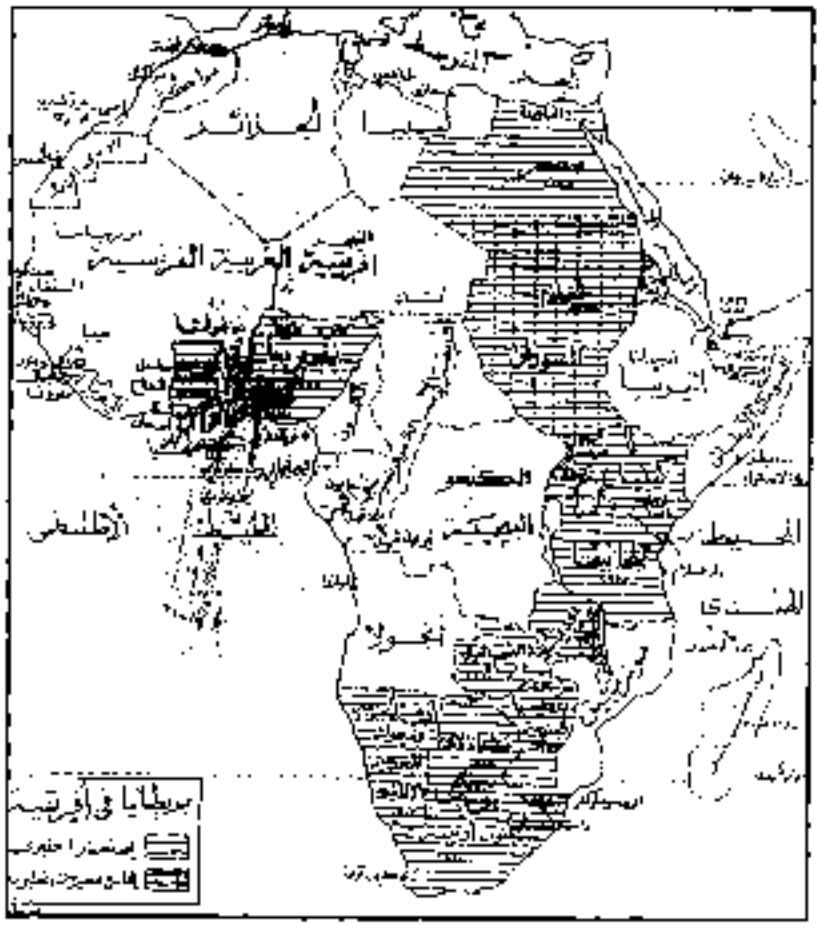


شكل رقم (١٩) خريطة بريطانيا في أفريقيا

يعتبر القرن التاسع عشر قرن السيادة البريطانية فقد إنطلقت بريطانيا فى هذا القرن تتوسع على حساب الشعوب الأخرى حتى كونت أوسع إمبراطورية بحرية عرفها التاريخ، وإستطاعت بريطانيا أن تبسط نفوذها على مساحة تقدر بربع اليابس على عدد من السكان يبلغ ثلث سكانه (نحو أكثر من مليون ميل مربع، يسكنها ٤٠٠ مليون نسمة) وتربط هذه الإمبراطورية خطوط ملاحية بمثابة الشرايين التى تنتشر فى كل أجزاء الجسم وتربط بينهما[1].

ولم تستطع بريطانيا أن تخرج إلى البحار فى أوائل عصر الكشوف الجغرافية حيث كانت السيادة للبرتغال والأسبان، على أن هزيمة (الأرمادا) الأسبانية فى عام ١٥٨٨ فتحت الباب أمام بريطانيا لتتطلع منه على العالم الخارجي - لكن كان على بريطانيا أن تواجه فى القرن السابع عشر قوة أخرى هى قوة كل من هولندا وفرنسا.

وفى القرن الثامن عشر لم يتبق أمام الإنجليز من منافس إلا فرنسا، وقد إستطاعت إنجلترا بقوتها البحرية الضخمة وبموقعها الجزرى الممتاز أن تتغلب على منافستها فرنسا حتى أضطرت هذه الأخيرة أن تضمن سلامتها عن طريق إتفاقها مع غريمتها فى الإتفاق المعروف (بالإتفاق الودى) فى عام ١٩٠٤.

وأتاح هذا لإنجلترا الفرصة لتكون إمبراطوريتها الضخمة التى وصفت فى وقت من الأوقات بأنها لا تغيب عنها الشمس.

ونتتبع مراحل النفوذ البريطانى فى القارة الأفريقية فيما يلى:

---

(١) جمال حمدان: إستراتيجية الإستعمار والتحرير (١٩٦٨) ص ١٧٧ وما بعدها.

# أولاً: إنجلترا في غرب أفريقيا

## ١. جمبيا وسيراليون:

امتد نفوذ إنجلترا في غرب أفريقيا إلى جمبيا وسيراليون، وساحل الذهب، ونيجيريا، وترجع علاقة إنجلترا بسواحل القارة الغربية إلى أوائل القرن السادس عشر حين بدأ بعض البحارة البريطانيين يصلون إلى غينيا وساحل الذهب وخليج بنين، ومن الذين ذاع صيتهم في هذا المجال الرحالة البريطاني جون هوكنز (J.Howekens) الذي قام بعدة مرحلات لغرب أفريقيا في السنوات بين ١٥٦٢، ١٥٦٧[1].

وقبل ختام القرن السادس عشر كانت هناك شركة تجارية بريطانية تزاول نشاطها في غرب أفريقيا، وكانت لها مراكز تجارية ساحلية في المنطقة بين جمبيا وسيراليون.

وفي أثناء الحروب النابليونية استولى الإنجليز على مراكز الفرنسيين وحصونهم في غرب القارة ـ لكنهم أعادوها لفرنسا بعد ذلك في عام ١٨١٧ مما أدى إلى اهتمام الإنجليز بمراكزهم التجارية في غينيا بالذات حيث أقاموا حصناً قرب مصب النهر ثم بسطوا سيطرتهم على جمبيا وعينوا حاكماً لحكمها.

ويرجع نشاط الإنجليز في منطقة سيراليون إلى القرن السادس عشر حين زارها جون هوكنز فأصبحت السفن الإنجليزية ترسو على الساحل في هذه المنطقة في انتظار وصول الرقيق الذين يجلبهم الجلابة أو مندوبو جمع الرقيق من داخل القارة ليرسلوا لمناطق العمل في العالم الجديد أو للأسواق للإتجار بهم، وفي القرن السابع عشر أسس الإنجليز قلعة في هذه المنطقة الساحلية لحماية سفنهم وتزويدها بحاجاتها، وفي عام ١٧٨٧ تأسست شركة بريطانية سُميت (شركة سيراليون) ومنحتها الحكومة البريطانية امتيازاً لتأسيس مستعمرة

(1) Hosheu. Adu: Britain. The Sahara and the Western Sudan 1788 - 1861) (Oxford 1964).

(المؤلف محاضر للتاريخ بجامعة غانا)

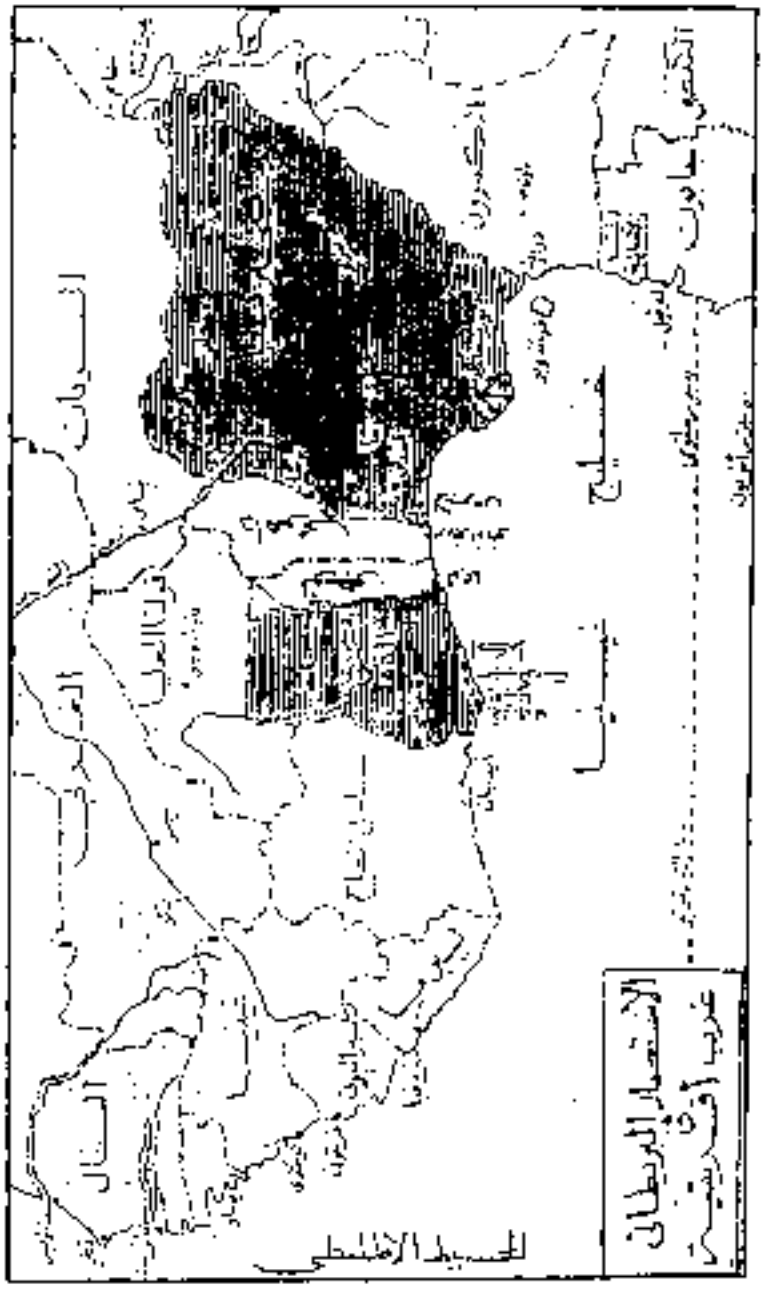


شكل رقم (٢٠) خريطة الاستعمار البريطاني في غرب أفريقيا

يسكنها على الأخص الزنوج الذين حاربوا في صف إنجلترا إبان حرب الإستقلال الأمريكية حتى لا يُنكل بهم الأمريكان بعد إنتهاء هذه الحرب، ولما أصدرت إنجلترا في عام ١٨٣٣ قراراً بحرم الرق في كل أنحاء أملاكها ـ أُرسل عدد من الرقيق المحررين إلى سيراليون، هذا بالإضافة إلى من وفدوا للمنطقة من الاوروبيين الآخرين بأمل الهجرة والإستقرار في هذه المنطقة الأفريقية، وهكذا أصبح سكان المستعمرة خليطاً غريباً من الزنوج المحررين بالإضافة إلى الأفريقيين الذين وفدوا من المناطق المجاورة والأوروبيين المهاجرين إليها.

وفي عام ١٨٢٠ ضمت إنجلترا مناطق نفوذها في (جمبيا وسيراليون).

**ب. وفيما يتعلق بساحل الذهب:**

فقد كان البرتغاليون أيضاً من أوائل الأوروبيين الذين وصلوا لهذه المنطقة وأطلقوا عليها إسم (ساحل الذهب) بإعتبار أن الذهب كان من أهم المواد التي تاجر فيها القبائل التي تسكن هذه المنطقة.

وبعد البرتغاليين جاء الهولنديون والفرنسيون ليشاركوا في هذا النشاط التجاري، وإستطاع البريطانيون قبل القرن التاسع عشر أن يسهموا بنصيب وافر في تجارة هذه المنطقة من أفريقيا ويتحكموا في هذه التجارة عن طريق حصرنهم في ساحل الذهب.

وكانت إنجلترا كما رأينا تمارس نشاطها هنا عن طريق (الشركات التجارية)، وكانت شركة أفريقيا الملكية (Royal African Co.) أكبر هذه الشركات.

على أن الإنجليز لم يلبثوا أن إصطدموا بمملكة الأشانتي القوية التي كانت تتخذ من مدينة خوماسي (Kumasi) عاصمة لها ـ خاصة أن إنجلترا لجأت لمساندة قبائل الفانتي في حربها ضد قبائل الأشانتي عملاً بمبدأ فرق تسد.

ولما كثر تعرض البريطانيين لإعتداءات قبائل الأشانتي لجأت الحكومة البريطانية في عام ١٨٥٠ إلى تعيين حاكم عام يقيم في ساحل الذهب نفسها.

ولكن لم تلبث أن نشبت الحرب من جديد بين البريطانيين والأشانتي واستمرت لفترات متقطعة طوال خمس سنوات، وفي سنة ١٨٩٠ أرسلت الحكومة الإنجليزية إلى ملك الأشانتي تنصحه بقبول الحماية البريطانية على مملكته وقبول ممثل بريطاني في (خوماسي) تكون له بعض الحقوق والإمتيازات التي يتفق عليها، ولما ترددت حكومة الأشانتي في قبول الحماية البريطانية عليها أرسلت إنجلترا في عام ١٨٩٩ حملة دخلت خوماسي واعتقلت ملك الأشانتي وعدداً كبيراً من زعمائهم وأرسلتهم إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي وأصبح الطريق ممهداً للإنجليز لتوطيد سلطانهم في هذه البلاد ففرضوا حمايتهم عليها في عام ١٩٠٢[1].

## ج ـ وفيما يتعلق بنيجيريا:

فإن إسمها يرتبط بإسم نهر النيجر وقد أطلق المستعمرون الأوائل من البرتغال وغيرهم على هذا النهر ومجموعة الأنهار والنهيرات المتصلة به والأنهار المجاورة إسم (أنهار الزيت) لأن هذه المنطقة إشتهرت بإنتاج أحسن أنواع زيت النخيل وأضخمها كمية.

كما يرتبط إسم نيجيريا بأرض الزوج وهي تسمية أطلقها أيضاً على هذه المنطقة الأوربيون الأوائل[2].

ولم تكن تسكن هذه المنطقة مجرد قبائل بل ضمت عدداً كبيراً من الممالك كان لها نظمها الحكومية وتاريخها المعروف من زمن بعيد، فقد ضمت ممالك كانم، برنو، وامبراطورية اليوربا (Yorupa)، ومملكة بنين (Benin) بالإضافة إلى قبائل الهوسا (Hausa) القوية المنتشرة في شمال نيجيريا خاصة في مقاطعات سوكوتو وكانو وقبائل (الإيبيو) في الشرق ـ وكان الإسلام قد إنتشر منذ القرن الحادي عشر بين هذه الممالك والقبائل، فقامت فيها ممالك متحضرة

---

(١) للمزيد من التفصيل يرجع إلى

Ward. History of Ghana (London 1958)

(1) Burns, Sir Alan: History of Nigeria (London 1956).

(٢) لمزيد من التفصيل يرجع إلى.

لها نظمها الإدارية والاقتصادية المستقرة وقد زارها عدد من الرحالةالعرب مثل الحسن بن الوزان (ليو الأفريقي) وابن بطوطة، وعبدالرحمن بن عبدالله السعدي، وكتبوا عن هذه الجهات.

وكانت البرتغال قد وصلت منذ القرن الخامس عشر إلى خليج غينيا وتبعتها سفن الدول الأوروبية الأخرى التي أخذت تفد إلى هذا الساحل سعياً وراء الحصول على: العاج، وزيت النخيل والرقيق الذي ظل لمدة ثلاثة قرون السلعة الهامة التي تصدر لأمريكا بالذات.

وبدأت الرحلات الأولى للسفن الإنجليزية إلى خليج غينيا في عام ١٥٥٣ وحتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، ولم تكن لبريطانيين سلطة رسمية تحمي مصالحهم التجارية وغيرها في سواحل خليج غينيا ـ لكن إستطاعت إنجلترا أن تتفق مع أسبانيا في عام ١٨٢٧ على السماح لمندوب بريطاني ليتخذ من جزيرة فرناندوبو (Fernando po) الأسبانية المواجهة في خليج غينيا مقراً له ليستطيع أن يرعى المصالح البريطانية في المنطقة المواجهة لهذه الجزيرة بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ قرار تحريم تجارة الرقيق.

ولم تبسط إنجلترا نفوذها على نيجيريا دفعة واحدة فبسطت سلطانها على منطقة (لاجوس) الساحلية في عام ١٨٦١، ثم أخذت الشركات التجارية الإنجليزية تضاعف نشاطها في المنطقة المحيطة بدلتا النيجر ومجراه الأدنى خاصة بعد أن أصبحت هذه الشركات تحتكر التجارة في هذه الجهات في زيت النخيل بالذات، بعد إن إنسحبت الشركات الفرنسية والأوروبية الأخرى من هذا الميدان.

وإستطاعت (الشركات البريطانية) أن تمد نفوذها على طول حوض النيجر وفرعه(بنوي) وحتى (سلطنات الهوسا الإسلامية) في الداخل وشمالاً حتى سلطنة (سوكوتو)[1].

وإنتهى الأمر بأن حلت الحكومة البريطانية محل هذه الشركات فبسطت

(١) عبدالله عبدالرازق. السلمون والإستعمار الأوربي لأفريقيا (عالم المعرفة ـ عدد ١٣٩).

حمايتها على الأقاليم الساحلية والوسطى من نيجيريا وسميت باسم (محمية نيجيريا الجنوبية) ثم على الأقاليم الشمالية من نيجيريا باسم (محمية نيجيريا الشمالية) وانضمت هذه الأقاليم الثلاثة (لاجوس والمحميتين) في عام ١٩١٤ مكونة محمية نيجيريا.

وعيّن فردريك لوجارد (F. Lugard) لخبرته السابقة في هذه الجهات مندوباً سامياً بريطانياً لنيجيريا كلها بالصورة التي تخيلتها إنجلترا والتي حددت بالإتفاق بينها وبين القوى الإستعمارية الأوروبية الأخرى التي كان لها نشاط في المنطقة[1].

وواجهت إنجلترا عدة ثورات بين قبائل الفولاني لكنها إستطاعت إخضاعها وبعد أن إستقرت الأمور لبريطانيا في نيجيريا إتجهت إلى إتخاذ الوسائل الكفيلة بإستغلالها على أحسن وجه.

وهكذا إستطاعت إنجلترا في فترة ١٤ عاماً منذ أن حلت سلطة التاج البريطاني في عام ١٨٠٠ محل شركة النيجر الملكية حتى عام ١٩١٣ ـ أن تبسط سيطرتها كاملاً على هذه المساحة الشاسعة من أفريقيا.

(١) Crowder, Michael: The Story of Nigeria (1966) P.P 191 - 194.

## ثانياً: إنجلترا فى جنوب أفريقيا ووسطها

### ١. قيام إتحاد جنوب أفريقيا:

ذكرنا عند الحديث عن الإستعمار الهولندى - أن الهولنديين كانوا أول من نزلوا فى منطقة خليج تيبل (Table Bay) حيث تقوم مدينة الرأس الآن، وأنهم أخذوا يواجهون مشكلة مد إحتياجاتهم الضرورية فإتجهوا للمناطق الصالحة للزراعة فى الشمال والشرق، وقد أطلق على هؤلاء المزارعين لفظ البوير (Boer). لكن بدأ الهولنديون يواجهون القوى الإستعمارية الأخرى خاصة إنجلترا وفرنسا، وقد إحتل الإنجليز منطقة الرأس بموافقة ملك هولندا فى سنة ١٧٩٤ حين غزت فرنسا هولندا وأعيدت المنطقة للهولنديين بمقتضى معاهدة (إميان) ١٨٠٢ لكن إستولت إنجلترا على هذه المنطقة مرة أخرى عام ١٨٠٦ وأقر مؤتمر فيينا ١٨١٥ ضم مستعمرة الرأس لإنجلترا.

على أن أطماع الإنجليز فى جنوب أفريقيا لم تقف عند هذا الحد، فحين ضاق البوير بالإدارة البريطانية فى منطقة الرأس وهاجروا فى عملية الزحف العظيم التى قاموا بها منذ عام ١٨٣٠ وإتجهوا إلى ناتال (Natal) ثم نجحوا فى تكوين دولة الأورنج الحرة وجمهورية الترنسفال - تعقبهم البريطانيون وعلى رأسهم سيسل جون رودس (Cecil John Rhodes) خاصة بعد إكتشاف الذهب حول جوهانسبرج (Johannesburg) بالترنسفال والماس فى كمبرلى (Kimberly) فى الصحراء الواقعة غرب الأورنج - وإنتهى الأمر بنشوب الحرب بين البوير والإنجليز، وإنتهت تلك الحرب بتوقيع معاهدة بريتوريا (Pretora) فى ٣١ مايو ١٩٠٢ وبموجبها فقدت جمهوريتا البوير إستقلالهما وضُمت المستعمرتان للتاج البريطانى وقام إتحاد جنوب أفريقيا من (الرأس، وناتال، والترنسفال، والأورنج)[1].

هذا مجمل الأحداث التى أدت لوضع إنجلترا يدها على هذه المناطق الشاسعة من جنوب أفريقيا.

---

Lockhart, J. & Woo) house, C. Cecil Rhodes, The colossus of South Africa(1) (N.Y.:965)

ب ـ سيسل جون رودس ومد نفوذ بريطانيا إلى بتشوانالاند وروديسيا.

تاريخ حياة (سيسل جون رودس) ونشاطه في جنوب أفريقيا يعطي مثلاً لافكار واتجاهات مجموعة من الإستعماريين البريطانيين من أمثال فردريك لوجارد (F.Lugard)، وكتشنر (Kitchener)، وتشرشل (J.Charchil)، وجوزيف تشمبرلين (J. Chamberlain)[1].

وحينما جاء رودس لجنوب أفريقيا في عام ١٨٧٠ للإستشفاء كانت الأوضاع فيها لا تزال هادئة نسبياً. فقد كان البريطانيون يسيطرون على مستعمرة الرأس وكذلك على ناتال التي بسطت إنجلترا نفوذها عليها في سنة ١٨٤٢، وكانت القبائل الأفريقية المحيطة بالمستعمرتين هادئة بصفة عامة، بينما كان البوير قد فضلوا الهجرة بعيداً عن النفوذ البريطاني لمنع الإصطدام بالإنجليز.

وقد إستخدم رودس الوسائل التي كانت شائعة في ذلك الوقت لتحقيق اطماعه الإستعمارية، فإعتمد على (التغلغل الإقتصادي) لتقوية نفوذه في هذه الجهات ومنه إقناعهم بمد خطوط السكك الحديدية كما لجأ إلى وسيلة عقد المعاهدات مع الزعماء الأفريقيين لربطهم بعجلة الإمبراطورية البريطانية.

ففي عام ١٨٨٠ ساهم رودس بنصيب كبير في تأسيس شركة دي بيرز للتعدين (De Beers Mining Co) وعُين سكرتيراً لهذه الشركة فإستغل منصبه هذا وأرباحه من التعدين لتثبيت أقدام الإنجليز في جنوب أفريقيا، على أن رودس حث الحكومة الإنجليزية على أن تسرع بمد نفوذها على منطقة بتشوانالاند (Bechuanaland)، وقد تم ذلك فعلاً في عام ١٨٨٦ وبذا قطع خط الرجعة على اطماع البوير في مد نفوذهم إلى هذه المنطقة، وإعتبر رودس ذلك الخطوة الأولى في مد نفوذ الإنجليز للشمال لتحقيق الحلم الذي كان يُنادي به ببسط سلطان إنجلترا على المناطق من الرأس إلى القاهرة، وربط هذه المناطق

---

(١) ولد رودس في يوليو ١٨٥٣ في إستراتفورد. وكان أبوه وليم رودس رجل دين، وقد جاء رودس لجنوب أفريقيا للإستشفاء لكنه لعب دوراً هاماً في تاريخ هذه البلاد ـ عن تاريخ حياته أنظر: Lock-art. OP CitP. 4

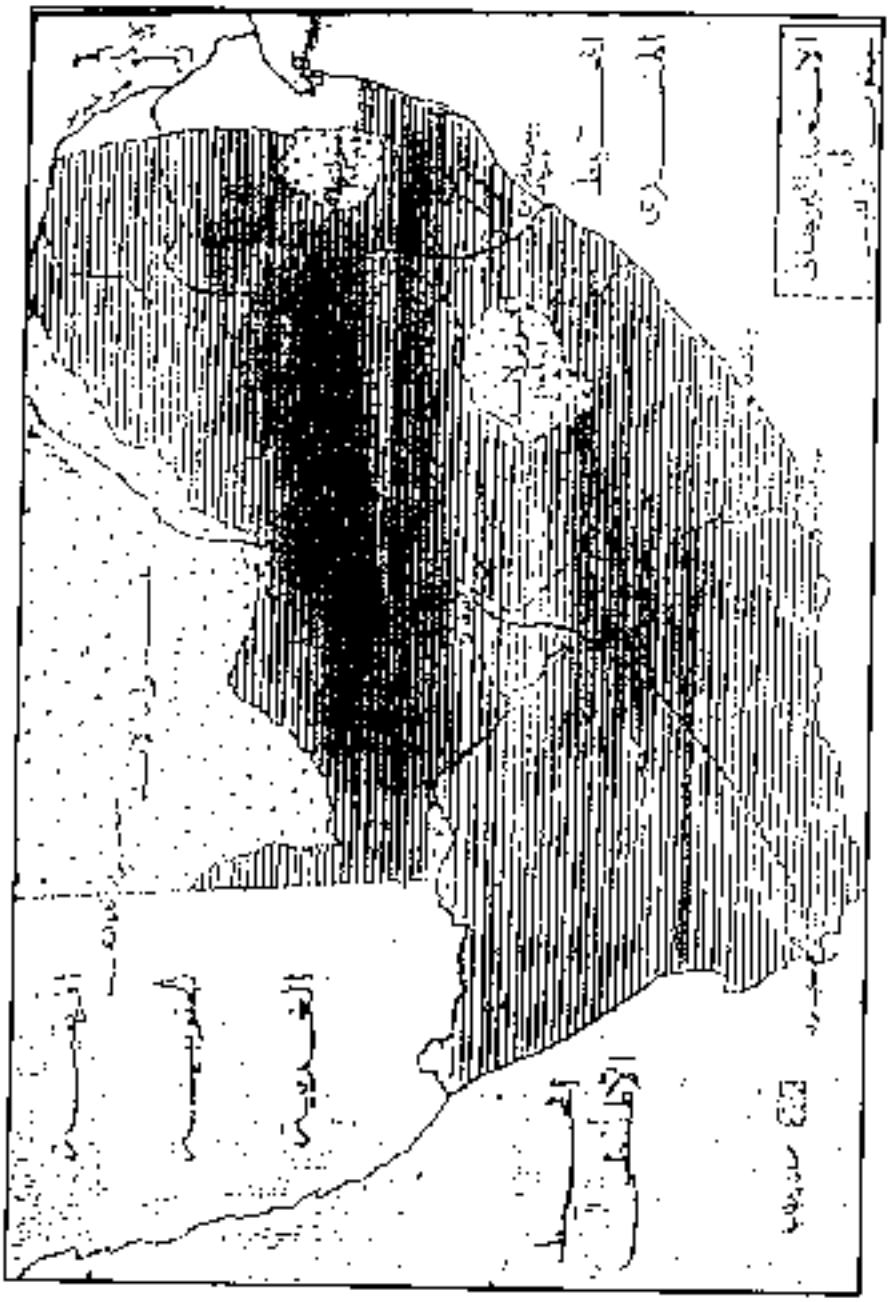

شكل رقم (٢١) خريطة لاستعمار البريطاني في جنوب أفريقيا

بعضها بالبعض الآخر بالخطوط الحديدية والتلغرافية وربطها بعجلة الإمبراطورية البريطانية.

وإتجهت أفكار رودس لمد النفوذ البريطاني للشمال إلى مملكة المتشبلي (Matabele) الواقعة شمال شرق بتشوانالاند، وكان على رأسها ملك أفريقي الملك لوبنجولا (Lobengula).

واتفق رودس مع حاكم مستعمرة الرأس على إرسال مندوب بريطاني لمحاولة الحصول من لوبنجولا على توقيعه على وثيقة تُعطي بريطانيا الحق في التدخل في شئون بلاده.

وأختير موفات (Mofat) لهذه المهمة: ونجح فعلاً في عام ١٨٨٨ في الحصول على توقيع الملك لوبنجولا على معاهدة، وكانت هذه المعاهدة شبيهة بالمعاهدات أو الإتفاقيات التي إستطاع الإستعماريون أمثال جونستون (Johnston)، ولوجارد (F.Lugard) وغيرهما من الإستعماريين الحصول عليها من الحكام الأفريقيين وإعتمدوا عليها في إستعمار مناطق شاسعة من القارة الأفريقية.

وهكذا وقع الملك لوبنجولا في هذا الشرك الذي نُصب له رغم أنه كان قد حُذر من أتباعه من يوم أن أصبح ملكاً من التوقيع على أي شيء للبيض، والآن وقد أهمل هذه الوصية فإنه في الحقيقة قد خطا الخطوة الأولى نحو فقدان مملكته بل وفقدان حياته[1].

وأسرع رودس بإرسال صورة من الإتفاق لوزارة المستعمرات البريطانية ملحاً على سرعة صدور التصريح بتأسيس الشركة التي ستقوم بإستغلال المناطق التي تضمنها هذا الإتفاق وأسرع هو بالسفر لإنجلترا يستحث الخطى لمنحه حق تأسيس الشركة الجديدة.

وإستخدم رودس سلاحه المعتاد والذي أشتهر به للوصول بسرعة إلى أهدافه في الحصول على المرسوم المطلوب بتأسيس شركة لتنفيذ أهدافه.

(1) Franck. Thomas: The Struggle for Power in Rhodesia & Nyasland (London 1960)P 100

وفى ٣٠ أبريل عام ١٨٨٩ وافق البرلمان البريطانى على المرسوم المطلوب بتأسيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية (British South African Company) وكان يرمز لها بالحروف الأولى (B.S.A.C)، ووقعت ملكة بريطانيا على المرسوم فى ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٩، وقد ذكر رودس إن هذا التاريخ يُعتبر تاريخ ميلاد مستعمرة جديدة تضاف إلى التاج البريطانى، وكان مُحقاً فى هذا القول، وهذا يوضح حقيقة ما كان يهدف إليه من تأسيس هذه الشركة التى كان المفروض أنها تقصر نشاطها على أعمال التعدين.

وبمجرد أن ظفر رودس بالمرسوم المطلوب بتأسيس الشركة - بدأ يعمل بكل قوته لدفع مشروعه إلى أقصى درجة، وبدأ يعد قوة عسكرية مسلحة بدعوى حماية الذين سيقومون بأعمال الحفر والتنقيب فى أعماق التعدين، وكان المفهوم بالطبع أن هذه القوة لن تستخدم للتوسع لكن للمحافظة على السلام والنظام.

وكان رودس قد أُنتخب فى عام ١٨٨٠ عضواً فى برلمان جنوب أفريقيا وأُعيد إنتخابه فى عام ١٨٨٨، وفاز فى عام ١٨٩٠ إلى منصب رئاسة وزارة (مستعمرة الرأس)، وقد قبل هذا المنصب - كما عبّر هو - فقط على أساس أن وجود حكومة صديقة فى مستعمرة الرأس يُعضد مشروعاته الأخرى فى الشمال - هذا وكان رودس فى الحقيقة يتحين الفرصة المناسبة للقضاء على لو بنجويلا ملك المنابيلى ووضع بلاده تحت النفوذ البريطانى.

وبدأ رجال الشركة يتحرشون بالملك ويثيرونه ليخلقوا المبرر للأعمال الحربية التى على وشك أن تُتخذ ضده، وقد شعر الملك بذلك وعلق عليه بقوله لمندوب رودس «أعتقد أنكم طلبتم البحث عن الذهب فقط لكن يبدو أنكم جئتم لتسلبوا شعبى منى»[1].

وكتب الملك شخصياً للملكة فيكتوريا يطلب حمايته من الشركة الإنجليزية التى تسئ إستغلال ما منحها من إمتيازات.

ولم يكن رودس يأبه بكل هذا فى سبيل تحقيق أهدافه، فبدأت مدافعة تطلق

(١) التفصيل يرجع إلى:
شوقى الجمل: قصة روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (١٩٧٧)

على (بولاوايو) وتحصد الافريقيين من قوات المتابيلي، وانتهى الأمر بزوال إمبراطورية المتابيلي، وكانت بداية النهاية عقد منحة الملك لاتباع رودس رغم تحذيرات الكثيرين له بألا يترك فرصة لبيض لأن تطأ أقدامهم أرض بلاده، ولكنه وقد فتح بابه للثعبان البريطاني ومنحه الدفء كان لابد أن يتجرع من هذا السم.

وكان الإسم الرسمي للمناطق الممتدة من الترنسفال إلى الطرف الجنوبي لبحيرة تنجانيقا والمتداول في أوراق الشركة البريطانية هو إسم الرجل الذي ربط هذه البلاد بعجلة الإمبراطورية البريطانية فأصبحت تعرف بإسم (روديسيا).

هكذا إستطاعت إنجلترا أن تبسط نفوذها على مساحات واسعة في جنوب القارة ووسطها وإتجهت الإدارة الإنجليزية إلى تجميع الأقاليم التي خضعت لها على هيئة إتحادات كما في إتحاد جنوب افريقيا وإتحاد وسط أفريقيا ليسهل حكمها وإدارتها.

وكان أمل رودس الذي يردده دائماً هو ان يمتد نفوذ بريطانيا من الراس في أقصى جنوب القارة إلى القاهرة في أقصى الشمال أو كما يردد على أسماع من يقابله (From Cape to Cairo all Red) وهذا يعني أن تخضع كل هذه البلاد للنفوذ البريطاني.

## ثالثاً: إنجلترا في مصر والسودان

### أ. إنجلترا في مصر:

منذ بداية القرن التاسع عشر ـ منذ أن إشتركت إنجلترا في طرد فرنسا من مصر وهي تسعى لوضع يدها على هذه البلاد فقد أدركت أكثر من قبل ـ أهمية هذه البلاد بموقعها الفريد لها وخطورة وقوعها في أيدي قوة معادية.

وكان مجمع الفرنسيين لمصر ـ في وقت كانت فيه العلاقات بين إنجلترا وفرنسا أشد ما تكون توتراً ـ نذيراً كافياً للإنجليز بمدى ما يمكن أن يصيبهم من ضرر إذا تحكمت في مصائر هذا البلد قوة معادية لهم ـ وقد ذكر بونابرت بصراحة إنه لكي تُحطم إنجلترا يجب أن تضع إيدينا على مصر.

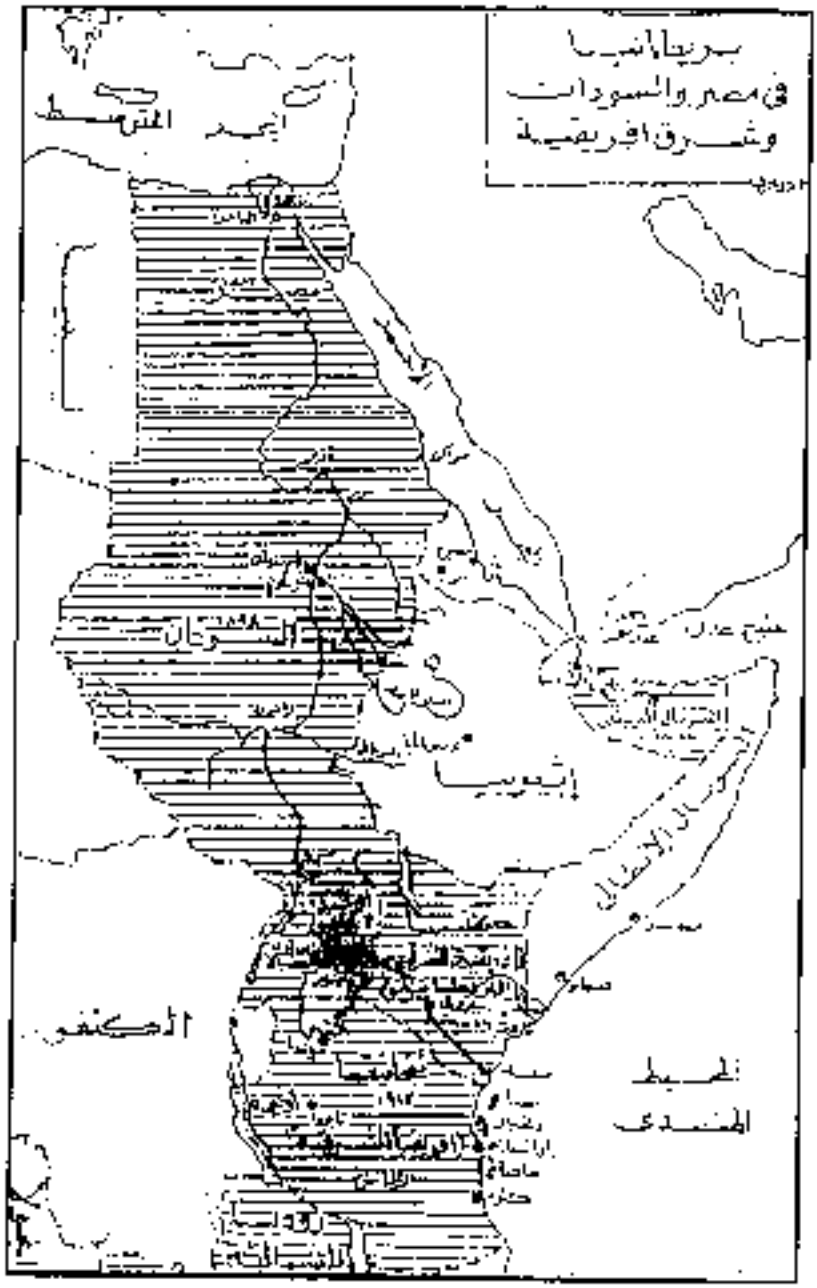


شكل رقم (٢٢) خريطة بريطانيا في مصر والسودان وشرق أفريقيا

وهذا لعب الإنجليز دوراً هاماً في إخراج الفرنسيين من مصر، لكنهم لم يستطيعوا البقاء فيها والإبقاء على قوات كبيرة لهم محبوسة في هذه البلاد بعد خروج الفرنسيين منها - فاضطروا لسحب قواتهم منها سنة ١٨٠٣، كما فشلت أيضاً خطتهم المبنية على تكوين حزب قوى موال لهم من (المماليك) ومساندته حتى يمسك بمقاليد الأمور في مصر ليمكن لبريطانيا أن تحقق أغراضها عن طريق هذا الحزب - إذ لم يكد يطرد الفرنسيون من مصر حتى ظهر (محمد علي) على المسرح تؤيده وتظاهره قوة شعبية بلغت من القوة أنها هزمت حملة إنجليزية أرسلتها إنجلترا عام ١٨٠٧ بقيادة (فريزر) لاحتلال مصر.

وفي نهاية عام ١٨٣٩ كانت في قبضة محمد علي الجزيرة العربية - ما عدا سواحلها الجنوبية والجنوبية الشرقية، وكان البريطانيون ينظرون إلى محمد علي على إنه منفذ لسياسة فرنسية على أساس أن عدداً من الضباط ورجال البحرية الذين إستخدمهم لتدريب جيوشه الجديدة كانوا من الفرنسيين.

وقد إتخذت الحكومة الإنجليزية خطوة حاسمة فأرسل بالمرستون (Palmerston) إلى قنصل إنجلترا في القاهرة عام ١٨٣٩ ليخطر محمد علي بأن إنجلترا لا تنظر بارتياح إلى أي تقدم لتفوذه نحو البصرة أو بغداد، كما أنها أجبرت القوات المصرية على إخلاء البحرين وإحتلتها القوات الإنجليزية. وكان موقف إنجلترا من المشروع الذي ظفر به ديليسبس لحفر (قناة السويس) لربط البحرين المتوسط والأحمر مبنياً على هذا الإدراك لأهمية مصر بالنسبة لإنجلترا.

على أن إنجلترا إنتهزت فرصة الإفلاس الذي أوقع إسماعيل وسياسته المالية بمصر فيها فتدخلت تدخلاً فعلياً في شئون البلاد بإسم المحافظة على حقوق الدائنين من بين أتباعها، وظهرت المنافسة بين إنجلترا وفرنسا في هذه الأثناء على النفوذ في مصر في الصور المختلفة التي إقترحتها كل من الدولتين لعلاج الأزمة المالية المصرية.

وإنتهى هذا الفصل من الصراع بين الدولتين المتنافستين بإنفراد إنجلترا بالعمل

دون فرنسا فاحتلت مصر في يونية ١٨٨٢ بعد هزيمة العرابيين في موقعة التل الكبير[1].

ومنذ إحتلت إنجلترا مصر عسكرياً قبض ممثل الحكومة الإنجليزية في مصر السير إفلين بارنج (Evelyn Baring) الذي عُرف بعد ذلك بعد أن حصل على لقب لورد بالسلورد كرومر(Lord Cromer) على فروع الإدارة المصرية، وكان نهجه أن يستأثر بالسلطان الفعلي دون أن يمس الأوضاع الشرعية أو التاريخية مثل السيادة العثمانية أو الإمتيازات الأجنبية، وهكذا كان لبريطانيا النفوذ الفعلي في توجيه الإدارة والسياسة في مصر - وظل الإحتلال البريطاني لمصر أكثر من ٧٠ عاماً رغم تعلل إنجلترا في المحافل الدولية بأنه إحتلال مؤقت[2].

**٢.إنجلترا في السودان:**

منذ عام ١٨٢٠ أخذ محمد علي يعمل لمد إدارته فيما وراء حدود الولاية المصرية العثمانية إلى السودان، وبعد أن إستقرت الإدارة المصرية في السودان كان طبيعياً أن يتجه التفكير إلى مد نفوذ الإدارة إلى حدود السودان الطبيعية في الشرق والغرب، ثم في الجنوب صوب منابع النيل، وقد تم هذا العمل في عهد الخديوي إسماعيل ففتحت دارفور وضمت إلى الإدارة المصرية، كما ضم (إقليم بحر الغزال) والفضل في ذلك يرجع إلى جهود شخصية سودانية هو (الزبير باشا رحمت)

كما عملت مصر في عهد الخديوي إسماعيل أيضاً على أن تثبت أقدامها في المناطق الهامة على البحر الأحمر وفي ساحل أفريقيا الشرقي قبل أن تسبقها الدول الإستعمارية التي كانت قد بدأت فعلاً تتشب أظافرها في هذه المناطق الساحلية وتتخذ منها منافذ للتوغل إلى الداخل، بل كانت السياسة المصرية ترمي إلى بسط النفوذ المصري على ساحل البحر الأحمر الغربي كله وعلى الساحل الأفريقي الشرقي المواجه (للمديرية الإستوائية) التي كانت الجهود تُبذل في ذلك الوقت لتثبيت وتوسيع دعائم الحكم المصري فيها.

(١) عبدالرحمن الرافعي. الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي

(٢) عُين بارنج أول ممثل لإنجلترا في مصر في ٣٠ أغسطس ١٨٨٣ وظل يسيطر على أحوال البلاد مدة ثلاثة وعشرين.

ولما قامت الثورة المهدى فى السودان وعجزت المحاولات المتعددة والتى بذلتها الحكومة المصرية لإخمادها ـ ضغطت الحكومة الإنجليزية على مصر بمختلف الوسائل للإنسحاب من السودان، وأدى ذلك إلى إستقالة رئيس الوزارة المصرى شريف باشا الذى رأى أن الإنسحاب وترك السودان بغير حكومة نظامية أمر لا يمكن قبوله، وتولى نوبار باشا الوزارة وقبل فكرة الإنسحاب وأرسل (غوردون) لتحقيق هذه المهمة وإنتهى الأمر بقتله على يد الدراويش أتباع المهدى فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ بعد سقوط الخرطوم فى أيديهم[١].

على أن الدول الإستعمارية إنتهزت هذه الفرصة الذهبية لتحقيق أطماعها فإقتسمت أملاك مصر فى السودان الشرقى وشرق أفريقيا ـ وكان نصيب إنجلترا وحليفتها إيطاليا ـ فى ذلك الوقت نصيب الأسد من أملاك هذه القريبة المغلوبة على أمرها.

وقد وقع إختيار إنجلترا من املاك مصر على الجهات المقابلة لعدن فأجبرت مصر سنة ١٨٨٤ على إخلاء بربرة، وزيلع وإحتلتها وكونت منها ما سُمى (بالصومال البريطانى) بينما كان نصيب إيطاليا ما عُرف (بالصومال الإيطالى)[٢].

على أنه فى عام ١٨٩٦ قررت الحكومة الإنجليزية إرسال حملة لإسترجاع السودان، والدوافع التى دفعت إنجلترا للعدول عن سياسة الدفاع عن حدود مصر الجنوبية والتحول إلى سياسة الهجوم والتفكير فى إسترجاع السودان تتصل قبل كل شئ بمصالح إنجلترا ذاتها وأطماعها الإستعمارية خاصة بعد أن ظهرت أطماع الدول الإستعمارية المنافسة لها وفى مقدمتها فرنسا وتسابقها على إستقطاع أطراف السودان والتوغل فى أرضه.

وبعد إستعادة السودان بجيوش مصرية على رأسها ضباط إنجليز وضع كرومر بمساعدة مستشارية القانونيين النظام الجديد لحكم السودان فيما عُرف بإسم

(١) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:
شوقى الجمل: تاريخ سودان وادى النيل وعلاقاته بمصر جـ ٢.
(٢) شوقى الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر (١٩٥٩).

(إتفاق الحكم الثنائي) الذى أبرم بين الحكومتين المصرية والإنجليزية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ وبموجبه أصبحت إدارة السودان فى يد حاكم عام السودان الإنجليزى.

على أن قضية السودان وتخلصه من السيطرة البريطانية أرتبطت منذ ذلك التاريخ بالقضية المصرية.

## رابعاً: إنجلترا فى شرق أفريقيا

إمتد نفوذ إنجلترا فى شرق القارة إلى زنجبار وكونت لها وضعت يدها عليه من أملاك سلطان زنجبار ومن المناطق الأخرى التى مدت نفوذها إليها فى شرق القارة مستعمرتى كينيا وأوغندة[1].

### ١. إنجلترا وسلطنة زنجبار:

كان العرب عن شبه الجزيرة العربية قد إستقروا من زمن طويل - كما ذكرنا سابقاً - بالساحل الشرقى لأفريقيا وكونوا إمارات عربية على هذا الساحل، وكان لعرب عُمان بالذات نشاطهم الملحوظ فى هذا المجال.

وفى سنة ١٨٠٦ أى فى أوائل القرن التاسع عشر أصبح السيد سعيد إماماً على عُمان وحاكماً لمسقط فى شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى زنجبار، وقد نجح فى تثبيت أركان سلطته فى زنجبار وممتلكاته الأخرى فى القارة الأفريقية وحكم السيد سعيد مدة طويلة إمتدت حتى سنة ١٨٥٦م[2].

وفى سنة ١٨٤٠ إتخذ السلطان السيد سعيد زنجبار مقراً له وترك أحد أبنائه مندوباً عنه فى حكم مسقط وخلفه فى السلطة السلطان برغش.

وحدث بعد موت السلطان السيد سعيد نزاع بين أفراد العائلة الحاكمة فى زنجبار ومسقط وإنتهى الأمر سنة ١٨٦١ بأن إنفصلت سلطنة زنجبار نهائياً عن مسقط.

---

(١) راجع الخريطة رقم ١٩.

(٢) Grey, John: History of Zanzibar From the Middle ages to 1856 (London 1962).

على أن النفوذ البريطاني أخذ يتغلغل في زنجبار منذ أن عُقدت بين الحكومتين في عام ١٨٣٩ معاهدة كان من أهم نصوصها أن يعمل السلطان على إتخاذ إجراءات أكثر حزماً ضد تجار الرقيق، وأعطيت السفن البريطانية الحق، في تفتيش المراكب في الموانئ التابعة للسلطان للتأكد من خلوها من الرقيق، هذا بالإضافة إلى جهود التمثيل السياسي البريطاني الذي أنشئ في بلاط السلطان.

ومن الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً في هذا المجال جون كيرك (JohnKirk) الذي أصبح منذ ١٨٧٣ قنصلاً عاماً لبريطانيا في زنجبار، وسير لويد ماثيوس (Sir Loyd Matheos) الذي إستقال من البحرية البريطانية ليعمل في جيش زنجبار وأصبح في ١٨٩٩ رئيساً لوزراء زنجبار[١].

### ٢.الصراع الإنجليزي الألماني في شرق أفريقيا:

كان شرق أفريقيا موضع إهتمام البريطانيين، كما إتجهت إليه أنظار الإستعماريين الألمان، ولحسم الأمر بين الدولتين الإستعماريتين عهد إلى لجنة ثلاثية بريطانية فرنسية ألمانية بحث مدى أحقية سلطان زنجبار في المناطق موضوع النزاع.

وانتهت اللجنة إلى أن نفوذ السلطان ثابت على المنطقة الساحلية، وأما في الداخل فهو قاصر بعلى عشرة أميال خلف المنطقة الساحلية، واتفقت إنجلترا وألمانيا في عام ١٨٨٦ على تقسيم هذه المناطق من شرق القارة إلى منطقتي نفوذ بريطانية في الشمال وألمانية في الجنوب.

وفي عام ١٨٩٠ عُقد إتفاق نهائي بين بريطانيا وألمانيا حددت بموجبه الحدود بين منطقتي نفوذ البلدين وصُفيت كافة المشاكل المتعلقة بأطماع كل منهما في شرق أفريقيا[٢].

---

(١) يرجع إلى:

Oliver, Roland & Mathew, G. History of Africa (Oxford 1963)

(٢) Coupland, R: East Africa and Its Invaders (Oxford 1956).

### ٣. قيام مستعمرتي كينيا وأوغندة:

كان نصيب إنجلترا من أملاك سلطان زنجبار حسب الإتفاق الإنجليزي الألماني ماعرف بمستعمرتي كينيا وأوغندة ـ بل إمتد النفوذ الإنجليزي إلى مستعمرتي زنجبار وبمبا.

وقد أجبر السلطان (برغش) سلطان زنجبار ـ على التوقيع على إتفاقية مع (شركة أفريقيا الشرقية البريطانية) لنجحها إمتياز العمل لمدة خمسين سنة ـ في المنطقة التي حددها لبريطانيا الإتفاق الألماني الإنجليزي، ولم تكتف الشركة بذلك لكنها عمدت إلى عقد معاهدات مع زعماء القبائل في الداخل لتستطيع أن تمد نفوذها غرباً إلى المنطقة الداخلية حتى البحيرات الإستوائية.

وقابلت الشركة البريطانية عقبات ضخمة وهي تحاول أن تحقق الأهداف المطلوبة منها لتثبيت نفوذها على المنطقة الشاسعة الممتدة من الساحل الشرقي وحتى حدود الكنغو، فقد عجزت مالية الشركة عن دفع المطلوب للإدارة ولدعم سيطرتها على المنطقة الشاسعة الممتدة من ساحل أفريقيا الشرقي وتمتد في الداخل حتى هضبة البحيرات الإستوائية فقد ذكرت الشركة أن ذلك يكلفها ٤٠,٠٠٠ جنيه دون أي عائد، ولذا فقد هددت الشركة بالإنسحاب من المنطقة إن لم تتلق مساعدة الحكومة البريطانية ليمكنها الإستمرار في رسالتها[1].

وأسرع (لوجارد) لإنجلترا ليتزعم حركة المنادين بقيام الحكومة بعمل حاسم لدعم النفوذ البريطاني في هذه الجهات بشرق أفريقيا وترتب على ذلك رسال سير جيرالد بورتال (Gerald Portal) القنصل العام البريطاني في زنجبار لبحث الأوضاع في هذه المنطقة.

(وفي أول أبريل ١٨٩٣) وصل بورتال إلى شرق أفريقيا حيث رفع العلم البريطاني محل علم الشركة مُعلناً الحماية البريطانية على المنطقة.

وهكذا إنتهى دور شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبراطورية في شرق

---

(١) يرجع إلى:

Oliver, Roland & Mathew, G. : History of East Africa (Oxford 1963).

أفريقيا وحلت محلها الحكومة البريطانية فأعلنت حمايتها على كينيا في عام ١٨٩٥ ثم أصبحت مستعمرة بريطانية في عام ١٩٢٠[١].

## وفيما يتعلق بأوغندة:

إرتبط إمتداد النفوذ البريطاني إليها ببعض الأحداث نُجملها فيما يلي:

١ـ كان الساحل الأفريقي ـ الذي يُعتبر المنفذ البحري الطبيعي لهذه الأقاليم الداخلية ملكاً لإمام عمان.

٢ـ بدأ تنافس شديد بين بريطانيا وألمانيا على هذه الأقاليم الهامة في شرق أفريقيا، ووصل هذا التنافس إلى ذروته في عام ١٨٨٥ وانتهى بمعاهدة وقعت بين إنجلترا وألمانيا في عام ١٨٨٦ ـ إتفق فيها على تقسيم أملاك سلطان زنجبار بينهما ـ لكن لم تُحدد بدقة حدود المنطقة الخاصة بكل منها.

٣ـ كانت الإدارة المصرية في السودان قد إمتدت إلى ما عُرف (بالمديرية الإستوائية) وكان النفوذ المصري قد إمتد إلى منطقة البحيرات الإستوائية، وكانت قد عُقدت في عام ١٨٧٤ مع الملك أمتيسه (Amitesa) ملك أوغندة معاهدة قبل الملك بمقتضاها وضع ممتلكاته تحت حماية مصر.

لكن شاعت في أوروبا في عام ١٨٨٦ أخبار أن (أمين باشا) الحاكم المصري للمديرية الإستوائية في خطر بعد نجاح الثوار المهديين في بسط نفوذهم على السودان، وان الواجب يُحتم إرسال حملة لإنقاذه ـ وقد حدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه المنافسة بين الألمان والإنجليز على أشدها في شرق أفريقيا، وترتب عليه إرسال الرحالة ستانلي في البعثة التي سُميت (بعثة الإنقاذ).

والحقيقة التي وضحت كما يقول الكتاب الفرنسي فيلي (Valey) «أن حادث خطف أمين باشا كان القصد منه محو آخر آثار سيادة مصر على هذه المنطقة التي تُعتبر الوحيدة التي أحققت جماعة المهدى في السيطرة عليها إذ أن وجود

(١) Marsh and Kingworth: An Introduction to the History of East Africa (London 1961).

حاكم فيها مزيداً لحقوق الخديوى وقف سداً فى طريق إنجلترا إلى الجنوب فكان من الواجب التخلص من هذا الرجل المضايق[١].

٤ـ على ان إنسحاب أمين باشا من مديرية خط الإستواء زاد من حد الصراع بين ألمانيا وإنجلترا وبلجيكا على النفوذ فى هذه الجهات التى نظروا إليها على أنها أرض لا صاحب لها.

على أن الامر بين إنجلترا وألمانيا حُسم بالإتفاقية التى عُقدت بينهما فى أول يولية سنة ١٨٨٩م[١].

٥ـ وقد قابلت شركة شرق أفريقية البريطانية الإمبراطورية التى عُهد إليها بأمر هذه الجهات التى تُركت للنفوذ البريطانى ـ كما ذكرنا ـ عقبات ضخمة وهى تحاول دعم السيطرة البريطانية على (أوغندة) حتى أنها هددت بالإنسحاب إن لم تقدم لها الحكومة البريطانية معونة كافية تساعدها على الإستمرار فى رسالتها.

وقد أعلنت بريطانيا الحماية على أوغندة فى ١٨ يولية عام ١٨٩٤، وكان أول مندوب عينته بريطانيا للإشراف على إدارة (أوغندة) هو السير هارى جونستون (Harry Johnston) فبذل جهده وإستغل خبرته الطويلة لتنظيم إدارتها فى ظل النفوذ البريطانى[٢].

## نظام بريطانيا فى حكم مستعمراتها الأفريقية

يُعتبر نظام الحكم غير المباشر (Indirect Rule) أحد المظاهر المميزة للحكم البريطانى فى أفريقيا. بينما نجد فرنسا مثلاً تتمسك بسياسة الحكم المباشر

---

(١) يرجع إلى:
ـ على إبراهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل (١٩٥٨)
ـ يرجع إلى: ما ذكرناه سابقاً ـ عند الحديث عن الإستعمار الألمانى ـ عن الأطماع الإستعمارية فى مديرية خط الإستواء المصرية

(٢) يرجع إلى:
Johnston, Sir Harry: Britain Across the Seas (London 1910)

(Direct Rule) وماتفرع عنه من سياسات مثل سياسة الإستيعاب (Assimilation) أو سياسة المشاركة(Association).

**ولذا فقد قام النظام الإستعماري البريطاني على الأمور التالية:**

- إستمرار تعاون الزعماء الوطنيين والمؤسسات القبلية والمحلية مع الإدارة الحكومية البريطانية.

- يُصبح هؤلاء الأفراد وهذه المؤسسات جزء من هذه الإدارة الحكومية.

- السلطة النهائية في المستعمرة تكون في يد (الحاكم العام) البريطاني فله الحق في فرض الضرائب، والتشريع، والتصريح بحمل السلاح، والتصديق على من يُختار خليفة للرئيس المتوفى، وهكذا تُصبح السلطات الحقيقية كاملة في يد الحاكم البريطاني.

ويرى أنصار هذا النظام أنه **يحقق عدة فوائد منها:**

١- عدم التضارب بين السياسة البريطانية والحياة الإجتماعية التقليدية التي إعتادها الأفريقيون

٢- أمكن الإستفادة من خبرة ومعرفة الزعماء الوطنيين ودرايتهم بأحوال البلاد والسكان.

٣- تقليل نفقات ومتاعب الإدارة الحكومية، وتقليل عدد الموظفين البريطانيين

٤- تختفي الإدارة البريطانية وراء الزعماء والأمراء الوطنيين وكذلك مظاهر الإستعمار الأخرى وتختفي وراء ستارة من الحكم الوطني.

٥- المرونة والقدرة على مساير الأوضاع التي يتطلبها نمو الوعي القومي - فقد إتسمت السياسة البريطانية إلى حد كبير بالمرونة، ولذا كان من المظاهر المميزة لها إصدار الدساتير المتتالية، وإقامة المجالس التنفيذية والتشريعية المختلفة.

ولذلك فقد مرت البلاد التي خضعت للحكم البريطاني في خمس مراحل قبل أن تظفر بالحكم الذاتي وهذه المراحل الخمس هي :(١).

أ ـ الدكتاتورية المطلقة ـ حيث تتركز السلطات التشريعية والتنفيذية في يد الحاكم ومستشارية من كبار الموظفين البريطانيين.

ب ـ مرحلة الفصل بين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) عن طريق إنقسام المجلس الإستشاري الحاكم إلى مجلسين، مجلس تنفيذي وآخر تشريعي.

جـ ـ تطوير المجلس التشريعي فيزداد عدد غير الموظفين فيه ثم يزاد عدد الأفريقيين بالتدريج حتى يصبحوا أغلبية.

د ـ يُصبح المجلس التشريعي كله أفريقياً ويُصبح رئيس الأغلبية فيه رئيساً للوزراء مع إحتفاظ الحاكم البريطاني بحق الفيتو.

هـ ـ تستقل البلاد في نطاق الكومنولث

والكومنولث تجمع إختياري في سبيل أهداف مشتركة وفوائد تأتي من التفاهم السياسي والدفاعي، وقد أطلق على الوحدات المكونة للكومنولث البريطاني كلمة دومنيون (Dominion)، ويتمتع عضو الكومنولث ببعض الإمتيازات الخاصة بإمكانية الحصول على القروض لبرامج الإنماء والتعمير، كذلك تتمتع دول الكومنولث ببعض الإمتيازات الجمركية والمالية من إنضمامها (لمنطقة الإسترليني)، كما يشترك العضو في (منظمات دفاعية) مع المملكة المتحدة وأن يستفيد من خدمات الدبلوماسية والقنصلية للمملكة المتحدة.

فبريطانيا والأعضاء المشتركون في الكومنولث كما ينص القرار الصادر في عام ١٩٢٦ وحدات مستقلة ضمن الإمبراطورية البريطانية متساوية في المركز،

---

(١) يرجع إلى

- عبد الملك عودة : السياسة والحكم في افريقيا ١٩٥٦.

Bell, Kenneth, N.: Selected Documents on British Colonial Policy (Oxford 1926)

ولا تخضع أي منها للأخرى ومع ذلك ترتبط برابطة الولاء للتاج وترتبط بعضها بالبعض الآخر بمحض إرادتها كأعضاء في الكومنولث البريطاني(١).

وهكذا نجحت سياسة بريطانيا تجاه الدول التي خصصت لها في أفريقيا بينما لم تنجح فرنسا في محاولتها التي قامت بها في عام ١٩٥٨ لتكوين (رابطة الجماعة الفرنسية) لأن التطور في علاقات إنجلترا بالدول التي إرتبطت بها كان تدريجياً وله جذوره على إمتداد العلاقات بين إنجلترا وهذه الدول.

## نهاية الإستعمار البريطاني في أفريقيا

رأينا كيف أن حكم بريطانيا لمستعمراتها كان مرناً مما أتاح فرصة لمسايرة الحركات الوطنية التي إجتاحت القارة الأفريقية، وساعد ذلك على أن تصبح المستعمرات البريطانية واحدة تلو الأخرى جمهوريات مستقلة أعضاء في الكومنولث البريطاني.

فقد إستقلت جمبيا في فبراير ١٩٦٥ وأصبحت جمهورية في أبريل ١٩٧٠، كما إستقلت سيراليون في عام ١٩٦١ وأصبحت عضواً في الكومنولث البريطاني.

وأعلن إستقلال غانا (ساحل الذهب) في مارس ١٩٥٧.

بينما إستقلت (نيجيريا) وأصبحت جمهورية فيدرالية وعضو في الكومنولث في عام ١٩٦٠.

وفيما يتعلق (بإتحاد جنوب أفريقيا) الذي تشكل حسب دستور عام ١٩١٠ فقد أعطى الإتحاد وجوداً قانونياً مستقلاً في الكومنولث البريطاني عام ١٩٣١ ـ وتقرر في عام ١٩٣٤ أن يكون الإتحاد دولة مستقلة كاملة السيادة ـ لكن ماضايق الأفارقة ـ بل العالم كله ـ نظام التفرقة العنصرية الذي ظلت تطبقه حكومة الأقلية البيضاء بالإتحاد حتى انتهى في عام ١٩٩٤ حين أنتخب نيلسون مانديلا رئيساً للجمهورية في ظل دستور ديمقراطي، وقد سبق الحديث عن مشكلة جنوب غرب أفريقيا الألمانية التي أستقلت أخيراً بإسم (ناميبيا).

(١) يرجع إلى:

Simmon, J.: From Empire to Commonwealth (London 1946).

Angelino, Dekar: Colonial Policy Vol I (1931).

وفيما يتعلق (بروديسيا) فقد أعلن إيان سميث رئيس وزراء الأقلية البيضاء في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ الإستقلال عن إنجلترا وقد وقفت الأغلبية الأفريقية في وجه هذا النظام العنصري وإنتهى الأمر في أبريل ١٩٨٠ بإستقلال البلاد وتولى الرئيس موجابي رئاسة الجمهورية التي أتخذت لها إسماً وطنيا (زيمبابوي).

وفيما يتعلق بمصر فقد ظلت إنجلترا بعد إحتلالها في عام ١٨٨٢م تتعلل في المحافل الدولية بأن إحتلالها مؤقت ـ لكن الأمر دام أكثر من ٧٠ عاماً: وبعد ثورة ١٩١٩ في مصر صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي إعترفت فيه إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وألغت الحماية التي كانت قد فرضتها عليها بعد الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ ـ لكنها قيدت مصر بتحفظات أربعة، منها مسألة البت في قضية السودان ـ وقد عُقدت بين مصر وبريطانيا في عام ١٩٣٦ معاهدة التحالف التي بموجبها تم جلاء القوات البريطانية من المدن المصرية وتمركزها في منطقة القنال، وحين قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عُقدت في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ إتفاقية الجلاء ألغيت بموجبها معاهدة ١٩٣٦ وتم جلاء جميع القوات البريطانية عن أرض مصر.

وفيما يتعلق بالسودان إنتهزت إنجلترا فرصة مقتل السير لي ستاك حاكم عام السودان في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فانفردت بحكم السودان وأمرت بإخلاء القوات المصرية والموظفين المصريين منه، وبعد معاهدة ١٩٣٦ أعيد الوضع في السودان كما كان سنة ١٩٢٤ وفشلت كل المحاولات التي بُذلت بعد ذلك لحل مشكلة السودان حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فعُقدت بين مصر وإنجلترا إتفاقية فبراير ١٩٥٣ لمنح السودان فرصة الحكم الذاتي، وإنتهى الأمر بجلاء الجيوش الإنجليزية والمصرية عن السودان في ديسمبر ١٩٥٥ وأُعلن قيام الجمهورية السودانية.

# مراجع

## أولاً: المراجع العربية:

(١) إسماعيل، سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار (ثلاثة أجزاء - بولاق ١٣٣٤هـ).

(٢) اللورد، كرومر: بريطانيا في السودان (ترجمة عبدالعزيز أحمد عرابي).

(٣) جلال، يحيى: التنافس الدولي في شرق أفريقيا (١٩٥٩).

(٤) جلال، يحيى: العلاقات المصرية الصومالية (١٩٦٠).

(٥) راشد، البراوي: الصومال الكبير (١٩٦١).

(٦) رولاند، أوليفر: موجز تاريخ أفريقيا (ترجمة محمد السيد غلاب ودولت أحمد صادق ١٩٦٥).

(٧) زاهر، رياض: تاريخ غانه الحديث (١٩٦١).

(٨) زاهر، رياض: جنوب أفريقيا (١٩٦١).

(٩) زكي، عبدالرحمن: تاريخ الدول الإسلامية السودانية بأفريقيا الغربية (١٩٦١).

(١٠) شوقي، الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٩٥٩).

(١١) شوقي، الجمل: تاريخ سودان وادي النيل (١٩٦٩).

شوقي، الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (١٩٣٣).

(١٢) شوقي، الخشاب: إتحاد روديسيا ونيا سالاند (د.ت).

(١٣) عبدالرحمن، الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار (ذي الحجة سنة ١٢٢١هـ، محرم ١٢٢٢هـ).

(١٤) عبدالرحمن، الرافعي: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي.

(١٥) عبدالرحمن، الرافعي: مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال (١٩٤٢).

(١٦) عبدالرحمن، السعدي: تاريخ السودان (نشرة هوداس) باريس ١٨٩٨.

(١٧) عبدالعزيز، كامل: قضية كينيا (١٩٦١).

(١٨) عبدالملك، عوده: السياسة والحكم في أفريقيا (١٩٥٩).

(١٩) علي إبراهيم، عبده: المنافسة الدولية في أعالي النيل (١٩٥٨).

(٢٠) عمر، صومسون: تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية ٣ ـ أجزاء (١٩٢٧).

(٢١) محمد شفيق، غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ١ (١٩٥٢).

(٢٢) محمد، صفي الدين: أفريقيا بين الدول الأفريقية (١٩٥٩).

(٢٣) محمد فؤاد، شكري: مصر والسودان ـ تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر (١٩٥٨).

(٢٤) محمد فؤاد، شكري: الحكم المصري في السودان (١٩٤٧).

(٢٥) محمود كعت التمبكتي: تاريخ الفتاش في أخبار البلدان والجيوش وأكابر الناس (ترجمة هوداس وديلافوس) (باريس ١٩١٣).

***

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Afrier, D : The Gold Coast in transition (1955).

(2) Ajarji, J, ade: Milestonestones in Nigerian History (Ibadan 1962).

(3) Angelino, Dekat, A. D. A. : Colonial Policy Vol. I. (Translated from The Dutch by Renier, G.J.) (Nitherlands 1931).

(4) Austin, Dennis: West Africa & thecommonwealth (London 1957).

(5) Bell, Kenneth & Morrel, W. P.: Select Documentson British Colonial Policy (London 1928).

(6) Black, Colin: The Lands & People of Rhodesia & Nysa land (London 1961).

(7) Boahen, A. Adu: Britain, The Sahara & the Western Sudan (1788 - 1861) London 1964).

(8) British Colonial Office: Report on the Colony & Protectiorsateof Kenya (Lonon 1963)

(9) Bouret, F. M.: The Gold Coast (1919 - 1946) (1049).

(10) Bovill, E. W.: The Golden trade of the Moors (Wxford 1958).

(11) Burns, Sir Alan: History of Nigeria (London 1955).

(12) Burns, E.: British Imperialism in West Africa (London 1921).

(13) Campbell, Alexander: Empire in Africa (London 1944).

(14) Cary, J.: Britains & West Africa (London 1946).

(15) Cohen, Andrew: British Policy in Changing Africa (London 1960).

(16) Cooper, J. D. Omer ' Ayandele, E. O. ' Gavin, R. J. & Afigbo, A. E.: The Growth of African Civilisation (London 1968).

(17) Coupland R.: East Africa & Its Invaders (Oxford 1956).

(18) Coupland, R.: The British Anti - Slavery Movement (London 1932).

(19) Cowan, Parker: How Kenya is Governed.

(20) Crowder, Michael: The Story of Nigeria (London 1966).
(21) Crowe, S. E.: The Berlin West Africa Conference (1912).
(22) Dike, K. O. : Trade & Politics in The Niger Delta (1830 - 885) (London 1956).
(23) Dilly, M : British Policy in Kenya Colony (N. Y. 1937).
(24) Drake, Brockman, P. E.: British Somaliland (1912).
(25) Drysdale, John: The Somali Dispute (London 1964).
(26) East Africa Royal Commission Report.
(27) Edwin, W. Smith: The Blessed Missionaries (1950).
(28) Elliot, Ch.: The East Africa Protectorate (London 1950).
(29) English, M. C.: An Outline of Nigerian History (London 1959).
(30) Evans, Ifor, L.. The British in Tropical Africa (1029).
(31) Fitzpatrick, J. P.: The Treansval from Within (London 1899).
(32) Franck, Thomas: The Struggles For Power in Rhodesia & Nyasaland (London 1960).
(33) Fuller, T. E.: The Right Honourable Cecil John Rhodes (1910).
(34) Gardiner, A. G.: The Life of Sir William Harcourt (2 vlos). (London 1923).
(35) Geary. William, N. M.: Nigeria under British Rule (London 1927).
(36) Goldthorpe, J. E & Wilson. F. B: Tribal Maps of East Africa & Zanzibar (Kampala 1960).
(37) Gray, J. M. : History of the Gambia (1960).
(38) Garay, John: History of Zanzibar From the Middle Ages To 1856 (London 1962).
(390 Gross, Felix: Rhodes of Africa (1956).
(40) Groves: The Planting of Christianity in Africa (1958).
(41) Hailey, Lord: An African Survery (1957).
(42) Hamilton, Angus: Somaliland (London 1911).
(43) Hanna, A. J.: The Beginning of Nyasaland and North - East ern

Rhodesia (London 1856).

(44) Hargreaves, Joh,. D.: Perlude to the partition of West Africa (London 1963).

(45) Harlow, Vincent - Chilver, E. M. & Smith Alison: Histir of East Africa Vol. 11. (Oxford 1965).

(46) Hertslet E.: The Map of Africa by treaty (3 Vols) (London 1909).

(47) Hollings Worth. L.: The Asians of East Africa.

(48) Hosking: European Imperialism In Africa (London 1930).

(49) Hoskins: Gritish Routes to India (London 1928).

(50) Huxley, E. & Perham: Race & Polities in Kenya (London 1944).

(51) Ingham, Kenneth: A History of East Africa (London 1962).

(52) Jardine, Douglea: The Mad Mullah of Somaliland (London 1923).

(53) Johnston, Sir Harry H.' Britan Across the Seas. Africa (London 1910).

(54) Johnston, H. H. : A History of the Colonization of Africa (London 1913).

(55) Johnston, H. H.: The Uganda Protectorate (2V ols). (N. Y. 1902).

(56) Kenyatta, Jomo: Facing Mount Kenya (London 1958).

(57) Kingsnorth, G. W.: Africa South of the Sahara (Cambridge 1966).

(58) Kitchener, Helen: The Educated African (1962).

(59) Langer, Willinam, S.: The Diplomacy of Imperialism (N Y. 1951).

(60) Leaky, L.: Mau Mau & Kikuyu (London 1952).

(61) Lewis, I. M.: The Modern History of Somaliland (London 1965).

(62) Liver, Roland & Aumore Antohony: Africa Since 1800 (Cambridge 1967).

(63) Lockhart, J. G. & Woodhouse, C. M.: Cecil Rhodes: The Colossus of South Africa (N.Y. 1965).

(64) Lofchie, Michael. F.: Zanzibar, Background to Revolution (Los Angelos 1965).

(65) Long, Chailié: My life in Four Continents (London 1912).

(66) Lugard, F.: The Rise of Our African Empire (2 Vols) (London 1893)

(67) Lusgard, F.: The Dual Mandate in Britrsh Tropical Africa (1962).

(68) Marsh, Zoe & Kingsnort, G. W.: An Introduction to the History of East Africa (London 1961).

(69) Marquard, Leo.: The Story of South Africa (London 1954).

(70) Milner, Alfred: England in Egypt (London 1928).

(71) Mukleyee, R.: The Problem of Uganda (Berlin 1956).

(72) Murdock, G.P. : Africa, its Peoples & their Couture History (N. Y. 1959)

(73) Newburg, C. W.: The Western Slave Slave Coast & its Rulers (Oxford 1961).

(74) Niven, C.: A Short History of Nigeria (London 1952).

(75) Oliver, R.: & Fage, J. D.: A short History of Africa (19620.

(76) Oliver, R. & Mathew, G.: History of East Africa (Oxford 1963).

(77) Padmore, G.: Africa, Britian's Third Empire (London 1949).

(78) Perham, Margery: Lugard, The Years of Authority (1899 - 1943) (London 1960).

(79) Perham, M.: Africans & British Rule (London 1949).

(80) Perham, M.: Native Administration in Nigeria (London 1931).

(81) Plume, H.: West African Explorers (London 1951).

(82) Ross, W. M.: Kenya from Within (1927).

(83) Sabry, M.: L'Empire Egptien Sous Ismail (Paris 1933).

(84) Schweinfurth, G.: Emin Pasha in Central Africa (London 1888).

(85) Schweitzer, G.: Emin Pasha, his lisfe & work (London 1898).
(86) Simons, J.: From Empire to Commonwealth (London 1949).
(87) Simnett, W. E.: The British Colonial Empire (1942).
(88) Somervell & Harvery: The British Empire & Common wealth (London 1959).
(89) Tayler, Don: The British in Africa (London 1962).
(90) Thomas, F. &. Spencer, A.: A history of Uganda Land (London 1930).
(91) Thomas, H. & Scott, R.: Uganda (London 1935).
(92) Trimingham, J. Spencer: A History of Islam in West Africa (London 1962).
(93) Unesco Statistical Year book 1951 (Geneva 1952).
(94) Velay, E. t.: Les Rivalite, Franco Anglaise en Egypte (1876 - 1904) (Nimes 1904).
(95) Vendix. Cecil Rhodes. His political life & Speeches (1900).
(96) Ward: History of Ghana (London 1958).
(97) Waugh. Ebelyn: Thourist in Africa (N. Y 1960).
(98) White, L. & Haussy, W.: Government in Creat Britain Empire & Commonwealth (London 1957).
(99) Williamson, James, A.: The Foundation & Growth of the British Empire (N. Y. 1956)
(100) Williamson: The British Empire & Commonwealth (London 1967).
(101) Williamson, Jameson, James A.: A Short History of British Expan sion (London 1995).
(102) Widd, J.: The Story of Uganda Agreement (London (1957).
(103) William B.: Cecil Rhodes (1821).

# الفصل الحادى عشر

# المشكلات التى خلفها الإستعمار الأوربى فى القارة الأفريقية

المحتويات :

- موقف الدول الإستعمارية من الدول الأفريقية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.
- إشتداد الوعى القومى فى الدول الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية وما ساعد عليه.
- عام ١٩٦٠ عام أفريقيا.

أبرز المشكلات التى واجهت الدول الأفريقية المستقلة :

أولاً. مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية :

- الحدود التى رسمتها الدول الإستعمارية وما ترتب على ذلك
- محاولات حل مشكلات الحدود.

ثانياً. مشكلة التخلف الإقتصادى :

- إمكانيا القارة الإقتصادية.
- عوامل التخلف الإقتصادى.
- علاجها.

ثالثاً. مشكلة التخلف الإجتماعى والصحى والثقافى للأفريقيين :

- مظاهر التخلف الإجتماعى.
- مشكلة إنخفاض المستوى الصحى. أسبابها وعلاجها.
- مشكلة إنخفاض المستوى الثقافى. أسبابها وعلاجها.

رابعاً. مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية :

- المشكلة كما ظهرت فى جمهورية جنوب أفريقيا.
- مقاومة التمييز والتفرقة العنصرية.
- انتهاء التمييز والتفرقة العنصرية بالقارة

## تحرر أفريقيا من الإستعمار الأوربي

مدت الدول الأوربية نفوذها الإستعماري إلى مختلف أنحاء القارة الأفريقية وحين نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كانت كل القارة الأفريقية بإستثناء إثيوبيا، وليبيريا ترزح تحت نير الإستعمار الأوروبي.

١ـ ورغم تصريحات الحلفاء أثناء الحرب بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بنفسها وحسب إرادة شعوبها ـ فقد إبتدعت الدول المنتصرة بعد الحرب نظام (الإنتداب) على مستعمرات الدول المنهزمة لتخفي وراءه مطامعها وحددت وظيفة الدول المنتدبة بأن تقدم المشورة والمساعدات الأولية للقطر المنتدبة لإدارته إلى ان يحين الوقت الذي يمكن فيه لذلك القطر إدارة شئونه بنفسه.

وهكذا بنهاية الحرب العالمية الأولى صُفيت المستعمرات الألمانية في أفريقيا واقتسمتها القوى الأوروبية الاخرى.

٢ـ وتركزت جهود الدول الإستعمارية في الفترة بين الحربين الأولى والثانية (١٩١٩ ـ ١٩٣٩) في إستغلال مستعمراتها. فتضاعف نشاطها في البحث عن المعادن في باطن الأرض وإستغلالها، ومدت الخطوط الحديدية والتلغرافية لخدمة هذا الإستغلال الإقتصادي، كما مهدت بعض الطرق البرية وبحث وسائل إستعمال الأنهار سواء في الملاحة أو لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة.

وقد شهدت هذه الفترة غزو إيطاليا للحبشة، فقد كانت إيطاليا غير راضية عن نصيبها من أسلاب الحرب العالمية الأولى، إذ كانت تطمع في جزء على الأقل من المستعمرات الألمانية ـ وفي يونيو ١٩٣٦ أعلنت إيطاليا ضم الحبشة إلى الصومال الإيطالي وقيام ما أسمته (أفريقيا الشرقية الإيطالية).

٣ـ على أن قيام الحرب العالمية الثانية وإعلان موسوليني في ١٠ يونية عام ١٩٤٠ الحرب على فرنسا وإنجلترا ـ أدى لإصطدام القوات الإيطالية والإنجليزية في أفريقيا.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية وعقد معاهدات الصلح بين إيطاليا والحلفاء ـ خسرت إيطاليا مستعمراتها السابقة في كينيا، وإرتريا، والصومال ـ وأعلنت ليبيا دولة مستقلة في أول يناير ١٩٥٢، بينما ضمت إرتريا إلى الحبشة في عام ١٩٥٢، ووضعت الصومال تحت وصاية إيطاليا نيابة عن الأمم المتحدة على أن تمنح الإستقلال في عام ١٩٦٠ ـ فقد بدل نظام الإنتداب بنظام (الوصاية).

٤ـ وإضافة الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بإشتداد الوعي القومي في الدول الأفريقية ـ ساعد على ذلك:

١ـ معاناة الأفارقة نتيجة السياسة الإستغلالية للشركات والحكومات الإستعمارية.

٢ـ إنحراف البعثات التبشيرية في كثير من الأحيان عن أداء رسالتها الإنسانية فأصبحت تساند الإستعمار وتشارك في تحقيق أهدافه.

٣ـ وصول بعض الأفريقيين لمستوى ثقافي فتح عيونهم إلى حقيقة الأوضاع في بلادهم.

٤ـ الإحتكاك الحضاري بين الأفريقيين وغيرهم وما شاهدوه في البلاد التي نُقلوا إليها ليشتغلوا كعمال أو محاربين ـ فتح عيونهم لما يمارسه الأوروبيون في بلادهم من ضروب الإستغلال والإذلال لأصحاب البلاد الأصليين.

٥ـ تنبه الأفريقيون إلى ما عمد إليه الإستعمار من القضاء على تراثهم الحضري ومميزاتهم الإجتماعية وتقاليدهم فقام بعضهم ينادي بالعودة للقديم والتمسك به.

٦ـ إنتشار الحركات القومية في أوربا وإنتقال هذه الأفكار للقارة الأفريقية نتيجة الإحتكاك بين الأوروبيين والأفارقة.

٧ـ الحروب التي فُرض على الأفارقة الإشتراك فيها، والوعود التي بُذلت أثناء الحرب بما ستتمتع به الشعوب كلها من حقوق بعد الإنتصار في الحرب.

٨ ـ المؤتمرات الدولية التي عُقدت بعد الحرب الثانية ـ خاصة تلك التي عقدها زعماء أفريقيا وآسيا وناقشوا فيها المصالح والأهداف المشتركة التي تربط بين شعوب ودول القارتين.

وقد ترتب على هذه العوامل كلها أن قامت الثورات في مختلف الدول المستعمرة في القارة وهبت شعوبها تناضل في سبيل الحرية والإستقلال.

وفي عام ١٩٥٩ وصل عدد الدول الأفريقية المستقلة إلى عشر دول هي: مصر، وإثيوبيا، وليبيريا، وجنوب أفريقيا (التي إستقلت عن بريطانيا ـ لكن تسلطت زمام الحكم فيها أقلية عنصرية من المستوطنين البيض)، وليبيا، والسودان، وتونس، والمغرب، وغانا، وغينيا.

وكان عام ١٩٦٠ عام أفريقيا بحق فقد تحررت الدول الأفريقية الآتية:

تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، والصومال (صوماليا)، وأفريقيا الوسطى، والكميرون، ونيجيريا، وداهومي، وتوجو، وفولتا العليا، وساحل العاج، والسنغال، والكنغو (زائير)، والمكنغو (برازافيل)، وجابون، ومالاجاش.

ولم تلبث القوى الإستعمارية أن اجُبرت على التسليم لخيار القوى الوطنية الحارف في البلاد الأفريقية التي كانت لاتزال الدول الإستعمارية تتمسك بنفوذها فيها.

على أن الدول الأفريقية التي حصلت على إستقلالها وجدت نفسها أمام مشكلات متعددة نتيجة تخلفها عن ركب الحضارة والتقدم، وبسبب المدة الطويلة التي رزخت فيها تحت نير الإستعمار، ونتيجة لما أصابها إقتصادياً وإجتماعياً وتبرز في مقدمة المشكلات التي تواجهها الدول الأفريقية المستقلة اليوم أربع مشكلات سنحاول أن نلقي الضوء عليها.

## أولاً: مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية[1]

تُعتبر مشكلة الحدود من أعنف المشكلات التي خلفها الإستعمار في القارة الأفريقية.

والحدود كما يعرفها رجال السياسة "هي موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين وتنتهي عند نفوذه كل منهما وقوانينها - فهي الخطوط التي تحدد كيان الدولة ومساحة إقليمها البري أو المائي حيث تباشر سيادتها وسلطانها"[2].

وتخطيط الحدود يستلزم معرفة طوبوغرافية الأرض، وإدراك الإختلافات أو أوجه الشبه بين السكان في الجنس والدين واللغة إلخ.

وتتعدد أنواع الحدود فمنها ما يساير نهراً أو جبلاً، أو يمتد عبر الصحارى، ومنها ما يمتد فقط مع خطوط العرض أو الطول، وهي ما يُعبّر عنها (بالحدود الفلكية) وهي أسوأ أنواع الحدود.

ومن يلقي نظرة على الحدود السياسية الدولية في أفريقيا - بعد التوسع الإستعماري فيها يلاحظ ظاهرة غريبة وهي أن ٣٠٪ من الحدود السياسية في القارة عبارة عن خطوط مستقيمة متمشية مع خطوط الطول والعرض - وترجع هذه الظاهرة للتنافس الإستعماري بين الدول الأوروبية على القارة.

ويبدو أن القوى الإستعمارية حين عقدت الإتفاقات الخاصة بالحدود بين مناطق نفوذها في القارة الأفريقية - لم تعط نفسها فسحة من الوقت لمسح الأرض، أو عمل الخرائط الدقيقة أو للتعرف على رأي السكان الوطنيين ومصالحهم، ذلك نشأت عن ذلك مشاكل متعددة ما زالت تعاني منها الدول الأفريقية المستقلة.

والظاهرة التي تلفت النظر هي أن القارة الأفريقية تُعتبر من أطول القارات

---

(١) أنظر: فاضل: المشكلات والمنازعات التي نشأت بين الدول الأفريقية بسبب الحدود على أحمد سيد.

(٢) فيليب رنو: الجغرافية السياسية لأفريقيا ص ١٠٣.

من حيث حدودها السياسية بالنسبة لمساحتها، فافريقيا من القارات الأكثر تجزئة بالنسبة لمساحتها[١].

وقد أضطرت الدول الاوروبية لعقد المؤتمرات - لوضع نظام فيما بينها لتقسيم القارة وتخطيط حدودها، وتعد مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ من أهم هذه المؤتمرات، ولم تستمر آثار هذا المؤتمر والاسس التى إتبعتها الدول الإستعمارية فى تقسيم القارة إلى اليوم فلم يراعُ فى ذلك أى تكامل إقتصادى أو لغوى أو حضارى كما أن الوطنيين الأفارقة لم يكن لهم اى دور أو صوت مسموع فى إنشاء الحدود أو تكوين الوحدات السياسية المكونة اليوم.

تعدد غير قليل من عدد (الوحدات السياسية) حدودها الحالية ليس لها من المقومات الجغرافية أو البشرية ما يمكن ان يساعدها على البقاء أو الإستمرار كوحدة سياسية مستقلة فمنحة هذا التقسيم العشوائيتلاحق الدول الأفريقية الجديدة فى صورة نزاع على الحدود أو إدعاء سيادة أو رغبة فى التكامل الإقتصادى.

والحقيقة إنه لا توجد فى العالم قارة لعب فيها العامل الفردى البحت الدور الذى لعبه فى تحديد الوحدات السياسية فى أفريقية، فالوحدات الحالية لا تمثل إلا ناتج الصدف التاريخية وحصيلة جهود أفراد إستعماريين كسيسل جون رودس أو شركات أو جمعيات تبشيرية.

وكثير من الوحدات السياسية الحالية المستقلة فى أفريقيا لم تكن إلا مجرد أقسام إدارية فى وحدات كبرى - لكنها رفعت فى يوم وليلة إلى مرتبة الدولة[٢].

وليس أدل على ذلك من أننا نجد دولة (كجمهورية السودان) لها حدود مع

(١) Boggs. S. W.: International Boundaries (1940)P 215.

(٢) Hamdam, G.: The political Map of the New Africa (Geog. Review Vol. [.31] No 3 1963)

ثماني دول، وهناك قبائل تتقاسمها أكثر من دولة؛ فالحدود خُططت بطريقة عجيبة بحيث نجد السكان متجانسين جنسياً واجتماعياً ولغوياً على جانبي خطوط الحدود.

ويقال مثل ذلك عن العديد من دول القارة بحيث لا تكاد نجد دولة منها ليست لها مشكلة حدود مع غيرها من الدول المجاورة.

ومن ناحية الخريطة السياسية لأفريقيا يظهر:

١ـ أن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول الأفريقية ترتب عليه خلق وحدات إصطناعية كثيرة، فعدد كبير من الوحدات السياسية في أفريقيا لا تمثل في الواقع أقساماً طبيعية أو إقتصادية أو بشرية يمكن أن يبرر وجودها كدولة مستقلة.

فالتقسيم السياسي الحالي للقارة ما هو إلا المحصلة النهائية للتاريخ إصطناعي بحت وقد قُسمت شعوب بل وقبائل بين عدة وحدات سياسية.

٢ـ مارست الدول الإستعمارية في القارة في كثير من الأحيان نظاماً يقضي بضم عدد من الوحدات القائمة في (إتحادات) أكبر كوسيلة تسهل مهمة السلطات الحاكمة مثل إتحاد وسط أفريقيا، وأفريقيا الغربية، وأفريقيا الإستوائية الغربية ـ لكن حين إضطرت الدول الإستعمارية للتخلي عن سيادتها كثرت عمليات التفتيت والتجزئة وقد عبّر عن ذلك الرئيس نكروما بقوله «إن السياسة التي فرضها الإستعمار قبل رحيله هي أول مظاهر الإستعمار الجديد».

٣ـ تجاهل الإستعمار ـ في الحدود المصطنعة التي فرضها على البلاد التي كان يحكمها ـ الحدود الطبيعية والقومية والمصالح الاقتصادية.

وترتب على ذلك خطوط راسية أو منحنية أتخذت أساساً لقيام وحدات متعددة لا معنى لها.

٤ـ وإذا نظرنا مثلاً لمساحة غرب أفريقيا وهي حوالي ٤ مليون كم٢ يسكنها

٩مليون نسمة نجدها مفتته إلى عدد كبير من الوحدات السياسية ـ بينما الهند مثلاً تقارب هذه المساحة (٣,٥ مليون كم٢) يسكنها ٤٥٠ مليون نسمة متعددة اللغات ومع ذلك تقوم في الهند وحدة سياسية واحدة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو أليس أدعى لرفاهية السكان وقوتهم السياسية والإقتصادية أن تكون في غرب أفريقيا وحدتان أو ثلاثة فقط بدلاً من هذه الوحدات المتعددة القائمة اليوم؟.

٥ـ في أفريقيا حوالي ٥٣ وحدة سياسية منها ١٤ (وحدة سياسية داخلية) لا سواحل لها، وبسبب هذا بالطبع مشاكل لا حد لها، بينما عند الدول الداخلية في العالم كله خلاف أفريقيا ١١ وحدة، منها ٤ في أوربا، ٥ في آسيا، ٢ في أمريكا الجنوبية.

ولذا نجد أن ملاوي (نياسالاند سابقاً)، زامبيا (روديسيا الشمالية)، زمبابوي (روديسيا الجنوبية)، وبتسوانا لا سواحل لها رغم قربها من البحر.

وترتب على ذلك إعتمادها على دول مجاورة لترتبط بالعالم آنذاك إقتصادياً وحضارياً.

والصحراء الكبرى الأفريقية تعطي مثلاً لهذه النجزئة التي ترتبت عليها أن الكثير من القبائل فصلت الحدود السياسية بين مواطنيها وبين أسواقها الهامة أو موارد الكلأ اللازمة لقطعانها.

## محاولات حل مشكلات الحدود الأفريقية:

واجهت المؤتمرات الأفريقية المختلفة، كما واجهت منظمة الوحدة الأفريقية منذ قيامها هذه المشكلات المتعددة والمعقدة المتعلقة بالحدود، وكان عليها أن تحسم أمرها قبل أن تتفاقم نتائجها.

وكانت النتيجة التي إنتهى إليها المجتمعون في هذه المؤتمرات أن الحدود الحالية بين الدول الأفريقية هي حدود تعسفية جائرة ـ لكن يجب عدم تغييرها بالقوة.

فرغم الإعتراف بسلامة الحدود الحالية بين الدول الأفريقية رُسمت بدون إعتبارات سليمة ـ لكن تقرر عدم الخضوع لأى مطالب قد تفتح الباب لموجة لا تنتهى من المنازعات.

وقد كان الرأى الذى نصح به الرؤساء الأفارقة فى إجتماعات القمة عند نظر مشاكل الحدود بين الدول الأفريقية ـ أن الدول المختلفة عليها أن تتفاهم بشأن حدودها وبطرق سليمة وأن تصل إلى إتفاقات فيما بينها توضع فى صيغة معاهدات ـ وأن عمل (إتحادات كبرى) تضم دولاً متعددة فى غرب القارة أو شرقها أو شمالها الشرقى أو فى جنوبها، وإرتباط هذه الإتحادات بعضها بالبعض الآخر فى السياسات الخارجية دون أن تمحى الشخصية الدولية لكل دولة داخل الإتحادات ـ قد يكون الحل السليم لعلاج التعقيد الذى تشكو منه القارة ـ هذا مع رفض اللجوء إلى القوة المسلحة كوسيلة لتسوية الحدود بين البلدان الإفريقية(١).

(١) أنظر قرارات مؤتمر القمة الأفريقى الثانى المنعقد فى أكرا بغانا فى مايو ١٩٦٥.

Hance, William. African Economic Development (1967)

## ثانياً: مشكلة التخلف الإقتصادى

**من لا يملك قوته**

**لا يملك حريته**

القارة الأفريقية من أغنى قارات العالم من حيث ثرواتها الطبيعية، سواء الثروة المعدنية أو المحاصيل الزراعية أو الغابية، أو ثرواتها الحيوانية أو مواردها المائية بحيث لا يصح القول بأن سبب تخلفها الاقتصادى يرجع إلى قلة مواردها الطبيعية أو البشرية[1]

وإذا استعرضنا إمكانيات القارة الاقتصادية.

تتضح لنا هذه الحقيقة:

**ففيما يتعلق بالثروة المعدنية.**

نجد أن أهم المعادن المتوفرة فى القارة:

**.الذهب:**

يُستخرج بكميات كبيرة من جنوب أفريقيا، والكونغو، وساحل العاج، وغينيا، وسيراليون، وغانا. وتعتبر جنوب أفريقيا أكبر منتج للذهب فى العالم فهى تنتج ما يعادل ٣٩٪ من الإنتاج العالمى.

**.النحاس:**

تُنتج أفريقيا ما يعادل ٣٢٪ من الإنتاج العالمى منه، وهو يستخرج بكميات قليلة من الجزائر، والكونغو (برازافيل)، وناميبيا ويستخرج بكميات كبيرة فى زامبيا، وزائير

ومن أكبر مناطق إنتاج النحاس فى العالم حزام النحاس الممتد بين زامبيا وإقليم كاتنجا.

**.الماس:**

اكتُشف في كمبرلي بجنوب أفريقيا في عام ١٨٧٠، وكان اكتشافه بالإضافة إلى اكتشاف مناجم الذهب في جنوب أفريقيا بين سنتي ١٨٨٠، ١٨٩٠ ـ نقطة تحول في تاريخ هذه البلاد لأن هذا الاكتشاف جعل منها أكبر منطقة لإنتاج هذين المعدنين.

وقد أصبحت غانا، وسيراليون، وأنجولا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا ـ وعلى وجه الخصوص إقليم كاساي في زائير ـ من أهم المناطق المنتجة للماس حاليا

**.الكوبالت:**

تُنتج أفريقيا ٨٦٪ من الإنتاج العالمي من الكوبالت ويوجد بالمغرب، وزائير، وزيمبابوي، وأوغندة.

وللكوبالت أهمية استراتيجية خاصة ـ فإذا خُلط بالحديد يعطي نوعاً من الصلب، أشد مقاومة للحرارة العالية.

**.المنجنيز:**

يُنتج في غانا، وجنوب أفريقيا، والمغرب، وزائير ـ وللمنجنيز أهمية في صناعة الصلب، ويضاف إلى المعادن الأخرى لمنعها من التآكل.

**.الكروم:**

تُساهم أفريقيا بنسبة ٤١٪ من الإنتاج العالمي من الكروم، منها ٢٥٪ من جنوب أفريقيا، بينما ينتج بكميات أقل في زيمبابوي، والجزائر، والمغرب، توجولاند، وسيراليون.

**.الفوسفات:**

تُنتج أفريقيا ٣٠٪ من الفوسفات العالمي

وهذه الكمية موزعة بين المغرب، وتونس، والجزائر، ومصر. وترجع أهمية الفوسفات إلى تحويله إلى أسمدة ومخصبات زراعية.

هذا وتساهم أفريقيا بنسبة كبيرة في عدد آخر من المعادن كالبلاتين، والفضة، البوكسيت.

**وفيما يتعلق بإمكانيات القارة من المحاصيل الزراعية:**

تُسهم أفريقيا في إنتاج نسبة كبيرة من المحاصيل الزراعية منها:

**.الكاكاو:**

تنتج أفريقيا ما يقرب من ٥٧٪ من الإنتاج العالمي منه.

**.البن:**

يزرع في أثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وأوغندة، وزائير، وساحل العاج، والكميرون، وأنجولا، ومدغشقر.

**.نخيل الزيت:**

يزرع في نيجيريا، وزائير، وسيراليون، وغانا، والكميرون وعدد آخر من دول أفريقيا الغربية.

وتُسهم أفريقيا في إنتاج ٦٣٪ من محصول زيت النخيل.

**.الزيتون:**

محصول قديم في أفريقيا يُنتج في شمال غرب أفريقيا على وجه الخصوص، وتساهم الجزائر وتونس في نسبة كبيرة من المحصول العالمي.

وترجع أهمية الزيتون ليس فقط لقيمته الغذائية لكن أيضاً لاستخراج زيت الزيتون منه.

**.الفول السوداني:**

يُزرع في نطاق السفانا - في السنغال، ومالي، وساحل العاج، والنيجر، ونيجيريا، والكاميرون، وحول بحيرة تشاد. كما يزرع في أوغندة، وكانتجا، وزائير، وفي مصر، والسودان، وتنزانيا، وموزمبيق، والترنسفال.

ويبلغ إنتاج أفريقيا منه ٨٪ من الإنتاج العالمي.

ورغم أن أفريقيا تُنتج الكثير من المحاصيل الزراعية الغذائية كالقمح، والشعير، والذرة - إلا أنها تستورد معظمها لسد النقص.

**فيما يتعلق بإمكانيات القارة من المواد الغابية:**

تغطي الغابات ١/٥ قارة افريقيا تقريباً والواقع أن أفريقيا بمواردها الغابية الحالية تكون مورداً عالمياً لا يُستهان به - فأشجارها المتعددة تخدم عدة أغراض مثل إيجاد موارد محلية للأخشاب، وتثبيت الكثبان الرملية المتحركة، وكسر حدة الرياح في بعض المناطق الزراعية وتشغيل الأيدي العاملة في إستغلال الأخشاب الثمينة وتصنيعها.

**أما فيما يتعلق بالموارد المائية في القارة:**

فالقارة تمتلك حوالي ٤٠٪ من مساقط المياه الطبيعية في العالم والتي تمكنها من إمداد المشروعات بالقوى الكهربائية اللازمة، فضلاً عن الإكتشافات البترولية الحديثة التي تمد القارة بالطاقة الحرارية.

وللأنهار الأفريقية أهمية خاصة في توليد الطاقة اللازمة لتصنيع الخامات المعدنية، وتتميز أنهار أفريقيا بأن معظمها تعترضه الشلالات والجنادل والخوانق في أجزاء من مجاريها - وهذه وإن كانت تشكل عقبة في وجه الملاحة النهرية والنقل الرخيص - لكن لها فائدة كبيرة فهي مصدر من مصادر الحصول على الطاقة الكهربية الرخيصة.

**أما إمكانيات القارة من الثروة الحيوانية:**

فهي كبيرة، فالقارة غنية بالماشية، والإبل، وحيوانات الرعي الأخرى كالماعز، والأغنام، والجاموس الهندي، والخنازير، والضأن، وترجع القيمة الاقتصادية لهذه الثروة الحيوانية في جلودها وصوفها ومن الناحية الغذائية في اللحم واللبن ومنتجاته.

## إمكانيات القارة في الثروة السمكية:

يقوم الأفارقة بالصيد النهري ويشترك الأفريقيون والأوربيون في الصيد البحري، ولكثرة المجاري المائية والبحيرات في افريقيا فإنها غنية بمواردها السمكية وتزخر أنهارها وبحيراتها بالعديد من الأسماك.

وتعتمد المصايد البحرية على وجود رصيف قاري عريض يسمح بتوالد غذاء الأسماك، وأكثر ارصفة أفريقيا القارية اتساعاً منطقة انكاب، وساحل تونس، وساحل المغرب، وموريتانيا، وجزر كناريا - هذا بالإضافة إلى منطقة الرأس الأخضر وخليج بانفرا وجزره ومصايد البحر الأحمر.

وتمارس حرفة صيد السمك في المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وغانا، ونيجيريا، والسنغال، وأنجولا. وجنوب أفريقيا، وموزمبيق، ومصر، والكونغو برازفيل، وغانا

## أسباب التخلف الإقتصادي في أفريقيا:

على الرغم من إمكانيات أفريقيا في مختلف المجالات الإقتصادية التي وضحناها - فإن القارة تعاني من التخلف الإقتصادي ويرجع ذلك لعدة عوامل منها:

١ - قلة الخبرة الفنية:

فقد رزحت القارة لسنوات طويلة تحت نير الاستعمار، وقد حرص المستعمر على ألا يكتسب الأفارقة الخبرة الفنية ليظلوا معتمدين على الخبرة الأوروبية.

٢ - عدم توفر رؤوس الأموال الوطنية:

فعلى الرغم من الثروة القارة التي أشرنا إليها - فإن الشركات الأجنبية الإحتكارية هي التي استحوذت على مصادر الخامات الأفريقية وأصبح الأفارقة بعد الاستقلال غير قادرين بإمكانياتهم المالية والفنية المحدودة على إستغلال ثروات بلادهم - فكان لابد من الاستعانة بالدول الأوروبية.

وقد ترتب على ذلك تضخم ديون الدول الافريقية، وتضاعف الفوائد على القروض ـ كما سنوضح أكثر فيما بعد ـ بحيث أصبح سدادها يكاد يكون مستحيلا ويلتهم غالبية الدخل وما كان يجب أن يوجه من هذا الدخل لأعمال التعمير والبناء والتنمية.

**٣ ـ ارتباط الإقتصاد الأفريقي باقتصاد الدول الإستعمارية السابقة :**

فقد ترتب على إعتماد الاقتصاد الافريقي على البيوت المالية، والشركات والمؤسسات الأجنبية ـ أن استمر الاقتصاد الأفريقي مرتبطاً إرتباطاً وثيقا ومعتمدا اعتماداً كاملا على الشركات والخبرات والمؤسسات الأجنبية ـ وهذا بالطبع يحول دون تحرك الدول الأفريقية بحرية، كما تقتضي مصالحها الاقتصادية والقومية.

**٤ ـ قصور وسائل النقل والمواصلات :**

فلا تزال وسائل النقل في الدول الافريقية لا تُساير، ولا تخدم التطور الإقتصادي المطلوب، وهذا يؤثر في الإنتاج وتكلفته.

**٥ ـ تحكم الدول الصناعية في أسعار المواد الخام الأفريقية:**

التي تحتاج إليها مصانعها بحيث أصبحت أسعارها لاتُساير بحال ما الإرتفاع المستمر والسريع في أسعار المواد المصنعة وفي أسعار المواد الغذائية الرئيسية وغيرها التي تحتاجها الدول الأفريقية.

وقد زادت من حدة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها القارة ـ ما تعرضت له بعض دولها من كوارث طبيعية كالجفاف والتصحر وتآكل السواحل وتلوث البيئة.

ولا شك في أن المقارنة بين المتوسط السنوي لدخل الفرد في الدول المتقدمة (بأمريكا الشمالية) والدول النامية (أفريقيا) ـ تثير الدهشة كما يوضح الجدول التالي (مقوما بالدولار الأمريكي)

| | |
|---|---|
| أمريكا الشمالية | ١٨٢٠ دولاراً |
| أستراليا | ٩٦٠ |
| أوروبا | ٥٨٠ |
| أمريكا الجنوبية | ٢٦٥ |
| افريقيا | ١٣٥ |
| آسيا | ٩٠ |

## النتائج التي ترتبت على المشكلات الاقتصادية الأفريقية:

ترتبت على المشكلات الاقتصادية التي تواجهها دول القارة والتي لا تقل أهمية عن المشكلات السياسية إن لم تكن أشد خطراً ـ عدة نتائج منها:

١ ـ اضطرت معظم الدول الأفريقية للاعتماد على (الديون) الخارجية لمواجهة العجز في ميزانيتها، وسد متطلبات مواطنيها الملحة، وقد بلغت مديونية الدول الأفريقية حتى نهاية عام ١٩٨٨ ما يزيد عن مائتي مليار دولار.

هذا على الرغم من أن الدول الأفريقية تُصدر إلى الدول الكبرى من المواد الخام أكثر مما تأخذه منها ـ فالحقيقة المرة هي أن الدول الأفريقية أصبحت مصدرة لرأس المال للعالم المتقدم في الوقت الذي تُعتبر من الوجهة الرسمية مثقلة بالديون.

٢ ـ جزء كبير من صادرات الدول الأفريقية ـ أصبح يُستنفد في سداد أقساط ديونها بحيث لا يبقى لها بعد ذلك فائض يمكن أن يسهم في تطوير الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو غير ذلك حتى يمكنها تخطي مرحلة التخلف التي رزحت تحتها لسنوات طويلة ـ وهكذا أصبحت أفريقيا تعاني باستمرار من نزيف في مواردها.

٣ ـ ترتب على ذلك إرتفاع أسعار المواد الضرورية، وإنخفاض مستوى معيشة الأفراد بحيث أصبحت الإحصائيات توضح الإنخفاض المستمر لمستوى الدخل الفردي ـ وقد اضطرت بعض الدول الأفريقية مثل ساحل العاج لإعلان توقفها عن سداد ديونها.

٤ ـ إنخفضت مساعدات الدول الغنية لأفريقيا نظراً لتزايد عدد الدول التي تطالب بمساعدات، خاصة دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة وذلك لأن ميزانية المساعدات بحجمها السابق ظلت بلا زيادة ـ فقد انخفضت المساعدات لأفريقيا من ٤ مليار دولار في عام ١٩٨٨ إلى أقل من مليار دولار في عام ١٩٩١ .

٥ ـ احتدام الصراع بين دول الشمال ودول الجنوب ـ فقد أدت الأوضاع السابق شرحها ـ إلى احتدام الصراع بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب (النامية) ـ وقد أشار لذلك (مؤتمر التنمية والتجارة) التابع للأمم المتحدة والذي عُقد في مانيلا في مايو ١٩٧٩ ـ حيث اشتد الصراع بين منتوجي الدول الصناعية الغنية والتي رفعت أسعار منتجاتها الصناعية إلى حد مبالغ فيه، بينما الدول النامية ـ حيث تُوجد المواد الخام، والمستهلك للمواد المصنعة ـ اضطرب فيها نظام المدفوعات وتضخمت ديونها وفوائد هذه الديون بينما تطحنها المجاعات وتهاجمها موجات الجفاف.

ولذا كما قيل في هذا المؤتمر ـ إن الأجدر تحويل الأسنحة الفتاكة والبلايين التي تصرفها عليها الدول الكبرى إلى أسنان للمحاريث اللازمة للزراعة حتى يجد الفقراء ما يقتاتون به.

وفي قمة لاجوس التي عُقدت في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من أبريل ١٩٨٠ أقر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية ما عرف (بخطة عمل لاجوس) فقد نصت على:

١ ـ تعزيز المجموعات الإقتصادية الموجودة في القارة، وإنشاء تكتلات إقتصادية في باقي مناطق أفريقيا بحيث تُغطي القارة كلها.

٢ ـ تعزيز التكامل الإقتصادي في مجال الزراعة والتغذية والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة بين دول القارة.

٣ ـ التمهيد لإقامة سوق أفريقية مشتركة.

## محاولات حل مشكلات القارة الاقتصادية

بُذلت محاولات لحل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها القارة في كافة المؤتمرات الافريقية السابقة لمؤتمر أديس أبابا والذي تمخض عن إعلان ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والمؤتمرات اللاحقة.

وسنشير لبعض هذه المؤتمرات فيما يتعلق بالمشاكل الإقتصادية التي تُعاني منها القارة.

ففي مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة الذي عُقد في أديس أبابا في يونيو ١٩٦٠ ـ أوصى المؤتمر بإنشاء (مجلس للتعاون الإقتصادي الأفريقي) و (بنك تجاري أفريقي مشترك) وذلك لدعم التعاون الإقتصادي بين الدول الأفريقية ـ وهكذا يُعتبر هذا المؤتمر خطوة في سبيل تحقيق التعاون الإقتصادي بين الدول الأفريقية.

وفي مؤتمر أقطاب أفريقيا الذي عُقد في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ٤ إلى ٧ يناير ١٩٦١ أشار ممثلو الدول الأفريقية في المؤتمر إلى أن الضرورة تفرض على الدول الافريقية المستقلة أن توجه سياستها الإقتصادية نحو استغلال ثرواتها الوطنية لصالح شعوبها وتوزيعها بالعدل والإنصاف بين مواطنيها، وقد دعا لمضاعفة الجهود لإقامة تعاون فعلي بين الدول الأفريقية في الميادين الاقتصادية ولذا اتخذ المجتمعون في الدار البيضاء قراراً بتشكيل (اللجنة الاقتصادية الأفريقية) وهي تضم رؤساء الدول الأفريقية وممثليهم وتجتمع بصفة دورية لتنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية.

وفي الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ مارس ١٩٦١ عُقد بالقاهرة مؤتمر الشعوب الأفرقية الثالث وحضره ٣٠٠ عضو تقريبا يمثلون ٦٩ منظمة ومنبوبون عن ٢٠٠ مليون أفريقي.

وقد استنكر المؤتمر المعونات المشروطة التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة لكنها تستغلها للتدخل في شئونها ـ وقد أثبت المؤتمر وهو من أضخم المؤتمرات

الأفريقية ـ تصميم الشعوب الأفريقية على التمتع بخيرات بلادها دون استغلال من الشعوب المستعمرة السابقة.

وجاء مؤتمر القمة الأفريقية الأول في أديس أبابا (٢٢ ـ ٢٥ مايو ١٩٦٣) ليتوج هذه الجهود، وقد وجه قادة الدولة الأفريقية ـ الأنظار إلى جوهر المشكلة الإقتصادية التي تُعاني منها القارة فقد جاء في خطاب رئيس وفد مصر «هناك إصرار من الدول الإستعمارية على تحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفي لسد جوع أهلها بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التي تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعي والعلمي شبه إستعمار من نوع جديد».

«إن المعونات للدولة الأفريقية فريضة واجبة الأداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعماري قبل غيرها.. وإذا كان الأفريقيون مطالبين لأن يغفروا لهذه الدول ما اقترفته في الماضي ـ فإنهم على استعداد لذلك من أعماق قلوبهم ـ لكنهم ليسوا على إستعداد للنسيان».

وقد حدد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ضمن اللجان المتخصصة التي يعد وجودها ضروريا (اللجنة الاقتصادية والإجتماعية).

وقد عُقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها ـ بعد تشكيلها ـ في نيامي (Niamey) عاصمة النيجر في ٩ ديسمبر ١٩٦٣ ودعت لدعم الإجراءات الهادفة إلى زيادة حصيلة الدول النامية من العملات الصعبة لمواجهة حاجات البلاد الأفريقية لتنفيذ خطط التنمية، كما دعت الدول النامية إلى تحرير تجارتها وتقوية الروابط فيما بينها.

وقد أُثيرت المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها القارة ـ في مؤتمر القمة الأفريقي الثاني الذي عُقد في مقر الجامعة العربية بالقاهرة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ يوليو ١٩٦٤ ـ فقد أشار الرؤساء إلى أن مضمون الثورة الأفريقية يجب ألا يقتصر على الشئون السياسية بل يتسع ليشمل الشئون السياسية

والإجتماعية والاقتصادية والثقافية، وطرح قضية التنمية في الدول الأفريقية ومعوقاتها وأساليب التغلب عليها، وأشار إلى ضرورة زيادة التبادل التجاري بين الدول الأفريقية وقالوا بأن نسبة التبادل التجاري مع الخارج تزيد على ٩٠٪ بينما لا تتعدى نسبتها بين الدول الأفريقية على ١٠٪ فقط.

وقد أكد (جوموكينياتا) رئيس وزراء كينيا تعقيباً على ذلك - أهمية قيام (منظمة أفريقية للتخطيط الاقتصادي والتنمية) تكون مهمتها التنسيق ضد عمليات النهب والإحتيال التي تقوم بها الدول الكبرى ضد الدول النامية. وذكر الرئيس نكروما تعقيباً على ذلك «إن ثروة الصحراء الأفريقية ما زالت كامنة ومياه أنهار تنجانيقا وأثيوبيا، ما زالت غير مستغلة - وأنه في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع المصنعة التي تحتاجها الدول الأفريقية - فإن أسعار المواد الخام التي تصدرها هذه الدول إلى الدول الصناعية قد تدهورت بصورة مفزعة وقال «من المستحيل إنشاء علاقات تجارية بيننا مهما بذلت بواطنها لمجرد عدم وجود طرق مناسبة ولأننا منقسمون انقساماً غير طبيعي وفي وضع مماثل لوضع دول البلقان» وطالب بإنشاء عملة مشتركة لأفريقية، وبنك مركزي للنقد والتنمية، وأشار إلى «أن شركتين أجنبيتين هما الشركة الإنجليزية الأمريكية في روديسيا، وشركة روديسيان سلكش ترست تسيطران على إنتاج المناجم في زامبيا، وأنه على الرغم من أن النحاس يمثل ٨٠٪ من صادرات زامبيا فإن الفوائد والأرباح التي تخرج منها سنوياً تصل إلى نصف مجموع ما تكسبه زامبيا نفسها من التصدير».

وفي ٢٧ يناير ١٩٦٦ عُقد بالقاهرة (مؤتمر تنمية الصناعة الأفريقي الأول) فقد دعيت لهذا المؤتمر ٣٠ دولة أفريقية إلى جانب بعض المنظمات الإقتصادية العالمية، وأشار المجتمعون إلى ما تملكه القارة الأفريقية من ثروات - ومع ذلك فإن شعوبها لا ينالها من كنوزها الطبيعية المستغلة إلا النذر اليسير، وحددت أهداف المؤتمر في العمل لتحقيق علاقات إقتصادية بين الدول على أساس من احترام السيادة وتنشيط حركة صادرات الدول النامية، وزيادة نسبة المساعدات

المالية الدولية للدول النامية، وطالبوا بإنشاء سكرتيرية دائمة للمؤتمر تعمل بالتعاون مع (اللجنة الإقتصادية الأفريقية)، و(مركز التنمية الصناعية للأمم المتحدة) لتنسيق خطط التصنيع بين الدول الأفريقية.

وقد تحدث ممثلو الوفود الصناعية الأفريقية عن إنطباعاتهم بعد زيارتهم للمصانع المصرية فقالوا: «لقد كنا في القاهرة صوراً باهرة لحقيقة أفريقية وإمكانيات القارة التي ننتمي إليها ونعمل من أجلها».

وبناء على قرارات قمة لاجوس - تقرر إنشاء (**الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا**) وذلك بهدف تقديم المعونة الفنية لدول أفريقيا - المتمثلة في الخبرات المصرية في العديد من التخصصات - في المجالات الزراعية والري، والطاقة، والكهرباء، والطب، والهندسة، والبناء، والتشييد - هذا بالإضافة إلى إسهام الصندوق في مشروعات التنمية للدول الأفريقية.

وقد قدم الصندوق معونات فنية لمساعدة زيمبابوي بعد إستقلالها في أبريل ١٩٨٠ كما أسهم في دعم دول المواجهة بجنوب أفريقيا العنصرية.

وقد تضاعفت ميزانية الصندوق وبرز نشاطه في الأعوام التالية لتأسيسه في تقديم منح تدريبية لأبناء أفريقيا في مختلف المجالات وكذلك إقامة دورات تدريبية لأبناء هذه الدول.

وفي عام ١٩٨٥ صدر (**الإعلان الإقتصادي**) عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في الدورة الحادية والعشرين المنعقد في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يوليو ١٩٨٥ فقد قرر المجتمعون :

١ - اتخاذ تدابير عاجلة للإسراع في تنفيذ ما تقرر في قمة لاجوس عام ١٩٨٠.

٢ - إتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لمواجهة ظاهرة الجفاف والتصحر في القارة الأفريقية.

٣ - اتخاذ الخطوات لتحقيق التنمية المتكاملة بين الدول الأفريقية خاصة في

قطاعات النقل، والمواصلات، والزراعة، والصناعة ـ وقد برز صدى هذه القرارات في الأمم المتحدة التي استجابت لصوت مصر، والمدون الأفريقية الأخرى، فعقدت في عام ١٩٨٦ اجتماعاً خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة (لبحث أزمة أفريقيا الاقتصادية).

وقد أصدرت الأمم المتحدة في ختام هذا الاجتماع برنامجاً ينفذ على مدى خمس سنوات لإنقاذ الإقتصاد الأفريقي، وقد تعهدت فيه الدول الكبرى بالإسهام في التنمية الأفريقية.

وقد تبع ذلك عدة اجتماعات ومؤتمرات لبحث المشكلة الإقتصادية للدول الأفريقية ـ فقد عقد (مجلس محافظي بنك وصندوق التنمية الأفريقي) اجتماعاً بالقاهرة في الفترة من ٩ يونيو إلى ١٢ يونيو ١٩٨٧ وكان لمصر دور بارز في اجتماعات هذا البنك ـ وقد قدمت (مصر) ورقة عمل تضمنت:

١ ـ استعدادها للمساهمة في زيادة رأس مال البنك ليقوم بدوره كاملاً في تقديم القروض والمعونات المطلوبة للمشروعات الهامة المدروسة لدول القارة.

٢ ـ استعدادها لتقديم المعونة الفنية والخبرة للدول الأفريقية التي تحتاج لهذه الخبرة للنهوض بإنتاجها.

٣ ـ بحث مشكلة الديون الخارجية. وقد أشارت مصر إلى أن هناك حلولاً معقولة لهذه المشكلة تتمثل في تخفيض هذه الديون بتنازل الدول الدائنة عن جزء منها، وإعادة جدولة الباقي، وتخفيض أسعار الفائدة، وإعطاء فترة سماح لسدادها، وتمكين الدول المستدينة من النهوض بانتاجها مما يسمح لها بسداد ديونها.

وطالبت الدول الأفريقية المجتمع الدولي بنظرة أكثر إنسانية بحيث تتحمل الدول الدائنة بعض المسئولية، وتُسهم بدورها في إيجاد الحلول المناسبة لها

٤ ـ بحث أوجه التعاون الممكنة بين الدول الأفريقية ـ لعلاج المشكلة الاقتصادية التى يمكن حلها بتبادل الخبرة الفنية أو التبادل التجارى بين هذه الدول مما يخدم مصالحها.

وقد عقد (المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية) مؤتمراً استثنائياً فى نوفمبر ١٩٨٧ فى أديس أبابا لبحث مشكلة ديون الدول الأفريقية.

وقد عُرض الموضوع على مؤتمر القمة الإستثنائى الذى أصدر الوثيقة الاقتصادية التى تقرر فيها:

(أ) توجيه نداء إلى مجتمع الدائنين والمؤسسات المالية الدائنة للتخفيف من عبء الديون، عن طريق تخفيض حجم الديون، وتعديل فترة السداد وإعادة جدولة الديون، وتخفيض أسعار الفائدة.

(ب) دعوة الدول الصناعية المتقدمة لتوفير منافذ للصادرات الأفريقية فى الأسواق الدولية.

(جـ) مراعاة أن تساير الشروط التى تقدم بها القروض للدول النامية ـ متطلبات التنمية فى هذه الدول.

(د) تشكيل مجموعة اتصال تنبثق من منظمة الوحدة الأفريقية بهدف إجراء إتصالات مع الدول الدائنة، والمنظمات الدولية للسعى لعقد مؤتمر دولى لحل مشكلة ديون الدول النامية

وفى يوليو ١٩٨٧ عقد فى جنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) ـ وهو يعنى ضمن قضايا أخرى ـ بتنشيط الحوار بين الشمال الغنى والجنوب الفقير.

وقد حضر مندوبون عن الدول الأفريقية إجتماعات هذا المجلس، وفى خطاب الهام الذى ألقاه مندوبو منظمة الوحدة الأفريقية ـ وضح للدول الكبرى الصناعية التى لا تظهر استعدادها لتحمل نصيبها من المسئولية ـ لحل مشكلة

الديون - «أن الجميع سواء أكانوا فى دولة نامية أو دولة غنية يبحرون فى قارب واحد، ولا يمكن أن تكتب النجاة لطرف دون الطرف الآخر - فصالح الجميع يحتم التفاهم والاتفاق على الطريق السليم لمعالجة الموقف».

وفى مؤتمر القمة الأفريقية الرابعةوالعشرين فى أديس أبابا فى ٢٥ مايو ١٩٨٨ عُرضت مشكلة ديون الدول الأفريقية فقد أكد المؤتمر على ضرورة تعاون الدول الدائنة، والدول المدينة لحل مشكلة الديون - لكنه فى نفس الوقت على الدول الأفريقية الإعتماد على نفسها والتعاون فيما بينها - لوضع حلول جذرية للمشاكل الإقتصادية التى تُعانى منها دول القارة كلها.

وفى أبريل من عام ١٩٨٩ - عُقد اجتماع فى واشنطن لمجموعة الدول الأربع والعشرين الممثلة للعالم الثالث، ودول مجموعة السبع الصناعية الكبرى ومحافظى البنوك المركزية فى هذه الدول (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، وألمانيا الغربية، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا) - وانتهى الإجتماع إلى الموافقة على اقتراح وزير المالية الأمريكى الرامى إلى خفض ديون العالم الثالث، وخفض الفوائد على المتبقى منها، وذلك كمقدمة لمنح الدول النامية قروضاً جديدة عن طريق البنك الدولى، وصندوق النقد، وتقرير قيامها (البنك الدولى، وصندوق النقد) بدراسة إنشاء صندوق للمساعدة فى خفض ديون العالم الثالث.

وفى الندوة الدولية حول الديون الأفريقية التى عُقدت فى القاهرة فى ٢٨ أغسطس ١٩٨٩ بدعوة من منظمة الوحدة الأفريقية ذكر المجتمعون «إن جهود التنمية فى الدول الأفريقية تبدد فى سداد الديون وفوائدها» - وجددت الندوة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى بشأن الديون الخارجية للدول الأفريقية التى تجاوزت ٢٣٠ مليار دولار.

وحين عقد مؤتمر عدم الإنحياز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ - أكد رئيس منظمة الوحدة الأفريقية - التى تمثل أكبر تجمع إقليمى داخل حركة عدم الإنحياز - على ضرورة قيام نظام إقتصادى عالمى جديد وعادل يحل مشاكل

المديونية للدول النامية، كما أشار مبادئه لأهمية الدعوة إلى قمة للدفع عجلة الحوار بين الشمال والجنوب لحل مشاكل الإستمرار في تنفيذ برامج التنمية، كما أشار إلى أن هذا الوضع سينعكس نتائجه على الدول النامية والدول الغنية ـ فالحاجة ماسة إلى الاتفاق على استراتيجية شاملة تغطي كافة أنواع الديون، وذكر أن هدفنا هو إجراء حوار مكثف يُدار بروح التعاون والإيمان بوحدة المصير ـ حوار بعيد عن روح العداء والمواجهة ـ مؤكداً أن الدول الغنية لن تستطيع أن تستمر في إنتاجها المكثف إذ توقفت الدول الفقيرة عن إمدادها بالمواد الأولية وغيرها.

هذا ونتيجة للمطالبات التي قدمت من المنظمة الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية ـ وافقت (اللجنة الاقتصادية) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدعو لعقد دورة خاصة للجمعية العامة حول (التنمية الإقتصادية في العالم الثالث)، وذلك في الفترة ما بين ٢٣، ٢٧ أبريل ١٩٩٠ رغم رفض الولايات المتحدة لهذا القرار الذي أقرته ٩٧ دولة بما في ذلك بعض الدول الرأسمالية مثل اليابان ودول المجموعة الأوروبية، وتقرر أن تركز هذه الدورة الخاصة على بحث وسائل إنعاش ودفع معدلات النمو في دول العالم الثالث والتي تعثرت بسبب مشكلات المديون المتراكمة عليها خلال فترة الثمانينات والتي أدت إلى انخفاض وتراجع معدلات النمو.

وفي الوقت الذي دعت فيه دول الشمال إلى المشاركة بقوة في حل مشكلة ديون دول الجنوب ـ فإن الدول الأفريقية دعت إلى حوار جاد بين دول الجنوب والجنوب خاصة أن الأحداث التي شهدها العالم في عام ١٩٩٠ والتقارب بين الشرق والغرب وسقوط الستار الحديدي بينهما ـ يفرض ـ أكثر من أي وقت ـ ضرورة تقوية الحوار بين الجنوب والجنوب ـ لأن هذا التغيير في شرق أوروبا أدى إلى إتجاه رؤوس الأموال والإستثمار من أفريقيا للاستثمار في تلك الدول بشرق أوروبا، وتشير الإحصاءات إلى إنتقال نحو ٤٠٪ من تلك الاستثمارات من أفريقيا للاستثمار بتلك الدول بشرق أوروبا.

وقد عُقد مؤتمر مجموعة الخمس عشر في كوالالمبور في يونيو ١٩٩ لمناقشة مشكلة ديون العالم الثالث ـ وذلك تلبية للنداء الذي صدر في باريس من الرئيس حسني مبارك، والرئيس السنغالي عبده ضيوف، وراجيف غاندي رئيس وزراء الهند

وفي الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر القمة الأفريقي السادس والعشرين بأديس أبابا في التاسع من يوليو ١٩٩٠ ـ دعا الدول الأفريقية للاعتماد على النفس، وإعطاء أولوية للتبادل التجاري والفني والتكنولوجي في نطاق الأسرة الأفريقية ـ خاصة أن العالم يشهد تعاظماً متزايداً لدور التجمعات الإقتصادية والسياسية الكبرى وأشار الرئيس في خطابه إلى أهمية الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام (سوق أفريقية موحدة) تطبيقاً لخطة عمل لاجوس التي كان الرئيس مشاركاً في إقرارها عام ١٩٨٠ .

وقد عقدت قمة الخمس عشرة في داكار اجتماعاً آخر في نوفمبر ١٩٩٢ لبحث مشكلات البيئة والتنمية، والديون والفقر ـ في دول العالم الثالث ـ ودعا الإعلان الذي صدر عن داكار إلى بلورة التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب، والتوصل إلى صياغة استراتيجية واقعية عملية تتحاور من خلالها دول الجنوب مع دول الشمال الغني بما يدافع عن مصالحها الإقتصادية في مواجهة مصالح الشمال، وبما يساعد على التوصل حلول فعالة لمشكلة الديون الخارجية التي تُثقل كاهل دول العالم الثالث فالشمال يرعى مصالحه أولاً وكذلك ينبغي أن يفعل الجنوب .

**ولتحقيق ذلك اقترح:**

١ ـ ضرورة إقامة نظام تجاري حر متعدد الأهداف ـ لتوسيع التجارة والتنمية وتعزيز التعاون مع الدول المتقدمة للحفاظ على أسواق السلع الأساسية للدول النامية، مع محاولة الوصول إلى أسعار ثابتة ومجزية للسلع الأساسية بحيث لا تتعرض حصيلة صادراتها لتقلبات حادة.

٢ ـ البحث عن السبل الملائمة لعكس اتجاه النقل السلبي لصافي الموارد من الدول النامية إلى الدول الدائنة في الوقت الراهن ـ حيث أن هذا النقل السلبي للموارد يُعرقل جهود تلك الدول الرامية إلى تحقيق مستويات نمو ملائمة، كما يعوق إدخال تحسينات على الدخل الحقيقي في تلك الدول.

٣ ـ تحسين قدرة الدول النامية على الدخول إلى الأسواق العالمية ورفع معدلات التبادل التجاري حل مشكلة الديون الخارجية.

٤ ـ الدعوة إلى خفض إعانات الإنتاج الزراعي، والصادرات الزراعية التي تُقدمها الحكومة المتقدمة إلى المنتجين والمصدرين الزراعيين والتي تحرم الدول النامية من فرص التسويق المنظمة والمناسبة في هذه الأسواق.

٥ ـ تشجيع الإستغلال النشيط لإمكانات التجارة على المستويات الثنائية بين الدول النامية واتخاذ إجراءات فعالة لتنمية هذه التجارة.

٦ ـ الإعداد الجيد لمجالات التعاون التجاري والإستثماري بين دول الجنوب.

٧ ـ إعداد مشروعات للتعاون الإقتصادي بين دول الجنوب بحيث تكون معدة إعداداً اقتصادياً سليماً ـ ويتم تنفيذها تنفيذاً صحيحاً بضمن عدم تسرب بعض تكلفتها الرأسمالية إلى ثقوب البيروقراطية والفساد.

هذا مع توفير التمويل اللازم لزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول.

هكذا واجهت الدول الأفريقية مشكلة من أخطر مشكلة القارة الأفريقية ـ المشكلة الاقتصادية بإنعكاساتها المختلفة وبأسبابها المتعددة والتي تعاني منها كل دول القارة دون إستثناء.

* * *

## ثالثاً: مشكلة التخلف الاجتماعي والثقافي للأفريقيين

تعاني الدول الأفريقية من التخلف في المستوى الإجتماعي والثقافي.

**ومن أهم مظاهر التخلف الاجتماعي:**

١ ـ انتشار عادات وتقاليد سيئة توقف عملية التطور الإجتماعي، منها مثلاً عادات كتشويه الأسنان، وعمل الشلوخ والندوب بالوجه؛ بالإضافة إلى العديد من الخرافات التي لا أساس لها والتي ما زالت سائدة في المجتمعات الأفريقية.

٢ ـ عدم سلامة البنيان الإجتماعي للمجتمعات الأفريقية فالطبقية سائدة في بعض المجتمعات الأفريقية، والمرأة الأفريقية لم تنل حقوقها الرئيسية التي تتمتع بها في المجتمعات المتقدمة.

وساهم الاستعمار في تفكيك الروابط القبلية والأسرية في المجتمع الأفريقي.

وقد أدرك الأفارقة بعد حصولهم على إستقلالهم ضرورة التنمية في المجتمعات الأفريقية لتساير التطور الحديث.

ويرتبط بمشكلة التخلف الاجتماعي مشكلة انخفاض المستوى الصحي في القارة، ففي أفريقيا أمراض متوطنة عديدة وتختص القارة بأمراض معينة، ويشيع الأطفال في كثير من الأقطار الأفريقية ضامري الجسم ضعيفي البنية، ونسبة الوفيات بين الأطفال كبيرة.

**ومن أسباب انخفاض المستوى الصحي في القارة:**

١ ـ انخفاض مستوى المعيشة.

٢ ـ نقص التعليم والجهل ووسائل الوقاية والمبادىء الصحية.

٣ ـ قلة وسائل العلاج المتاحة.

ومن الأمراض المنتشرة في أفريقيا مرض النوم، ومرض الملاريا، والحمى الصفراء، وسوء التغذية، والأمراض الطفيلية كالبلهارسيا، والإنكستوما، ومرض السرطان الكبدي.

هذا وقد دخلت مع الأوروبيين بعض الأمراض[1].

ومن وسائل العلاج ـ الارتفاع بالمستوى الصحى عن طريق:

١ ـ نشر الوعى الصحى.

٢ ـ نشر مبدأ التأمين الصحى

٣ ـ توفير العلاج المجانى لغير القادرين.

٤ ـ رفع مستوى المعيشة والمستوى الثقافى خاصة فى القرى.

٥ ـ التطعيم ضد الأمراض الموسمية.

## أما عن مشكلة انخفاض المستوى الثقافى

### فترجع أساسا لعدة أسباب منها:

أ ـ غلبة الأمية خاصة إنه لم يؤخذ بمبدأ الالتزام فى التعليم فى المراحل الأولى إلا فى عدد محدود من الدول الأفريقية.

ب ـ دور الاستعمار فى التقليل من قيمة الحضارات والثقافات الوطنية وخوفه من أن يصل الأفارقة إلى مستوى ثقافى مرتفع يذكى الروح الوطنية ويدفعهم لمناهضة الاستعمار.

جـ ـ إهمال التعليم الفنى وتوجيه الجهود لتخريج فئة من الموظفين للعمل فى الإدارة الإستعمارية

د ـ التركيز حتى فى الدراسات الجامعية على الدراسة النظرية دون الاهتمام بالدراسات والوسائل التى تسهم فى تكوين المواطن الخلاق القادر على الخلق والإبداع.

هـ ـ أسلوب التعليم وأهدافه لا يسهم فى تنمية روح البحث والتحليل، ومن ثم أصبح يتخرج من المدارس وجامعات أنصاف متعلمين غير مؤهلين لمسايرة التقدم العلمى السريع فى عصرنا هذا.

---

(١) للمزيد من المعلومات عن هذه الامراض يرجع إلى
احمد حافظ موسى وآخرون: الامراض المتوطنة فى افريقيا، راجع ص ١٩

د ـ عدم الإهتمام باللغة الوطنية والأدب الوطني والتراث الثقافي.

ولعلاج هذه المشكلة لابد من اتخاذ عدة وسائل منها :

١ ـ وضع نظام مدروس لنشر التعليم بين جميع الأطفال في سن الإلزام.

٢ ـ الإكثار من المدارس الفنية وغرس روح التقدير للعمل اليدوي.

٣ ـ إتباع سياسة تهدف لتخريج مواطنين مثقفين واذكاء روح التفكير والتطوير والإبداع بين جماهير المتعلمين، والخروج من إطار التعليم الذي وضعته الدول المستعمرة والذي يهدف لتكوين أناس يتلقون الأوامر وينفذونها.

٤ ـ تشجيع المتعلمين للإتجاه للإستفادة من إمكانيات بلادهم للنهوض بها في مجالات الزراعة والصناعة ومجالات الإستثمار الاخرى بدلاً من التكالب على الوظائف الحكومية المحدودة الدخل

٥ ـ الإهتمام باللغة الوطنية والتراث القومي وبالتاريخ الوطني خاصة البطولات الوطنية في مختلف العصور.

٦ ـ استخدام وسائل الإعلام المختلفة (الصحف، والمجلات، والإذاعة المرئية والمسموعة لنشر الثقافة بين الصغار والكبار).

٧ ـ تطوير منشآت البحوث العلمية الأفريقية وتبادل المعرفة والبعثات من طلاب والأساتذة بين معاهدها العلمية المختلفة

٨ ـ الاستفادة من نتائج البحوث في الدول المتقدمة.

٩ ـ توفير الاعتمادات اللازمة للنهوض بالتعليم، وتشجيع الكفاءات الخلقية والأخذ بيدها.

١٠ ـ الإهتمام بالمكتبات العامة وتوفير وسائل التثقيف المختلفة وجعلها في متناول الطبقات المختلفة من المجتمع.

* * *

ونشير إلى أنه عقد بالقاهرة في شهر يونيو ٢٠٠١ مؤتمر خاص بأوضاع الطفل الأفريقي ووسائل النهوض به وذلك بدعوه من السيدة **سوزان مبارك**.

## رابعاً: مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية

من الآثار التي تركها الاستعمار الأوروبي في أفريقيا التفرقة العنصرية، وهي من المشكلات العنيفة التي عانى منها الأفارقة في جمهورية جنوب أفريقيا بالذات بعد أن تخلصت روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) من هذه المشكلة بعد قيام الحكومة الوطنية فيها.

١ ـ وتقوم السياسة التي اتبعتها حكومة جنوب أفريقيا على أساس تقسيم السكان إلى أقسام حسب لون البشرة فهناك المستوطنون البيض الذي يتمتعون بإمتيازات عديدة في مختلف المجالات، وهناك الملونون وهم في المرتبة الثانية، ثم السود، ورغم أنهم يمثلون الأغلبية الوطنية أصحاب البلد الأصليين (٦٨ ٪ من السكان تقريباً) فإنهم حُرموا من الحقوق التي تتمتع بها العناصر الأخرى، وهو ما يعرف بنظام الأبارتيد.

وقد خصصت للسود أحياء سكنية خاصة عُرفت (بالمعازل) حرم عليهم مغادرتها، كما حرم عليهم استخدام وسائل المواصلات غير المخصصة لهم، حرم عليهم كذلك دخول الشارع المخصصة للبيض أو فنادقهم، ووصل الفصل بين الأجناس إلى عدة مرافق كالبنوك ومكاتب البريد وغيرها وامتد التمييز إلى التعليم والمستشفيات والمحاكم ... الخ.

٢ ـ وقد صدرت عدة قوانين لتنظيم هذه الأوضاع الغريبة كقوانين الإقامة وتصاريح المرور التي أُلزم بها الأفارقة وغيرها من القوانين التي تحدد حقوق والتزامات المواطنين حسب اللون والجنس.

ورغم المقاومة البطولية للأفارقة في سبيل حصولهم على حقهم الطبيعي في بلادهم ورغم إستنكار المجتمع المتحضر كله والهيئات العالمية لهذا المظهر البغيض الذي لا يقل بشاعة عن الرق، فهو استرقاق في صورة جديدة وإهدار لحقوق وآدمية أصحاب البلاد الأصليين في سبيل رفاهية وسيادة وتعالي المستعمرين الدخلاء ـ فقد ظلت حكومة جنوب أفريقيا تمارس هذه التفرقة العنصرية في أبشع مظاهرها لمدة طويلة.

٣ ـ ولم يكن هناك سبيل لمقاومة هذه الظاهرة إلا بتكاتف الدول الأفريقية

ومساندتها للوطنيين الأفارقة في كفاحهم في سبيل التمتع بكامل حقوقهم في بلادهم.

وإذا كانت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على حكومة برثيوريا في عام ١٩٦٤ وغيرها من الوسائل التي واجهت بها الهيئات الدولية هذه الظاهرة لم تنجح في وقف حكومة جنوب أفريقيا العنصرية عن ممارسة هذه التفرقة الغريبة ـ فإن صمود الأفارقة والاستمرار في المقاومة من الوطنيين تساندهم (منظمة الوحدة الأفريقية) ودولها ـ ألزمت في النهاية الأقلية البيضاء التي تتمسك بآخر خيط لها في أفريقيا، لأن تخضع لصوت الحق والمبادىء التي كافحت شعوب العالم كلها لترسي أسسها ـ مبادىء المساواة والعدل وحق الشعوب في التمتع بخيرات بلادها.

وكما تخلصت زيمبابوى (روديسيا جنوبية سابقاً) من هذه المشكلة وقامت حكومة وطنية فيها ـ كذلك تم الإفراج عن (نيلسون مانديلا) زعيم حزب المؤتمر الوطني المناهض للتفرقة العنصرية وزملائه بجنوب أفريقيا وذلك في ١١ فبراير ١٩٩٠ واضطرت حكومة دي كليرك لتعديل كثير من القوانين العنصرية، وأجريت في ٢٦ ـ ٢٩ أبريل ١٩٩٤ انتخابات ديمقراطية شارك فيها البيض والسود على قدم المساواة وفاز حزب المؤتمر الوطني بالأغلبية وتولى نيلسون مانديلا رئاسة الجمهورية وأصبح دي كليرك نائباً ثانيا وشكلت وزارة وطنية لتعالج المشاكل المتراكمة من فترة الحكم العنصري التي امتدت على مدى ثلاثة قرون ونصف منذ وفد الهولنديون (البوير) إلى هذه البلاد

وهكذا انتهت هذه المشكلة البغيضة ـ مشكلة التفرقة العنصرية في أفريقيا.

هذه بعض المشكلات التي تواجهها الدول الأفريقية والمتراكمة من عصر الاستعمار، ولعل تكاتف الدول الأفريقية وتضامنها وفهمها لحقيقة هذه المشكلات هو السبيل السليم لحل هذه المشكلات حتى لا تتاح فرصة للدول الاستعمارية لإنهاز هذه الظروف التي تمر بها الدول الأفريقية لتحقق أطماعها الإستعمارية بطرق ووسائل جديدة.

***

# المراجـع

## أولاً: المراجع العربية:

١ ـ جراي كوك: مشكلات القارة الأفريقية فيما بعد الاستقلال (ترجمة عبد الحليم السيد ـ ١٩٦٦).

٢ ـ دولت، صادق، محمد السيد غلاب. الجغرافيا السياسية (١٩٦١).

٣ ـ ستيفن نكومو: النضال ضد الأنظمة العنصرية في أفريقيا (مترجم ـ مجلة السلم والاشتراكية ١٩٦٦).

٤ ـ شوقي الجمل: قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (١٩٦٧).

٥ ـ صلاح الدين الشامي: النقل في أفريقيا وأثر الاستعمار في تخطيطه وتشغيله (١٩٦١).

٦ ـ صلاح الدين بشير: التفرقة العنصرية في أفريقيا (١٩٦٦).

٧ ـ محمد رياض، كوثر عبد الرحمن: الاقتصاد الأفريقي (١٩٦٣).

٨ ـ وهبي غبريال: أفريقيا والتكتلات الرأسمالية الأوربية (١٩٦٣).

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Boggs, S. W.: International Boundaries (N. Y. 1940).

2 - Clegg, Edward: Race and Politics (London 1940).

3 - Franck, Thomas, M.: Race and Nationalism: The Struggle for Power in Rhodesia and Nyasaland (London 1960).

4 - Hamadan, G.: The Political Map of the New Africa (Geogre view, Vol. L III. No 3 1963).

5 - Hazlewood, Arther: The Economy of Africa (London 1961)

6 - Philipps, John: Agriculture and Edology in Africa (Londnn 1959).

7 - Willam, A. Hance: African Economic Development (N. Y. 1967).

★★★

# الفصل الثانى عشر
# بعض المشكلات والحروب التى قامت بين الدول الأفريقية بسبب الحدود

*المحتويات :*


أولاً : مشكلة الحدود بين مصر والسودان.

ثانياً: مشكلات الحدود بين دول المغرب العربي.

١. مشكلة الحدود بين تونس والجزائر.

٢. مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا.

٣. مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب.

٤. مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا.

٥. مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال

ثالثاً: مشكلة الحدود الصومالية الكينية (مشكلة ٩٩)

رابعاً: مشكلة سبته ومليله

خامساً: مشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية

سادساً: مشكلة شريط أوزو بين ليبيا وتشاد.

سابعاً: مشكلة الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

ثامناً: الصراع الحدودى الأرتيرى الأثيوبي.

## أولاً: مشكلة الحدود بين مصر والسودان

عندما توسع محمد علي جنوباً في السودان في عام ١٨٢٠ وضمه إلى مصر في محاولة لربط جنوب الوادي بشماله، توسعت حدود مصر جنوباً وشملت ما فُتح من أقاليم السودان. وفي عهد الخديوي إسماعيل وصل النفوذ المصري في السودان إلى حدود السودان الطبيعية في الشرق والغرب والجنوب يضم الأقاليم المطلة على البحر الأحمر، وضم بحر الغزال ودارفور وكسفا وضم ما عرف فيما بعد المديرية الاستوائية. ولم يجد السلطان العثماني بدا من الاعتراف بحق مصر في هذه الجهات، فأصدر فرمانا في ٢٧ مايو ١٨٦٦ يقضي بدمج السودان مع مصر في ولاية واحدة، وتلك ذلك عدة فرمانات حرصت جميعها على تأكيد خضوع السودان للسلطة السياسية لوالي مصر، وفي نفس الوقت أكدت عدم حق مصر في التخلي عن أي جزء من السودان دون الرجوع إلى السلطان.

لكن مصر اضطرت إلى التراجع عن السودان إبان فترة حكم المهدية (١٨٨٥ ـ ١٨٩٨) على أن هذا كان بشكل مؤقت لم يترتب عليه أي أثر قانوني، وظل السودان جزءاً من مصر التابعة للسيادة العثمانية. وعندما اشتد التنافس الاستعماري على وادي النيل بعد هزيمة إيطاليا في معركة عدوه ١٨٩٦م أسرعت بريطانيا بإرسال حملة كتشنر لاسترداد أرض الخديوي، بل وعندما وصل كتشنر إلى فاشودة وجد مارشان قد رفع العلم الفرنسي على هذه المنطقة ـ أسرع برفع العلم المصري معلنا له أنه يسترد أرض الخديوي، لكن انتهت الأزمة، ورحل مارشان. لكن بعد استرداد السودان ظهر بشكل واضح في اتفاق الحكم الثنائي في يناير ١٨٩٩ وكان كتشنر قد رفع العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري على سراي الحاكم بالسودان إيذاناً بنظام جديد للسودان ظهر بشكل واضح في اتفاق الحكم الثنائي في يناير ١٨٩٩ .

وأشارت المادة الأولى من اتفاق ١٨٩٩ الذي صاغه كرومر المعتمد البريطاني في مصر إلى أن كلمة السودان ـ وهذه أول مرة يرد فيها هذا الاسم ـ تعني

الأراضى التى لم تُخلها القوات المصرية منذ عام ١٨٨٢، والأراضى التى كانت تحت الإدارة المصرية قبل ثورة المهدي، وفُقدت وقتيًا ثم افتتحتها حكومة جلالة الملك (بريطانيا) وحكومة المصرية، وأيضاً الأراضى التى تفتحها الدولتان فيما بعد وذلك جنوب خط عرض ٢٢°.

وحـدث تعـديل إدارى على خط الحدود تضمن الموافقة على وضع المنطقة الواقعة فى الركن الجنوبى الشرقى لمصـر والملاصقة لساحل البحر الاحمر والتى تُعرف باسم (مثلث حلايب) أو (مثلث جبل علبة) للإدارة السـودانية حتى يمكن جمع شمل القبائل التى تعيش في الجزء الأكبر منه داخل إقليم السودان (قبائل البشارية)، وهى منطقة تشبه مثلثـاً متساوى الساقين يبلغ طول قاعدته ٣٠٠كم وتتمـشى مع خط عـرض ٢٢° درجة شمالاً، وطـولو ضلعيه الشرقى (البـحرى والغربى الصحراوى) نحو ٣٠٠كم.

وفى ٤ نوفمبـر ١٩٠٢ أصدر وزير الداخلية المصرى قـراراً إدارياً آخر بشأن منطقة صغيرة تقع إلى الجنوب مـن خط عرض ٢٢° شمالاً عُرفت باسم (مثلث جبل بارتادوجا) بهـدف توحيد القبائل التابعة لأصل واحـد إدارياً حيث يـسكن بها جزء من قبائل العبابدة، وهى منطقـة نصف مساحة منطقة حلايب وتتوسط المـسافة بين سـاحل البحر الأحمر، ومجرى نهر النيل.

تلك هى قـصة الحدود بين مصر والسودان والـتى ظلت على وضعـها حتى إستقـلال السـودان فى عام ١٩٥٦ فـظهرت مشكلـة التناقض بـين خط الحدود الرسمى حسـب اتفاقية ١٨٩٩ وخط الحدود الإدارى حسـب القرارات الإدارية السـالفة الذكر.

وكانت المناسبة الأولى للنزاع بين البلدين فى أواخر يناير عام ١٩٥٨ عندما أرسلت مصر إلى حكـومة السودان مذكرة تفيد أن إجراء انتخـابات برلمانية فى فبـراير ١٩٥٨ عـلى أسـاس أن (منـطقـة حلايـب وشلاتـين) ضمـن الحدود السـودانيـة، ليس قانونياً وأنه مـن حق مصر إسترداد كل الأراضـى شمال خط عرض ٢٢° ـ المحدد باتفاقية دولية رسمية.

وكان هذا الإجراء بداية عرض وجهات النظر وتقديم الأسانيد والحجج التي تؤيد السيادة القانونية لكل من الطرفين، وأخذ كل فريق يسوق الدلائل على أحقيته في منطقة حلايب وسوف نعرض حجم كل من الطرفين.

**الحجج التي يسوقها السودانيون على أحقيتهم في المنطقة:**

١ ـ اختيارة الضمنية لهذه المناطق بعد إتفاق الحكم الثنائي وتعديلاته اللاحقة، واعتبار عامل التقادم وحكم المنطقة طوال هذه الفترة كافيا لإثبات أحقية السودان للمنطقة.

٢ ـ يرى السودان أن هذه التعديلات التي أجريت على خط ٢٢ قد أقرتها مصر ووافقت عليها، وقبل المصريون باستمرار الإدارة السودانية لهذه المناطق طوال هذه الفترة، وهو دليل قوي حسب وجهة نظرهم على أحقيتهم التاريخية في حلايب، وعدم معارضة المصريين لهذا الوضع التاريخي.

٣ ـ يرى السودان أنه عند استقلال السودان في عام ١٩٥٦ لم تقدم مصر أية اعتراضات او تحفظات على مسألة الحدود، وأن مصر لم تعترض على المذكرة التي أرسلتها السودان إلى مصر في يناير ١٩٥٦ والتي أشارت إلى إحتفاظ السودان بموقفه الخاص بجميع الإتفاقيات الدولية التي عقدتها دولتا الإدارة الثنائية.

٤ ـ يرى السودان أن قدسية الحدود ميراث إستعماري أقرته الدول الأفريقية في مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ بشأن الحفاظ على الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية من العهد الإستعماري ولم تتحفظ مصر على حدودها مثلما فعلت المغرب والصومال مثلاً.

٥ ـ يرى السودان أن التعديلات الإدارية التي تمت بعد إتفاق الحكم الثنائي كان الهدف منها الحفاظ على وحدة القبائل وعدم تقسيمها، وأن هذا الوضع لازال قائماً، ومن ثم لابد من استمرار الحدود بشكلها الحالي

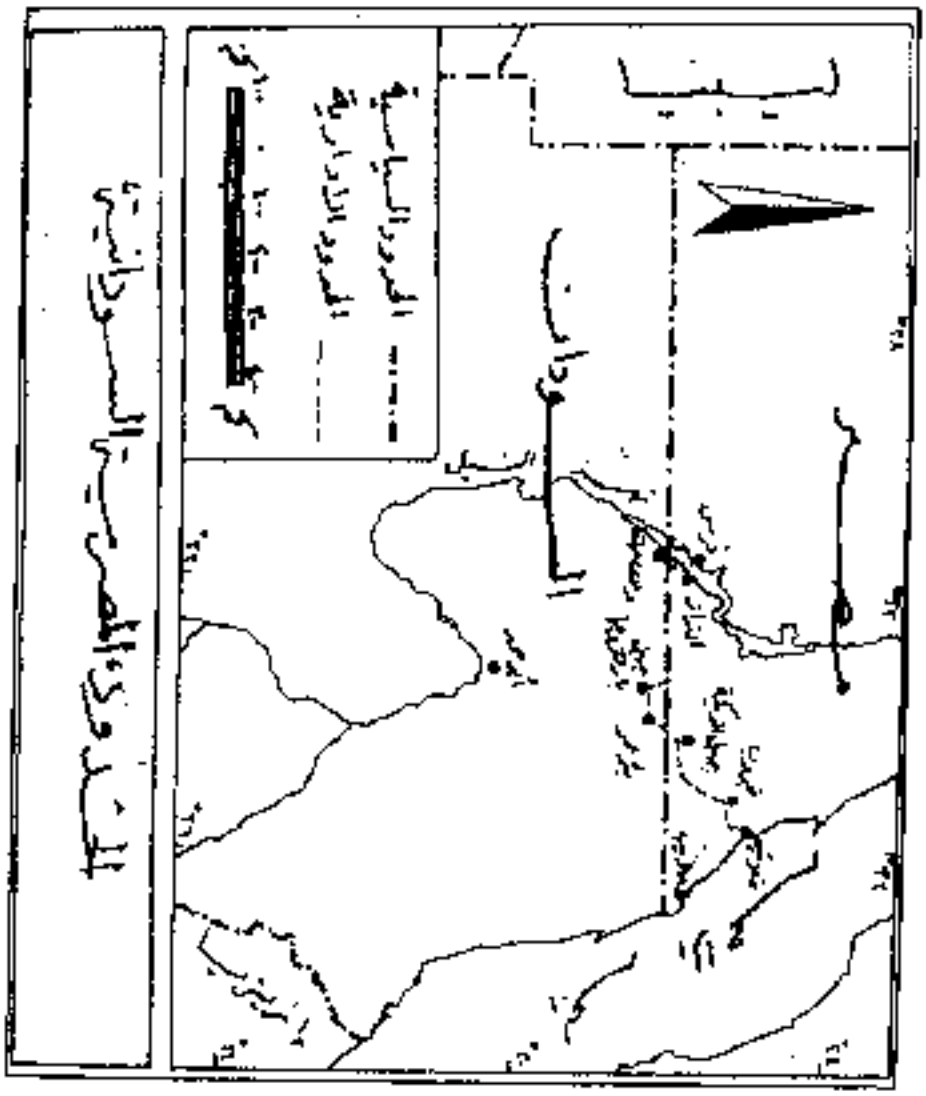


شكل رقم (٢٣) خريطة الحدود المصرية السودانية

أما الجانب المصري فله هو الآخر وجهة نظر تؤيد حقه في المنطقة ويمكن أن تلخصها على الوجه التالي:

١ ـ يرى المصريون أن التعديلات الإدارية التي أصدرها وزير الداخلية كانت من أجل التيسير على القبائل التي تعيش على جانبي الحدود، وبالتالي فهي قرارات إدارية عادية صدرت إستجابة لرغبات المسئولين المحليين في مناطق النزاع، ولم يزد أثرها أكثر عن ذلك.

٢ ـ يرى المصريون أنه لم يحدث توقيع إتفاق دولي لإضفاء الشرعية الدولية على هذه التعديلات لأن الخطوط الدولية لا يتم تعديلها إلا بموجب اعتراف من خلال معاهدات دولية، كما أن الاتفاق بين هيئة المساحة المصرية وسلطات الحكم في السودان عام ١٩٠٩ قد أرفق به خريطة المنطقة وأشير فيها إلى أن خط الحدود هو خط عرض ٢٢° درجة شمالاً مع خط أخر أطلق عليه (الحدود الإدارية).

٣ ـ ترى مصر أنها لا تستطيع التنازل عن سيادتها على هذه المناطق لأن مصر كانت خاضعة للباب العالي الذي منعها من حق التنازل أو البيع أو الرهن لاي جزء من أراضيها إلا بموافقة السلطان، ولم يحدث أن تنازلت مصر عن هذه الأجزاء.

٤ ـ إن إدعاء السودانيين أن حكم السودان لهذه المناطق طوال نصف قرن يُعطيه حق السيادة عليها حلايب لا أساس له من الصحة لأن فكرة التقادم مرفوضة من جانب مصر، كما أن قيام دولة بإدارة إقليم نيابة عن دولة أخرى تنازلت لها عنها بمقابل أو بدونه ـ إن مثل هذه النيابة لا تجيز لها إدعاء السيادة على هذا الإقليم مهما طال الأمد.

٥ ـ إنه على امتداد الفترة الزمنية كان الوجود المصري أكثر فاعلية وأكثر استفادة من المنطقة حيث توجد شركة استخراج المعادن منذ ١٩٥٤ وظلت حتى أُدمجت مع شركة النصر للفوسفات عام ١٩٦٢، وبالإضافة إلى أن مصر كانت تُصدر التراخيص، وتبرم العقود من أجل استغلال الثروة المعدنية بالإقليم.

وواضح أن كل فريق يحاول إثبات حقوقه التاريخية في منطقة حدوده وكل فريق يعتقد أنه على الصواب، بل وحتى في الاجتماعات التي عقدها الطرفان أكثر من مرة لحل مشكلة حلايب - يحاول كل فريق أن يدعم موقفه، ويرفض التنازل عن هذا المثلث باعتباره أرضا تابعة لسيادته، وهو ما يصعد الأمور، بل ويصل بها إلى طريق المواجهة العسكرية، الأمر الذي يُعقد الموقف. ويزيد من خطورة الوضع على الحدود بين الدولتين في وقت يتطلب حل القضية في إطار توخي المصلحة المشتركة بين بلدين شقيقين يعيشان على ضفاف وادي النيل منذ آلاف السنين.

## ثانيا: مشكلات الحدود بين دول المغرب العربي

عانى المغرب العربي من آثار الإستعمار الأوروبي الذي استعمر أرضه منذ بداية الكشوف الجغرافية في القرن السادس عشر، حيث استعمرت كل من أسبانيا وفرنسا أجزاء من المغرب، وفرضت عليه مشكلات حدودية تعاني منها هذه الدول في الوقت الحاضر، خاصة أن فرنسا عندما احتلت الجزائر عام ١٨٣٠ اعتبرتها جزءاً من أرضها، وقد تلاعبت فرنسا بتقسيم الحدود في المغرب العربي حسب مصالحها، وخلقت نوعا من التداخل والإختلاط بين دول المنطقة التي خضعت لها وكانت مشكلات الحدود بين دول المغرب هادئة بحيث لم تصل إلى مرحلة الاشتباك المسلح والمعارك الدموية بين الأطراف المختلفة، ورأت دول المنطقة حسم الخلافات ودياً حفاظاً على علاقات حسن الجوار، لكن هذه المشكلات الحدودية تظهر من آن لآخر وأبرز هذه المشكلات:

### ١. مشكلة الحدود بين تونس والجزائر

كان الخلاف بين الدولتين حول النقطة رقم ٢٣٣ والتي تسلمتها الجزائر من الإدارة الفرنسية عقب الإستقلال علماً بأن هذه النقطة تابعة لتونس حسب زعمها، ومسافة هذه النقطة حوالي ١٧ كم، وترى تونس أن حدودها ليست مطابقة للخرائط والإتفاقات الخاصة بشأن الحدود بين الدولتين وأن صغر هذه النقطة لا تجعل الخرائط تهتم بشكل خاص بها إلا أن أواصر الجوار العربي

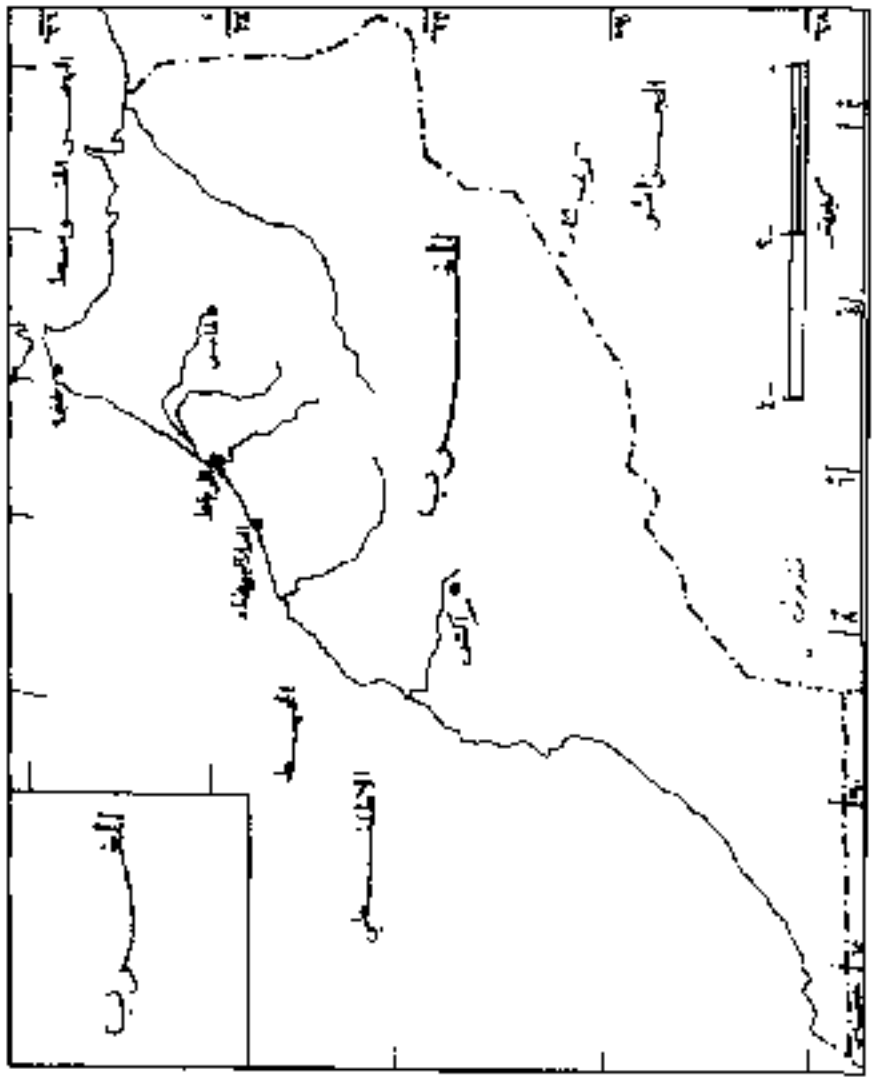


شكل رقم (٢٤) خريطة الحدود بين الجزائر والمغرب

تفرض على الجزائر تسليم هذه الرقعةلتونس، وأنها (أى تونس) لن تتخذ أى إجراء عسكرى تاركة للجزائربين التصرف على ضوء العلاقات بين الدولتين.

أما الجزائر فترى أنها ورثت هذه النقطة من العهد الإستعمارى، وأن الحدود الافريقية الموروثة لا تتغير حسب قرارات منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٦٤، وأن تسليم هذه النقطة يعد خرقا لقوانين المنظمة، وسابقة خطيرة فى مجال العلاقات الحدودية، وأن الجزائر على استعداد للتعاون مع تونس بشرط عدم إثارة قضية الحدود.

وكان البحث عن البترول جنوباً لنقطة ٣٣٣ فيما يُسمى «جاسى بورماه» قد أدى إلى حشد عسكرى بين الدولتين ـ لكن تمت إتصالات تشكلت على إثرها لجنة عسكرية من الطرفين وانسحبت الحشود، وكانت حرب ١٩٦٧ عاملاً فى تهدئة الموقف حفاظاً على موقف عربى موحد أمام النكسة، وتعطلت القضية لمدة ثمان سنوات، وبعد ذلك أعيدت الاتصالات وامكن حل المشكلة، واعترفت تونس بالحدود التى كانت بينها وبين الجزائر منذ عام ١٩٦٢، وتم وضع مشروع اتفاق لتوضيح خط الحدود واستغلال المنطقة لصالح الدولتين، وتم ربط خط أنابيب من البورما بخط أنابيب يصب فى ميناء السخيرة بتونس، لإمداد تونس بالغاز الجزائري.

وفى ١٩ مارس ١٩٨٣ وقعت الدولتان معاهدة أخاء ووفاق نصت على أن يتعهد الطرفان بالإمتناع عن اللجوء لاستعمال القوة عند تسوية الخلافات، واحترام سيادة كل دولة، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.

## ٢.مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا

لم يحدث أن ثارت مشكلة حول الحدود بين الجزائر وليبيا، بل على العكس كان تعاون الدولتين واضحًا، وكان الدعم الليبى للجزائر أثناء حرب التحرير أمراً ملموساً، وكلما أثيرت مشكلة حدودية كانت النية تتجه إلى تأجيلها حتى لا يعكر هذا الصفاء والود بينهما ـ لكن قامت القوات الجزائرية بالتوغل فى

منطقة الحدود مع ليبيا لمسافة سبعة كيلو مترات، واستندت الجزائر في توغلها ودق علامتين للحدود إلى اتفاقية عقدت عام ١٩٥٧ بين ليبيا والإدارة الفرنسية بشأن تخطيط الحدود ـ وقد سلمتها فرنسا للأمم المتحدة.

وردت ليبيا على هذا الزعم بأن الاتفاقية عُقدت تحت إلحاح الحكومة الجزائرية المؤقتة معًا لإثارة مشاكل أثناء حرب التحرير، وأنها تضمنت تنازلات لم تعرضها حكومة ليبيا على البرلمان خشية إثارة الرأى العام، وبالتالى فإنها غير قانونية لعدم تصديق البرلمان عليها.

واتفق الطرفان على تشكيل لجنة لرسم الحدود بين الدولتين ـ لكن ليبيا حاولت تأجيل انعقاد اللجنة فى الوقت الذى تصر فيه الجزائر على تنفيذ اتفاق ١٩٥٧، وحاولت ليبيا تقديم الأعذار بسبب حرب ١٩٦٧، ولعدم وجود خرائط لديها وهكذا، ظلت الأزمة دون حل ودون مضاعفات عسكرية بين الدولتين.

## ٣. مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب

كانت مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من أكثر قضايا المغرب العربى سخونة حيث وصلت إلى حد الاشتباك المسلح في عام ١٩٦٣، وكان الجانبان قد اختلفا حول منطقة (تندوف) التى كانت عند استقلال الجزائر تحت سيطرتها. بالرغم من أن المغرب يعتبرها قطعة من أرضه ألحقتها فرنسا بالجزائر التى كانت جزءًا من فرنسا، وجاءت منظمة الوحدة الأفريقية لتؤكد مشروعية الحدود الإستعمارية التى ورثتها الدول الأفريقية من عهد الإستعمار الأوروبى.

وأفاد الجانب المغربى أن فرنسا عرضت تسوية مشكلة الحدود مع المغرب ـ لكن الملك محمد الخامس ملك المغرب رفض الحديث فى هذا الموضوع إلا بعد تحرير الجزائر واتفق مع فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة على تأجيل الموضوع، وهو ما اعتبره المغرب إعلانا بحقوق المغرب في الجزائر بما فيه إقليم تندوف الذى ظهر فيه الحديد مما زاد الأمر أهمية.

وتعقدت المشكلة بسبب تحالف النظام الجزائري مع النهج الاشتراكي ـ في الوقت الذي يتعاطف فيه المغرب مع الغرب الذي أيد المغرب في دعاته، وقامت قوات مغربية بالتوجه إلى منطقة (حاسي البيضا) في سبتمبر ١٩٦٣، وتوغلت خلف الحدود الجزائرية حتى مسافة خمسين كيلو متراً، واجتمع وزيرا الخارجية في الدولتين في الخامس من أكتوبر واتفقا على بحث الأمر بين الرئيس بن بيلا والملك الحسن الثاني ـ لكن تجدد القتال بين الدولتين، واعتبر الملك الحسن الثاني بأن هذا إعتداء جزائري على الأراضي المغربية.

واشتد القتال، وحشدت الدولتان قواتهما، واستطاعت القوات المغربية الاستيلاء على مواقع حاسي البيضاء وتنجوب. وفشل كل من الطرفين في تقديم المستندات التي تؤيد إدعاءاته لأن كل الوثائق مع فرنسا، ولما طالبت الدولتان من فرنسا هذه الوثائق اعتذرت بحجة أن البحث عن هذه الوثائق يحتاج وقتاً طويلاً واصبح المجتمع الدولي أمام مبدأ وضع اليد (الجزائر).

وتقدمت مصر بمذكرة إلى الجامعة العربية لحسم الموقف، وأصدر مجلس الجامعة قراراً في ٢٠ أكتوبر ١٩٦٣ متضمناً القرارات الآتية:

١ ـ إيقاف العمليات العسكرية.

٢ ـ سحب الدولتين لقواتهما إلى المراكز السابقة لوقوع القتال.

٣ ـ تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء.

وتشكلت اللجنة من (المغرب والجزائر ومصر وليبيا وتونس وليبنان) وأصدرت اللجنة قرارها بوقف إطلاق النار، وسحب القوات إلى ما وراء الحدود، وإثبات تعهد الجزائر بعدم وضع قوات في حاسي البيضا وتنجوب بعد انسحاب المغرب

واقترح جمال عبد الناصر وهيلاسيلاسي عقد إجتماع عربي ـ أفريقي لبحث الأزمة لكن الجزائر كانت تميل إلى حل المشكلة أفريقيا وليس عربيا، وفعلا عقد مؤتمر في (باماكو) في ٩ أكتوبر ١٩٦٣، واتخذ عدة قرارات منها:

١ ـ إيقاف القتال من منتصف ليلة الثانى من نوفمبر ١٩٦٣ .

٢ ـ تحديد منطقة منزوعة السلاح.

٣ ـ تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد وسلام المنطقة.

٤ ـ تشكيل لجنة تحكيم لدراسة متكنة الحدود بينهما وتقديم مقترحات بايجابية.

وأبدت الدولتان استعدادهما لتنفيذ القرارات ـ لكن رفض المغرب الانسحاب من حاس البيضا وتجوب: وطالب بإجراء استفتاء وهو ما رفضته الجزائر، ولم يتوقف القتال إلا فى ٤ نوفمبر ١٩٦٣

وفى اجتماع ١٥ نوفمبر ١٩٦٣ لمنظمة الوحدة الأفريقية، تم التوصل إلى تشكيل لجنة تحكيم خاصة لتحديد مسئولية من بدأ القتال. وأمام هذه اللجنة حاول كل طرف الدفاع عن موقفه، وأخيراً إنبثقت لجنة رباعية للإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وخلال اجتماعات القمة الأفريقية فى يناير ١٩٦٤ بالقاهرة جرت مباحثات بين وزيرى الخارجية فى البلدين حول موضوع الجزائريين الموجودين فى المغرب، وتبادل السفراء.

وانعقدت لجنة التحكيم فى الفترة من ٢٤ ـ ٢٨ يناير ١٩٦٤ وتم التوصل إلى تحديد منطقة منزوعة السلاح بين الطرفين، كما عُقد إتفاق فى ١٩ فبراير ١٩٦٤ تضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعها الأصلى قبل القتال وانسحاب المغرب من المنطقة المتنازع عليها

وعقدت عدة اجتماعات فى الرباط وبماكو، والقاهرة، والجزائر، ونيروبى وتحسنت العلاقات، وتم تبادل الأسرى، وتبادل الدولتان السفراء، وتقرر وقف الحملات الدعائية من كل من الطرفين، كما تم الإتفاق فى نوفمبر ١٩٦٣ على تدعيم التبادل التجارى وإلغاء الرسوم الجمركية بينهما.

وظلت العلاقات فاترة وكادت أن تصل إلى الصدام أكثر من مرة حتى

توصل الطرفان إلى إبرام عدة معاهدات لإعادة رسم الحدود بين الدولتين ومنها (معاهدة ايفران) بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٩، وصدر بيان مشترك في ١٥ يونيه ١٩٧٢ ووقع الجانبان على اتفاقية الحدود وذلك على هامش مؤتمر القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بالرباط، وصادقت الدولتان على خط الحدود، وأغلق ملف قضية الحدود بين المغرب والجزائر.

## ٤. مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا

نادى الزعيم المغربي علال الفاسي بعد حصول المغرب على استقلاله عام ١٩٥٦ بخريطة للدولة تشمل كل المنطقة حتى نهر السنغال جنوباً وصحراء مالي شرقاً، وإضافة ما يُسمى (موريتانيا) التي كان اسمها شنقيط قبل أن تُطلق عليها فرنسا اسمها الحالي عام ١٨٩٩، وكانت موريتانيا تخضع دينياً وسياسياً للمغرب

ولما أسست فرنسا دويلات أفريقيا الغربية، وأقامت مؤسسات منتخبة وحكومات محلية يرأسها الحاكم العام الفرنسي - صارت موريتانيا عضواً في الاتحاد الفرنسي وقامت بضم مناطق مغربية إلى موريتانيا، وتكونت في عام ١٩٥٧ حكومة موريتانيا برئاسة (مختار ولد داده) كدولة متحدة مع فرنسا. وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ قررت فرنسا منح موريتانيا الإستقلال.

وقامت المغرب برفع قضية أمام الأمم المتحدة بشأن سلخ موريتانيا من أرض المغرب، وأيدت معظم الدول العربية موقف المغرب عدا تونس، وانتهى الأمر بانضمام موريتانيا إلى الأمم المتحدة كدولة مستقلة في ٢٧ أكتوبر ١٩٦١.

وعند انعقاد المؤتمر الإسلامي في المغرب عام ١٩٦٩ بعد حرق إسرائيل للمسجد الأقصى، طلبت الدول الأفريقية من الملك الحسن الثاني دعوة موريتانيا، وقد قام بالفعل بتوجيه الدعوة لها، وحضر المختار ولد داده، وانتهت المشكلة، وتبادلت الدولتان السفراء، وعُقدت معاهدة إخاء وتنازلت موريتانيا عن حقها في الصحراء الغربية وانسحبت منها واحتلتها المغرب، وانتهت مشكلة الحدود بين الدولتين

## ٥ ـ مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال

في ١٩ أبريل ١٩٨٩ إندلعت الاضطرابات بين موريتانيا والسنغال إثر وقوع اشتباك بين رعاة من قبيلة «البولار» الموريتانيين مع مزارعين سنغاليين من السونتكي في جزيرة أندو ندى خورى التي تقع في منتصف نهر السنغال، وتظهر مرتبطة بالضفة اليمنى للنهر «الضفة الموريتانية» أثناء انخفاض المياه، ويعتبرها الموريتانيون جزءاً من بلادهم منذ الاستقلال.

أما السنغال فقد تمسكت بالمرسوم الفرنسي لعام ١٩٣٣ والذي يحدد حدود السنغال بالضفة اليمنى لنهر السنغال وليس في منتصف النهر.

وتطور الحادث وأخذ شكل هجوم شامل على الموريتانيين في داكار وعدد من مدن السنغال وشمل نهب المتاجر والأملاك، وكرد فعل شهدت بعض المدن الموريتانية حوادث ضد السنغاليين وبدأت عملية الترحيل المتبادل وغير المنظم لرعايا الدولتين.

ومن ينظر إلى عمليات الترحيل يلاحظ ما يلي:

١ ـ أن الترحيل شمل السنغاليين ذوى الأصول الموريتانية حيث أضطر حوالى ٢٠٠ ألفا منهم للفرار واللجوء إلى موريتانيا، كما لجأ حوالى ١٢٠ ألف من الموريتانيين ذوى الأصول السنغالية إلى السنغال.

٢ ـ أن طرد الموريتانيين من السنغال اقتصر على الموريتانيين الذين من أصل (البيضان) أي العرب والبربر ذوى البشرة الفاتحة، وكذلك (الحطين) وهم الزنوج المعربين بعد تحررهم من مالكيهم، ولم تشمل الموريتانيين الزنوج المقيمين في السنغال وينتمون إلى أصول عرقية تشبه سكان السلاد مثل (التكارزة، الراقولي، والولوف، والسونيكا).

والسؤال هو: ما هي الأسباب التي أدت إلى تفاقم مثل هذا النزاع الحدودي.

١ ـ هناك أسباب عرقية ساعدت السياسة الفرنسية على تصاعدها والتفريق بين

العرب والأفارقة، وتضخمت من آثار تجار الرقيق التي مارسها الغرب في أفريقيا، وجاءت سياسة التعريب وفكرة القومية العربية المنتشرة بين الشباب الموريتاني لتسهم في ازدياد قلق الزنوج وخوفهم.

٢ ـ عامل اقتصادي نتيجة موجة الجفاف التي أصابت المنطقة وقيام مشروعات استصلاح أراضي نهر السنغال ونزوح أعداد كبيرة من السكان إلى ضفاف النهر، وهذا ما ساعد على حدوث الاحتكاكات، فضلاً عن مشكلات النقل الاقتصادية وازدياد الديون عليها، وبالتالي أدى هذا العجز إلى محاولة الحكومة السنغالية ضم أراضي النهر الواقعة على الجانب الموريتاني لحل الأزمة.

٣ ـ أما على الجانب السياسي فإن عاملين أساسيين ساعدا على تفاقم الأمر، وهما ظهور المعارضة السياسية السنغالية، وتجاور الأنظمة السياسية المختلفة في البلدين.

وكانت الأزمة الاقتصادية سبباً في إضعاف السلطة السياسية وظهر عجز حكومة (عبده ضيوف) فأراد البحث عن كبش فداء، فما كان منه إلا تصعيد الأزمة لإثبات قدرته على اتخاذ مواقف قوية والتصدي للقضايا الوطنية.

أما عن الجانب السياسي فإن السنغال تعيش نظاماً ليبراليا تعددياً بينما تعيش موريتانيا في ظل نظام فردي. وكان السنغال يساند المعارضة السرية الموريتانية القائمة على عناصر زنجية.

لكل هذه الأسباب اندلعت أحداث العنف بين الدولتين ولكن الجهود العربية والأفريقية بالإضافة إلى الجهود الأوروبية تكاتفت لحل هذا الخلاف.

وطرح السنغال قضية إعادة تخطيط الحدود، والتزام الطرفين بمعاهدة ١٩٣٣ لترسيم الحدود، وبدأت مرحلة من التفاوض ـ إلا أن الاتفاق والتفاهم اتخذ نوعاً من الجمود على المستوى السياسي، وفشلت كل محاولات الوساطة الأفريقية والعربية، وكان على الدول العربية والأفريقية حل الأزمة الحدودية بين موريتانيا والسنغال قبل أن تندلع الحرب مرة أخرى.

## وسوف نبدأ قصة الصراع وخلفيته التاريخية منذ البداية

فلقد كانت منطقة الحدود من الناحية التاريخية تحت سيطرة المزارعين الأفارقة السود الذين انقسموا بعد الاستقلال حسب القوميات ـ لكن الأنماط السلوكية لم تتغير، والسكان الذين عاشوا جنوب النهر ويطلق عليهم «السنغاليون» غالباً ماكانوا يزرعون الأرض على الجانب الآخر، وبعض السكان الذين يعيشون على الجانب الآخر ويسمون الموريتانيين كانت لهم حقولهم في الجنوب، وبعبارة أخرى كانت الحدود سهلة الاختراق والنفاذ.

لقد تأثر البيضان البدو من جراء الجفاف في السبعينات والثمانينات لأنهم يعتمدون وبشكل أساسي على مياه الأمطار في الرعي، ومات أعداد كبيرة من الماشية، وتحول عدد كبير من الرعاة إلى لاجئين وتأثرت مزارع الغذاء بشكل حاد بسبب نقص كمية الأرض الزراعية، وفي عام ١٩٨٣ كان نهر السنغال في أدنى مستوياته منذ عام ١٩٠٤ ونتيجة لكل هذا ازدادت المنافسة، فالبيضان الذين يسعون في البحث عن مناطق للرعي اندفعوا إلى الجنوب في مناطق يزرعها الأفارقة السود، وتحول عدد من الرعاة إلى الزراعة بسبب جفاف أراضي الرعي، وفي الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٠ انخفض عدد البدو في موريتانيا من ٨٠ ٪ إلى ٢٣٪ من السكان بعد أن استقر عدد كبير منهم في وادي النهر

كانت هذه هي الخلفية التي أدت إلى إنشاء منظمة لتنمية نهر السنغال والتي نشأت في عام ١٩٧٢ بجهد مشترك من السنغال وموريتانيا ومالي لبناء سدود لتوفير المياه الدائمة لري آلاف الأفدنة. وللاستفادة من هذه المنظمة أصدرت موريتانيا قوانين الإصلاح في عام ١٩٨٤ والتي خولت الحكومة في تحديد الموارد وتخصيصها في حوض النهر ـ لكن لم يتم تنفيذ هذه القوانين حتى مايو ١٩٨٨ عندما ألغى حق ملكية الأرض والسيطرة عليها في بوجي (Boghe) وأعطيت هذه الحقوق إلى البيضان من تواكشوت مع استثمار رأس المال لتطوير

وسائل الزراعة، وتمت مصادرة أملاك الأفارقة السود في حقولهم على الجانب الموريتاني لإفساح الطريق أمام الأعداد القادمة.

أما حكومة السنغال فقد كلفت المجالس الريفية المحلية المنتمة بإدارة أراضي الحدود، وتشكلت لجان دفاعية ذاتية رداً على قوانين الإصلاح الموريتانية وهي التي أطلق عليها «مشكلة قومية تخص كل السنغاليين وليس فقط العمال في وادي النهر».

ومع ذلك فإن الفلاحين في المنطقة لم يكونوا راضين عن قرارات السنغال حول هذه المسألة، والتقى ممثلو السنغال وموريتانيا في إحدى قرى الحدود في أغسطس ١٩٨٨ لمناقشة مشكلاتهم ورغم أنهم اتفقوا على عدد من الإجراءات بما فيها عودة الفلاحين المطرودين إلى أراضيهم ـ إلا أن الوضع الحالي لإعادة توزيع الأرض لم يحدث؛ كما أن حركة الناس والبضائع عبر النهر لم تجد تأييداً من النظام في نواكشوط.

## تطورات الأزمة:

في أواخر فصل الأمطار في عام ١٩٨٨ قام البيضان القادمون من نواكشوط بتعقب المزارعين السود الأفارقة الذين كانوا يستعدون للزراعة على الجانب الشمالي من النهر.

وفي نوفمبر تم الإستيلاء على قطيع من الإبل يتبع الموريتانيين وأعيد مرة ثانية دون خرق لمعاهدة سابقة حول حقوق الرعي، وردت حكومة نواكشوط بمنع دخول قوافل ودواب السنغال، وردت داكار بإغلاق النهر عند روسو (Rosso).

وفي أبريل عام ١٩٨٩ حظر السنغاليون استيراد الصيد الطازج والمياه المعدنية وغيرها من السلع والأطعمة المستوردة، وجاء الرد الموريتاني بمنع شحن الزيوت والأطعمة الحيوانية والخضروات الطازجة ـ لكن هذا الموقف الخطير انفرج في أواخر يناير نتيجة تدخل رئيس كوت دي فوار (فليكس هو فيي بوانيه) الذي

دعا رئيسا الدولتين إلى اجتماع وحسب اتفاق سابق أعطى للفلاحين حق مصادرة الماشية التي تتواجد في أراضي المراعي - فإن جماعة من السنغاليين قامت بالاستيلاء على قطيع يخص بعض الموريتانيين، وقتل إثنان في الاصطدام في ٨ أبريل ١٩٨٩ من جانب حرس الحدود بينما أُلقي القبض على ثلاثة عشر شخصاً كرهائن لعدة أيام، وبعد أن زار وزير داخلية السنغال نواكشوت للحث على تشكيل لجنة مشتركة لوضع نهاية لما حدث - كان رد زميله الموريتاني بأن الحادثة يجب إلا تأخذ أهمية تفوق الحقيقة وبالتالي أغضبت السنغاليين الذين شعروا بأنه تجاهل موت زملائهم.

وتبع ذلك تطور وتصاعد سريع للموقف فقد حدثت مواجهات بين الأفارقة السود والبيضان في قرى الحدود في أبريل، وبعد سلب بعض التاجر في داكار، ازدادت أعمال العنف والدمار، كما تم الهجوم على السفارة الموريتانية، وعندما وصلت الإشاعات الكاذبة إلى نواكشوت بأن العرب قد قُتلوا في داكار، في يوم الثلاثاء الأسود في ٢٥ أبريل تمت مهاجمة مئات السنغاليين وقتلهم، وجرح عدد كبير، وحدثت عمليات ضخمة من الهجرة والخروج، وعندما وصلوا إلى السنغال حدثت مطاردة في ٢٧ و ٢٩ أبريل، وقتل أكثر من خمسين شخصاً معظمهم من داكار، وتم استدعاء الجيش وفرض حظر التجول في الدولتين، وبعد ذلك وفي ظل المساعدات الخارجية بدأت ظلقات النيران تخف، وتم نقل ١٠٠,٠٠٠ شخص جواً كما عبر أكثر منهم براً، وفي أول يونيه قدر عدد المهاجرين السنغاليين بحوالي ٧٥,٠٠٠ شخص والموريتانيين حوالي ١٧٠,٠٠٠ نسمة عادوا إلى وطنهم الأصلي.

والسؤال : لماذا تحولت هذه الحادثة البسيطة نسبياً إلى مأزق دبلوماسي كبير؟

لعل تسلسل الأفعال ورد الفعل هي التي أدت إلى تفاقم الأزمة التي لم تعالج قطعاً من الدولتين.

## ثالثاً: مشكلة الحدود الصومالية الكينية (مشكلة إنفدى)

حاولت بريطانيا إنشاء كيان عازل بين الصومال الإيطالي والمرتفعات التي يسكنها البيض في كينيا ـ ولذا سيطرت على المنطقة التي عُرفت باسم المقاطعة الشمالية لكينيا بما عرف بإقليم (إنفدى) حتى تمنع التوسع الصومالي في اتجاه الجنوب الغربي، ولحماية كينيا من غارات الأثيوبيين القادمة من الشمال. وقامت بريطانيا في عام ١٩٠٩ برسم خط إدارى بين نهر جوبا وإقليم «نفدى» ومنعت الصوماليين من التوغل فيما وراء ذلك الخط الذى عُرف باسم خط «الجالا الصوماليين» (Somali Galla) ، وعارض الصوماليون هذا الإجراء، وقاموا بغارات متكررة ضد البريطانيين.

وفى عام ١٩٢٥ تم رسم الحدود الفاصلة بين كينيا والصومال بعد أن تخلت بريطانيا عن الجزء الشرقى من المنطقة التى يسكنها الصوماليون وضمته إلى كينيا بعد معاهدة وقعتها مع إيطاليا، واعتباراً من عام ١٩٣٤ أصبحت إنفدى منطقة خاصة.

وبعد أن حصل الصومال على استقلاله فى عام ١٩٦٠ شكل الصوماليون فى أنفدى «الحزب التقدمى لشعب المقاطعة الشمالية» ـ وقام الحزب بنشاط كبير من أجل فصل الإقليم وعودته إلى الصومال.

ونتيجة لكل هذه الجهود وافق المؤتمر الدستورى الكينى الذى عُقد فى لندن فى عام ١٩٦٢ على تشكيل لجنة لإجراء استفتاء فى إقليم انفدى لتقرير مصيره، وجاءت نتيجة الاستفتاء في ١٥ نوفمبر وكانت لصالح الانفصال عن كينيا والانضمام إلى الصومال بنسبة ٨٨٪ .

وبدأت الصومال في إجراء اتصالات مع بريطانيا لتطبيق نتائج الاستفتاء، ووعدت بحل المشكلة قبل منح كينيا الإستقلال النهائي، إلا أن استقلال كينيا تم فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٣ وأطلق على أنفدى اسم الإقليم الشمالى الشرقي، وصار جزءاً من كينيا بشكل رسمى.

وعندما زار (جوموكنياتا) مقديشيو عام ١٩٦٢ طالب بحل مشكلة النفدى بإقامة دولة إتحادية فيدرالية فى شرق أفريقيا لتسوية مشكلة الحدود فى إطارها ـ لكن الصومال رفض هذا الاقتراح، وطالب بإنشاء اتحاد فيدرالى يضم الشعب الصومالى كله، وحسب ذلك أعلنت كينيا أنها تعتبر النفدى جزءاً من أراضيها، وترى أن مشكلتها مشكلة داخلية تخص كينيا وشعب الإقليم فحسب، وأنه يجب على الصومال أن تكف عن التدخل فى شئونها لأن كافة أطرافها الذين يعيشون فى كينيا هم جزء من الشعب الكينى.

وقامت كينيا فى عام ١٩٦٣ بتوقيع معاهدة مع إثيوبيا وذلك بقصد التعاون ضد مطالب الصوماليين، وعندما إندلعت الحرب (الصومالية الأثيوبية) عام ١٩٦٤ صار تركيز الصومال على هذه الجبهة، فأبرمت مع كينيا إتفاقاً فى عام ١٩٦٧ أظهر رغبة الرئيس الصومالى (عبد الرشيد شارماكي) فى المرونة والتفاوض لحل الخلافات.

لكن هذا النزاع لم يُحسم بسبب الإطاحة بالرئيس عبد الرشيد، فتوترت العلاقات من جديد بعد نشوب حرب الأوجادين، وقامت كينيا بزيادة الوجود العسكرى فى النفدى، ووضعت قيوداً على التبادل التجارى بين الدولتين، كما أيدت كينيا الموقف الأثيوبى بل ووقعت فى عام ١٩٧٩ معاهدة صداقة مع إثيوبيا وذلك بقصد إنشاء جبهة مشتركة ضد التوسع الصومالى.

ولاتزال هذه القضية دون حل حتى يومنا هذا.

* * *

## رابعاً: مشكلة سبتة ومليلة

كان لموقع المغرب فى الطرف الشمالى الغربى للقارة الأفريقية وقربه من أوروبا أثره فى أطماع الدول الأوروبية فى هذا الموقع الاستراتيجى منذ حركة الكشوف الجغرافية، وخروج أوروبا إلى عالم ما وراء البحار. وما أن استهل البرتغاليون حركتهم الكشفية حتى استولوا على منطقتى سبتة ومليلة فى مطلع

القرن الخامس عشر (١٤١٥) وجاء بعدهم الأسبان الذين سيطروا على البرتغال في عام ١٥٨٠، وبالتالي انتقلت إليهم مدينتا (سبتة ومليلة) وحتى عندما استردت البرتغال أملاكها من أسبانيا. لم تتنازل أسبانيا عن هذين الميناءين لموقعهما الاستراتيجي.

وكان وجود الإنجليز في جبل طارق في مطلع القرن الثامن عشر[1] سبباً في تمسك أسبانيا بمدينة سبتة ومليلة.

وحاولت إنجلترا أثناء التفاوض مع فرنسا في فترة الإتفاق الودي أن تمنع فرنسا من السيطرة على شمال المغرب وذلك بوضع هذا الإقليم تحت سيطرة أسبانيا. وكانت مدينة (سبتة) لا تقل أهمية عن مدينة طنجة لأنها القاعدة التي انطلق منها قواد الإسلام أمثال عقبة بن نافع، وطارق بن زياد، وموسى بن نصير عبر المضيق إلى الأندلس، هذا في الوقت الذي تلعب فيه مدينة (مليلة) أهمية في التاريخ الإقتصادي للمغرب.

وفي عام ١٥١٥ استعاد المغاربة مدن الصويرة، وأكادير عام ١٥٤١ وأسفي وأزمور ١٥٤٩، والقصر الكبير وأصيله عام ١٥٥٠ . وحقق المغرب أيضاً بعد استقلاله تحريرا لكل من طرفايه ١٩٥٨، وإفني ١٩٦٩، وظلت (سبتة ومليلة) دون إسترجاع حتى يومنا هذا.

ولعل سر تمسك أسبانيا بسبته ومليلة هو أن (سبتة) مدينة ساحلية تبعد عن أقرب نقطة في أوروبا باثنين وعشرين كيلو متراً، ولا تبعد عن مدينة تطوان المغربية بأكثر من أربعين كيلو متراً وطولها من الشرق إلى الغرب ألفي متر ومن الشمال إلى الجنوب ألف وخمسمائة متر، ويبلغ عدد السكان المغاربة بها نحو ٧٢,٠٠٠، وحصل حوالي ألف مغربي منهم على الجنسية الأسبانية.

أما مدينة (مليلة) فانها تقع شمال شرق المغرب على شاطيء البحر المتوسط ومساحتها حوالي اثنى عشر ألف كيلو متر تقريباً. وقد سقطت في أيدي

---

(١) استولت انجلترا على جبل طارق في عام ١٧٠٤ وما زالت تحتله إلى اليوم (٢٠٠١).

الأسبان في عام ١٤٩٧، وعدد السكان المغاربة بها نحو سبعة وعشرين ألف مغربي.

**محاولات المغرب لاسترداد سبتة ومليلة:**

في مارس ١٩٥٦ طالب المغرب باسترجاع الجيوب المحتلة في شماله، كما جدد هذا المطلب رسمياً في عام ١٩٦٠، وطالب بالدخول في مفاوضات مع أسبانيا في هذا الخصوص ـ لكن جاء الرد الأسباني بأن لها حق الملكية في هذه الثغور إستناداً إلى طول مدة الاحتلال الاسباني لها ولان معظم السكان حالياً من الأسبان، وأنها غير مسجلة في اعداد الأراضي غير المستقلة في سجلات الأمم المتحدة ١٩٤٧.

أما المغرب فقد ردت على ذلك بأن هذا الإحتلال للثغور هو نوع من الإستعمار المحض، وأن المغرب عبر تاريخه لم يتوقف عن المطالبة بهذه الثغور، هذا فضلاً عن أن هذه الأراضي المحتلة تقع داخل المغرب، وضمن حدوده الطبيعية على سواحل البحر الأبيض المتوسط.

ويرى المغرب أيضاً أن قضية جبل طارق شبيهة بمدينتي سبتة ومليلة حيث يحق لأسبانيا المطالبة بجبل طارق مثلما يطالب المغاربة بثغوره المحتلة.

وتضيف المغرب حجة أخرى بأن أسبانيا منذ غزوها للمدينتين قامت بطرد السكان الاصليين، وتعويضهم بمواطنين أسبان، وهم (الأسبان) لا يُعتبرون سكاناً أصليين.

وفي ٢٧ يناير ١٩٥٧ طرح المغرب المشكلة رسمياً من خلال مذكرة أرسلت إلى رئيس لجنة تصفية الإستعمار ـ طالب فيها المغرب بإدراج مدينتي سبتة ومليلة في قائمة الأراضي التي يجب تصفية الاستعمار فيها. وجاء رد أسبانيا بحقها التاريخي في المدينتين.

وطالب مجلس الأمن من أسبانيا والمغرب تطبيق المادة ٣٣ من الميثاق والتي تقضي بتسوية الخلافات الثنائية عن طريق الحوار.

وفي عام ١٩٨٥ تمخضت عن هذه المشكلة قضيتين أساسيتين :

أولهما: موضوع الحكم الذاتي لبعض المقاطعات حيث يريد السكان الاسبان في المدينتين حكم ذاتياً يعطيهم بعض الحقوق في تيسير الحكم وحتى لا يكون للمغاربة وهم السكان الأصليون أية امتيازات.

وثانيهما: القانون المنظم للأجانب الذي أصدرته (حكومة مدريد) وهو يقضي بأن على الأجانب في أسبانيا أن يحصلوا على إذن بالإقامة يجدد كل خمس سنوات، ونتيجة لتطبيق هذا القانون على المغاربة لأنهم لا يعتبرون أجانب، وفي نفس الوقت لا يعتبرهم الأسبان مغاربة - أنهم ظلوا في منزلة بين الاثنين ليس لهم حقوق الأسبان، ولا يعاملون كأجانب، كما أنهم لا يُمنحون جواز سفر يثبت هويتهم، وكانوا يمنحون منذ عام ١٩٧٥ ورقة إحصاء لضبط وجودهم عند إدارة الأمن، ولقد قررت حكومة مدريد عام ١٩٨٥ تطبيق هذا القانون على مدينتي سبتة ومليلة.

وتسعى الحكومة الأسبانية إلى تسوية أوضاع المغاربة هناك عن طريق التجنيس للتمتع بحق الملكية في أسبانيا.

وحاولت السلطات الأسبانية استمالة بعض الشباب من الذين قادوا حركة التمرد ضد الوجود الأسباني - حيث عينت (السيد عمر ددوح) مستشاراً في وزارة الداخلية الأسبانية على أن يهتم بقضاء المسلمين القاطنين في أسبانيا وقبل عمر ددوح المنصب عدة أسابيع لكنه استقال بعد ذلك، واتجه إلى المغرب.

وفي ٢١ يناير ١٩٨٧ زار وزير الداخلية الأسباني المغرب وحمله الملك الحسن الثاني خطاباً إلى الرئيس الأسباني حوان بخصوص أوضاع سبتة ومليلة السبتة، واقترح الملك تشكيل لجنة تقوم ببحث مشاكل الجيوب المغربية المحتلة، وإيجاد حلول لها - لكن هذا الاقتراح وجد معارضة شديدة من الأسبان بل أكد وزير الداخلية عدم إمكانية الوصول إلى اتفاق مع المغرب حول مستقبل سبتة ومليلة. ورفضت الخارجية الأسبانية هذا الاقتراح الخاص ببحث المشكلة بحجة أن سبتة ومليلة مدن أسبانية ولهما ممثلون في البرلمان الأسباني.

ولا تزال القضية دون حل خاصة أن المغرب لا يفكر فى استخدام قوة لإستعادة الثغرين ويعتمد على أساس الصداقة والتفاهم. ونفس السياسة تعتمد عليها أسبانيا فى تعاملها مع المغرب.

***

## خامسا: مشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية

مرت مشكلة الحدود فى القرن الأفريقى بعدة تطورات وكانت بريطانيا هى المحرك الأول لهذه المشكلات خاصة بعد أن أجبرت مصر على الإنسحاب من شرق أفريقيا فى عام ١٨٧٧، وعلى الإنسحاب من السودان فى عام ١٨٨٤، وبعد وقوف فرنسا موقف الحذر من هذه التطورات.

وقد مرت المشكلة الحدودية بين أثيوبيا والصومال فى مراحل:

### المراحل الأولى (١٨٨٢-١٩١٣):

شهدت هذه المرحلة بداية التوسع الإيطالى فى إريتريا عام ١٨٨٢ وانتهت بوفاة منليك الثانى، والذى شهد عصره صورة الحدود السياسية لإريتريا وأثيوبيا المعاصرة، وشهدت هذه الفترة عدة أحداث منها:

- فرض الحماية البريطانية على الصومال فى عام ١٨٨٤.
- انسحاب مصر من المنطقة وظهور الصومال الإيطالى فى عام ١٨٨٩.
- إعلان إرتريا مستعمرة إيطالية فى عام ١٨٩٠.
- قيام الصومال البريطانى فى عام ١٨٩٧ ثم النزاع حول الأوجادين بين كل من إيطاليا وأثيوبيا.

### المرحلة الثانية (١٩١٤-١٩٥٤):

فى عام ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الأولى وشهدت منطقة القرن الأفريقى عدة تغيرات، أبرزها توقيع معاهدة صداقة بين إيطاليا وأثيوبيا فى عام ١٩٢٨ والغزو الإيطالى لإثيوبيا بين عامى ١٩٣٥، ١٩٤١ ثم سيطرت بريطانيا على

وفى الحرب العالمية الثانية انهزمت إيطاليا، ودخل البريطانيون مع هيلاسلاسى أديس أبابا عام ١٩٤١ وخضعت الأوجادين تحت الإدارة العسكرية، وخضعت أراضى الصومال عدا جيبوتى لنظام واحد. وهذا ما أيقظ الوعى الوطنى لدى الصوماليين.

وفى ٣١ يناير ١٩٤٣ وُقعت معاهدة بين بريطانيا وإثيوبيا نصت على اعتبار (الأوجادين) جزءاً منفصلا عن إثيوبيا تتولى القوات العسكرية البريطانية إدارتها، وظل خضوع الصومال الإيطالى للإدارة العسكرية البريطانية حتى عام ١٩٤٩ حين خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيطاليا ـ الوصاية على المنطقة لمدة عشر سنوات يبدأ من ٢ ديسمبر ١٩٥٠، وكان المفروض أن تمهد إيطاليا لاستقلال المنطقة.

ورفضت إثيوبيا التعاون مع إيطاليا لتعيين الحدود بينها وبين الصومال، فقامت بريطانيا بتوقيع اتفاق مع إثيوبيا برسم حدود بين الصومال وإثيوبيا واسمته بالخط الإدارى المؤقت، ويلتقى بحدود الصومال البريطانى السابق عند خطوط ٤٨° شرقاً وخط عرض ٨° شمالاً، وعلى بُعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندى، ولم تعترف إثيوبيا بهذا الخط باعتباره حدوداً سياسية دائمة بينها وبين الصومال وتمسك الصوماليون بخط طول ٤٧° وخط عرض ٨° شمالاً لأن الخط الإدارى هو جزء من أرض الصومال.

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤ وقعت بريطانيا معاهدة مع إثيوبيا لصالح الأخيرة نصت فيها على الانسحاب العسكرى من منطقة (هود) وجزء من (الأوجادين) على أن تتولى إثيوبيا إدارتها اعتباراً من ٢٨ فبراير ١٩٥٥، واحتج الصوماليون على وضع أراضيهم تحت إدارة أثيوبيا دون إذنهم.

### المرحلة الثالثة ١٩٥٥-١٩٦٢:

قبل أن تستعيد إثيوبيا مناطق توسعها السابقة فى هود وأوجادين، تمكنت دبلوماسيتها من إلحاق اريتريا كإقليم إدارى تابع لإثيوبيا فيدراليا عام ١٩٥٢ لكنها قامت بضمه فى عام ١٩٦٢.

عندما استقلت الصومال (البريطاني ـ الإيطالي) في عام ١٩٦٠ اعتبرت الدولة الجديدة أن واجبها القومي هو ضم الصوماليين في كل هذه المناطق وتكوين الصومال الكبير الذي يضم خمسة مناطق هي: جيبوتي والصومال الإيطالي، والصومال، وإقليم الأوجادين ثم الإقليم الشمالي في كينيا (إنفدي).

وعندما انعقد مؤتمر القمة الأفريقية الأول في ٢٦ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا طرحت مشكلة النزاع على الحدود بين الصومال وإثيوبيا وكينيا ـ لكن المؤتمر لم يأخذ بوجهة نظر الصومال القائمة على حق تقرير المصير، وبعد عام واحد أي في عام ١٩٦٤ أصدر مؤتمر القمة بالقاهرة قراراً نص بشكل صريح على مبدأ عدم المساس بالحدود الأفريقية الراهنة.

وفي ٣ نوفمبر ١٩٦٩ وقع انقلاب عسكري في الصومال أطاح بالرئيس (شرماركي) الذي أغتيل، وظهر نظام جديد بزعامة (محمد سياد بري)، وكان لهذا التغيير إنعكاساته على القرن الأفريقي ومشكلة الحدود فيه، ففي عام ١٩٧٤ صارت القوات الصومالية تمتلك كفاءة قتالية عالية بين دول شرق أفريقيا، هذا في الوقت الذي تصاعدت فيه أعمال القتال في إثيوبيا مع ثوار إريتريا، وعجزت الحكومة الأثيوبية عن قمع الحركة الثورية في إريتريا حتى جاء الإنقلاب العسكري الأثيوبي في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ وانتهى بعزل الأمبراطور هيلاسيلاسي وتولي (مانجستو هيلا ماريام) زمام السلطة.

وحاولت روسيا بعد ثورة إثيوبيا إقامة علاقات طيبة بين الصومال وإثيوبيا، وقام الرئيس الروسي (بود جورني) في مارس ١٩٧٧ بزيارة لكل من مقديشيو وأديس أبابا، وحاول التنسيق بين مطالب الدولتين بإقامة اتحاد فيدرالي يضم كل من إثيوبيا والصومال وعدن ـ لكن هذه الجهود باءت بالفشل، وبدأ الصومال يطالب بحق تقرير المصير للصومال الغربي، واتجه سياد بري عدة مرات إلى الاتحاد السوفيتي طلباً الدعم والمساندة، لكنه لم يجد استجابة لمطالبه.

حدث هذا في الوقت الذي أقام الاتحاد السوفيتي فيه جسراً جويا لتزويد إثيوبيا بالأسلحة سواء من عدن ـ أو من ليبيا، ونتيجة لذلك قرر الصومال في ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ طرد الخبراء السوفيت وإلغاء معاهدة الصداقة السوفيتية.

وكان هذا الدعم الروسي لإثيوبيا وتخليه عن مساندة الصومال سبباً أساسياً في إشتداد موجة الحماس لدى الصوماليين في منطقة الأوجادين، وكان للفشل في حل مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا أثره في التوتر في العلاقات التي انتهت إلى الصدام المسلح بين الطرفين.

وفي يناير ١٩٨٦ عقد سياد بري مع الرئيس الأثيوبي الكولونيل (مانجستو هيلا ماريام) جلسة مباحثات في جيبوتي وكانت مباحثات بناءة. وكانت الأولى من نوعها بين زعماء البلدين، وتشكلت لجنة مشتركة لدراسة مشكلة الأوجادين.

واجتمعت اللجنة مرة ثانية في أغسطس ١٩٨٦، لكن تعرضت المباحثات للتوقف عندما اتهمت الصومال إثيوبيا في فبراير ١٩٨٧ بالتدخل المسلح في منطقة توجد هير (Togd Here) في شمال الصومال، وقد أنكرت إثيوب هذا الادعاء.

وبعد اجتماع الرئيسين في جيبوتي مرة ثانية في ابريل ١٩٨٨ تجددت مباحثات السلام في مقديشيو، وانتهت بنجاح وتم الإتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية، وإنسحاب قوات الدولتين من مناطق الحدود في منتصف مايو وتبادل الأسرى، كما تعهد كل طرف بعدم استخدام القوة ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للإقليم الآخر.

وكان اعتماد الصومال على الغرب قد أحدث بعض التعديلات في الهيكل السياسي للدولة ، رغم أن الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي الذي تأسس في عام ١٩٧٦ تحت الإشراف السوفيتي واصل نشاطه The Somali Revolutionary Socialist Party (SRSP)، وأعد هذا الحزب دستوراً جديداً

ثبت الموافقة عليه في إستفتاء في أغسطس ١٩٧٩ وقد نص على وجود مجلس وطني منتخب يضم ١٧٧ عضواً ـ لكن هذا المجلس لم تكن له سلطات فعلية حقيقية وكان سياد بري يحاول جمع كل سلطات الحكومة في يده، إلا أنه في مايو ١٩٨٦ أصيب سياد بري في حادث طريق تطلب منه إجازة خمسة أسابيع للعلاج في المملكة العربية السعودية.

وطوال هذه الفترة تولى نائب الرئيس ويدعى (محمد علي سامانتار) السلطة مؤقتا وأعلن حالة الطوارئ المؤقتة لمواجهة أية حالة عدم الاستقرار في البلاد.

وفي ديسمبر أجريت الانتخابات للرئاسة وكان (سياد بري) هو المرشح الوحيد ولذا أكد استمراره لفترة لمدة سبع سنوات أخرى وحصل على ٩٩,٩٣٪ من أصوات الناخبين.

**سقوط نظام سياد بري:**

في مطلع عام ١٩٩١ حدثت حركات تمرد مسلحة أدت إلى فرار سياد بري من العاصمة وتولي الأمر (المؤتمر الصومالي الموحد) لكن انقسم المؤتمر إلى فريقين يحدهما موالي لعلي مهدي والآخر للجنرال محمد فرح عيديد وأدى الصراع بينهما إلى معارك دامية وانفصلت قبائل اسحق في الشمال وكونت ما سمي (بجمهورية الصومال) ولم ينجح تدخل الأمم المتحدة في نزع سلاح القبائل المتناحرة ـ وعقدت عدة مؤتمرات منها (مؤتمر سرديرى) بأثيوبيا، ومؤتمر القاهرة في ديسمبر ١٩٩٧ وحضره علي مهدي، وحسين عيديد الذي خلف والده بعد وفاته ـ وآخر المحاولات المحاولة الجيبوتية التي أسفر عنها انتخاب برلمان صومالي واختير (عبد القاسم صلاد حسن) رئيسا للجمهورية كما تشكلت حكومة صومالية، وتبذل الجهود حاليا لإخضاع كل الأحزاب الصومالية للحكومة الجديدة وإعادة بناء الصومال.

* * *

## سادساً: مشكلة شريط أوزو بين ليبيا وتشاد

في شهر فبراير عام ١٩٩٤ ـ وافقت محكمة العدل الدولية على ضم شريط أوزو إلى تشاد وكانت ليبيا قد طالبت تشاد بالإفراج عن ٥٠٠ من الأسرى من الحرب أولاً، كما أنها تماطل في الانسحاب، وقد إتهمت تشاد ليبيا بالمماطلة في تنفيذ الانسحاب من الشريط المتنازع عليه بين الدولتين.

ما هي قصة هذا الشريط؟ وما هو أساس هذا النزاع الحدودي بين الدولتين؟

في الخامس من أغسطس ١٨٩٠ استطاعت فرنسا أن تحصل على موافقة بريطانيا بأن تمد نفوذها الساحلي على البحر المتوسط جنوبا حتى خط يمتد من ساي (Say) على نهر النيجر حتى بارو (Barroua) على بحيرة تشاد.

وكان معروفاً أن جنوب هذا الخط توجد سلطنة وداي (Ouaddei) التي وصلت إلى مرحلة من الإنحلال السياسي ابتداءً من ١٧٩٨ عقب وفاة السلطان يوسف، أما في غرب هذا الخط فكانت توجد مملكة البورنو (Barnou) (شمال نيجيريا حالياً) والتي استطاع رابح فضل الله إقامة مملكة إسلامية بها، وأما في الشمال من هذا الخط فكانت توجد جماعة التوبو (u

وبعد مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥ استطاعت الدولة العثمانية توسيع نفوذها في ولايات برقة وفزان وطرابلس، وعندما صدر تصريح لندن ١٨٩٠ اعترضت عليه حفاظاً على مصالحها ومحاولة لاسترداد كافة المناطق التي تمثل ظهر إقليم طرابلس والتي تصل إلى بحيرة تشاد.

وفي عام ١٨٩٦ اتفقت فرنسا وبريطانيا على مناطق نفوذ كل منهما في القارة الافريقية، وفي ٢١ مارس من نفس العام تم الاتفاق على أن تمتد الحدود بين تشاد وليبيا من خط يمتد من نقطة تقاطع مدار السرطان بخط طول ١٦° شرقاً، ويتجه إلى الجنوب الشرقي ليلتقي مع خط طول ٢٤° شرقاً، ونتيجة لذلك أقام الفرنسيون في عام ١٩٠٠ حصن (لامي) بعد القضاء على رابح فضل الله في موقعة كوسيري.

واعترضت الدولة العثمانية على إحتلال فرنسا وبريطانيا لهذه الأراضى وشرعت في عام ١٩٠٨ في إنشاء حصن باردای (Bardou) وأقامت مركزاً آخر في يو (Yoa)، وظل النزاع قائماً بين فرنسا والعثمانيين حتى قامت الحرب التركية الإيطالية في ٢٩ سبتمبر ١٩١١، وأضطر الأتراك بعد هزيمتهم إلى توقيع معاهدة أوشي لوزان (Ouchy) في ١٨ أكتوبر ١٩١٢، ورحلت تركيا عن ليبيا وقامت فرنسا بالإستيلاء على كل المناطق التي حددتها اتفاقية ١٨٩٩ مع بريطانيا.

وبعد أن تمكنت إيطاليا من السيطرة على ليبيا ـ تشكلت لجنة فرنسية إيطالية في سويسرا في ٣٠ يولية ١٩١٤ لوضع الحدود الجنوبية لليبيا ـ لكن قيام الحرب العالمية الأولى عطل أعمال هذه اللجنة.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها طالبت إيطاليا باسترداد بعض الأراضى الواقعة جنوب الجزائر وشمال النيجر (حوالى ٢٣٣,٠٠٠كم٢)، ووقعت اتفاقية بيشون برنا (Piclon Bancil) في ١٢ سبتمبر ١٩١٦ ـ لكن اتفاق فرنسا مع انجلترا بالإبقاء على معاهدة ١٨٩٩ حرم إيطاليا من منطقة مساحتها (١٧٥,٠٠٠كم٢).

وكانت هذه الأراضى الجنوبية من ليبيا خارج إطار السيطرة الإيطالية في عام ١٩١٩ ـ لكن في عام ١٩٣١ احتلت إيطالى (فزان) ودخلت واحة الكفرة، وطالبت إيطاليا بضم كافة الأراضى الواقعة شمال خط عرض ١٨°، لكن فرنسا أعادت احتلال إقليم تيبستى فى نهاية عام ١٩٢٩ .

وبعد عدة اتفاقيات عُقدت معاهدة فى روما فى عام ١٩٣٥ وتم التنازل لإيطاليا عن شريط من الأراضى مساحته ١١٤,٠٠٠كم٢، ضُم إلى أراضى ليبيا الجنوبية، وكان داخله معسكر صغير فى أوزو (Aozou)، ومن هنا أطلق على هذه المنطقة اسم شريط أوزو (Bande d'Aozou).

وظل شريط أوزو منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين ليبيا وتشاد، التى ضمتها فرنسا فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٠، وبعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة

إيطاليا، وقعت في العاشر من فبراير ١٩٤٧ معاهدة باريس التي وضعت نهاية الحرب العالمية الثانية، وجاء في البند (٢٣) من هذه المعاهدة تنازل إيطاليا عن جميع ممتلكاتها الأفريقية ومن بينها ليبيا، كما نص البند (٤٤) على إلغاء معاهدة روما عام ١٩٣٥ .

وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ نالت ليبيا استقلالها كمملكة متحدة تضم طرابلس وبرقة وفزان وطالب القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع الحدود السياسية لليبيا ـ حيث لم تكن قد حُددت من قبل في اتفاقيات دولية .

وفي ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار ٣٩٢ الذي أشار إلى أنه طالما لا توجد اتفاقيات دولية لحدود ليبيا السياسية ـ فإن الطريق الوحيد هو طريق المفاوضات بين الحكومة الليبية وفرنسا .

وأصرت فرنسا على خط الحدود الذي رُسم عام ١٨٩٩ بينما أصرت ليبيا على التمسك بمعاهدة روما ١٩٣٥ .

وفي ١٠ أغسطس ١٩٥٥ وُقعت في طرابلس معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين فرنسا وليبيا، وجاء في بندها الثالث «إقرار الأطراف المتعاقدة بأن الحدود بين تشاد وليبيا قد نتجت عن الاتفاقيات التي نفذت منذ تاريخ إنشاء المملكة الليبية المتحدة .

وفي ١١ أغسطس ١٩٦٠ حصلت تشاد على إستقلالها في إطار الجماعة الفرنسية، وتولى العقيد معمر القذافي السلطة في ليبيا في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، وفي أعماق ثورة جبهة التحرير الوطنية في تشاد أضطر الجيش التشادي إلى إخلاء أوزو وخلال النصف الأول من عام ١٩٧٣، ودخلتها القوات الليبية واعتبرت ليبيا شرط أوزو جزءاً من أراضيها .

وفي سبتمبر ١٩٧٦ جاهرت ليبيا بمطالبها ونشرت سلسلة من الخرائط الجديدة تضم مناطق أخرى تتبع حالياً كلا من النيجر والجزائر إضافة إلى حدود معاهدة روما .

وفى نوفمبر ١٩٨١ طالبت حركة الوحدة الوطنية الانفصالية فى تشاد برئاسة (جوكونى عويضى) بأن تتخلى القوات الليبية عن مواقعها فى شمال تشاد، غير أنها ظلت محتفظة بشريط أوزو.

وعندما تولى (حسين حبرى) القيادة فى تشاد عام ١٩٨٢ إشتد الصراع بين عويضى وحبرى، وبدأت مفاوضات بين الطرفين من أجل وضع شريط أوزو، وعادت المشكلة تفرض نفسها بين الدولتين.

وعند عرض الأمر على المنظمة الأفريقية أعربت عن قرارها فى ٢١ يوليه ١٩٦٤ بتعهد جميع الدول الأفريقية على احترام الحدود السياسية التى كانت موجودة عند الاستقلال، وانتهى الأمر بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية فى لاهاى والتى أقرت أحقية تشاد فى هذا الشريط وعلى ليبيا الامتثال للأمر، وإعادة أوزو إلى تشاد.

***

## سابعاً: مشكلة الحدود بين الكاميرون ونيجيريا

من المشكلات التى أثيرت فى الآونة الأخيرة مشكلة أخرى من مشاكل الحدود فى القارة الأفريقية، هى مشكلة الحدود بين نيجيريا والكاميرون فكيف نشأت هذه المشكلة، وما هى الحدود التاريخية لها، وهل هى مشكلة من نوع خاص فرضتها ظروف معينة أم أنها تسير مع بقية مشكلات الحدود التى لا تجد حلاً لها على الساحة الأفريقية.

بدأت قصة هذه الحدود بين جمهورية الكاميرون الفيدرالية وجمهورية نيجيريا عندما وضعت معاهدات الحدود بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية فى غرب أفريقيا، حيث من ناحية الشرق تقع المستعمرات الفرنسية فى الجابون واوبنجى شارى (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وإلى الغرب توجد مستعمرة نيجيريا البريطانية، وكانت الحدود مع فرنسا - قد اتفق عليها فى معاهدات عام ١٨٨٥، ١٨٩٤، ١٩٠٨.

وكانت المعاهدة الأولى قد حددت الحدود على النحو التالى، من مصب نهر كامبو (Campo) على طول نهر كامبو فى تقاطعه مع خط طول ١٠ شرقاً (٧,٤٠ شرق باريس) ويمتد الخط على نفس التوازى حتى تقاطعه مع خط طول ١٥ (١٢,٤٠) شرق باريس.

ولم يهتم الإستعماريون بشئون الشعوب المقيمة فى هذه الأجزاء ـ ونتيجة لذلك فإن ٢٥٠,٠٠٠ من شعب الفانج (Fang) وجدوا أنفسهم فى الكاميرون، ١٢٠,٠٠٠ فى الجابون و ٢١٠,٠٠٠ فى شعب ماكا (Maka) فى الكاميرون ١٠٠,٠٠٠ فى الجابون.

أما خط الحدود بين الكاميرون ونيجيريا فقد تم بنفس الطريقة فقد عُين على أساس نقطة على الساحل يمتد خط على طولها نحو الداخل، فى أثناء الحرب العالمية الأولى تحركت القوات البريطانية من نيجيريا وقوات فرنسية من الجابون وأوبنجى شارى إلى داخل الكاميرون. وانقسمت المستعمرة الالمانية بين القوى المشتركة فى الحرب، وتأسس خط حدودى بين الكاميرون الفرنسية والكاميرون البريطانية على طول خط التقاء قوات الدولتين.

ولكن كيف كانت صورة هذا الخط من الناحية الأنثروبولوجية.

يصف هذا الوضع العالم البريطانى ميك (Meek) الذى عمل مستشاراً أنثروبولوجيا للحكومة البريطانية فى إدارة نيجيريا الإستعمارية على الوضع التالى:

**أولاً**: تقطن جماعة من قبائل هيجى (Higi) عدداً من القرى على جانبى خط الحدود.

**ثانياً**: يسكن فى قرى مياها وباكا وهودوا وبجوردا ونجولى ونوركاوا ونديكوى فى الكاميرون البريطانية عدد من شعب نجايا (Njai) والغالبية منهم يسكنون فى الكاميرون الفرنسية عبر الحدود.

**ثالثاً**: يسكن شيكى (Chake) فى قرى موفى وموداوجيلا وكوجوا وغيرها من القرى فى الكاميرون البريطانية وهى أيضاً عبر الحدود البريطانية الفرنسية.

رابعاً: سكان القرى في ووجا روميجو وبويلا في الكاميرون البريطانية ينتمون إلى قبيلة يسكن معظمها في الكاميرون الفرنسية.

والسؤال هو: ما هو موقف شعب الكاميرون من هذا الخط الحدودي؟

يتضح هذا الموقف من التماس قدمه شعب الكاميرون من خلال الإتحاد الفيدرالي للكاميرون إلى (مجلس الوصاية) التابع للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٤٩ وفيه يقول: «لا يوجد ظلم وقع على شعب الكاميرون من جانب الحكام الأوروبيين أكثر من تقسيم الكاميرون بين بريطانيا وفرنسا، والذي تم بدون إستشارة الشعب الذي تأثر بهذا التقسيم مباشرة، وكان الرجال الذين يقيمون في الحدود يسافرون مئات الأميال إلى عواصم الدول الإستعمارية للحصول على جواز السفر الذي يخول لهم حق زيارة أقاربهم أو أصدقائهم الذين يسكنون على بعد أمتار عبر الخط الحدودي».

لقد حارب شعب الكاميرون طويلاً من أجل إعادة توحيد شطري الدولة في دولة واحدة يساندهم في هذا الحق الشرعي كل القوى التقدمية في العالم. وفي يناير ١٩٦٠ استقل الجزء التابع للحكم الفرنسي، أما (الكاميرون البريطاني) فقد انقسم إلى جزئين أحدهما الكاميرون الشمالي والآخر الكاميرون الجنوبي وبشكل غير قانوني إندمج الكاميرون الشمالي في دولة نيجيريا التي كانت لا تزال مستعمرة.

وطبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٤ أجري إستفتاء في كل من الجزئين من الكاميرون البريطاني في الحادي عشر من فبراير والثاني عشر منه عام ١٩٦١ لإتخاذ قرار بشأن الإنضمام إلى نيجيريا التي صارت دولة مستقلة، أو الانضمام إلى جمهورية الكاميرون.

وفي الجزء الجنوبي حيث كانت حركات التحرر الوطني قوية ـ فإن الغالبية صوتت لصالح الإنضمام إلى دولة الكاميرون، أما في الجزء الشمالي فقد صوتت الغالبية على البقاء مع نيجيريا.

وطالبت حكومة جمهورية الكاميرون بضرورة عودة الجزء الشمالي من الكاميرون البريطانية، وفي ٣١ مايو أصدر الرئيس اهيدجو (Ahidjo) المرسوم التالي.

« في الأول من يونيه سوف ينفصل جزء من الكاميرون على عكس هوى السكان، وإننا نُعبر عن أسفنا العميق لإخواننا في الكاميرون الشمالي، ونؤكد لهم بأننا سنفعل كل ما في وسعنا لإنهاء هذا الانفصال الوحشي».

ولكي نفهم أصل المشكلة بشكل سليم علينا أن ندرس قضية الحدود الكاميرونية ويظل أمر تلك الحدود بين الكاميرون البريطانية سابقاً ونيجيريا. ولقد كانت الأغلبية في الجزء الشمالي للكاميرون البريطانية من شعب بورا (Bura) ٦٦٥,٠٠٠ نسمة، ويعيش منهم ٢٧٥,٠٠٠ في نيجيريا و ٣١٤,٠٠٠ في الجزء الشمالي من الكاميرون البريطانية و ٧٥,٠٠٠ منهم في جمهورية الكاميرون. وهناك أيضا شعب الكارنم (Karnum) الذي يصل تعداده إلى ١,٩٩٤,٠٠٠ نسمة ويقسمون كالاتي:

٣,٠٠٠ ١,٥ نسمة في نيجيريا ١٩٥,٠٠٠ نسمة في الجزء الشمالي من الكاميرون البريطانية السابقة و ٢١,٠٠٠ في جمهورية الكاميرون والبقية في النيجر وتشاد.

ويترتب على ذلك أن الإندماج مع الكاميرون أو نيجيريا لن يحل المشكلة في حد ذاتها تلك المشكلة التي نجمت عن التوزيع الخاطيء للحدود، وأي حل حدودي من الشمال للجنوب سوف يشطر القبائل والشعوب.

## الصراع الحدودي الإريتري الإثيوبي

شهدت منطقة القرن الأفريقي صراعاً حدودياً جديداً أعاد للمنظمة التوتر الذي عاشه منذ فترة طويلة.

بدأ الصراع بين إرتريا وإثيوبيا على عدد من الجيوب الواقعة عند حدودهما المشتركة، وفشلت اللجنة المشكلة لحل النزاع الذي تطور في ٦ مايو ١٩٩٨ إلى نزاع مسلح استخدمت فيه كافة أسلحة الدمار.

وقد قامت القوات الأريترية بإغلاق ميناء عصب على البحر الأحمر في وجه السفن التجارية الإثيوبية، وكانت تمر فيه أكثر من ٧٥٪ من تجارة الترانزيت الإثيوبية.

ورغم جهود الوساطة الأمريكية التي قبلت بها الدولتان فلم تسفر هذه الجهود عن وقف اطلاق النار بين الطرفين.

وقد ادعت البلدان ملكية كل منهما لمنطقة (زالامبيا)، ومنطقة (بادمي) الواقعة جنوب غرب اريتريا ومنطقة (شيرارد) عند الحدود الغربية للبلدين ومثلث (برجا) و(الحميدة) - وهي مناطق ترى ارتريا أنها كانت ضمن حدودها إبان الإستعمار الإيطالي.

ومن الأمور التي أدت للصراع ان إرتريا اصدرت عملة وطنية لها بعد أن كانت تستخدم العملة الاثيوبية (البر).

**وقد ترتبت على هذا النزاع عدة نتائج منها:-**

١ - استنزاف موارد الدولتين، وتوجيه معظم دخلهما لشراء السلاح.

٢ - خسرت إرتريا العائدات التي كانت تجنيها من تدفق تجارة إثيوبيا عبر موانيها وأراضيها.

٣ - توقفت الانتخابات التي كان مقرراً إجراؤها في عام ١٩٩٨ في إرتريا - وقد اتهم الرئيس الارتري بأنه أثار المشكلات استمرا - لتأمين بقائه في الحكم.

٤ - أدت الحروب لهجرة العديد من المواطنين من مناطق القتال إلى الدول المجاورة.

٥ - هذا الصراع يهدد أمن البحر الأحمر، والمناطق النيلية وهي مناطق يهم مصر وغيرها من الدول الأفريقية أن تستقر الأمور لها.

**محاولات إنهاء النزاع:**

أصدر مجلس الأمن بياناً طالب فيه بالوقف الفورى للقتال وحذر المجلس بيع الأسلحة لاى طرف من الطرفين.

وقد تقدمت أمريكا بمبادرة لوقف النزاع.

وناقشت منظمة الوحدة الأفريقية التى عُقدت فى (واجادوجو) عاصمة بوركينافاسو النزاع بين الدولتين ودعت إلى ضرورة وقف الأعمال العدوانية من الدولتين.

وقد اقترحت منظمة الوحدة الأفريقية مبادرة لوقف القتال بين الطرفين وانسحاب قواتهما للمواقع التى كانت بها قبل إندلاع القتال. وقد مثل الطرفان مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية.

ولكن تجدد القتال بينهما ـ وقد قيل إن الأمر يرجع لاختلاف فى تفسير كل من الطرفين لبنود المبادرة الأفريقية.

وقد بذلت مصر من جانبها جهوداً مضنية لإنهاء القتال بين الفريقين، وزار مصر الرئيس الفورتى، والرئيس زيناوى بالإضافة إلى وزيرى خارجية البلدين وتشاوروا مع الرئيس حسنى مبارك بخصوص الأزمة بين البلدين.

وقد حدثت مفاوضات غير مباشرة من البلدين فى الجزائر بدعوة من الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالى للمنظمة.

ووصلت الدولتان إلى اتفاق لوقف اطلاق النار وتجددت الجهود للوصول إلى حل نهائى للأزمة وخاصة أن الدولتين أدركتا أن الحرب لا تحل مشكلة ولن تؤدى إلا للدمار والخراب.

وعقدت فى أكتوبر ٢٠٠٠ مفاوضات مباشرة أخرى فى الجزائر للوصول لحل نهائى تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية وبمشاركة ممثل للاتحاد الأوربى وممثل للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد وصلت إثيوبيا وارتريا إلى اتفاق ينص على:

١ ـ تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين الدولتين.

٢ ـ النظر فى مسألة التعويضات عن الخسائر التي ترتبت على الحرب.

٣ ـ نشر قوات دولة لحفظ السلام في المنطقة الحدودية لضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وفى الثامن من فبراير ٢٠٠١ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه عين رئيس وحدة الخرائط فى المنطقة الدولية (هيروشى بوز اكامى) سكرتيرا للجنة رسم الحدود بين البلدين والتى تضم خمسة أعضاء.

كما أعلنت كل من إثيوبيا وارتريا فى اللجنة.

وقد اتفقت الدولتان أخيراً على النقطة الأمنية المنزوعة السلاح من الدولتين.

***

# الفصل الثالث عشر
# الحروب الأهلية فى أفريقيا

محتويات الفصل:

أولاً: أسباب هذه الحروب وموقف منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الدولية منها.

ثانياً: أمثلة لبعض الحروب والنزاعات الأهلية التى نشبت فى بعض دول القارة:

١. الحرب الأهلية فى الصومال.

٢. الحروب الأهلية فى الكونغو الديمقراطية.

٣. الحروب الأهلية فى السودان.

٤. الحرب الأهلية فى نيجيريا.

٥. الحرب الأهلية فى سراليون.

عانت العديد من الدول الأفريقية منذ استقلالها من ظاهرة الحروب الأهلية.

وقد تعددت هذه الحروب في الفترة الأخيرة بحيث أصبحت ظاهرة واضحة تئن منها القارة وأثرت على كيانها وعلى الجهود المبذولة للتنمية والنهوض في هذه الدول.

**فما أسباب هذه الحروب؟**

وما موقف منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمة الدولية منها.

هناك أسباب متعددة لهذه الحروب.

فمن هذه الأسباب سيادة النظام القبلي، وتغليب المصلحة القبلية على مصلحة الوطن.

كذلك من الأسباب استئثار فئة من المواطنين بالسلطة والإنفراد بها وشعور الغالبية العظمى من المواطنين بالظلم وعدم العدالة.

كذلك فشل السلطات الحاكمة في حل المشكلات السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية وغيرها من المشكلات التي واجهت الدول الأفريقية بعد استقلالها.

وبالطبع فتحت هذه الصراعات الداخلية المجال لتدخل القوى الخارجية لمساندة أحد أطراف النزاع، كما أن هذه الصراعات أدت لعودة الدول الأفريقية التي عانت من هذه الحروب والصراعات - إلى الانقسام وانهيار كيان الدولة في كثير من هذه البلاد الأفريقية.

ولقد أدركت منظمة الوحدة الأفريقية منذ قيامها في عام ١٩٦٣ خطورة هذه المشكلة فأنشأت المنظمة طبقا للمادة ١٩ من ميثاقها «لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم».

لكن لم تقم اللجنة بنشاط ملحوظ.. فقد كانت الخلافات والصراعات تُبحث في مجالس وزراء المنظمة ومؤتمرات رؤساء الدول والحكومات الأفريقية «مؤتمرات القمة».

وفى القمة الافريقية التاسعة والعشرين التي عُقدت فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٣ تقرر تأسيس «آلية لمنع وإدارة تسوية النزاعات الافريقية» - فقد أظهرت تطورات الحروب الأهلية فى القارة ضرورة إيجاد جهاز فى المنظمة (آلية) لحسم المنازعات في الدول الأفريقية حتى لا يفتح المجال لتدخل خارجى.

وقد حدد إعلان القاهرة الذى صدر عن القمة التاسعة والعشرين ـ مهام هذه الآلية فيما يلى:

١- رصد وضع النزاعات الأفريقية.

٢- اتخاذ الخطوات اللازمة لفض هذه النزاعات والصراعات.

٣ - مراقبة الأوضاع التى تنتهى بقيام المنازعات.

٤ - التشاور مع الأمين العام للمنظمة لمنع النزاعات المحتملة وحل المنازعات القائمة.

٥ - العمل الآلية فى إطار رضا جميع أطراف النزاع، وتركز مهمتها على التوفيق بين الأطراف المتنازعة.

هذا ولم يحسم إنشاء هذه الآلية الوضع بالنسبة للصراعات من الدول الافريقية أو الحروب الأهلية الداخلية بينها بل شهدت التسعينيات من القرن العشرين العديد من الحروب الأهلية والصراعات بين الدول الافريقية.

ونُشير إلى أن بعض التجمعات الاقتصادية كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «الايكواس» إستخدمت قوات لحفظ السلام وساهمت في مواجهة بعض الصراعات التى قامت فى دول المنظمة للمجموعة

أما دور المنظمة الدولية الأساسى في إنهاء الصراعات والحروب فى أفريقيا فهو يرجع إلى دور المنظمة الأساسى فى حفظ السلام ـ ولذا فهى تتعاون مع المنظمة الأفريقية فى هذا الشأن.

وسنحاول فيما يلى أن نلقى الضوء على بعض الحروب الأهلية التى قامت في بعض دول القارة.

## ١- الحرب الأهلية في الصومال

المشكلة الصومالية من أخطر المشاكل التي واجهتها القارة لاستفحال خطرها وطول المدة التي إستمرت فيها الحرب ولأهمية المنطقة ـ منطقة القرن الأفريقي والتطورات التي آلت إليها هذه الحرب الأهلية وعدم نجاح المحاولة التي قامت بها المنظمة الدولية لحلها.

ونتتبع المشكلة من بدايتها.

في عام ١٩٦٠ استقلت المنطقة التي كانت تحت سيطرة بريطانيا، والمنطقة التي كانت تحت سيطرة إيطاليا من الصومال، وأعلن قيام جمهورية الصومال وأختير عبد الرشيد علي شيرماركي كأول رئيس وزراء للصومال المستقل، وفي ٢١ أكتوبر ١٩٦٩ حدث إنقلاب عسكري في الصومال وتشكل مجلس للثورة وصار الرئيس «محمد سياد بري» رئيسا لجمهورية الصومال.

وكان مدى نجاح النظام الجديد في الصومال يتوقف على حل المشكلات الجديدة التي يُعاني منها الصومال وفي مقدمتها نجاحه في دمج العناصر المختلفة وكسب ولائها وتحطيم الحواجز القبلية ليرتفع الولاء للوطن على الانتماءات القبلية وكذلك حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عام ١٩٧٤ انضم الصومال لجامعة الدول العربية.

وطالب الصومال بالأجزاء التي يسكنها صوماليون والمتمثلة في «الأوجادين» من أثيوبيا، وجيبوتي «الصومال الفرنسي سابقًا»، والصومال الكيني «النفاذة».

وفي ديسمبر ١٩٨٦ أجريت انتخابات على رئاسة الجمهورية وأعلن أن سياد بري حصل على ٩٩,٩٣٪ من أصوات الناخبين وأنه أُعيد انتخابه رئيسا للجمهورية لمدة سبع سنوات أخرى.

لكن شهد الصومال إضطرابات داخلية بسبب تدهور حالة الإقتصادية والسياسية واتهم النظام بأنه يحابي قبائل معينة.

وأدى فشل الحكومة فى قمع حركات التمرد المسلحة إلى سقوط نظام سياد بري فى إبريل عام ١٩٩١ وأضطر سياد بري للفرار من العاصمة وتولى «المؤتمر الصومالي الموحد السلطة».

لكن سرعان ما انقسم المؤتمر إلى جناحين ـ أحدهما موالٍ لعلي مهدي محمد والآخر موالٍ للجنرال محمد فرح عيديد.

وأعلنت عشائر إسحق فى شمالي الصومال قيام ما أطلقوا عليه «جمهورية أرض الصومال» برئاسة عبد الرحمن أحمد نور، وخلفه محمد إبراهيم عقال. وأدى الصراع بين أتباع علي مهدي محمد وأتباع الجنرال محمد فرح عيديد إلى سقوط أكثر من ٥٠٠٠ قتيل، ٦٠٠٠٠ جريح ونزوح أعداد كبيرة من الصوماليين إلى البلاد المجاورة.

وأصدر مجلس الأمن فى ٥/ ١٢/ ١٩٩٢ قراره رقم ٧٩٤ باستخدام القوة العسكرية فى الصومال لضمان تأمين وصول المساعدات الإنسانية لتخفيف المجاعة والمعاناة الإنسانية.

وأرسلت قوات عسكرية على رأسها قوات أمريكية فى عملية أُطلق عليها تعبير «إعادة الأمل» وقد فشلت هذه القوات فى محاولاتها لنزع أسلحة المتحاربين وأضطرت للإنسحاب فى سبتمبر ١٩٩٤.

وقد حاولت الجامعة العربية، كما حاول المؤتمر الإسلامي تحقيق تصالح بين الفصائل المتحاربة دون جدوى.

وحاولت منظمة الوحدة الأفريقية حل المشكلة، فعقدت عدة مؤتمرات لهذا الغرض من أبرزها مؤتمر أديس أبابا فى ٧ ديسمبر ١٩٩٣، ومؤتمر فى القاهرة فى مارس ١٩٩٤، ومؤتمر نيروبى ١٩٩٤.

وفى عام ١٩٩٦ توفى الزعيم الصومالي محمد فرح عيديد أثر جرح فى إحدى المعارك وتولى رئاسة المؤتمر الصومالي بدلا منه ابنه حسين عيديد.

ومن أهم المؤتمرات التى عُقدت لإيجاد حل للمشكلة الصومالية مؤتمر

سودرى الذى حضره ممثلون لـ ٢٦ فصيلاً صوماليا فيما عدا فصيل المؤتمر الصومالى الذى يتزعمه حسين عيديد .. وقد تقرر فى هذا المؤتمر :

١ -تشكيل مجلس للإنقاذ الوطنى من ٤٦ عضواً.

٢- تشكيل لجنة تنفيذية من ١١ عضواً .

٣- تشكيل هيئة خماسية للإعداد لانعقاد مؤتمر للسلام فى بوصاصير تمهيدا لإعلان قيام حكومة صومالية ؟.

**اتفاق وإعلان القاهرة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٧:**

دعا وزير الخارجية المصرى مجموعة سودرى ، كما دعا مجموعة التحالف الصومالى وعلى رأسهم حسين عديد للقاهرة للتباحث فى المسائل المعلقة تمهيداً لحل المشكلة الصومالية حلاً نهائياً، واستجابت لهذه الدعوة كل الفصائل الصومالية تقريباً، وعبر مداولات مكثفة فى وزارة الخارجية المصرية تم التوقيع على إعلان القاهرة بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلين عن المنظمة الدولية وسفراء الدول الأفريقية وممثل للاتحاد الأوروبى.

وافق ممثلو الفصائل الصومالية على :

١- توحيد العاصمة مقديشيو ، وقد كانت مقسمة بين أنصار على مهدى، وأنصار حسين عيديد.

٢- تهيئة جو من الثقة لعقد مصالحة كاملة بين جميع الأطراف.

٣ - عقد مؤتمر فى «بيدوا» لإنتخاب مجلس رئاسى، ورئيس للوزراء.

٤- الحفاظ على وحدة الصومال كدولة واحدة مستقلة.

لكن رغم ترحيب كافة الفصائل الصومالية بإتفاق القاهرة فقد تأجل عقد مؤتمر بيدوا.

**المبادرة الجيبوتية:**

بذل الرئيس الجيبوتى حسن جوليد جهداً طيبا لإتمام المصالحة بين الصوماليين

وأسفرت جهوده عن إنتخاب برلمان صومالي مؤقت في «عرتا» بجيبوتي واختار البرلمان الصومالي السيد «عبد القاسم صلاد حسين» رئيسا للجمهورية، وشكلت حكومة صومالية .

وتبذل الآن جهود لحث كل الأطراف ورعماء القبائل لمساندة الحكومة الجديدة ليمكنها إعادة بناء الدولة وعلاج المشاكل التي نجمت عن أخرب الأهلية الطويلة .

## ٢- الحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية

شهدت منطقة البحيرات العظمى في أفريقيا حروبا أهلية ضارية تمثلت في الاضطرابات التي قامت في رواندا ، وبورندي، وفي الكونغو الديمقراطية وسنتحدث هنا عن الكونغو بالذات والحروب المتلاحقة التي شهدتها هذه المنطقة الهامة في منطقة القرن الأفريقي.

ونرجع جذور المشكلة إلى منتصف القرن التاسع عشر حين تأسست دولة الكونغو الحر (Congo Free state) تحت إدارة جمعية الكونغو التي أسسها الملك ليوبولد الثاني أثر مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ فيامها «قيام دولة الكونغو الحرة»، ولم يبين المؤتمر حدود هذه الدولة مما أتاح الفرصه لستانلي المعين من قبل الملك ليوبولد ملك بلجيكا - لتوسع شرقا على حساب العرب الذين كانوا أصحاب النفوذ في هذه المنطقة، كما صمم إقليم «كاتنجا» الغني بالنحاس لهذه الدولة بل اتجهت أنظار هذه الدولة إلى النيل.

وهكذا تكونت دولة الكونغو وأصبحت تضم مجموعات متعددة، وفي عام ١٩٠٨ أصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية حكومية واستمرت كذلك حتى نالت الكونغو استقلالها في ٣٠ يونيو ١٩٦٠، وكانت قد تكونت في الكونغو عدة أحزاب وطنية كافحت حتى حصلت على استقلال البلاد من هذه الأحزاب:

حزب أباكو الذي كان على رأسه كازافوبو.

حزب الحركة الوطنية الكونغولية كان على رأسه باتريس لومومبا

وحزب التضامن الافريقي - وكان على رأسه أنطون جيزنجا وبعد إعلان استقلال الكونغو شهدت البلاد عدة اضطرابات فقد أعلن مويس تشومبي استقلال إقليم كاتنجا وانفصاله عن الحكومة المركزية.

وفي ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ قام (موبوتو) رئيس أركان الجيش الكونغولي بانقلاب عسكري ضد حكومة لومومبا وانتهى الأمر باعتقال لومومبا وسجنه ثم اغتياله.

وبعد صراعات عنيفة بين كازافوبو ، وتشومبي وقائد الجيش موبوتو تمكن موبوتو من أن يصبح رئيسًا للجمهورية في ١٩٦٥/١١/٢٥ وغير اسم الكونغو إلى «زائير» وغير اسم العاصمة «ليوبولدفيل» إلى كينشاسا

وقد قامت في الإقليم الشرقي «شابا» حركة انفصالية لكن نجح موبوتو في قمعها.

وقد ظل موبوتو يحكم البلاد ما يقرب من ٣٢ عامًا .

وقد شهدت الكونغو خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين اضطرابات عدة شارك فيها الطلبة والعمال وطالبوا بإدخال إصلاحات دستورية على نظام الحكم وإنشاء نظام سياسي متعدد الأحزاب ووضع دستور جديد للبلاد

وقد أدت إدارة موبوتو للبلاد إلى إهدار ثروات زائير رغم غناها واستمر الصراعات بين الهوتو، والتوتسي وغيرهما من القبائل [1].

واضطر موبوتو في آخر أيامه للسفر إلى هولندا للعلاج من سرطان بالثانة وأتاح غيابه عن البلاد فرصة لاندلاع الثورات في كل مكان .

---

(١) يمثل الهوتو ٨٥٪ من السكان، بينما يمثل التوتسي ١٥٪ وبرغم ذلك كان التوتسي هم الذين يتقلدون المناصب الكبرى.

وقد نجح (رولان كابيلا) وبدعم من أوغندا، ورواندا أن يدخل العاصمة كنشاسا في ١٧ مايو ١٩٩٧ وأن يطيح بحكومة موبوتو وأعلن ما أسمه بعصر الجمهورية الثالثة وذكر أنه سينحي عن السلطة بعد فترة لا تتجاوز العام تجرى خلالها انتخابات عامة وأعلن تغيير اسم زائير إلى «الجمهورية الكونغو الديمقراطية».

لكن في يوليو ١٩٩٨ - ولم يكن قد مضى على تولي كابيلا السلطة في البلاد إلا عام وبضعة أشهر، بدأ يتخلص من أعدائه من التوتسي الذين ساهموا في وصوله لسدة الحكم وأمرهم بمغادرة البلاد مما أدى لتمردهم عليه وقد اتهمه الكونغوليون بأنه لم يف بوعوده بإعداد البلاد لحكم ديمقراطي وأنه أصبح ديكتاتور؛ أشد عنفا من سلفه وأنه أوكل المناصب الرئيسية لأقاربه ومعاونيه من أقليم «كاتنجا» الذي ينتمي إليه وأنه حظر نشاط الأحزاب.

وأعربت أوغندا عن استيائها له من حكومة عن السيطرة على أقليم كيفو الذي تتخذ منه معارضو الرئيس «يورى موسيفيني» رئيس أوغندا مقرا لهم.

كما أعربت رواندا عن استيائها من إخفاق حكومة كابيلا عن قمع حركات الهوتو.

وقد استنجد كابيلا بكل من أنجولا، وزيمبابوى، وناميبيا وهكذا تورطت في هذا النزاع أكثر من ثماني دول أفريقية وبذلت منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من الهيئات والدول لاحتواء الأزمة.

وفي ١٠ يوليو١٩٩٩ وقع في لوزاكا عاصمة «زامبيا» اتفاق لوقف إطلاق النار في الكونغو وتم الاتفاق بما يلي:

١- مد سلطة الحكومة لمختلف المناطق التي يسيطر عليها المتمردون.

٢- دمج المتمردين ضمن الجيش الحكومي.

٣- تشكيل قوة شرطة مشتركة من جانب المتمردين لمراقبة وقف إطلاق النار.

٤ - سحب جميع القوات الأجنبية من البلاد.

٥ - بحث الحكومة مطالب المتمردين.

لكن حدث في ١٥ من يناير ٢٠٠١ أن اغتيل لوران كابيلا برصاصة أطلقها عليه أحد حراسه.

وقرر المؤيدون لكابيلا أن يخلفه ابنه جوزيف كابيلا في الحكم في قيادة القوات المسلحة لكن المعارضين لكابيلا يطالبون بإجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد للبلاد.

وقد تعهد جوزيف كابيلا بإحياء اتفاقية لوساكا، وتعهد بإجراء حوار مع المتمردين، وقال أنه سيبحث مع حلفائه في أنجولا، وناميبيا، وزيمبابوي، ومسائل إنهاء الحرب في الكونجو، والوصول لاتفاق سلام يعيد للبلاد استقرارها.

## ٢ - الحرب الأهلية في السودان

يتحدث المؤرخون عادة عن «مشكلة جنوب السودان» لكن هذا التعبير أصبح قاصرا بعد أن اتسع نطاق المشكلة فشملت بالإضافة إلى الجنوب شرق السودان وغربه وإن ظل أساس المشكلة يكمن ممثلا في أوضاع الجنوب.

وترتبط المشكلة بالمراحل التاريخية التي مر بها السودان وتقسم جنوب السودان ثلاث مديريات هي:

أ. مديرية أعالي النيل وعاصمتها ملكال، وأغلب سكانها من النوير والشلك والأنواك

ب- مديرية بحر الغزال وعاصمتها واو وأغلب سكانها من الدنكا الأزندى

جـ - المديرية الاستوائية وعاصمتها جوبا وأغلب سكانها من الأشولى والموردو والمانندى.

وفي عهد إسماعيل ضمت الإدارة المصرية دارفور، ومناطق بحر الغزال، كما امتدت الإدارة المصرية جنوبا إلى مديرية خط الاستواء وقد شهدت المديريات الجنوبية في السودان بنوع خاص ظاهرة تولي الأجانب الإدارة فيها ، فتولى أمرها صموئيل بيكر، ثم خلفه غوردون ثم براون، فالدكتور إدوارد شنتزر .

أما في فترة حكم المهديين فإنهم لم يستطيعوا أن يبسطوا نفوذهم على السودان بحدوده الطبيعية فأتاحوا الفرصة للدول الاستعمارية لتحقيق أطماعهم في هذه البلاد .

منذ انسحب جيش المهدي من بحر الغزال في عام ١٨٨٦ وتركت هذه المناطق نهبا لأطماع البلجيك والفرنسيين وفيما يتعلق بالمديرية الاستوائية فقد رفض أمين باشا «ادوارد شنتزر» حاكمها من قبل الحكومة المصرية تسليمها لقوات المهدي وأرسل «ستانلي» لسحب أمين باشا ورجاله من المديرية .

وأرسلت شركة شرق أفريقيا البريطانية الكابتن لوجارد لعقد معاهدة مع الملك «موانجاه» ملك أوغندا وضع بموجبها بلاده تحت حماية الشركة البريطانية ، وقد وقع الملك المعاهدة في ٢٦ ديسمبر ١٨٩١ وحلت بعد ذلك الحكومة البريطانية محل الشركة وأعلنت انجلترا حمايتها على أوغندا في ١٨ يونية ١٨٩٤ .

أما فترة الحكم الثنائي التي امتدت من ١٨٩٩ - استرداد السودان إلى ديسمبر ١٩٥٥ - هو تاريخ قرار البرلمان السوداني بالاستقلال وإعلان قيام الجمهورية (١٩ ديسمبر ١٩٥٥) هذه كانت أمور السودان بيد حاكم عام السودان البريطاني

وقد رسمت بريطانيا سياستها في السودان بعد أن أصبحت لها السلطة الحقيقية فيه ممثلة في الحاكم العام على أساس فصل الجنوب عن الشمال وتعميق الفروق بين الشماليين والجنوبيين وفي سبيل ذلك رسمت سياسة التعليم لتحقيق هذه الأهداف.

وإذا كانت السياسة التعليمية في السودان بوجه عام خططت على أساس مجرد تخريج موظفين صغار للإدارة مع الحرص على عدم خلق جيل مثقف يعتز بقوميته ويتعرف على تاريخه فإن الإرساليات التبشيرية التي سمحت لها الحكومة منذ عام ١٩٠٥ بممارسة نشاطها في الجنوب ـ حرصت على عدم تعليم الجنوبيين اللغة العربية وفي نفس الوقت إثارة اشمئزازهم من الحكم المصري التركي السابق.

ومنذ عام ١٩١٢ قامت حكومة السودان بتقديم إعانات مالية محددة للإرساليات لمحارسة نشاطها في الجنوب.

وقد ساعد نظام التعليم في الجنوب على تفكك البناء الاجتماعي بين السودانيين بإثارة النعرة القبلية وتصوير الشماليين على أنهم غزاة طامعين في استرقاق أهل الجنوب واستنزاف خيرات هذه الجهات الغنية لصالح أهل الشمال.

وفي عام ١٩٢٢ أصدرت الحكومة السودانية (قانون المناطق المغلقة) الذي أغلق جنوب السودان في وجه سكان الشمال فأصبحوا لا يتنقلون من الشمال للجنوب إلا بتصريح، كما وضعت العراقيل في طريق مصاهرة الشماليين للجنوبيين.

وأدت الإجراءات التي اتخذت إلى زيادة الفجوة بين أهل شمالي السودان وجنوبه.

وبعد سحب الموظفين والجنود المصريين من السودان بعد حادث مقتل السردار في عام ١٩٢٤ ـ أصبح المجال أوسع أمام انجلترا لتحقيق أهدافها في فصل جنوب السودان عن شماله.

فقد شكلت انجلترا (محاكم قبلية) في جنوب السودان تحكم حسب العرف والتقاليد وشجعت الجنوبيين على أن يتمسكوا بتقاليدهم القبلية وزيهم.

وقد كرر رئيس الوزراء البريطاني «مكدونالد» عام ١٩٢٤ في مجلس العموم البريطاني القول: «إنه لا مبرر لأن تحكم الأجناس التي تسكن شمال

السودان تلك القبائل التي تسكن في الجنوب» وفي عام ١٩٣٥ أصدر السكرتير الإداري للسودان «هارولد ماكمايكل» عدة قوانين اعتبر الجنوب بمقتضاها منطقة مغلقة تماما في وجه الشماليين.

وقد طالب مؤتمر الخريجين في عام ١٩٤١ بإلغاء قوانين المناطق المغلقة.

وحين تقدمت حكومة الثورة في مصر للحكومة البريطانية بمذكرتها بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان اشترطت أن ينص على احتفاظ السودان بوحدته كإقليم واحد.

ومنذ استقل السودان في عام ١٩٥٦ واجهت حكوماته مشكلة الجنوب.

وقد سعت الحكومات التي تولت الأمر في السودان إلى فرض نظام الاندماج القائم بالقوة على الجنوبيين في سعي لاستيعاب الجنوب في إطار الثقافة العربية الإسلامية وسعت الحكومات بالسودان إلى تشجيع انتقال عرب الشمال إلى الجنوب، كما عمدت لتقييد نشاط البعثات التبشيرية ولكن هذه الإجراءات أدت لاندلاع الثورة في «جوبا» وغيرها من مدن الجنوب.

ولما تولى جعفر نميري الحكم في السودان في مايو ١٩٦٩ أذاع بيانا في ٩يوليو اعترف فيه بحق الجنوب في «الحكم الذاتي للإقليم» وفي ٢٧ فبراير ١٩٧٢ عقد وزراء خارجية السودان وممثلوا جبهة جنوب السودان اتفاقا في أديس أبابا بشأن تشكيل مديريات جنوب السودان «مديرية بحر الغزال، والمديرية الاستوائية، ومديرية أعالي النيل فيما بينها إقليما تتمتع بالحكم الذاتي في إطار السودان الموحد.

وأكد ذلك الدستور الدائم للسودان الذي صدر في أبريل ١٩٧٣.

وكان من المنتظر أن ينهي اتفاق أديس أبابا مشكلة جنوب السودان لكن طرأت عوامل عدة جعلت حكومة نميري تحيد عن بنود هذا الاتفاق - فقد صدر في ١٩٨٠ دستور جديد، كما أصدرت حكومة نميري في ٩ سبتمبر ١٩٨٣ قرارها بتطبيق الشريعة الإسلامية على أبناء السودان شماليين وجنوبيين.

كما أن اكتشاف البترول في منطقة بنيتو في الجنوب أثار أطماع الجنوبيين في أن يكون عائده لصالحهم هم فقط، وانتهى الأمر بسقوط حكومة نميري في أبريل ١٩٨٥ وتشكيل حكومة جديدة برئاسة صادق المهدي .

ولم تصل حكومة المهدي لاتفاق مع الجنوبيين وحدث في ٣٠ يونيو ١٩٨٩ انقلاب عسكري تزعمه عمر حسن البشير ودخلت مشكلة الجنوب في طريق جديد .

ولما أعلنت حكومة البشير إلغاء الأحزاب وفرض حالة الطوارئ وإصرارها على تطبيق الشريعة الإسلامية اتسع نطاق المشكلة فلم تقتصر على نزاع بين الجنوب والشمال بل شمل النزاع أيضاً نزاعاً بين أحزاب المعارضة الشمالية .

وأدى هذا الصراع الطويل إلى توقف المشروعات الهامة كمشروع (قناة جونجلي) كما تعرض مشروع تسويق وتصدير بترول السودان لمحاولات تخريب وإغلاق أنابيب نقل البترول.

وقد تبنت مصر وليبيا مبادرة جديدة لحل مشكلة جنوب السودان لتتفرغ حكومة السودان لحل مشاكل البلاد الاقتصادية وغيرها من المشكلات .

## ٤- الحرب الأهلية في نيجيريا (حركة انفصال بيافرا)

تقع جمهورية نيجيريا على الساحل الغربي لأفريقيا . وهي من حيث المساحة (ما يقرب من ٩٥٢,٠٠٠ كيلو متر مربع ) ومن حيث السكان (ما يقرب من ١١٢ مليون نسمة) تعتبر من أكبر الدول الأفريقية - وقد حصلت على استقلالها من انجلترا في أكتوبر ١٩٦٠.

وفي التاسع والعشرين من مايو ١٩٦٧ أعلن حاكم الإقليم الشرقي في نيجيريا انفصال الإقليم وتكوين ما أطلق عليه «جمهورية بيافرا الديمقراطية» ونيجيريا دولة متعددة الأجناس واللغات والميول والأحزاب ولذا فقد شهدت بعد استقلالها عدة انقلابات.

وكان النظام السياسي الذي ورثت نيجيريا من عصر الاستعمار هو «نظام حكومة الفيدرالية» وكان المأمول أن يحل هذا النظام مشكلة التعددية الحزبية،

ومشكلة التعددية القبلية المتمثلة في شعب الفولاني في الشمال، والإيبو في الشرق، واليوروبا في الغرب، واللغة الإنجليزية، هي اللغة الرسمية للدولة نظرا لعدم الاتفاق على لغة وطنية واحدة ولتعدد اللغات واللهجات التي زادت على مائتي لهجة ولغة.

والإقليم الشرقي من نيجيريا والذي أعلن انفصاله له طابعه المميز من حيث ظروفه الجغرافية ومكانه ونشاطهم الاقتصادي.

ومساحة الإقليم حوالي ٢٩,٤٨٤ ميلا مربعًا يسكنه حوالي ثمانية ملايين نسمة أغلبهم من قبائل الإيبو ويعمل السكان بالزراعة.

ومن أهم حاصلات الإقليم - القطن، والكاكاو، والفاط، والموز، والفول السوداني، والدخن، والشعير، ونخيل الزيت، وقصب السكر، والطبق، والمطاط، ويعتبر زيت الكاكاو من أهم صادرات الإقليم.

وبالإضافة إلى المحاصيل الزراعية تتوفر في الإقليم ثروة معدنية من الكوبالت (٨٠٪ من الإنتاج العالمي) كما يتوفر الفحم، والبترول، الذهب، الصفيح.

وقد بدأت الحركة الانفصالية بانقلاب عسكري في يناير ١٩٦٦ ضد الحكومة الفيدرالية، لكن انتهى هذا التمرد بتسليم قائد التمرد نفسه لقائد القوات الاتحادية الذي جمد العمل بالدستور وألغى النظام الفيدرالي وأعلن قيام دولة موحدة لكن بعد ستة أشهر فقط من الانقلاب الأول - وقع انقلاب ثاني في مايو ١٩٦٦ وأسفر الانقلاب عن قتل قائد القوات الاتحادية، وتولى مكانه(يعقوب جوون)رئيس هيئة أركان الجيش - وهو من أهل الشمال وأصبح رئيسا لحكومة عسكرية جديدة وأعاد نظام الحكومة الفيدرالية.

ومع ذلك أعلن الجنرال (أجوكو) الحاكم العسكري في الإقليم الشرقي في التاسع والعشرين من مايو ١٩٦٧ قراره الخطير بانفصال الإقليم الشرقي وتكوين جمهورية مستقلة باسم (جمهورية بيافرا).

مما اضطر الجنرال يعقوب جوون لإعلان حالة الطوارئ في البلاد وأمر الأسطول النيجيري بمحاصرة الإقليم الشرقي.

ولجأت الحكومة الفيدرالية لشراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتي وتعقبت القوات الفيدرالية القوات الكاثوة.

واستطاعت في يناير ١٩٧٠ القضاء على الحركة الانفصالية التي راح ضحيتها أكثر من ألف شخص وتسببت في أضرار جسيمة لحقت بنيجيريا كلها.

وقد طالبت انجلترا وغيرها من الدول الحكومة العسكرية في نيجيريا ـ بإنهاء الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني الديمقراطي للبلاد.

## ٥- الحرب الأهلية في سيراليون

تقع جمهورية سيراليون في غرب أفريقيا وتطل على المحيط الأطلنطي ويبلغ عدد سكانها حوالي خمسة ملايين نسمة وتقع عاصمتها فريتون على المحيط الأطلنطي واللغة الانجليزية هي اللغة الرسمية في سيراليون ويدين غالبية السكان بالدين الإسلامي.

وكانت سيراليون إحدى مستعمرات التاج البريطاني وقد حصلت على استقلالها داخل الكومنولث في ٢٧ ابريل ١٩٦١ ـ وأعلنت الجمهوريةبها في ١٩ مارس ١٩٧١.

وقد شهدت سيراليون منذ استقلالها العديد من الاضطرابات وقد شهدت العديد من دول غرب أفريقيا انقلابات واضطرابات مماثلة وفي ٢٩ ابريل ١٩٩٢ حدث في سيراليون انقلاب تولى بموجبه العسكريون السلطة في سيراليون ووعدوا بإعداد البلاد للحكم المدني وفي ١٩٩٧ انتخب أحمد تيجان كباح رئيسا للجمهورية وكان من المنتظر أن تستقر الأمور في البلاد بعد وصول الرئيس المنتخب للسلطة.

لكن لم تستقر الأمور في سيراليون فقد عادت الاضطرابات ونجح المتمردون الذين أطلقوا على أنفسهم (الجبهة الثورية المتحدة) بقيادة (فوداي سنكوح) بدخول فريتون الإطاحة بالرئيس الشرعي المنتخب وتدخلت قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا المعروفة باسم «ايكوموج» بزعامة

نيجيريا وتمكنت بعد ستة أشهر من حكم المتمردين للبلاد من طرد المتمردين من العاصمة فريتون، وإجبارهم على التراجع إلى التلال المحيطة بالعاصمة وأعيد الرئيس المنتخب كباح إلى عاصمة حكمه.

وقد أرسلت الأمم المتحدة ممثلالها لبحث وسائل ضمان استقرار الأوضاع في سيراليون.

لكن ظهر عجز الحكومة عن بسط سلطانها كاملا على البلاد وعادت قوات المتمردين لإثارة الاضطرابات في البلاد وقد أجتمع في أبيدجان عاصمة ساحل العاج وزراء خارجية ساحل العاج ، وغانا، وغينيا، وليبريا، ونيجيريا لبحث الوضع في سيراليون.

وقد طالب المجتمعون المتمردين بوقف القتال والاعتراف بحكومة الرئيس المنتخب أحمد تيجان كباح.

وفي السادس من يناير ١٩٩٩ نجح المتمردون مرة أخرى في الاستيلاء على فريتون وطالبوا بإطلاق سراح قادتهم ومنهم زعيمهم «فرادى سنكوح» الذي كان قد اعتقل وحكم عليه بالإعدام.

وقد خرب المتمردون وأحرقوا عدة مباني في العاصمة وترتب على القتال هجرة حوالي ٣٥٠,٠٠٠ مواطن لجأوا للدول المجاورة وقد حذر موظفوا الإغاثة من نفاد إمدادات الغذاء وانتشار الأوبئة الأمراض بسبب الجثث المتناثرة في الشوارع.

وقد اتهمت الولايات المتحدة ليبريا بدعم المتمردين.

وفي ١٣ يناير ١٩٩٩ نجحت قوات حفظ السلام لغرب أفريقيا ، طرد المتمردين مرة أخرى من فريتون.

كما قرر وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا المجتمعون في لومي عاصمة توجو معاودة التفاوض مع زعماء المتمردين بشأن وقف القتال وقد نجح المتمردون في احتجاز حوالي ٥٠٠ جندي من جنود الأمم المتحدة من القوة التي كانت الأمم المتحدة قد أرسلتها لتدعيم قوات الحكومة الشرعية.

وفي الحادى عشر من نوفمبر عام ٢٠٠٠ وقعت حكومة سيراليون ومتمردو الجبهة الثورية المتحدة اتفاقا جديداً توقف إطلاق النار وإنهاء الصراع الدائر معهم منذ تسع سنوات وفي هذا الاتفاق تقرر:

١- وقف إطلاق النار من جديد بين الطرفين.

٢- إعادة الأسلحة التي استولت عليها الجبهة من قوات حفظ السلام الدولية.

٣- يسمح المتمردون لقوات الأمم المتحدة في سيراليون للدخول للمناطق التي يسيطرون عليها لمراقبة وقف إطلاق النار.

٤- تشرف بعثة الأمم المتحدة على تطبيق الاتفاق.

٥- تنظر الحكومة في إطلاق سراح زعيم المتمردين المحكوم عليه بالإعدام وفي إصدار عفو عام عن المتمردين.

هذه بعض صور الحروب والاضطرابات التي شهدتها القارة الأفريقية أخيراً.

ولا شك في أنه كي تعم القارة بشيء من الاستقرار لتتفرغ الحكومات لأعمال التعمير والبناء وللنهوض لشعوبها فإنه يلزم:

١- اعتراف الحكام بوجود شرعية للقوى المعارضة.

٢- تخلي الأطراف المتصارعة كلها عن المصالح الفردية والحزبية وتقدم المصلحة العامة على المصالح الشخصية.

٣- تعمل الحكومات على رفع مستوى الفئات الفقيرة والتي وصلت إلى ما تحت خط الفقر بينما ثروات البلاد في أيدي حفنة من الأثرياء.

٤- سيادة النظم الديمقراطية والابتعاد عن انفراد فئة قليلة بالحكم.

***

# بعض المراجع الهامة
## للمزيد من المعلومات الخاصة
## بالفصلين (الثاني عشر والثالث عشر)

### مراجع عربية:

١- إجلال رأفت : الأزمة الصومالية (المستقبل العربي - بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١٧٣- يوليو ١٩٩٣).

٢- أحمد محمد ديرية : الصومال - آثار القبلية في السياسة وآثار السياسة في القبلية (مجلة البحوث والدراسات العربية - ديسمبر ١٩٢٢).

٣- حمدى عبد الرحمن حسن: التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري - السياسة الدولية عدد ١٣٥ يناير ١٩٩٦ .

٤ رجاء ابراهيم سليم: الأزمة الكونغولية وتداعياتها (السياسة الدولية- العدد ١٣٥ يناير ١٩٩٩ .

٥- زائير بعد رحيل موبوتو - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام - العدد ٢٩ مايو ١٩٩٧ .

٦ شوقى الجمل- تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ١٩٨٠ .

٧- شوقى الجمل عبد الله عبد الرازق: الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا (٢٠٠١).

٨- صلاح حليمة . النزاع الإرتيرى الأثيوبى (السياسة الدولية عدد ١٣٦ ابريل ١٩٩٩ .

٩- عبد الله الأشعل : صراع الكونغو وآفاق التسوية في البحيرات العظمى السياسة الدولية العدد ١٣٤ أكتوبر ١٩٩٨ .

١٠ عبد الله عبد الرازق: نظام الحكم غير المباشر كما طبقته بريطانيا في

نيجيريا (رسالة ماجستير - معهد البحوث الافريقية بجامعة القاهرة ١٩٦٧).

١١- عبد المجيد عمارة : سيراليون في ظل الاستعمار البريطاني (رسالة ماجستير معهد البحوث الافريقية بجامعة القاهرة ١٩٧٦).

١٢- عبد الملك عودة : النزعات المسلحة في وسط أفريقيا . الأهرام الاقتصادي العدد ١٥٤٤).

١٣- فتحي حسن عطوة. التطورات الأخيرة في الصومال ومستقبل الاستقرار السياسي (السياسة الدولية عدد ٩٨ اكتوبر ١٩٨٨).

١٤- محمد حقي: الكونغوليون من لومومبا إلى موبوتو السياسة الدولية ١٩٦٧.

١٥- محمد رضا فودة : نيجيريا - ماذا بعد الاستقلال (مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة ١٩٩٥).

١٦- محمد عمر بشير : جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع (ترجمة سيد حليم ١٩٧٦).

١٧- محمد كمال لطفي : تقرير المركز الثقافي العربي في سيراليون ١٩٩٧.

١٨- محمود خليل: الأزمة الصومالية وتأثيرها على الامن القومي العربي - السياسة الدولية العدد ١١١ يناير ١٩٩٣ .

١٩ - مريام الألن : مأساة الكونغو - ترجمة حسن التميمي ١٩٩١.

٢٠- نازلي معوض أحمد يوسف : الحكومة الانفصالية في نيجيريا قضية بيافرا (ماجستير - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة).

٢١ - نجوى أمين الفوال: تهيار الدولة في الصومال ( السياسة الدولية - العدد ١٢ - ابريل ٩٣).

٢٢- نجوى أمين الفوال: الدبلوماسية المصرية والمصالحة الوطنية في الصومال - السياسة الدولية العدد ٣٢ ابريل ١٩٩٨ .

## مراجع أجنبية:

1- Grooks . I.J : A History of Sierrasleone (Dablin 1903).

2- Crowder , M: west Africa under Colonial Rule (London 1972).

3- Crowder .M:The Story of Nigeria (London 1962).

4- Diab, Ahmed Ibrahin : Sudan 45 years of war and still (1955-1999). (1999).

5- Fyfe. c : Ahistory of Sierrasleone (London 1956).

6- Robert O. eollins: the southern Sudan Astruggle for Control (1962).

7- Sibthorp . A.B: History of Sierra Leone (London 1988).

8- Slade ,Ruth: the Belgian Congo (London 1964).

9- Thomas Kangea : Conflict in the Congo (London 1972).

# الفصل الرابع عشر
# منظمة الوحدة الأفريقية

المحتويات:

- مقدمة
- المؤتمرات الأفريقية السابقة لقيام المنظمة:

١- المؤتمرات التى عقدت خارج القارة.

٢- مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول فى أكرا (٢٥ - ٣١ ديسمبر ١٩٥٨).

٣- مؤتمر الشعوب الأفريقية الثانى فى تونس (٢٥ - ٣١ يناير ١٩٦٠).

٤- مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة فى أديس أبابا (يوليو ١٩٦٠).

٥- مؤتمر أقطاب أفريقيا فى الدار البيضاء (٤ - ٧ يناير - ١٩٦١).

٦- مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث فى القاهرة (٢٥ - ٣٠ مارس ١٩٦١).

٧- مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا (٢٢ - ٢٥ - مايو ١٩٦٣) وإعلان ميثاق المنظمة.

- ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.
- تقييم لنشاط المنظمة.
- دور مصر فى إنجاح جهود المنظمة.

## مقدمة

منذ أن تعرضت القارة الأفريقية لموجة الغزو الاستعماري الأوروبي التي بدأت في القرن الخامس عشر، خيمت على القارة مرحلة مظلمة ـ فقد ظلت أفريقيا منذ هذا التاريخ مصدرا للرقيق، ومتجرا للمواد الخام التي يحتاجها الرجل الأبيض في نهضته الصناعية، فأصبح الأفريقي ـ سواء بقي في بلاده أم أسر ونقل ليباع في أسواق الخاسة ـ أداة تعمل لسد مطالب ورغبات الأوربيين.

واستحالت القارة الأفريقية نتيجة لذلك إلى أرض تكاد تكون مهجورة يسودها الذعر وتظهر فيها بجلاء آثار النهب والتخريب.

وقد قسمت أوصال القارة بين الدول الاستعمارية بطريقة لم تراع فيها الأسس التي تمليها الظروف الجغرافية أو البشرية أو مصالح السكان أو غير ذلك من الاعتبارات الطبيعية أو الإنسانية، فقد كان اهتمام المستعمرين مركزا على سحب أكثر ما يمكن سحبه من هذا المنجم الذهبي الذي وقعت أبديهم عليه.

وكانت ثروة هذا المنجم تتمثل فيما كان مخبأ في أرض القارة الأفريقية من ثروات معدنية أو ما كانت تجود به أرضها من ثروات نباتية أو حيوانية.

وحين اجتمعت الدول الأوربية التي اشتركت في استعمار القارة الأفريقية في برلين في عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ كان الدافع الحقيقي لهذه الدول هو وضع مبادئ مشتركة لتنظيم عملية النهب الاستعماري، ومنع اصطدام الدول المستعمرة أو تضارب مصالحها، وفي سبيل الوصول لهذه الأهداف استباح الاستعمار كل وسيلة فأصبح ظهر القارة يئن من التمزيق الذي لا ضابط له، وجسمها يئن من كثرة ما استنزف من خيراته، أما الثقافات والتقاليد الوطنية في القارة - فقد داستها أقدام المستعمرين.

لكن بقدر ما عانى الأفارقة من مرارة الاستعمار بقدر ما كانت انتفاضتهم عنيفة وقوية - وقد أدرك الأفارقة في أثناء معركتهم مع الاستعمار أن سلاح

التفرقة هو أقوى سلاح يطبقهم عدوهم ، وأن الوحدة أقوى صخرة تتحطم عليها قوة المستعمر وأطماعه ، وقد توالت انتفاضات الشعوب الأفريقية وتعثرت حركات التحرر الأفريقي حتى تحررت الشعوب الأفريقية كلها تقريبا. وكان تحقيق حلم الوحدة الذي راود الشعوب والحكومات الأفريقية زمنا طويلا - متمثلا في إعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣ - خطوة هامة في تاريخ كفاح الأفارقة في سبيل الحرية والتخلص من نير الاستعمار وآثاره التي تركها على أرض القارة بل وعلى شعوبها حتى بعد أن أجبر على أن يحمل عصاه ويرحل عن الأرض الأفريقية.

## المؤتمرات الأفريقية السابقة لقيام المنظمة:

ادركت الشعوب الافريقية وشقيقاتها الآسيوية أن مواجهة الأطماع الاستعمارية الأوروبية تتطلب توحيد الجهود، ولذا تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بسلسلة من المؤتمرات عقدتها الدول الأفريقية والآسيوية تبحث المشاكل المشتركة لهذه البلاد - نذكر على سبيل المثال مؤتمر نيودلهي الذي عقد في يناير عام ١٩٤٩ لبحث مشاكل الاستعمار الهولندي في أندونيسيا، ومؤتمر كولمبو بسيلان في مايو ١٩٥٤ لبحث مسألة الحرب المندلعة في الهند الصينية، والمؤتمر الآسيوي الأفريقي الذي عقد في باندنج بأندونيسيا في الفترة من ١٨ - ٢٤ أبريل ١٩٥٥، والذي أسفر عن تكوين (مجموعة عدم الانحياز) والمؤتمر الأول لتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية الذي عقد بالقاهرة في ديسمبر ١٩٥٧ وتميز هذا المؤتمر بأنه مؤتمر للشعوب وليس للحكومات.

وسنقصر حديثنا هنا على التجمعات والمؤتمرات الأفريقية

### أولا المؤتمرات التي عقدت خارج القارة: (١)

قد يكون من الغريب أن فكرة تجمع الأفارقة لمواجهة مشكلاتهم ومطالبة

---

(١) لمزيد من المعلومات:

شوقي الجمل: الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها (من الشرق والغرب القاهرة ١٩٦٦)

بالمساواة مع البيض ويتحسين أوضاعهم في المستعمرات – جاءت من المثقفين الزنوج في خارج القارة.

فقد عقد المؤتمر الأول لما تطلق عليه مؤتمر (الجامعة الأفريقية) في لندن في عام ١٩٠٠ وحضره عدد محدود من الأفارقة وطالب المجتمعون بالمساواة بين العناصر المختلفة في المستعمرات وبتحسين أوضاع الوطنيين فيها.

وعقد المؤتمر الثاني للجامعة الأفريقية في لندن أيضًا في أغسطس عام ١٩١٢ وحضره عدد أكبر من الأفارقة، وطالب المجتمعون بالحكم الذاتي للمستعمرات وبملكية الأفارقة لأراضيهم، وهاجم المجتمعون السياسات التي تتبعها الدول الاستعمارية في مستعمراتها.

أما المؤتمر الثالث للجامعة الأفريقية فقد عقد في لندن في عام ١٩٢٣ وبرز دور الدكتور دبيوا (وادوارد دبيوا) في مجال تجميع جهود الأفارقة للمطالبة بحقوقهم.

وفي المؤتمر الرابع الذي عقد في نيويورك في عام ١٩٢٧ ظهرت فكرة التحالف بين الشعوب الملونة في العالم والخروج من إطار (الزنجية) إلى طلب تعاون الزنوج والمصريين والهنود والصينيين في حركة عامة لتحررهم جميعًا من الاستعمار والتفرقة العنصرية – على حد تعبير الدكتور دبيوا.[1]

وقد حاول الدكتور دبيوا أن يعقد مؤتمر الجامعة الأفريقية الثاني في تونس تعبيرا عن دور شمال افريقيا في حركة التحرر الأفريقي – لكن فرنسا صاحبة السلطة في هذه البلاد – في ذلك الوقت حالت دون ذلك.

وفي عام ١٩٤٥ عُقد المؤتمر الخامس لحركة الجامعة الأفريقية في مانشستر، وقد سيطر المثقفون القادمون من المستعمرات في أفريقيا على هذا المؤتمر مما أتاح

---

(١) عن تاريخ صباه د. دبيو وجهوده في سبيل تحقيق فكرة الوحدة الأفريقية – انظر – ج. اليوت بارد نيك.

وليم إدوارد دوبوا ترجمة فاروق عبد الغفار:

William Du Bois (African Institute Of USSR (Moscow: 1971).

فرصة لمناقشة العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب المستعمرات الأفريقية.

وقد ظهرت في هذا المؤتمر بالإضافة لجهود الدكتور ديبوا الذي كان قد بلغ السبعين من عمره - جهود كوامي نكروما (ساحل الذهب) وجوموكينياتا (كينيا) وزيكوي (نيجيريا) . وماسرا هاستر (جنوب أفريقيا) وجونسون (سيراليون) والحبيب تيكروما وسيكوتوري سكرتيرين للمؤتمر، وظهر عدد من ممثلي العمال والشباب إلى جانب المثقفين - ولذا ظهرت في المؤتمر الدعوة إلى التنظيمات الوطنية التي تجمع المثقفين والعمال والفلاحين في جبهة واحدة، وظهر نداء (يا شعوب المستعمرات اتحدوا) وكانت هذه هي بداية رحلة فكرة الجامعة الأفريقية التي بدأت خارج القارة ثم انتقلت الفكرة لتفرض نفسها على أرض القارة.

**ثانيا: مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول في أكرا (٥- ١٣ ديسمبر ١٩٥٨):**

اجتمع في أكرا عاصمة غانا في الفترة من ٥ إلى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ أكثر من ثمانمائة مندوبين يمثلون ٦٢ هيئة شعبية في أفريقيا، وكانت الانتصارات المتتالية التي أحرزتها الشعوب الأفريقية في كفاحها خلال السنوات القليلة السابقة للمؤتمر حافزا لنجاح المؤتمر - فمي الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٨ استقلت ليبيا، السودان، ومراكش، وتونس، وغانا، وغينيا، وبذا أصبح اكثر من ثلث مساحة القارة، وحوالي نصف سكانها البالغ عددهم ٢٠٠ مليون نسمة يتمتعون بالاستقلال(١).

وقد بحث المجتمعون في أكرا الاستعمار في صوره القديمة وفي صوره الجديدة المتمثلة في شكل امتيازات عسكرية كقواعد حربية أو اتفاقات عسكرية أو معاهدات اقتصادية مشروطة أو غير ذلك، كما ناقش المؤتمر مشكلة التفرقة العنصرية التي يعاني منها الأفارقة في بعض أنحاء القارة، وقرر مساندة الحركات الوطنية في الجزائر، والكاميرون، وأنجولا، وغيرها من البلاد

(١) لم يكن في أفريقيا في عام ١٩٤٩ سوى أربع دول مستقلة هي مصر، وليبيريا وأثيوبيا وجنوب افريقيا

الأفريقية التي تحارب في سبيل حريتها، وتقرر أن يكون للمؤتمر سكرتارية دائمة في أكرا تتابع تنفيذ قراراته، كما تقرر إنشاء هيئة دائمة لمؤتمر جميع الشعوب الأفريقية.

**ثالثا: مؤتمر الشعوب الأفريقية الثاني في تونس (٢٥ - ٣١ يناير ١٩٦٠):**

حضرت هذا المؤتمر وفود تمثل النقابات والهيئات المختلفة في البلاد الأفريقية - وناقش التطورات التي طرأت على القاهرة منذ انعقاد مؤتمر أكرا في ديسمبر ١٩٥٨ ودعا المؤتمر إلى (الوحدة الأفريقية) لتواجه شعوب القارة مشاكلها يدا واحدة.

وكان عام ١٩٦٠ حافلا بنشاط الدول الأفريقية وتمثل هذا النشاط في تبادل الزيارات بين القادة الأفارقة - منها مثلا زيارة الملك محمد الخامس ملك المغرب لمصر، وكانت الزيارات فرصة لتبادل الآراء بخصوص القضايا المشتركة.

**رابعًا: مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا (يوليو ١٩٦٠):**

حضره وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة وبحثوا ما تحقق من قرارات مؤتمر أكرا ومؤتمر تونس - خاصة ما يتعلق بقضايا الجزائر، وجنوب غرب أفريقيا، وطالب المؤتمر باتخاذ الإجراءات الحازمة مع حكومة جنوب أفريقيا العنصرية تطبيقًا للمادة ٤١ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة - وأوصى المؤتمر بإنشاء (مجلس للتعاون الاقتصادي الأفريقي) وبنك تجاري أفريقي لدعم التعاون الاقتصادي بين دول القارة. كما أوصى بإنشاء (مجلس أفريقي للتعاون التربوي والثقافي العلمي) لعلاج المشكلات الثقافية التي تعاني منها الدول الأفريقية.

**خامسا: مؤتمر أقطاب أفريقيا في الدار البيضاء (٤-٧ يناير ١٩٦١):**

عقد بالدار البيضاء في الفترة من ٤-٧ يناير ١٩٦١ مؤتمر حضره جلالة الملك محمد الخامس ملك المغرب، والرئيس جمال عبد الناصر رئيس

الجمهورية العربية المتحدة ، وكوامي نكروما رئيس جمهورية غانا، وأحمد سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا، وموديبو كيتا رئيس جمهورية مالي وفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والسيد عبد القادر علام وزير الشئون الخارجية الليبية ممثلا للملك إدريس الأول ملك ليبيا.

وبحث المجتمعون المشكلات المتعلقة بالدول الأفريقية - وخرجوا بقرارات تتعلق بهذه المشكلات - فقرروا اعترافهم بالبرلمان المنتخب، وبحكومة الكنغو التي قامت بصورة شرعية في البلاد منذ يونيو ١٩٦٠ وطالبوا بصيانة استقلال الكنغو (زائير) ووحدة أراضيه.

وأعلن المجتمعون تشكيل لجان لتحقيق التعاون بين الدول الأفريقية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ودعوا لتشكيل قيادة أفريقية مشتركة تضم رؤساء أركان حرب الدول الأفريقية المستقلة للدفاع المشترك عن أفريقية في حالة الاعتداء على أي جزء من القارة.

كما اتخذوا قرارات بشأن إقليم رواندا أو روندي، وبشأن التفرقة العنصرية واستنكارها، وأيدوا كفاح أنجولا، وتونس، والجزائر وغيرها من الأقطار الأفريقية التي تناضل في سبيل استقلالها.

**سادسًا: مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث - في القاهرة (٢٥ - ٣٠ مارس ١٩٦١):**

كان هذا المؤتمر هو الثالث من مؤتمرات الشعوب الأفريقية بعد مؤتمري أكرا (١٩٥٨) وتونس (١٩٦٠) إلا أنه في الحقيقة يعد خطوة واسعة في طريق معالجة الشعوب الأفريقية للمشاكل التي تواجهها، وقد اختير السيد فؤاد جلال رئيسًا للمؤتمر، والسيد عبد الله ديالو سكرتيرًا له.

وقد ألقى الرئيس جمال عبد الناصر كلمة افتتح بها أعمال المؤتمر وأشار في كلمته إلى (معركة الكنغو) وذكر أنها ليست إلا إحدى المعارك في حرب التحرير، وناقش هذه التجربة - تجربة الكنغو - وتساءل لماذا فجع الاستعمار في عرقلة سير النضال الأفريقي في الكنغو؟

ويُرجع ذلك إلى نقطتين:

١- إن الكثيرين من الأفارقة تصوروا أن الاستعمار قد انتهى فى أفريقية وبدأ يطوى أعلامه استعداداً للرحيل.

٢- أن دول الاستعمار قد وحدتها مطامعها - بينما لم ينجح الحق الذى يناصره الأفارقة فى تجمعهم على موقف واحد يصمدون فيه.

وقد تلقى المؤتمر العديد من برقيات التأييد منها برقية من نكروما، ومن شوابن لاى عن شعب الصين، وجورشوف عن شعوب الاتحاد السوفيتى، ومن جومو كنياتا زعيم كفاح كينيا.

وقد اتخذ المؤتمر قرارات هامة فى القضايا الأفريقية التى ناقشها: مثل قضية الجزائر والكميرون والكونغو، وأنجولا، وموزمبيق وكينيا، وأوغندا، وتنجانيقا، واتحاد وسط أفريقيا (نياسلاند، وروديسيا بجزءيها).

كما تخذ قرارات بإنشاء صندوق لتحرير أفريقيا تدعمه الدول الأفريقية المستقلة، وقراراً بإنشاء بنك أفريقى للاستثمار، وقراراً بإنشاء وكالة انباء أفريقية، واستنكر المؤتمر الاستعمار بصوره الجديدة فى أفريقيا، وطالب المؤتمر الدول الأفريقية بإعادة تنظيم التعليم ليخدم التاريخ الأفريقى الحقيقى وينمى الروح القومية والثقافة الوطنية.

**مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا (٢٢-٢٥ مايو ١٩٦٣) وإعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.**

عُقد فى أديس أبابا من ٢٢ مايو حتى ٢٥ مايو ١٩٦٣ مؤتمر القمة الأفريقى الذى أسفر عن إعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية - وقد حضر المؤتمر ٣٠ رئيساً أفريقياً لمناقشة مشاكل القارة الأفريقية ودورها فى الأحداث العالمية، ولدعم التعاون بين دول القارة، والعمل على تحرير بقية الأجزاء التى لا تزال واقعة تحت حكم الاستعمار.

ومهد للمؤتمر باجتماع وزراء الخارجية لإعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر لعرضه على الرؤساء.

وقد استعدت عاصمة أثيوبيا استعدادا ضخمًا للاجتماع العظيم، وقد اهتمت صحافة العالم وأجهزة الإعلام في مختلف الدول بهذا الحدث التاريخي الضخم الذي تشهده القارة الأفريقية - فمنذ سنوات قليلة كانت مشاكل القارة الافريقية تُبحث في اجتماعات تُعقد خارجها بواسطة أفراد ودول لا تمت للقارة بصلة، فقد كان المستعمر الاجنبي هو الذي يحدد مستقبل القاهرة ويرسم لها سياستها ويتحكم في مصير الملايين من أبنائها أما اليوم فأبناء القارة وزعماء حركات التحرير فيها يجتمعون ليملوا إرادتهم الحرة.

عقد المؤتمر في (قاعة أفريقية) وألقى الأمبراطور هيلاسلاسي خطاب الافتتاح وناشد في كلمته رؤساء الدول الأفريقية أن يتحدوا ويعملوا بالتعاون فيما بينهم من أجل تشكيل افريقيا على ضوء رغبة شعوبها: ووصف هيلاسلاسي مهمة الدول الافريقية المستقلة بأنها ستكون لا معنى لها إذا لم تعمل من أجل التعجيل بتحرير الأجزاء التي لا تزال تعاني من الاستعمار في أفريقية - وقال إن زعماء الدول الافريقية المجتمعين في المؤتمر لا يستطيعون أن يغادروا أديس أبابا دون أن ينشئوا منظمة أفريقية واحدة، والمؤتمر لا يمكن أن ينتهي دون اتخاذ قرار بإصدار ميثاق أفريقي واحد، وقال الإمبراطور «إن الوحدة الأفريقية يجب أن تكون تدريجية - ولكن أسسها يجب أن توضع الآن وفي المؤتمر نفسه».

وقد بحث المؤتمر خمسة مسائل رئيسية:

١ الوحدة الأفريقية.

٢- القضاء على الاستعمار في القارة.

٣- تنمية التعاون بين الدول الأفريقية في جميع الميادين.

٤- القضاء على التفرقة العنصرية.

٥- العمل على نزع السلاح، وإعلان عدم انحياز أفريقية، وإزالة القواعد العسكرية من كل القارة.

وفى الكلمة التى ألقاها الرئيس جمال عبد الناصر - أوضح أن الجمهورية العربية المتحدة تعتبر أن القارة الأفريقية تواجه أقصى مراحل نضالها - فإذا كانت أعلام الاستقلال قد ارتفعت على أرض القارة خلال السنوات الأخيرة كدليل على أن ميلاد الحرية قد تحقق- فإن الميلاد وحده حتى بمعجزته البالغة لا يكفى فإن الحرية لابد أن يكن نموها صحيحا وكاملا .. وذكر الرئيس إنه من خارج القارة، وما زال يعاند بشراسة فى بعض هذه الأجزاء ، وهناك محاولات لاصطناع الأدوات للاستعمار جديدة - وهناك الإصرار لتحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام ، وهناك مشكلة التخلف الفروع الذى تعيش فى آثاره - اغلبية شعوب القارة، وهناك الرواسب القديمة التى تحتاج لمجهود هائل فى مجالات التربية والتعليم، وأشار الرئيس إلى أن النوايا الطيبة وحدها لا تكفى فالأمر يتطلب قبل كل شىء وجود إرادة أفريقية حرة واحدة.

وفى مساء ٢٥ مايو ١٩٦٣ اختتم أقطاب أفريقية اجتماعاتهم واعلنوا قراراتهم وقد أقر الأقطاب ميثاق المنظمة فى الجلسة الختامية.

وقد أثيرت مسألة (اللغة) التى تستخدمها المنظمة، وقد اقترح فى البداية أن تكون اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية هى اللغات المستخدمة لكن الرئيس عبد الناصر علق بقوله «إنه ليكون من المخجل أن تكون المنظمة أفريقية واللغات التى تستخدم فيها لغات أجنبية ووافق المؤتمر على استخدام اللغتين الأفريقيتين المكتوبتين العربية، والأمهرية كلغات رسمية بالإضافة إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية.

**ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية:**

الميثاق من ٢٣ مادة.

مادة ١ : تعلن فيها الأطراف المتعاقدة عن إنشاء منظمة تضم دول القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة.

مادة ٢ : حددت أغراض النظمة فيما يلى :

ا- تشجيع وحدة وتضامن الدول الأفريقية .

ب- تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة وجهودها التى تبذلها فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا

جـ - الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها .

د- القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا .

هـ - تشجيع التعاون الدولى .

مادة ٣ : المبادئ التى تتمسك بها الدول الأعضاء :

أ- المساواة فى السيادة لجميع الدول الأفريقية .

ب- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

جـ - احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها .

د- تسوية المنازعات بطريقة سلمية .

هـ - استنكار اعمال الاغتيال السياسى .

و- تكريس الجهود لتحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأراضى الأفريقية .

ز - تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع التكتلات .

مادة ٤ : خاصة بعضوية المنظمة - وهى حق لكل دولة افريقية مستقلة ذات سيادة .

مادة ٥ ، ٦ : تختصان بحقوق وواجبات أعضاء المنظمة .

المواد ٧ - ١٩ : عن مجالس المنظمة واختصاصها وتكوينها (الهيكل التنظيمى) وهى :

أ مجلس رؤساء الدول والحكومات:

يتشكل من رؤساء الدول الأعضاء ورؤساء الحكومات أو ممثليهم المعتمدين . وهى الهيئة العليا للمنظمة، وتجتمع مرة كل عام فى دورته العادية، وللمجلس

أن يجتمع فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة من الدول الأعضاء وبشرط موافقة ثلثى الأعضاء.

وقد حدد الميثاق اختصاصات مجلس رؤساء الدول والحكومات فى أنه المختص بوضع اللائحة الداخلية للمنظمة وإعادة النظر فى تكوين أجهزة المنظمة، والإشراف على مجلس الوزراء، وتعيين الأمين العام الإدارى ومساعديه وتعيين وانهاء عمل أعضاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، وتفسير الميثاق وتعديله بشرط موافقة ثلثى الأعضاء.

ومن اختصاصاته مناقشة كافة المسائل ذات الأهمية المشتركة لدول أفريقيا، وتنبثق منه لجان المصالحة والوساطة فى التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء، وإصدار القرارات فى المسائل التى لا يستطيع مجلس الوزراء البت فيها

ومن جهة التصويت فى مجلس رؤساء الدول والحكومات ، فلكل دولة عضو فى المنظمة صوت واحد، وتصدر القرارات بأغلبية ثلثى الأعضاء.

ب- مجلس الوزراء:

هو ثانى أجهزة المنظمة أهمية بعد المؤتمر الرؤساء فهو الجهاز المحرك للمنظمة، واجتماعاته مرتين سنويا إحداهما فى شهر فبراير لبحث ميزانية المنظمة والأمور المتعلقة بكيانها، والآخر فى شهر (أغسطس) قبل اجتماع مؤتمر الرؤساء، وتعقد الدورات فى مقر المنظمة بأديس أبابا، أو فى أى مكان آخر يقرره المجلس بالأغلبية المطلقة، ما يمكن عقد دورات غير عادية بناء على طلب أى من الأعضاء بشرط موافقة الثلثين .

ومجلس الوزراء بمثابة جهاز تنفيذى فى المنظمة وقد حدد الميثاق اختصاصاته:

- فهو يقوم بالتحضير لاجتماعات مؤتمر الرؤساء .
- يختص بتنفيذ قرارات مؤتمر الدول والحكومات .

- كما يختص بتنسيق أوجه التعاون الأفريقي على ضوء توجيه من رؤساء الدول والحكومات.

- يسهم في التسوية السلمية بين الدول الأعضاء.

- يقرر لوائح عمل اللجان المتخصصة.

- تعرض عليه ميزانية المنظمة التي يعدها السكرتير العام الإداري لدراستها والتصديق عليها

- يبحث أي هبة أو وصية تقدم للمنظمة.

- للمجلس الحق في تشكيل لجان خاصة وجماعات عمل مؤقتة تنتهي بانتهاء المهمة الموكلة إليها.

- من جهة التصويت في مجلس وزراء المنظمة فلكل دولة صوت واحد، وتتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأصوات، وهذا يخالف الوضع في مؤتمر الرؤساء حيث القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء.

جـ - الأمانة العامة:

هي الجهاز الإداري الدائم في المنظمة، ويعد المعبر عن شخصيتها وتشكل الأمانة العامة من أمين عام إداري، يعاونه أربع مساعدين، بالإضافة إلى باقي الموظفين الإداريين.

وقد حُددت اختصاصات الأمين العام فيما يلي:

- الإعداد لعقد اجتماعات مجلس الوزراء، ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

- إعداد ميزانية المنظمة.

- تلقي الطلبات الجديدة للدول راغبة الانضمام.

- الإشراف على المكاتب الإدارية والفنية للمنظمة.

تمثيل المنظمة أمام المحاكم الدولية وهيئات التحكيم.

وقد جاء ميثاق المنظمة خلواً من تحديد مقر ثابت للأمانة العامة لكن تقرر فيما بعد أن تكون أديس أبابا مقراً ثابتاً للأمانة العامة.

د- لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم:

تقرر إنشاء هذه اللجنة في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي عقد بالقاهرة في يوليو ١٩٦٤.

وهي تختص ببحث وتسوية ما قد ينشأ من خلافات بين الدول الأعضاء وذلك بإحدى الوسائل التي نص عليها وهي الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.

المواد: ٢٠، ٢١، ٢٢: خاصة باللجان الأخرى المتخصصة التي يعد وجودها أمراً ضرورياً ومن بينها:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة النقل والمواصلات.
- اللجنة التعليمية والثقافية والصحية.
- لجنة الدفاع.
- لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا.

وهذه اللجنة الأخيرة لم ينص ميثاق المنظمة على إنشائها لكن أنشئت بمقتضى قرار خاص من مؤتمر القمة الأفريقي التأسيسي وكان عدد أعضاء اللجنة عند إنشائها تسعة ولذلك كانت تسمى (بلجنة التسعة) لكنها زيدت بعد ذلك حتى اصبحت حالياً ٢٤ عضواً ومقرها (دار السلام) عاصمة تنزانيا .. ومهمتها تنسيق وتقديم المساعدات لحركات التحرير الأفريقية عن طريق الصندوق الخاص الذي يموله الأعضاء في المنظمة، وتعتبر هذه اللجنة من أنشط أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي ضوء التطورات والتغيرات في القارة فقد أعيد النظر في الهيكل الوظيفي للجنة.

المادة: ٢٤ بخصوص تصديق على الميثاق:

فقد ذكر أن الباب مفتوح أمام جميع الدول الأفريقية لتوقيع هذا الميثاق والانضمام للعضوية، وقد أودعت المستندات الأصلية للميثاق لدى حكومة أثيوبيا، وطلب منها أن تقوم بإرسال نسخ معتمدة منها إلى جميع الدول الأفريقية.

المواد ٢٥، ٢٦، ٢٧: بخصوص بدء العمل بالميثاق فور تسلم حكومة أثيوبيا لمستندات التصديق من ثلثي الدول الموقعة على الميثاق.

المادة ٢٨: عن طريق انضمام الدول الجديدة للمنظمة وذلك عن طريق إخطار السكرتير العام الإداري بذلك، ويتم تقرير انضمام أية دولة جديدة بالأغلبية المطلقة من أصوات الدول الأعضاء.

المادة ٢٩: حددت اللغات الدائمة للمنظمة- باللغات الأفريقية والإنجليزية والفرنسية.

المواد ٣٠، ٣١، ٣٢: عن المنح والهبات التي تقدم للمنظمة والحصانات التي تمنح للعاملين في سكرتاريتها، وعن إلغاء عضوية أية دولة في المنظمة.

المادة ٣٣: تتعلق بطريقة تعديل الميثاق أو تصحيحه.

وذلك عن طريق طلب مقدم من أية دولة من الدول الأعضاء، ويخاطب به جميع الدول الأعضاء وينظر فيه بعد مرور عام على تقديمه وذلك لإتاحة الفرصة الكافية لدراسته ويكون التعديل المقترح بموافقة ثلثي الدول الأعضاء على الأقل.

## تقييم لنشاط المنظمة:

لا شك في أن المنظمة قامت بإنجازات عديدة في مجالات عدة - لكن قابلت المنظمة عدة أزمات كادت في بعض الأحيان تهدد كيانها.

ومن الأزمات التى قابلتها المنظمة[١]:

١- أزمة التمثيل الدبلوماسي: فكثير ما لم يلتزم رؤساء الدول والحكومات بحضور اجتماعات مجلس الرؤساء - واكتفوا بإرسال ممثلين معتمدين عنهم وذلك بالطبع يضعف موقف المنظمة وفاعليتها[٢].

٢- أزمة تحديد مكان انعقاد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات. لم يحدد ميثاق المنظمة مكانا بذاته لانعقاد مؤتمر الرؤساء وترك هذا الأمر للمؤتمر نفسه - وقد حدثت أزمات بخصوص تحديد مكان انعقاد المؤتمر كادت تعطل انعقاد المؤتمر أو تؤخر انعقاده، من أمثلة ذلك ما حدث حين تقرر أن يعقد مؤتمر القمة الثاني في أكرا عاصمة غانا في أول سبتمبر١٩٦٥. واعترضت بعض الدول الأعضاء بحجة عدم التزام أكرا بمبادئ ميثاق المنظمة حيث تحتضن بعض اللاجئين إليها الذين يسعون لانقلابات في الدول المجاورة، وقد حلت هذه المشكلة عن طريق لجنة خماسية شكلت من الدول الأعضاء اتخذت قرارات التزمت بها غانا، وقد عقد المؤتمر فعلا في أكرا لكن في غيبة ثمانى دول من الأعضاء

كذلك حدثت أزمة حين تقرر عقد المؤتمر في يوليو ١٩٧١ في كمبالا عاصمة أوغندا لكن حدث انقلاب في أوغندا في يناير ١٩٧١ أطاح مليتون أبوتى واستولى عيدى أمين على الحكم - وانتهت الأزمة بتعديل مكان المؤتمر فعقد في أديس أبابا مقر المنظمة

وحدثت نفس المشكلة حين تقرر عقد المؤتمر في طرابلس عاصمة ليبيا في ٢٣/ ١١/ ١٩٨٢ .

---

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى:
عبد الرحمن اسماعيل الصاوي: منظمة الوحدة الأفريقية في خلال عشرين عاما (مايو١٩٨٣)
(٢) في مؤتمر القمة بالقاهرة ١٩٦١ حضر ٢٩ رئيسا بينما انخفض عدد الحاضرين في مؤتمر أديس أبابا ١٩٧١ إلى ١٠ رؤساء وفي مؤتمر القمة التاسع والعشرين بالقاهرة في يونية ١٩٩٣ حضر ٣٢ رئيس دولة

لكن المشكلة التشادية واتهام ليبيا بتدخلها في شئون تشاد ، حالت دون انعقاده .

٣- أزمة الوفود التي تمثلت الدول الأعضاء - وترجع هذه الأزمة للإضطرابات الداخلية التي عانت منها بعض الدول - فمثلا الأزمة التي تعرضت لها تشاد وأدت إلى تولي حسين حبري السلطة فيها في يونية ١٩٨٢ وهزيمة قوات جكوني عويضي ، وترتب على ذلك حضور وفدين إلى القمة أحدهما يمثل الحكومة التي يرأسها جكوني عويضي، والآخر يمثل حكومة حسين حبري التي تولت الحكم واعترفت بها ٤٠ دولة أفريقية .

٤- أزمة انضمام البوليساريو للمنظمة : فبعد انسحاب أسبانيا من إقليم الساقية الحمراء، ووادي الذهب - تولى المغرب وموريتانيا الأمر - أعلنت جبهة البوليساريو عن قيام (جمهورية الصحراء الغربية) - وقد أدت دعوة أمين عام المنظمة في فبراير ١٩٨٢ لممثلي جبهة البوليساريو لحضور اجتماع مجلس الوزراء في أديس أبابا في ٢٢ فبراير ١٩٨٢ بعد اعتراف ٢٦ دولة أفريقية بالجمهورية الصحراوية - إلى انقسام في المنظمة إذ انسحب وفد المغرب ، وشاركته ١٨ دولة وأعلنت غينيا تعليق عضويتها وقد قبلت المغرب أخيرا قرار المنظمة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة بإجراء استفتاء لسكان الصحراء الغربية لتقرير مصيرهم بأنفسهم.

## الإنجازات:

حققت المنظمة عدة إنجازات - نذكر منها على سبيل المثال:

١- دورها الفعال في القضاء على الاستعمار بجميع صوره وأشكاله ومساعدة الدول الأفريقية التي تكافح في سبيل الاستقلال، وهذا كان من أهم الأهداف التي قامت المنظمة من أجلها، وقد نجحت المنظمة فعلا في مساندة حركات التحرر الأفريقية حتى أن القارة تكاد تكون قد تخلصت على الأقل من الاستعمار بصوره المعروفة، وقد أمدت المنظمة الدول الأفريقية المكافحة في سبيل استقلالها بالتأييد في المحافل الدولية، وأمدتها بالسلاح والأموال وغير ذلك من الوسائل التي ساعدتها على نيل استقلالها، وقد اضطرت البرتغال

مثلا فى عام ١٩٧٥ للتسليم باستقلال موزمبيق، وأنجولا، وغينيا بيساو، كما اضطرت جنوب أفريقيا للتسليم باستقلال ناميبيا.

٢- ساهمت المنظمة فى محاربة التفرقة العنصرية سواء فى روديسيا الجنوبية (زيمبابوى) أو فى جنوب أفريقيا أو جنوب غرب أفريقيا ودعت الدول الأفريقية ودول العالم كلها لمقاطعة جنوب أفريقيا اقتصاديا ولتطبيق عقوبات أشد عليها - وقد اضطرت حكومة جنوب غرب أفريقيا ودعت الدول الافريقية ودول العالم كلها لمقاطعة جنوب أفريقيا اقتصاديا ولتطبيق عقوبات أشد عليها - وقد اضطرت حكومة جنوب أفريقيا أخيرا برئاسة الرئيس دى كليرك للإفراج عن نيلسون مانديلا وغيره من الزعماء الأفارقة والتفاوض معهم لإقامة حكومة ديمقراطية يتمتع فى ظلها الكل بحقوق متساوية وتمت الانتخابات فى أبريل ١٩٩٤ واختير مانديلا رئيسا للجمهورية.

٣- كانت مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية فى مقدمة المشكلات التى واجهتها المنظمة - لأنها أدت لحروب بين الدول الأفريقية، وقد تدخلت المنظمة ولجانها ومؤتمراتها فى هذه المشكلة واتخذت قرارا باحترام الحدود القائمة عند حصول الدول على الاستقلال الوطنى - إذا لم تستطع الدولتان المتنازعات حل الأمر بينهما بالتفاوض.

٤- الحركات الانفصالية التى قامت فى بعض الدول الأفريقية مثل مشكلة بيافرا التى حاولت الاستقلال عن نيجيريا، كذلك الحرب الأهلية فى زائير (تفصال إقليم شابا) وقد بذلت المنظمة جهودها لاحتواء الأزمة والعمل لحلها فى إطار أفريقى حتى لا يفتح الباب لتدخل الدول الأجنبية

وإن لم توفق المنظمة فى إيقاف الحروب الأهلية فى أنجولا، وفى تشاد وفى موزمبيق وليبريا وغيرها من الدول الأفريقية - إيقافا تاما لكن كان لها دور مع الأمم المتحدة فى محاولة حصر هذه النزاعات والحروب فى أضيق نطاق - وإن كان النجاح المحدود لحل هذه المشكلات يدعو للتساؤل عما يجب عمله لتقوية دور المنظمة الأفريقية فى مثل هذه المواقف.

٥- فى مواجهة المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها معظم دول القارة.

اتخذت المنظمة خطوات هامة لدعم التعاون الاقتصادى ولعل مؤتمر القمة الاقتصادى للمنظمة الذى عقد فى لاجوس عاصمة نيجيريا (٢٨-٢٩ ابريل ١٩٨٠) يسهم فى هذا المجال فقد قرر فيه:

أ- تعزيز المجموعات الاقتصادية الموجودة بالقارة.

ب- تعزيز التكامل بين دول القارة فى مجالات الزراعة والتعدين والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة.

جـ - التنسيق بين التكتلات الاقتصادية الموجودة.

هذا وقد كلف الأمين العام للمنظمة للتعاون مع السكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة فى اتخاذ التدابير المناسبة لحل المشكلات الاقتصادية التى تعانى منها القارة.

ولعل تنفيذ القرارات التى اتخذت فى (أبوجا) عاصمة نيجيريا أخيرا بهدف تذليل العقبات لتمكن تأسيس سوق أفريقية مشتركة بالإضافة إلى مضاعفة الجهود لإنجاح التكامل الاقتصادى بين الدول الأفريقية وذلك على أسس علمية مدروسة - تسهم كثيرًا فى حل المشكلات الاقتصادية أفريقيا.

٦- إنشاء آلية (نظام) لحل المنازعات الأفريقية سلميًا تقرر ذلك فى مؤتمر القمة الأفريقى بالقاهرة فى يونية ١٩٩٣ وقد نجح هذا النظام إلى حد ما فى تحقيق أهدافه لكنه يحتاج لدعم مادى وعسكرى.

## دور مصر فى إنجاح جهود منظمة الوحدة الأفريقية:

لقد لعبت مصر دوراً هاما ورئيسا ليخرج ميثاق منظمه الوحدة الأفريقية إلى حيز النور، وقد أشاد بذلك جميع رؤساء الوفود، وقد عقد مؤتمر القمة الأفريقى بعد إعلان ميثاق المنظمة فى القاهرة فى الفترة من ١٧ إلى ٢١ يوليو ١٩٦٤، وقد حرصت مصر على دفع مسيرة المنظمة، فقد واجهت المنظمة منذ قيامها عدة عقبات اعترضت طريقها وكانت كفيلة بتجميد نشاطها وقد لعبت مصر دورا بارزاً لتذليل هذه العقبات.

وكان موقف مصر من المشكلات الأفريقية التى برزت بعد ذلك قائما على أسس هامة:

١- ضرورة المحافظة على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وتدعيم موقفها، والعمل على استمرار فاعليتها ودورها من القضايا الأفريقية

٢- احترام وحدة التراب الوطني للدول الأفريقية وعدم تشجيع الحركات الانفصالية

٣- حل المشكلات الأفريقية في إطار أفريقي، وعدم فتح الباب لتدخلات أجنبية.

ونشير في هذا المجال إلى أن الرئيس حسني مبارك قد اختير رئيسًا لمنظمة الوحدة الأفريقية مرتين خلال أربع سنوات.

وقد كانت فترة رئاسة الرئيس حسني مبارك الأولى للمنظمة من مايو ١٩٨٩ إلى مايو ١٩٩٣- وكانت القارة تواجه في هذه الفترة عدة مشكلات منها:

- النزاع بين السنغال وموريتانيا.
- ومشكلات الجنوب الأفريقي (جنوب أفريقيا ، وناميبيا).
- الأوضاع المضطربة في أثيوبيا والنزع بينها وبين ثوار تحرير إرتيريا .
- مشكلة الصومال.
- مشكلة جنوب السودان والنزاع بين حكومة الخرطوم والجبهة التي يتزعمها جون جارانج وغيره من زعماء الجنوب.
- الحرب الأهلية في ليبريا.
- النزاع بين ليبيا وتشاد.
- مشكلة رواندا.
- النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو.

ولم يكتف الرئيس حسني مبارك خلال عام رئاسته للمنظمة بالمظاهر الرسمية لهذا المنصب الكبير، فلم يكتف مثلا بإلقاء كلمة أفريقية في المحافل الدولية والمؤتمرات السنوية، وأمام المنظمات العالمية - لكنه حرص على أن

يكون دوره أكثر إيجابية وفاعلية - وقد استطاع الرئيس مبارك في خلال رئاسته للمنظمة ومن خلال تواجده في مواقع النزاع الدامي - أن يوقف النار التي تكاد أن يقضي لهيبها على جزر الترابط بين العديد من البلاد الأفريقية.

فقد سافر في رحلة مرهقة إلى موريتانيا والسنغال، وأمكن إيقاف الحرب بين الفريقين وانتزاع فتيل الانفجار بينهما، كما أمكن احتواء الأزمة التشادية الليبية، وفيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية وافق الطرفان على إجراء استفتاء ليقرروا بأنفسهم مصيرهم، وفي هذه الفترة تحقق استقلال ناميبيا وسافر الرئيس مبارك في ٣١ مارس ١٩٩٠ إلى وندهوك عاصمة الدولة الجديدة لتهنئتها بالاستقلال ولبحث ما تحتاجه من عون.

وفيما يتعلق بجنوب أفريقيا - أسفرت الجهود المبذولة عن الإفراج عن الزعيم الأفريقي نلسون مانديلا وبدأت المفاوضات بين حكومة بريتوريا والأحزاب والجماعات الأفريقية للوصول لحل لإنهاء الحكم العنصري الذي استمر في هذه البلاد وطوال ما يقرب من ٨٠ عاماً.

أما فترة رئاسة الرئيس مبارك الثانية للمنظمة فقد جاءت بناء على انتخاب الرئيس مبارك بالإجماع رئيساً للمنظمة في دورتها التاسعة والعشرين وذلك في مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ يونية ١٩٩٣.

وتكتسب هذه القمة أهمية خاصة فقد احتفل في هذه الأثناء بالذكرى الثلاثين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فكانت فرصة مناسبة لتقييم عمل المنظمة خلال الفترة الماضية كلها.

وصدر عن هذه القمة (إعلان القاهرة) الذي أعده الأمين العام للمنظمة، وهذا الإعلان يحتوي ١٦ بنداً ويتضمن التزام القادة الأفارقة بمبادئ الديمقراطية، وصيانة حقوق الإنسان، واحترام القانون، وأشار الإعلان إلى المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها شعوب القارة وضرورة خروج (الجماعة الاقتصادية الأفريقية) التي اتفق على تأسيسها في أبوجا عاصمة نيجيريا في ١٩٩١ إلى حيز الوجود، كما أشار إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات لحل المنازعات الأفريقية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية.

كما كان من أهم ما اتخذ من قرارات في هذا المؤتمر - قرار إنشاء آلية (نظام) لحل المنازعات بين الدول الأفريقية سلميا - كما أشرنا سابقًا

وقد ناقش المؤتمر عدة قضايا سياسية فقد ناقش المجتمعون الوضع في الصومال وجنوب أفريقيا، وموزمبيق وناميبيا (النزاع مع جنوب أفريقيا بخصوص خليج والفيش والجزر الساحلية) وليبريا وزائير.

كذلك بحثت وسائل تنمية التعاون العربي الأفريقي.

كما توقشت مشكلة الأوضاع الاقتصادية والمديونية هذا بخلاف القضايا الاجتماعية الخاصة بأوضاع المرأة والطفل الأفريقي.

ولا شك في أن عيون الأفارقة تتطلع للخطوات الثابتة التي ستتخذها القمة الأفريقية بقيادة الرئيس حسني مبارك ومعاونيه لحل هذه المشكلات وغيرها من المشكلات الأفريقية ولمواجهة القارة لتحديات القرن الواحد والعشرين والتغيرات الجذرية في العالم الجديد

الاتحاد الأفريقي

مضى على قيام منظمة الوحدة الأفريقية ما يقرب من أربعين عاما ، فكان طبيعيا أن يكون هناك تفكير في تعديل ميثاق المنظمة لمواكب التغيرات العالمية. وليحمل هموم القارة الأفريقية فجأت فكرة الاتحاد الأفريقي من مبادرة من العقيد معمر القذافي وهو قريب الشبه بالاتحاد الأوربي والقانون التأسيسي للاتحاد قرر إنشاء عدة مؤسسات:

١ـ مؤتمر رؤساء الدول يجتمع سنوياً على مستوى القمة.

٢ـ المجلس التنفيذي يضم وزراء خارجية الاتحاد.

٣ـ البرلمان الأفريقي يقترب من هيكل البرلمان الأوربي.

٤ـ محكمة العدل الأفريقية . ٥ـ المصرف الأفريقي.

٦ـ اللجان المتخصصة.

٧ـ عقد قمة في لوساكا ليحث موضوعات الأمن و لاستقرار في أفريقيا والتكامل الاقتصادي بين دول القارة، ومشكلة المديونية الأفريقية.

## بعض المراجع لمزيد من الدراسة

١- بطرس ، بطرس غالى: منظمة الوحدة الافريقية (القاهرة ١٩٦٤).

٢- بطرس ، بطرس غالى . العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة ١٩٧٤).

٣ بطرس ، بطرس غالى: المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية (مجلة السياسة الدولية عدد ١٣ يوليو ١٩٦٨).

٤- عبد الملك عودة : فكرة الوحدة الأفريقية (القاهرة ١٩٦٦).

٥- عبد الرحمن اسماعيل الصاخى: منظمة الوحدة الافريقية فى خلال عشرين عامًا (١٩٨٣)

٦ شوقى الجمل: الوحدة الأفريقية ومراحل تطورها (من الشرق والغرب ١٩٦٦).

٧- ياسين العيوطى: منظمة الوحدة الأفريقية فى عقدها الثانى ( مجلة السياسة الدولية عدد ٣٤ أكتوبر ١٩٩٣).

# المحتـــوى


| الموضـوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | ٣ |
| الفصل الأول: كشف أفريقيا في العصر الحديث | ٧ |
| ١- تأخر كشف القارة وأسبابه. | ٩ |
| ٢- المراحل الأفريقية ودورها في كشف القارة | ١١ |
| ٣- النشاط الكشفي للمصريين القدماء والعرب. | ١٣ |
| ٤- الحركات الكشفية الكبرى في أفريقيا في العصر الحديث: | ٢٠ |
| أ- مشكلة النيل وكشف منابعه. | ٢٠ |
| ب- كشف نهر زمبيزي | ٢٦ |
| جـ- كشف نهر النيجر. | ٢٩ |
| د- كشف نهر الكونغو. | ٣٣ |
| - مراجع | ٤٠ |
| الفصل الثاني: دوافع الاستعمار الأوربي لأفريقيا | ٤٣ |
| أ- المقصود بالاستعمار. | ٤٥ |
| ب- دوافع الاستعمار الأوربي لأفريقيا وتطورها | ٤٧ |
| الدافع الديني - الرق - دوافع استراتيجية - عوامل متصلة بالدول الأوربية ذاتها - العوامل النفسية وراء الاستعمار - الثورة الصناعية في أوربا وأثرها في دفع عجلة الاستعمار - تكوين المستعمرات السكنية كدافع للاستعمار - دوافع ظاهرية تذرعت بها الدول الأوربية. | |

- مراجع ..... ٦٢
الفصل الثالث : الاستعمار البرتغالي في أفريقيا ..... ٦٥
١- البرتغال تسبق غيرها من الدول الأوربية في استعمار أفريقيا ..... ٦٧
٢- رحلات البرتغال الكشفية وتكوين الحصون الساحلية ..... ٦٨
٣- وصول البرتغال إلى شرق أفريقيا ونتائج ذلك ..... ٦٩
٤- موقف الأفارقة من المستعمرين البرتغال ..... ٧٢
٥- نظام البرتغال في حكم مستعمراتهم الأفريقية ..... ٧٥
٦- الخدمات ووضع الأفارقة في المستعمرات البرتغالية ..... ٧٦
٧- نهاية الاستعمار البرتغالي في أفريقيا ..... ٧٨
- مراجع ..... ٨٢
الفصل الرابع: الاستعمار الأسباني في أفريقيا ..... ٨٣
١- نشاط الأسبان الاستعماري الكشفي في أفريقيا ..... ٨٦
٢- دورهم المحدود في أفريقيا وأسبابه ..... ٨٦
٣- الصراع الأسباني العثماني في ثغور البحر المتوسط الأفريقية ..... ٨٦
٤- دورهم في المغرب الأقصى ومراكش ..... ٨٩
٥- سياستهم في حكم منطقة نفوذهم بالمغرب ..... ٩١
٦- حركة المقاومة الوطنية في المغرب للاستعمار الأسباني ..... ٩١
٧- الأمير عبد الكريم الخطابي ومقاومة الاستعمار الأسباني في المغرب ..... ٩٢
٨- نهاية الاستعمار الأسباني في المغرب ..... ١١٠

الفصل الخامس: الاستعمار الهولندى فى أفريقيا ..... ١١١
١- هولندا تبرز كدولة استعمارية فى القرن الـ ١٧م. ..... ١١٣
٢- نشاط شركة الهند الشرقية الهولندية ..... ١١٣
٣- تكوين مستعمرة الرأس الهولندية ونشاط البوير فيها. ..... ١١٤
٤- هجرة البوير وأسبابها. ..... ١١٥
٥- تكوين دولتى الأورنج الحرة والترنسفال. ..... ١١٧
٦- الحروب بين البوير والانجليز وقيام اتحاد جنوب أفريقيا. ..... ١٢١
٧- نظام الحكم الهولندى فى جنوب القارة ..... ١٢٧
- مراجع. ..... ١٣١
الفصل السادس: الاستعمار البلجيكى فى أفريقيا ..... ١٣٣
١- نشاط الملك ليوبولد المتعلق بأفريقيا. ..... ١٣٥
٢- نشاط ستانلى الكشفى فى الكونغو ودخوله فى خدمة الملك البلجيكى وإنشاء هيئة دراسة الكنغو الأعلى. ..... ١٣٧
٣- مؤتمر برلين ١٨٨٤/ ١٨٨٥:
أهم قراراته ونتائجه - تقييم المؤتمر. ..... ١٣٩
٤- التطورات التى مر بها الكنغو بعد مؤتمر برلين إلى أن أصبح مستعمرة حكومية فى عام ١٩٠٨. ..... ١٥٥
٥- الكنغو مستعمرة بلجيكية حكومية. ..... ١٥٩
٦- نظام الحكم البلجيكى فى الكنغو ..... ١٦١
٧- الحركة الوطنية فى الكنغو واستقلال الكنغو فى عام ١٩٦٠. ..... ١٦٣
- مراجع. ..... ١٦٦
الفصل السابع: الاستعمار الإيطالى فى أفريقيا ..... ١٦٩

١- علاقة إيطاليا بأفريقيا في العصور القديمة والوسطى وأوائل الحديثة ..... ١٧١
٢- اتجاه إيطاليا إلى شرق أفريقيا ..... ١٧١
٣- الظروف التي تكونت فيها مستعمرة إرتيريا ..... ١٧٢
٤- أطماع إيطاليا في الحبشة - معاهدة أوشيالي (معركة عدوة ١٨٩٦) ونتائجها. غزو إيطاليا للحبشة في ١٩٣٥ ..... ١٧٦
٥- التوسل الإيطالي ..... ٢٠٣
٦- إيطاليا في شمال أفريقيا ..... ٢٠٤
٧- الدعوة السنوسية وانتشارها ومبادئها ومواجهتها للغزو الإيطالي ..... ٢٠٧
٨- تدهور الحرب الإيطالية الليبية ..... ٢٠٨
- عمر المختار ومقاومة الاستعمار الإيطالي ..... ٢١٠
٩- سياسة إيطاليا الاستعمارية في أفريقيا ..... ٢١٦
١٠ الحرب العالمية الثانية وتصفية المستعمرات الإيطالية ..... ٢١٧
- مراجع ..... ٢٢٠
الفصل الثامن: الاستعمار الألماني في أفريقيا ..... ٢٢٥
١- نشأة الشركات التجارية الألمانية والبعثات التبشيرية في أفريقيا ..... ٢٢٧
٢- العوامل التي أدت إلى اتجاه بسمارك إلى الاستعمار في أفريقيا ..... ٢٢٨
٣- المناطق التي امتد إليها نفوذ ألمانيا الاستعماري في أفريقيا ..... ٢٣٠
٤- سياسة ألمانيا الاستعمارية في أفريقيا ..... ٢٤١
٥- موقف الوطنيين من المستعمرين الألمان ..... ٢٤١

- ثورة الماجي ماجي والثورات الأخرى ضد الألمان. ..... ٢٤٣
٦- نهاية الاستعمار الألماني في أفريقيا. ..... ٢٥٧
- مراجع. ..... ٢٦٠
الفصل التاسع: الاستعمار الفرنسي في أفريقيا ..... ٢٦٣
١- امبراطورية فرنسا الثانية في العصر الحديث. ..... ٢٦٦
١- فرنسا في شمال أفريقيا. ..... ٢٦٧
أ- أطماع فرنسا في مصر. ..... ٢٦٧
ب- فرنسا في الجزائر. ..... ٢٦٩
- الأمير عبد القادر الجزائري ومقاومة الاستعمار الفرنسي
للجزائر. ..... ٢٧١
جـ - فرنسا في تونس. ..... ٢٧٥
د- فرنسا في مراكش. ..... ٢٧٨
٢- فرنسا في أفريقيا الغربية والوسطى. ..... ٢٨٠
٣- الكاميرون وتوجو. ..... ٢٨٣
٤- فرنسا في سواحل أفريقيا الشرقية ومدغشقر. ..... ٢٨٣
٥- محاولات فرنسا مد نفوذها إلى أعالي النيل. ..... ٢٨٥
ثانيا: سياسة فرنسا الاستعمارية في أفريقيا. ..... ٢٨٧
ثالثا: نهاية الاستعمار الفرنسي في أفريقيا. ..... ٢٨٨
- مراجع: ..... ٢٩٢
الفصل العاشر: الاستعمار البريطاني في أفريقيا ..... ٢٩٧
انجلترا تكون امبراطوريتها في القرن التاسع عشر ..... ٣٠٠
١- نشاط انجلترا في غرب أفريقيا (جمبيا - سيراليون -
ساحل الذهب - نيجيريا). ..... ٣٠١

٢- نشاط انجلترا في جنوب أفريقيا. ..... ٣٠٧
٣- انجلترا في مصر والسودان. ..... ٣١٢
٤- انجلترا في شرق أفريقيا: زنجبار - كينيا - أوغندة. ..... ٣١٧
٥- نظام بريطانيا في حكم مستعمراتها الأفريقية. ..... ٣٢١
٦- نهاية الاستعمار البريطاني في أفريقيا. ..... ٣٢٤
- مراجع ..... ٣٢٦
الفصل الحادي عشر - المشكلات التي خلفها الاستعمار الأوربي في القارة الأفريقية ..... ٣٣٣
- موقف الدول الاستعمارية من الدول الأفريقية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. ..... ٣٣٥
- امتداد الوعي القومي في الدول الأفريقية. ..... ٣٣٦
- عام ١٩٦٠ عام أفريقيا. ..... ٣٣٧
أولا: مشكلة الحدود بين الدول الأفريقية: ..... ٣٣٨
- الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية وما ترتب عليها.
محاولات حل مشكلات الحدود. ..... ٣٤١
ثانيا: مشكلة التخلف الاقتصادي. ..... ٣٤٣
- إمكانيات القارة الاقتصادية. ..... ٣٤٧
- عوامل التخلف الاقتصادي. ..... ٣٤٧
- علاجها. ..... ٣٥١
ثالثا: مشكلة التخلف الاجتماعي والصحي والثقافي. ..... ٣٦١
- مظاهر التخلف الاجتماعي. ..... ٣٦١
- مشكلة انخفاض المستوى الصحي. ..... ٣٦١
أسبابها وعلاجها. ..... ٣٦١

- مشكلة انخفاض المستوى الثقافي ..... ٣٦٢
أسبابها وعلاجها ..... ٣٦٢
رابعا: مشكلة التمييز والتفرقة العنصرية: ..... ٣٦٤
- المشكلة كما تتضح في جمهورية جنوب أفريقيا.
- مقاومة ظاهرة التمييز والتفرقة العنصرية.
- انتهاء ظاهرة التمييز والتفرقة العنصرية
- المراجع ..... ٣٦٦
الفصل الثاني عشر: بعض المشكلات والحروب التي قامت بين
الدول الأفريقية بسبب الحدود ..... ٣٦٧
أولا: مشكلة الحدود بين مصر والسودان ..... ٣٦٩
ثانيا: مشكلات الحدود بين دول الغرب العربي ..... ٣٧٤
ثالثا: مشكلة الحدود الصومالية الكينية ..... ٣٨٦
رابعا: مشكلة سبته ومليلة ..... ٣٨٧
خامسا: مشكلة الحدود الأثيوبية الصومالية ..... ٣٩١
سادسا: مشكلة شريط أوزو بين تيبو وتشاد ..... ٣٩٦
سابعا: مشكلة الحدود بين الكاميرون ونيجيريا ..... ٣٩٩
ثامنا: الصراع الحدودي الإريتيري - الأثيوبي ..... ٤٠٢
الفصل الثالث عشر: الحروب الأهلية في أفريقيا ..... ٤٠٧
أسباب هذه الحروب وموقف منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة
الدولية منها ..... ٤٠٩
- أمثلة لبعض الحروب والنزاعات الأهلية في القارة ..... ٤١١
١- الحروب الأهلية في الصومال ..... ٤١١
٢- الحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية ..... ٤١٤

٣- الحرب الأهلية في السودان. ..... ٤١٧
٤- الحرب الأهلية في نيجيريا. ..... ٤٢١
٥- الحرب الأهلية في مبرالبون. ..... ٤٢٣
الفصل الرابع عشر: منظمة الوحدة الأفريقية ..... ٤٢٩
- المؤتمرات الأفريقية السابقة لقيام المنظمة. ..... ٤٣٢
- المؤتمرات التي عقدت خارة القارة. ..... ٤٣٣
- مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول في أكرا (٥-١٣ ديسمبر ١٩٥٨). ..... ٤٣٤
- مؤتمر الشعوب الأفريقية الثاني في تونس (٢٥- ٣١ يناير ١٩٦٠). ..... ٤٣٥
- مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا (يونيو ١٩٦٠). ..... ٤٣٥
- مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث في القاهرة (٢٥ - ٣٠ مارس ١٩٦١). ..... ٤٣٥
- مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا وإعلان ميثاق المنظمة ٢٢- ٢٥ مايو ١٩٦٣. ..... ٤٣٧
- ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. ..... ٤٣٩
- تقييم لنشاط المنظمة. ..... ٤٤٤
- دور مصر في إنجاح جهود المنظمة. ..... ٤٤٨
- المحتوى ..... ٤٥٣
فهرس الخرائط ..... ٤٦١

# فهرس الخرائط


| رقم الشكل | بيانه | الصفحة |
|---|---|---|
| ١- | العرب ونشاطهم فى شرق أفريقيا | ١٧ |
| ٢- | مشكلة النيل ومنابعه- رحلة جيمس بروس | ٢٢ |
| ٣- | مشكلة النيل وكشف منابعه | ٢٥ |
| ٤- | كشف نهر الزمبيزى (رحلات لفنجستون) | ٢٨ |
| ٥- | كشف نهر النيجر (رحلات بارك) | ٣١ |
| ٦- | كشف نهر النيجر (رحلات كلابرتون ولاندر) | ٣٤ |
| ٧- | كشف نهر الكنغو (رحلات ستانلى) | ٣٧ |
| ٨- | الكشوف الجغرافية فى أفريقيا (خريطة عامة) | ٣٩ |
| ٩- | البرتغال فى أفريقيا، أنجولا، وموزمبيق | ٧٣ |
| ١٠- | الاستعمار الأسبانى فى أفريقيا | ٨٧ |
| ١١- | هجرات البوير وتكوين دولتى الأورنج والترنسفال | ١١٨ |
| ١٢- | الكنغو البلجيكى | ١٥٤ |
| ١٣ | إيطاليا فى شرق أفريقيا | ١٧٣ |
| ١٤- | إيطاليا فى شمال أفريقيا | ٢٠٦ |
| ١٥- | نشاط ألمانيا الاستعمارى فى أفريقيا | ٢٣١ |
| ١٦- | الاستعمار الفرنسي فى أفريقية | ٢٦٥ |
| ١٧- | فرنسا فى شمال أفريقية | ٢٦٨ |
| ١٨- | فرنسا فى غرب أفريقية | ٢٨٢ |
| ١٩- | بريطانيا فى أفريقية | ٢٩٩ |
| ٢٠- | الاستعمار البريطانى فى غرب أفريقيا | ٣٠٢ |
| ٢١- | الاستعمار البريطانى فى جنوب أفريقيا | ٣٠٩ |
| ٢٢- | بريطانيا فى مصر والسودان وشرق أفريقيا | ٣١٣ |
| ٢٣- | خريطة الحدود المصرية السودانية | ٣٧٢ |
| ٢٤- | خريطة الحدود بين الجزائر والمغرب | ٣٧٥ |

# هذا الكتاب

موضوع هذا الكتاب «تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر». وبدأ تاريخ أفريقيا الحديث بجهود الأوربيين لكشف ما هو داخل القارة الأفريقية، وبسبع هذا الكشف تكالب الدول الأوربية على بسط نفوذها على أكبر مساحة ممكنة من القارة، واستنزاف مواردها واستعباد سكانها.

وقد تتبع الكتاب الدور الذي قامت به كل دولة أوربية في القارة الأفريقية، كما تتبع مواقف الأفارقة من المستعمرين الأوربيين وأبرز البطولات الأفريقية التي تصدت للمستعمرين. وتعرض الكتاب للمشكلات التي خلفها الاستعمار في أفريقيا أسبابها، وطرق مواجهتها وحلها.

كما تعرض الكتاب بالتفصيل لظاهرة الحروب الأهلية والصراعات التي اجتاحت أجزاء واسعة عديدة من القارة.

وألقى الكتاب الأضواء على الظروف التي أسفرت عن منظمة الوحدة الأفريقية وما حققته من أهداف وما واجهها من عقبات.